

# أنظمة الحكم في الدول العربية

## تحليل قانوني مقارن

### الجزء الخامس

## طرق قيام السلطة التشريعية والمؤقتة وبنياتها الإجتماعية والسياسية والفنية

د. قائد محمد طربوش

دكتوراه علوم في فقه القانون DSC - من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٩٠ م

دكتوراه PHD من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٨٢ م

رئيس مركز البحوث الدستورية والقانونية

المجلد الرابع

2007









# أنظمة الحكم في الدول العربية

تحليل قانوني مقارن

الجزء الخامس

طرق قيام السلطة التشريعية والمؤقتة

وبنياتها الاجتماعية والسياسية والفنية

د / قائد محمد طربوش

دكتوراه علوم في فقه القانون DSC – من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٩٠ م

دكتوراه PHD من كلية الحقوق جامعة موسكو الحكومية ١٩٨٢ م

رئيس مركز البحوث الدستورية والقانونية

٢٠٠٧





## الفهرس

طرق قيام السلطة التشريعية في الدول العربية وبنيتها الإجتماعية  
والسياسة والفنية .

١ - الباب الأول : طرق قيام السلطة المؤقتة والتشريعية :

- (١) الهيئة المؤقتة والتشريعية التي قامت بواسطة التعيين .
- (٢) الهيئة المؤقتة والتشريعية التي قامت بواسطة الجمع بين  
الانتخابات والتعيين.

(٣) الهيئة المؤقتة والتشريعية التي قامت بواسطة الانتخاب.

٢ - الباب الثاني : تحديد أعضاء الهيئة المؤقتة والتشريعية وبنيتها  
الإجتماعية والسياسية:

- (١) تحديد عدد أعضاء الهيئة المؤقتة والتشريعية.
  - (٢) عدم الجمع بين عضوية السلطة التشريعية والوظائف العامة
  - (٣) تلقيت مدة الهيئة المؤقتة والتشريعية .
  - (٤) البنية الإجتماعية والسياسية للهيئة المؤقتة والتشريعية.
- ٣ - الباب الثالث : مشاركة المرأة في السلطة التشريعية والمؤقتة في  
الدول العربية

توطئه :-

- (١) الحقوق السياسية للمرأة في الديمقراط العربية.
- (٢) حقيقة المشاركة الفعلية للمرأة في السلطة التشريعية.
- (٣) تأثير أخذ الأنظمة الحاكمة بالتعددية الحزبية أو الحزب الحاكم الوحيد  
أو منع الحزبية على مشاركة المرأة في السلطة التشريعية وحجم  
هذه المشاركة.

٤ - الباب الرابع : البنية الفنية للهيئة المؤقتة والتشريعية:

- (١) هيئة الرئاسة - طريقة قيامها - صلاحيتها.
- (٢) اللجان الدائمة والمؤقتة - طريقة قيامها - واختصاصاتها.





## الباب الأول

### ١ - طرق قيام السلطة المؤقتة والتشريعية في الدول العربية

يشير قول فقهي إلى تمييز الصلة الجدلية بين تسميات السلطة التشريعية وبين حقيقة وضعها , وصلاحياتها بما تتضمنه من مدلولات تنعكس في كل من طريقة قيامها والنصوص الدستورية التي قررت هذه الطريقة أو تلك لقيامها ومجمل الصلاحيات التي تمتعت بها في هذه النصوص , وحقيقة نشاطها في الواقع العملي وفي الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية بالذات . إذ أن هذه التسمية تعبر عن واقع هذه السلطة إلى هذا الحد أو ذاك . كما تعبر عن دورها في المؤسسات الدستورية في الدولة وحجم العلاقات فيما بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

يرى بعض فقهاء القانون أن تسمية السلطة التشريعية تدل على المفهوم الفقهي لها . مثال ذلك يرمز اسم مجلس الشورى إلى التشاور في الأمر تيمناً بالآية الكريمة ( وأمرهم شورى بينهم )<sup>١</sup> . بينما تدل تسمية المجلس الوطني على الارتباط بالوطن والتمثيل القطري . في حين ترمز تسمية مجلس الشعب إلى الارتباط بالمبادئ الريديكلية وتشير تسمية مجلس النواب إلى النظام التمثيلي . ويرمز مجلس آلامه إلى تمثيل آلامه برمتها والهدف إلى توحيد البلاد العربية بأكملها . على أنه بالتدقيق في تسميات هذه المجالس التي قامت في الدول العربية في ظل الأحكام الدستورية التي قررتها واتجاهات هذه الأحكام الدستورية بين فترة وأخرى لوجدنا أنها قد عبرت عن طموح المشرع في هذه الدول ( والدول الحامية لها ) من جهة . ووفقاً للتوجهات التي أملت عليها

---

<sup>١</sup> - الآية ١٨ من سورة الشورى

المبادئ الفلسفية والقانونية بين حين وآخر من جهة أخرى . وهو ما سيلحظه القارئ عندما يتعرف على هذه التسميات في الأحكام التشريعية العربية .

تباينت تسميات المجالس الاستشارية والمؤقتة والتشريعية في الدول العربية وكانت المجالس الاستشارية هي الأولى كمقدمة لقيام السلطة التشريعية في أغلب الدول العربية . علماً بأنه قد تغيرت هذه التسميات حتى في البلد الواحد بالشكل التالي :

#### ١- تسميات المجالس الاستشارية في مصر والدول العربية:

كانت مصر أول بلد عربي تنشئ فيها المجالس الاستشارية. إذ يرجع تاريخ نشأة أول مجلس استشاري.

١- ( المجلس العالي) إلى ١٨٢٤/١١/٢٧ الذي أنشأه محمد علي بالأمر

المذكور في هذا التاريخ. وقتون ترتيبات هذا المجلس في ١٨٣٣/٣/١٢ .

٢- مجلس شورى النواب في مصر وفقاً للائحة الصادرة في ١٨٦٦/١٠/٢٢

٣- مجلس الشورى القوانين طبقاً للنظام المصري الصادر في ١٨٨٢/٥/١ .

٤- مجلس النواب في اللاحة الأساسية الصادرة بتاريخ ١٨٨٢/٧/٧ في

مصر والجمعية العمومية في النظام المصري طبقاً للأمر الصادر في

١٨٨٣/٥/١ .

لم ينحصر الأمر على قيام المجالس الاستشارية في مصر فقط بل وتعداها

إلى العديد من الدول العربية مثل مجلس الإدارة في نظمات جبل لبنان الصادر

عام ١٨٦١ (م). المجلس الأكبر في عهد الأمان التونسي الصادر عام ١٢٧٧

هـ وقتون الدولة التونسية بتاريخ ١٨٦١/١/٢٦. والأمر الصادر في

١٩٢٢/١٠/١٣ والأمر الخاص بتجديد هذا المجلس في ١٩٢٦/٢/٢٨ .

والمجلس الكبير للبلاد التونسية وفقاً للأمر المؤرخ في ١٩٤٥/١٣م. والمجلس

القومي التونسي وفقاً للأمر الصادر في ١٩٥٥/١٢/٢٩ م .

وسميت مجموعته من المجالس الاستشارية بمجلس الشورى مثل مجلس الشورى في نظام حكم مملكة الحجاز الصادر عام ١٩١٦ وقانون الحجاز الأساسي الصادر عام ١٩٢٦. وقانون دبي لعام ١٩٣٧ والكويت لنفس العام والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م في المملكة اليمنية وقانون قطر لعام ١٩٦٤ (ف ٢ من القانون) والعراق وفقاً لقانون مجلس الشورى الصادر عام ١٩٦٤ وقطر وفقاً للاستير ١٩٧٠ (م ٤٣) و ١٩٧١ (م ٤١) و ٢٠٠٣م (م ٧٦). وعمان في أعوام ١٩٩١ و ١٩٩٣ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ والبحرين في أعوام ١٩٩٢ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢م. ومصر منذ عام ١٩٨٠ ومجلس الشورى في ج. ي بموجب التعديل الدستوري الصادر في ٢٠٠١/٢/٢٠.

وسميت مجموعة أخرى من المجالس باسم المجلس الاستشاري مثل المجلس الاستشاري الفلسطيني في عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ والمجلس الاستشاري السوري لعام ١٩٣١. والمجلس الاستشاري في مستعمرة عدن لعامي ١٩٣٧ و ١٩٤٤. والمجلس الاستشاري السوداني لعام ١٩٤٤ والمجلس الاستشاري في المغرب عام ١٩٥٩ والمجلس الاستشاري في الأردن لأعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ والمجالس الاستشارية في عمان لأعوام ١٩٨١ و ١٩٨٣ و ١٩٨٦ و ١٩٩١. والمجلس الاستشاري في ج. ع. ي منذ عام ١٩٧٩ حتى قيام الوحدة اليمنية في ١٩٩٠/٥/٢٢. والمجلس الاستشاري في الكويت عام ١٩٩٠ والمجلس الاستشاري في ج. ي منذ عام ١٩٩٠ حتى ٢٠٠١/٢/٢.

وسميت مجموعة من المجالس باسم المجلس الوطني في سوريا لعلمي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ وج. ع. ي لعام ١٩٦٩ والسودان عام ١٩٩٢ والمجلس الوطني الانتقالي في الجزائر لعام ١٩٩٢ والمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٧٢ حتى الان (٢٠٠٥).

وسميت مجموعة من المجالس باسم المجلس التشريعي مثل المجلس التشريعي في الكويت عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ والمجلس التشريعي في سلطنة لعج في عام ١٩٥٢ والمجلس التشريعي في مستمرة عدن لأعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٣ في حين سمي مجلس الشعب التأسيسي في ج. ع. ي ١٩٧٨ - ١٩٨٨ ومجلس الشعب في سوريا عام ١٩٧١ و ٢٠٠٥ ومجلس الشعب السوداني عام ١٩٧٢ - ١٩٨٥. والهيئة التشريعية القومية في الدستور السوداني الإنتقالي لعام ٢٠٠٥.

وإلى جانب المجالس الاستشارية السابقة سميت مجموعة من الهيئات التي كانت مهمتها الإعداد لدستور البلاد بأسماء مختلفة مثل المؤتمر في سوريا عام ١٩٢٠ والمجلس التأسيسي بالعراق عام ١٩٢٤ وسوريا عامي ١٩٢٨ و ١٩٨٠. والجمعية التأسيسية في السودان عام ١٩٤٨ م. والمجلس القومي التأسيسي التونسي عام ١٩٥٦ والمجلس التأسيسي الدستوري في المغرب عام ١٩٦٠ والمجلس التأسيسي في الكويت عام ١٩٦٢ والجمعية التأسيسية في الجزائر عام ١٩٦٢ والجمعية التأسيسية في البحرين عام ١٩٧٢ علماً بأن عدد من المجالس الاستشارية السابقة قد كان من مهامها إعداد دستور للبلاد مثل المجلس الوطني في ج. ع. ي عام ١٩٦٩ والمجلس الوطني في العراق ١٩٧٨/٨/٢٠٠٤ ومجلس الشعب التأسيسي في ج. ع. ي عام ١٩٧٨ وغيرها من المجالس.

وقامت مجموعة من المجالس التي أنيط بها التشريع كمسلطة تشريعية كاملة الصلاحية في الدولة علماً بأنه قد تغير تركيب السلطة التشريعية في بعض البلدان العربية منها التي بدأت بتركيبها من مجلسين مثل المؤتمر السوري لعام ١٩٢٠ الذي تألف من مجلس الشيوخ والنواب والبرلمان المصري في الفترة ما بين ١٩٢٤ - ١٩٥٢، الذي تألف من مجلسي النواب والشيوخ

ومجلس الأمة الليبي في الفترة ما بين ١٩٥٢ - ١٩٦٩ ، الذي تألف من مجلسي النواب والشيوخ أيضا ومجلس آلامه العراقي ، الذي تألف من مجلسي النواب ومجلس الأعيان في الفترة ما بين ١٩٢٥ - ١٩٥٨ ومجلس آلامه الأردني الذي تألف من مجلسي النواب والأعيان في الفترة ما بين ١٩٥٢ - حتى عام ٢٠٠٥ والبرلمان السوداني ، الذي تألف من مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الفترة ما بين ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ومجلس النواب ومجلس المستشارين في المغرب في دستور ١٩٦٣ ومجلس النواب والغرفة الدستورية في دستور المغرب لعام ١٩٩٦ . والبرلمان الجزائري المؤلف من المجلس الوطني الشعبي ومجلس الأمة وفقاً لدستور الجزائر لعام ١٩٩٦ ومجلس عمان المشكل من مجلس الشورى ومجلس الدولة وفقاً لدستور ١٩٩٦ . والبرلمان البحريني المؤلف من مجلس النواب ومجلس الشورى وفقاً لدستور ٢٠٠٢ . ومجلس الشورى وفقاً للميثاق الوطني الصادر عام ٢٠٠١ ومجلس النواب والمجلس في تونس وفقاً للتحويل الدستوري المستقنى عليه عام ٢٠٠٧ .

وقامت مجموعة من السلطة التشريعية ذات المجلس الواحد في الدول العربية مثل مجلس النواب السوري في لساتير ١٩٣٠ و ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ ومجلس الشعب في دستور ١٩٧٣ ومجلس النواب اللبناني وفقاً لتعديله وتونس بعد تعديل عام ١٩٨١ و ج. ي في دستور ١٩٩٠ ومجلس الأمة المصري وفقاً لدستوري ١٩٥٦ و ١٩٦٤ وتونس قبل تعديله عام ١٩٨١ م ومجلس الشعب في مصر وفقاً لدستور ١٩٧١ والسودان وفقاً لدستور ١٩٧٣ والمجلس الوطني وفقاً لدستور الجزائر لعام ١٩٦٢ والعراق لعام ١٩٧٠ والسودان لعام ١٩٩٨ والمجلس الوطني الشعبي وفقاً لدساتير الجزائر لأعوام ١٩٧٦ و ١٩٨٩ و ١٩٩٦ .

## ٢ - طرق قيام السلطة المؤقتة والتشريعية في الدول العربية

مثلما تفاوتت تسميات السلطة الاستشارية والمؤقتة والتشريعية في الدول العربية تباينت طرق قيامها إلى ثلاث طرق ١ - طريقة التعيين. ٢ - طريقة الجمع بين الانتخاب والتعيين ٣ - طريقة الانتخاب .

### أ - الهيئة الاستشارية والمؤقتة والتشريعية التي قامت بواسطة التعيين .

ابتدأت كثير من البلدان العربية بقيام مجالس استشارية أو مؤقتة بواسطة التعيين في بداية مسيرة حياتها الدستورية مثل مصر وتونس ولبنان والمغرب والسودان وليبيا واليمن. وبلدان شبه جزيرة العرب الأخرى مثل المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان. ولمزيد من التوضيح نورد الجدول التالي الجدول رقم (١)

## المجالس الاستشارية والمؤقتة والتشريعية التي قامت بواسطة التعيين.

الرقم	اسم المجلس	البلد	التاريخ	عدد الأعضاء	طبيعة المجلس	جهة التعيين
١	المجلس العلي	مصر	١٨٢٤		استشاري	الوالي
٢	مجلس إدارة	جبل لبنان	١٨٦١	١٢	استشاري	فرمان سلطاني
٣	المجلس الأكبر	تونس	١٨٦١	٦٠	استشاري	الباي
٤	مجلس الشورى	مملكة الحجاز	١٩١٦	١٦	استشاري	الشرىف
٥	المجلس الأكبر القسم الداخلي	تونس	١٩٢٦	٢٦	استشاري	الإدارة الفرنسية
٦	المجلس التمثلي	لبنان	١٩٢٢		استشاري	المندوب الصليبي

<sup>١</sup> وحسب وجهة نظر عمرو هاشم ربيع أنشأ نافليون عام ١٧٩٨ مجلس الحيوان عين ٦٠ عضوا من العلماء والمثاق والتجار والصناع ورجال الجيش وشيوخ القرى والأقطاط والأجانب. وأنشأ محمد علي عام ١٨٠٥ مجلس الحكومة. كما أنشأ محمد علي مجلس الشورى عام ١٨٢٩ من ١٥٦ عضوا بالتعيين. راجع عمرو هاشم ربيع محرر. النخبة البرلمانية المصرية عام ٢٠٠٠. مركز دراسة الأهرام ٢٠٠١ ص ٢٢ خط ٣٠.

<sup>٢</sup> راجع محمد طالب وهيم مملكة الحجاز ١٩١٦ - ١٩٢٥ مركز دراسات الخليج العربي البصرة ١٩٨٢ ص ٥٢.

كان هذا المجلس الفلسطيني يتألف من عدد متساوي من الأعضاء الموظفين وغير الموظفين. وكان العشرة الأعضاء غير الموظفين ٤ من المسلمين ٣ مسيحيين ويهود أما مجلس ١٩٢٣ فقد تألف من أعضاء موظفين فقط وأضيف إليهم عدد من الأعضاء المعينين (راجع محمد عزة دوروزة حول الحركة العربية الحديثة للمجلد ٣ ص ٢٩٢ - ٢٩٣) (١).

٧	المجلس الاستشاري	فلسطين	١٩٢٢	٢٠	استشاري	الإدارة البريطانية
٨	المجلس الاستشاري	فلسطين	١٩٢٣	٢٠	استشاري	الإدارة البريطانية
٩	المجلس الاستشاري	سوريا	١٩٣١	١١	استشاري	الإدارة الفرنسية
١٠	مجلس الأعيان	مجلس العراق	١٩٢٥ - ١٩٥٨	٢٠	المجلس الأعلى من السلطة التشريعية	ألمانيا
١١	مجلس الشورى	لبنان	١٩٣٨	١٥	استشاري	حاكم لبنان
١٢	مجلس الشورى	لبنان	١٩٣٩	١٥	استشاري	حاكم لبنان
١٣	المجلس التشريعي	الكويت	١٩٣٨	١٤	استشاري	حاكم الكويت
١٤	المجلس التشريعي	الكويت	١٩٣٩	١٤	استشاري	حاكم الكويت
١٥	مجلس الشورى	الكويت	١٩٣٩	١٤	استشاري	حاكم الكويت
١٦	المجلس التشريعي	مستعمرة عدن	١٩٣٧	٥	استشاري	الحاكم البريطاني
١٧	المجلس التشريعي	مستعمرة عدن	١٩٤٤	١٦	استشاري	الحاكم البريطاني



١٨	المجلس الاستشاري	السودان	١٩٤٤	٢١	استشاري	الإدارة النقدية المصرية البريطانية
١٩	مجلس الأعيان ١٣ مجلس	الأردن	١٩٥٢ حتى الآن	١/٢ عدد مجلس النواب	المجلس الأعلى للسلطة التشريعية	الملك
٢٠	مجلس الأمة	ج.ع.م	١٩٦٠	من مجلس الأمة السابق	سلطة تشريعية	رئيس الجمهورية
٢١	المجلس الاستشاري	المغرب	١٩٥٩	١٦	استشاري	الملك
٢٢	المجلس للمستوري	المغرب	١٩٦٧	٧٨	مؤقت لأعداد مستور	الملك
٢٣	مجلس الأمة	ج.ع.م (موريتانيا)	١٩٦٠	١٠٠	سلطة تشريعية	رئيس الجمهورية
٢٤	مجلس الشورى	قطر	١٩٦٤	١٥	استشاري	حاكم قطر
٢٥	مجلس الشورى	قطر	١٩٧١ حتى مجلس	٢٠	استشاري	حاكم قطر
٢٦	مجلس الشورى	قطر	١٩٩٦	٣٥	استشاري	حاكم قطر
٢٧	مجلس الشورى	العراق	١٩٦٤	—	استشاري	رئيس الجمهورية

٢٨	المجلس الوطني	العراق	١٩٧٠	١٥٠	استشاري	مجلس قيادة الثورة
٢٩	المجلس الوطني	سوريا	١٩٦٥	٩٥	استشاري	مجلس الرئاسة
٣٠	المجلس الوطني	سوريا	١٩٦٦	١٣٤	استشاري	مجلس الرئاسة
٣١	مجلس الشعب	سوريا	١٩٧١	١٧٣	استشاري	القيادة القطرية لحزب البعث
٣٢	مجلس الشورى	ج.ع.ي	١٩٦٤	١٥٠	سلطة تشريعية	يختارهم رئيس للجمهورية
٣٤	المجلس الوطني	ج.ع.ي	١٩٦٩	٤٥ زيد إلى ٦٣	هيئة مؤقتة	المجلس الجمهوري
٣٥	مجلس الشعب التأسيسي	ج.ع.ي	١٩٧٨	٩٩ زيد إلى ١٥٩	هيئة مؤقتة	مجلس القيادة
٣٦	المجلس الاستشاري	الأردن	١٩٧٩ ١٩٧٠/٤	٦٠	استشاري	الملك
٣٧	المجلس الاستشاري	الأردن	١٩٨٠ ١٩٧٠/٤	٦٠	استشاري	الملك
٣٨	المجلس الاستشاري	الأردن	١٩٨٢ ١٩٧٠/٤	٧٥	استشاري	الملك
٣٩	مجلس الشعب الأعلى	ج.ي. دشن	١٩٧٠	١٠١	سلطة عليا	مجلس الرئاسة

٤٠	المجلس الاستشاري	عمان	١٩٨٦	٤٥	استشاري	السلطان
٤١	المجلس الاستشاري	عمان	١٩٨٣	٥٥	استشاري	السلطان
٤٢	المجلس الاستشاري	عمان	١٩٨٦	٥٥	استشاري	السلطان
٤٣	المجلس الاستشاري	عمان	١٩٨٨	٥٥	استشاري	السلطان
٤٤	المجلس الاستشاري	عمان	١٩٩١	٥٩	استشاري	السلطان
٤٥	مجلس الشورى	عمان	١٩٩٣	٨٠	استشاري	السلطان
٤٦	المجلس الوطني	الجزائر	١٩٩٢	٦٠	هيئة مؤقتة	رئاسة الدولة
٤٧	المجلس الوطني	السودان	١٩٩١	٣٠٠	هيئة مؤقتة	رئاسة الدولة
٤٨	مجلس الشورى	البحرين	١٩٩٢	٣٠	هيئة استشارية	الأمير
٤٩	مجلس الشورى	البحرين	٢٠٠٠	٤٠	هيئة استشارية	الأمير
٥٠	مجلس الشورى	البحرين	٢٠٠٢	٤٠	المجلس الاعلى	الملك
٥١	مجلس الشورى	الحجاز	١٩٢٦	—	هيئة استشارية	الملك

٥٢	مجلس الشورى	المملكة العربية السعودية	١٩٩٣	٦٠	هيئة استشارية	الملك
٥٣	مجلس الشورى	المملكة العربية السعودية	١٩٩٧	٩٠	هيئة استشارية	الملك
٥٤	مجلس الشورى	المملكة العربية السعودية	٢٠٠١	١٢٠	هيئة استشارية	الملك
٥٥	مجلس الشورى	المملكة العربية السعودية	٢٠٠٥	١٥٠	هيئة استشارية	الملك
٥٦	مجلس الشيوخ (عدة مجلس)	المملكة الليبية	١٩٥٢ - ١٩٦٩	١٩٩٩	المجلس الأعلى من السلطة التشريعية	الملك
٥٧	المجلس الوطني الاتحادي	الإمارات العربية المتحدة	١٤ مجلس	استشاري	هيئة استشارية	مجلس الاتحاد
٥٨	١- هيئة التشريعية المؤقتة أ- المجلس الوطني ب- مجلس الولايات بمعدل عضوين من كل ولاية.	السودان	٢٠٠٥	عدد الاعضاء ٥٢٤٥٠% من المؤتمر الشعبي ٢٨% من الجبهة الشعبية ١٤% من القوى السياسية الشعبية ٦% من القوى الهجرية الآخرى (م ٧٩ من النصود الانتقالي)	سلطة تشريعية	اتفاق السلام بين المؤتمر الوطني والجبهة الشعبية لتحرير السودان

يتضح من الجدول ان ٨ مجالس من هذه المجالس قد عينها المسؤول الأجنبي عن القطر المعني في حين عين رئيس الدولة غير الكامل الصلاحيات ٨ مجالس نظراً لكون القطر المعني تابعاً للإدارة الاستعمارية وعين رئيس الدولة المستقلة ٢٤ مجلس من هذه المجالس كما يتضح من الجدول. إن قيام المجالس المذكورة بالتعيين كانت الصفة الاستشارية هي الغالبة على المجالس المذكورة وتأتي بعدها المجالس العليا من السلطة التشريعية ثم الهيئة المؤقتة التي تكون مهمتها إعداد دستور في البلاد .

وعلاوة على ما تقدم قامت جل هذه المجالس في بداية الحياة الدستورية في البلدان المعنية . وقامت مجالس أخرى بعد تعطيل الحياة الدستورية<sup>١</sup> . وإذا كانت المجالس المذكورة أعلاه قد قامت بالتعيين فإن مجموعة أخرى من المجالس المؤقتة والتشريعية قد قامت بواسطة الجمع بين الانتخاب والتعيين.

<sup>١</sup> رجعنا في عمل هذا الجدول إلى كل من: النظم الدستورية تأليف أحمد سرحان. قانون الحجاز الأساسي لعام ١٩٢٦ النظم الداخلي لمجلس الأمة في ج. ع. م. ( بند ٢ ) . دستور ج. ع. ي. لعام ١٩٦٤ (م ٨٤) للقرار الدستوري رقم ٢ لعام ١٩٦٨ والقرار الدستوري ١ - لسنة ١٩٧٠ في ج. ع. ي. دستور ليبيا لعامي ١٩٥١ (م ٩٤) و ١٩٦٣ (م ٩٤) دستور قطر لعام ١٩٧٠ ( ) تعديل دستور قطر عام ١٩٩٦ . السلطة التشريعية في دول الخليج العربي تأليف عادل الطبطباتي الكويت ١٩٨٥ . دستور دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ (م ٦٨) . هادي حمودي الفكر السياسي العماني من الثوابت إلى المتغيرات دار الرئيس للكتب والنشر قبرص - لندن ١٩٩٣ دستور اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩ للمعدل عام ١٩٩٢ دستور مستعمر عدن لعام ١٩٦٢ (الرقم ٢٦) القرار الدستوري رقم ١ لسنة ١٩٦٩ في ج. ع. ي. الإعلان الدستوري الصادر في ٢٦/ ١٩٧٨ في ج. ع. ي. قرار رئيس الدولة السودانية تشكيل مجلس للشعب السوداني عام ١٩٧٢ . القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن مجلس الشورى العراقي . الدستور السوري المؤقت لعام ١٩٦٤ (م ٣١) القانون رقم ١ - لسنة ١٩٦٥ بشأن تعيين المجلس الوطني السوري . المرسوم التشريعي رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن تعيين المجلس الوطني السوري . المرسوم التشريعي الصادر في ١٢/ ١٩٧٠ بشأن المجلس الوطني العراقي رقم ١٤ لسنة ١٩٧١ بشأن تشكيل مجلس الشعب الأعلى في ج. ع. ي. د. ش. القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجلس الاستشاري في الأردن . القانون الصادر في ٢٠/ ٤/ ١٩٨٠/ بتمين المجلس الاستشاري في الأردن والقانون الصادر في ٢٠/ ٤/ ١٩٨٢ بشأن المجلس الاستشاري وقد حل هذا المجلس بتاريخ ١/ ٧/ ١٩٨٤ وقانون مجلس الشورى في البحرين عام ١٩٩١ ودستور سلطنة عمان ١٩٩٦ ودستور البحرين لعام ٢٠٠٢ .

## ٢ - المجالس المؤقتة والتشريعية العربية التي قامت بواسطة الانتخابات والتعيين

إذا كانت المجالس المذكورة أعلاه قد قامت بواسطة التعيين الأخذ بالاعتبار عدم ملائمة الواقع لقيام انتخابات لهذه المجالس وبذلك فإن السلطة القائمة هي التي تأخذ على عاتقها مسألة تعيين المجلس كتمهيد لتهيئة الأجواء في المستقبل لقيام هيئات منتخبة أو تجمع بين الانتخاب والتعيين . فإن القصد من ذلك المؤانسة بين إدخال الكفاءات العلمية الضرورية للهيئة التشريعية , الذين لا تسمح لهم الجهات الاجتماعية بالوصول إلى المجلس لما لتلك الجهات من ثقل اجتماعي كبير لا تمكن الكفاءات العلمية من منافستها . لهذا رأى المشرع التوفيق بين الجماعتين فسن الأحكام الدستورية التي قررت الجمع بين الانتخاب والتعيين , ولمزيد من الإيضاح نورد الجدول التالي :

الجدول رقم ٢ المجالس المؤقتة والتشريعية العربية التي قامت بواسطة الجمع بين الانتخاب والتعيين حتى عام ٢٠٠٤ م .

السر رقم	اسم المجلس	البلد	التاريخ	عدد الأعضاء المنتخبين	عدد المعينين	مجموع الأعضاء	طبيعة المجلس لما مدة المجلس
١	مجلس شورى لقنواب	مصر	١٨٦٦	٦٥	١	٦٦	استشاري
٢	مجلس شورى القوانين	مصر	١٨٨٣	١٦	١٤	٣٠	استشاري
٣	المجلس العالي	مصر	١٨٨٣	٩٩	٧٥	١٥٦	استشاري
٤	الجمعية الصومية	مصر	١٨٨٣	١٦	١٤	٣٠	استشاري
٥	مجلس شورى القوانين	مصر	١٨٨٣	٩٩	١٧	١١٦	استشاري
ب	جمعية الفقهاء	مصر	١٨٨٣	—	—	—	—
٥	الجمعية التشريعية	مصر	١٩١٤	١٦٦ قانونية	٧	١٧٣	استشارية
٦	مجلس الشيوخ	مصر	١٩٢٣	٦٠	٤٠	١٠٠	للمجلس الأعلى من السلطة

				١٩٣٠			التشريعية
٧	مجلس الشيوخ	مصر	١٩٣٠ - ١٩٣٥	٦٠ - ٤٠	٤٠ - ١٠٠	١٠٠	المجلس الأعلى من السلطة التشريعية
٨	مجلس الشيوخ	مصر	١٩٣٥ - ١٩٥٢	٤٠ - ٦٠	٦٠ - ١٠٠	١٠٠	المجلس الأعلى من السلطة التشريعية
٩	مجلس الأمة	٨٤٤	١٩٦٤	٣٥٠	١٠	٣٦٠	سلطة تشريعية
١٠	مجلس الشعب	٤٨٤	١٩٧١	٣٥٠	١٠	٣٦٠	سلطة تشريعية
١١	مجلس الشعب	٤٨٤	١٩٧٦	٣٥٠	١٠	٣٦٠	سلطة تشريعية
١٢	مجلس الشعب	٤٨٤	١٩٧٩	٣٥٠	١٠	٣٦٠	سلطة تشريعية
١٣	مجلس الشعب	٤٨٤	١٩٨٤	٣٨٢	١٠	٣٩٢	سلطة تشريعية
١٤	مجلس الشعب	٤٨٤	١٩٨٧	٤٤٨	١٠	٤٥٨	سلطة تشريعية
١٥	مجلس الشعب	٤٨٤	١٩٩٠	٤٤٤	١٠	٤٥٤	سلطة تشريعية
١٦	مجلس الشعب	٤٨٤	١٩٩٥	٤٤٤	١٠	٤٥٤	سلطة تشريعية
١٧	مجلس الشعب	٤٨٤	٢٠٠٠	٤٤٤	١٠	٤٥٤	سلطة تشريعية
١٨	مجلس الشيوخ	السودان	١٩٥٣	٣٠	٢٠	٥٠	المجلس الأعلى من السلطة التشريعية
١٩	مجلس الشيوخ	السودان	١٩٥٨	٣٠	٢٠	٥٠	المجلس الأعلى من السلطة التشريعية
٢٠	المجلس المركزي	السودان	١٩٦٣	٥٤	١٨	٧٢	هيئة مؤقتة
٢١	مجلس الشعب	السودان	١٩٧٤	٢٣٢	٢٦.١	٢٥٨	سلطة تشريعية
٢٢	مجلس الشعب	السودان	١٩٧٨	٢٧٤	٣٠	٣٠٤	سلطة تشريعية
٢٣	مجلس الشعب	السودان	١٩٨٠	٢٧٤	٣٠	٣٠٣	سلطة تشريعية
٢٤	مجلس الشعب	السودان	١٩٨١	١٣٥	١٥	١٥١	سلطة تشريعية
٢٥	المجلس الوطني	السودان	١٩٩٥	—	—	٤٠٠	سلطة تشريعية
٢٦	المجلس الوطني	السودان	٢٠٠٠	—	—	٣٦٠	سلطة تشريعية
٢٧	مجلس الاتحاد	لقد التجرب الغربي	١٩٦٢	٥١	٢٤	٧٥	سلطة تشريعية
٢٨	المجلس التأسيسي	الكويت	١٩٦٢	٢٠	لوزراء	٢٠ لوزراء	جمعية تأسيسية

٢٩	مجلس الأمة	الكويت	١٩٦٣	٥٠	الوزراء	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية
٣٠	مجلس الأمة	الكويت	١٩٦٧	٥٠	الوزراء	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية
٣١	مجلس الأمة	الكويت	١٩٧١	٥٠	الوزراء	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية
٣٢	مجلس الأمة	الكويت	١٩٧٥	٥٠	الوزراء	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية
٣٣	مجلس الأمة	الكويت	١٩٨١	٥٠	الوزراء	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية
٣٤	مجلس الأمة	الكويت	١٩٨٥	٥٠	الوزراء	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية
٣٥	مجلس الأمة	الكويت	١٩٩٢	٥٠	الوزراء	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية
٣٦	مجلس الأمة	الكويت	١٩٩٦	٥٠	الوزراء	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية
٣٧	مجلس الأمة	الكويت	١٩٩٩	٥٠	الوزراء	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية
٣٨	مجلس الأمة	الكويت	٢٠٠٣	٥٠	الوزراء	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية
٣٩	مجلس الأمة	الجزائر	١٩٩٧	١١٦	١٥٨	٢٧٤	المجلس الأعلى من السلطة التشريعية
٤٠	مجلس الأمة	الجزائر	٢٠٠٣	١١٦	١٥٨	٢٧٤	المجلس الأعلى من م. تشريعية
٤١	المجلس الوطني	العراق	١٩٩٦	٢٢٠	٣٠	٢٥٠	سلطة تشريعية
٤٢	المجلس الوطني	العراق	٢٠٠٤	٨١	١٩	١٠٠	سلطة مؤقتة
٤٣	المجلس الوطني	العراق	٢٠٠٠	٢٢٠	٣٠	٢٥٠	سلطة تشريعية
٤٤	المجلس التشريعي	مستعرة عن	١٩٥٦	١٢	١٠	٢٢	سلطة تشريعية
٤٥	مجلس الشورى	ج.ع.ي	١٩٧١	١٢٧	٣٢	١٥٩	سلطة تشريعية
٤٦	مجلس الشورى	ج.ع.ي	١٩٨٨	١٢٧	٣٢	١٥٩	سلطة تشريعية
٤٧	مجلس النواب	ج.ي	١٩٩٠	٢٧٢	٣١	٣٠١	سلطة تشريعية



٤٨	المجلس التمثيلي	حكومة للاتحادية	١٩٢٠	$\frac{2}{3}$	%	—	هيئة إستشارية
٤٩	المجلس التمثيلي	حكومة جل الروز	١٩٢٠	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	—	هيئة إستشارية
٥٠	مجلس النواب	لبنان	١٩٢٦	٩	٧	١٦	سلطة تشريعية
٥١	مجلس النواب	لبنان	١٩٢٧	٢٨	١٦	٤٦	سلطة تشريعية
٥٢	مجلس النواب	لبنان	١٩٢٩	٣٠	١٣	٤٣	سلطة تشريعية
٥٣	مجلس النواب	لبنان	١٩٣٤	١٦	٩	٢٥	سلطة تشريعية
٥٤	مجلس النواب	لبنان	١٩٣٧	٥٠	١٩	٩٦	سلطة تشريعية
٥٥	مجلس الشيوخ ( عدة مجالس )	ليبيا	١٩٥١ ١٩٦٩	٢٢	١٢	٢٤	المجلس الأعلى من السلطة التشريعية
٥٦	المجلس الوطني	المملكة العربية السعودية	١٩٦١	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	١٥٠	سلطة تشريعية
٥٧	المجلس التأسيسي	البحرين	١٩٧١	٢٢	١٠	٣٢	جمعية تأسيسية
٥٨	المجلس الوطني	البحرين	١٩٧٣	٣٠	الوزراء لا يزيد	+٣٠ الوزراء لا يزيد عن ١/٢	سلطة تشريعية
٥٩	مجلس الشورى	قطر	٢٠٠٣	٤٥	١٥		سلطة تشريعية
٦٠	المجلس الوطني	السودان	٢٠٠٠	٣٤٤	٢٦	٣٧٠	سلطة تشريعية

يتضح من الجدول ان ٤٤ سلطة تشريعية قد تم فيها الجمع بين الانتخابات والتعيين و ٦ مجالس عليا من السلطة التشريعية و ٦ مجالس استشارية و ٧ جمعية تأسيسية و ٢ هيئة مؤقتة وبذلك يكون قد قام ٦٠ مجلساً بواسطة الجمع بين الانتخاب والتعيين وتغابرت نسبة المعينين إلى المنتخبين في هذه المجالس من ٥٠ ٪ في مجالس الشيوخ الليبية إلى ٤٠ ٪ في مجالس الشيوخ المصرية في الفترة ما بين ١٩٢٤-٢٠ و ١٩٣٥-١٩٥٢ ( ٦٠ ٪ في فترة ١٩٣٠-١٩٣٥ ) وبالا يزيد عن ثلث أعضاء المجلس الوطني في البحرين (الوزراء) وثلث أعضاء المجلس الأعلى في السلطة التشريعية السودانية وفقاً للدستور ١٩٥٣-١٩٥٨ والجزائر وفقاً للدستور

١٩٩٦. ثم ينخفض إلى ٢٠ / ٠ في ج.ع.ي وفقاً للمستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠ وإلى ١٠ / ٠ في السودان في الفترة ما بين ١٩٧٤- ١٩٨٥ ثم ينخفض إلى تعيين عشرة أعضاء في السلطة التشريعية في ج.م.ع منذ عام ١٩٦٤ حتى الآن ٢٠٠٥ وبناء على ما تقدم فإن الجمع بين الانتخاب والتعيين قد شمل هيئات استشارية وتشريعية ومؤقتة في مصر والسودان ولبنان والعراق والكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية واليمن والجزائر وتونس في حين لم تعمل بهذا المبدأ حكام مستاتير المغرب .  
حول مدة الثلاث سنوات للمجالس يمكن العودة بـ ٩ من الاتحة مجلس شورى النواب لعام ١٩٦٦ وبـ ٦ من مطالب أماننا في اليمن لعام ١٩٥١ وم ٢٥ من الدستور الأردني لعام ١٩٢٨ وم ٥٦ من دستور السودان لعام ١٩٥٣ وم ٤٩ من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤: وم ٧٨ من دستور ج.ي.د. من لعام ١٩٧٠.

وحول مدة المستتين للمجلس يمكن العودة إلى م ٥٤ من دستور السودان لعام ١٩٦٤ وم من دستور الجزائر لعام ١٩٦٣ وم من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ وم ٢ من الإعلان الدستوري في ج.ع.ي الصادر في ١٩٧٨/٢/٦.

## ٢- طريقة قيام الهيئة التأسيسية والسلطة التشريعية في الدول

### العربية بواسطة الانتخاب .

لا تزال السلطة التشريعية العضو الأصيل للتشريع من الناحية النظرية وأن كانت تطورات أنظمة الحكم وتعقيدات ممارسته قد تجاوزت هذا الوضع النظري بتزايد قوة السلطة التنفيذية في مختلف المجالات بما في ذلك مجال التشريع بسبب تشعب جهاز الدولة وتداخل مهام السلطات العليا .

وإذا كنا قد أوضحنا قيام المجالس الاستشارية والمؤقتة بواسطة التعيين في الفقرة الأولى وبواسطة الانتخاب والتعيين في الفقرة الثانية فأتينا سنتناول المجالس الاستشارية والمؤقتة والتشريعية التي قامت بواسطة الانتخاب منذ بداية الحياة الدستورية في البلدان العربية وحتى ٢٠٠٥ . ولتوضيح ذلك نورد الجدول التالي .

الجدول رقم ٣- المجالس الاستشارية والمؤقتة والتشريعية التي قامت بواسطة الانتخاب حتى عام ٢٠٠٤م.

الرقم	اسم المجلس	البلد	تاريخ الانتخاب	عدد أعضاء المجلس	طبيعة المجلس
١	مجلس شورى النواب	مصر	١٨٨٢	١٢٥	استشاري
٢	مجلس النواب	مصر	١٩٢٤	٢١١	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٣	مجلس النواب	مصر	١٩٢٥	٢٢٢	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٤	مجلس النواب	مصر	١٩٢٦	٢١١	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٥	مجلس النواب	مصر	١٩٢٩	٢٣٢	المجلس الثاني من السلطة التشريعية

٦	مجلس النواب	مصر	١٩٣٠	١٨٧	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٧	مجلس النواب	مصر	١٩٣٥	٢٣٥	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٨	مجلس النواب	مصر	١٩٣٨	٢٣٢	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٩	مجلس النواب	مصر	١٩٤٢	٢٦٤	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
١٠	مجلس النواب	مصر	١٩٤٥	٢٦٤	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
١١	مجلس النواب	مصر	١٩٥٠	٢٦٤	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
١٢	مجلس النواب	العراق	١٩٢٥	٨٨	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
١٣	مجلس النواب	العراق	١٩٢٨	٨٨	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
١٤	مجلس النواب	العراق	١٩٣٠	٨٨	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
١٥	مجلس النواب	العراق	١٩٣٣	٨٨	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
١٦	مجلس النواب	العراق	١٩٣٤	١٠٨	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
١٧	مجلس النواب	العراق	١٩٣٥	١٠٨	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
١٨	مجلس النواب	العراق	١٩٣٧	١٠٨	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
١٩	مجلس النواب	العراق	١٩٣٩	١٠٨	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٢٠	مجلس النواب	العراق	١٩٤٣	١٠٨	المجلس الثاني من السلطة التشريعية

٢١	مجلس النواب	العراق	١٩٤٧	١٠٨	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٢٢	مجلس النواب	العراق	١٩٤٨	١٠٨	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٢٣	مجلس النواب	العراق	١٩٥٣	١٣٧	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٢٤	مجلس النواب	العراق	١٩٥٤	١٣٧	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٢٥	مجلس النواب	العراق	١٩٥٤	١٣٧	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٢٦	مجلس النواب	العراق	١٩٥٨	١٤٨	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٢٧	المجلس التشريعي	الأردن	١٩٢٩	١٦	مجلس استشاري
٢٨	المجلس التشريعي	الأردن	١٩٣١	١٦	مجلس استشاري
٢٩	المجلس التشريعي	الأردن	١٩٣٤	١٦	مجلس استشاري
٣٠	المجلس التشريعي	الأردن	١٩٣٧	١٦	مجلس استشاري
٣١	المجلس التشريعي	الأردن	١٩٤٢	١٦	مجلس استشاري
٣٢	مجلس النواب	الأردن	١٩٤٧	٢٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٣٣	مجلس النواب	الأردن	١٩٥٠	٤٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٣٤	مجلس النواب	الأردن	١/٣١ ١٩٥١	٤٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٣٥	مجلس النواب	الأردن	١٩٥٢	٤٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٣٦	مجلس النواب	الأردن	١/١/١٦ ١٩٥٤	٤٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٣٧	مجلس النواب	الأردن	١٠/١٠ ١٩٥٦	٤٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية

٣٨	مجلس النواب	الأردن	١١/٢١ ١٩٥٦	٥٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٣٩	مجلس النواب	الأردن	١٩٦١	٥٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٤٠	مجلس النواب	الأردن	١٩٦٣	٥٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٤١	مجلس النواب	الأردن	١٩٦٧	٦٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٤٢	مجلس النواب	الأردن	١٥/٣ ١٩٧٣	٦٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٤٣	مجلس النواب	الأردن	١٥/٥ ١٩٧٥	٦٠ لجلت تتخلقه لمدة سنة	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٤٤	مجلس النواب	الأردن	٢/٤ ١٩٧٦	٦٠ حل في ٢/٧ ١٩٧٦	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٤٥	مجلس النواب	الأردن	١/٧ ١٩٨٤	٦٠ دعي للتعلق في ١٩٨٤/١/٧	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٤٦	مجلس النواب	الأردن	١٩٨٩	٨٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٤٧	مجلس النواب	الأردن	١٩٩٣	٨٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٤٨	مجلس النواب	الأردن	١٩٩٧	٨٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٤٩	مجلس النواب	الأردن	٢٠٠٣	١١٠	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٥٠	مجلس الاتحاد	سوريا	١٩٢٢	١٥	سلطة تشريعية
٥١	الجمعية التأسيسية	سوريا	١٩٢٨	٦٠	جمعية تأسيسية
٥٢	مجلس النواب	سوريا	١٩٣٢	٦٩	سلطة تشريعية

٥٣	مجلس النواب	سوريا	١٩٤٣	١٢٥	سلطة تشريعية
٥٤	مجلس النواب	سوريا	١٩٤٧	١٢٠	سلطة تشريعية
٥٥	مجلس النواب	سوريا	١٩٥٠	١١٤	سلطة تشريعية
٥٦	مجلس النواب	سوريا	١٩٥٣	٨٢	سلطة تشريعية
٥٧	مجلس النواب	سوريا	١٩٥٤	١١٤	سلطة تشريعية
٥٨	مجلس النواب	سوريا	١٩٦١	١٧٣	سلطة تشريعية
٥٩	مجلس الشعب	سوريا	١٩٧٣	١٨٦	سلطة تشريعية
٦٠	مجلس الشعب	سوريا	١٩٧٧	١٩٥	سلطة تشريعية
٦١	مجلس الشعب	سوريا	١٩٨١	١٩٥	سلطة تشريعية
٦٢	مجلس الشعب	سوريا	١٩٨٦	١٩٥	سلطة تشريعية
٦٣	مجلس الشعب	سوريا	١٩٩٠	٢٥٠	سلطة تشريعية
٦٤	مجلس الشعب	سوريا	١٩٩٤	٢٥٠	سلطة تشريعية
٦٥	مجلس الشعب	سوريا	١٩٩٨	٢٥٠	سلطة تشريعية
٦٦	مجلس الشعب	سوريا	٢٠٠٢	٢٥٠	سلطة تشريعية
٦٧	المجلس التمثيلي	لبنان	١٩٢٠	١٧	سلطة تشريعية
٦٨	المجلس التمثيلي	لبنان	١٩٢٥	٣٠	سلطة تشريعية
٦٩	مجلس الشيوخ	لبنان	١٩٢٦	١٦	سلطة تشريعية
٧٠	مجلس النواب	لبنان	١٩٣٩	٥٥	سلطة تشريعية
٧١	مجلس النواب	لبنان	١٩٤٣	٥٥	سلطة تشريعية
٧٢	مجلس النواب	لبنان	١٩٤٧	٥٥	سلطة تشريعية
٧٣	مجلس النواب	لبنان	١٩٥١	٧٧	سلطة تشريعية
٧٤	مجلس النواب	لبنان	١٩٥٣	٤٤	سلطة تشريعية
٧٥	مجلس النواب	لبنان	١٩٥٧	٦٦	سلطة تشريعية
٧٦	مجلس النواب	لبنان	١٩٦٠	٩٩	سلطة تشريعية
٧٧	مجلس النواب	لبنان	١٩٦٤	٩٩	سلطة تشريعية
٧٨	مجلس النواب	لبنان	١٩٦٨	٩٩	سلطة تشريعية

٧٩	مجلس النواب	لبنان	١٩٧٢	٩٩	سلطة تشريعية
٨٠	مجلس النواب	لبنان	١٩٩٢	١٢٨	سلطة تشريعية
٨١	مجلس النواب	لبنان	١٩٩٦	١٢٨	سلطة تشريعية
٨٢	مجلس النواب	لبنان	٢٠٠٠	١٢٨	سلطة تشريعية
٨٣	مجلس النواب	لبنان	٢٠٠٥	١٢٨	سلطة تشريعية
٨٤	الجمعية التأسيسية	الجزائر	١٩٦٢	١٤٩	جمعية تأسيسية
٨٥	المجلس الوطني	الجزائر	١٩٦٤	١٩٦	سلطة تشريعية
٨٦	المجلس الشعبي الوطني	الجزائر	١٩٧٧	٢٦١	سلطة تشريعية
٨٧	المجلس الشعبي الوطني	الجزائر	١٩٨٢	٢٧٢	سلطة تشريعية
٨٨	المجلس الشعبي الوطني	الجزائر	١٩٨٧	٢٩٥	سلطة تشريعية
٨٩	المجلس الشعبي الوطني	الجزائر	١٩٩٧	٣٨٩	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٩٠	المجلس الشعبي الوطني	الجزائر	١٩٣٠ / ٢٠٠٢	.....	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٩١	الجمعية التأسيسية	الموستان	١٩٤٨	٧٥	سلطة تشريعية
٩٢	مجلس النواب	الموستان	١٩٥٤	٧٩	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٩٣	مجلس النواب	الموستان	١٩٥٨	٧٣	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٩٤	الجمعية التأسيسية	الموستان	١٩٦٥	١٧٣	سلطة تشريعية
٩٥	الجمعية التأسيسية	الموستان	١٩٦٨	٢١٨	سلطة تشريعية
٩٦	الجمعية التأسيسية	الموستان	١٩٨٦	٢٦٤	سلطة تشريعية
٩٧	مجلس النواب	المغرب	١٩٦٣	١٤٤	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
٩٨	مجلس النواب	المغرب	١٩٧٠	٢٤٠	سلطة تشريعية
٩٩	مجلس النواب	المغرب	١٩٧٧	٢٦٤	سلطة تشريعية



١٠٠	مجلس النواب	المغرب	١٩٨٤	٣٠٦	سلطة تشريعية
١٠١	مجلس النواب	المغرب	١٩٩٣	٢٥٩	سلطة تشريعية
١٠٢	مجلس النواب	المغرب	١٩٩٧	٣٢٥	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
١٠٣	مجلس النواب	المغرب	٢٠٠٢	.....	المجلس الثاني من السلطة التشريعية
١٠٤	المجلس الوطني	العراق	١٩٨٠	٢٥٠	سلطة تشريعية
١٠٥	المجلس الوطني	العراق	١٩٨٤	٢٥٠	سلطة تشريعية
١٠٦	المجلس الوطني	العراق	١٩٨٩	٢٥٠	سلطة تشريعية
١٠٧	مجلس الأمة	تونس	١٩٥٩	٨٠	سلطة تشريعية
١٠٨	مجلس الأمة	تونس	١٩٦٤	٩٠	سلطة تشريعية
١٠٩	مجلس الأمة	تونس	١٩٦٩	١٠١	سلطة تشريعية
١١٠	مجلس الأمة	تونس	١٩٧٤	١١٢	سلطة تشريعية
١١١	مجلس الأمة	تونس	١٩٧٩	١١٢	سلطة تشريعية
١١٢	مجلس الأمة	تونس	١٩٨١	١١٢	سلطة تشريعية
١١٣	مجلس النواب	تونس	١٩٨٦	١٢٥	سلطة تشريعية
١١٤	مجلس النواب	تونس	١٩٨٩	١٤١	سلطة تشريعية
١١٥	مجلس النواب	تونس	١٩٩٤	١٦٣	سلطة تشريعية
١١٦	مجلس النواب	تونس	٢٠٠٤		سلطة تشريعية
١١٧	مجلس النواب	تونس	١٩٩٩	١٨٢	سلطة تشريعية
١١٨	مجلس النواب	تونس	٢٠٠٤	١٨٩	سلطة تشريعية
١١٩	مجلس الشعب الأعلى	ج.ي.د.ش	١٩٧٨	١١١	سلطة طيا
١٢٠	مجلس الشعب الأعلى	ج.ي.د.ش	١٩٨٦	١١١	سلطة طيا
١٢١	مجلس النواب	ج.ي	١٩٩٣	٣٠١	سلطة تشريعية
١٢٢	مجلس النواب	ج.ي	١٩٩٧	٣٠١	سلطة تشريعية
١٢٣	مجلس النواب	ج.ي	٢٠٠٣	٣٠١	سلطة تشريعية

يتضح من الجدول قيام ١٢٣ مجلس بالانتخاب في الدول العربية منذ بداية الحياة الدستورية حتى عام يونيو ٢٠٠٥ منها مجلسان سلطة عليا و٢ جمعية تأسيسية و٤٨ المجلس الثاني من السلطة التشريعية و٦٦ سلطة تشريعية ذات مجلس واحد و٦ مجالس إستشارية طيلة هذه المدة وبذلك يكون عدد المجالس المعينة وبالانتخاب والتعين وبالانتخاب في حدود ٢٤٢ مجلس إلى يونيو ٢٠٠٥ م. منها مجلسان لم تحدد طريقة قيامهما.

وإذا ما قارنا هذه المجالس حسب الدول فاتها ١١ مجلس ثاني من السلطة التشريعية في مصر و ١٥ مجلس ثاني في العراق و ١٧ مجلس ثاني في الأردن ومن مجلسين ثاني في كل من السودان والمغرب والجزائر . ومجلس ثاني واحد في تونس بحيث تكون المقارنة للمجالس المنتخبة المجلس الواحد في كل بلد بالشكل التالي: ١٧ مجلس في لبنان و ١٦ مجلس في سوريا و ١١ مجلس في تونس و ٦ مجالس في الجزائر و ٦ مجالس في السودان و ٤ مجالس في المغرب و ٣ مجالس في ج.ي . و مجلسين في ج.ي.د.ش .

وعلاوة على ما تقدم شمل التقارير أسماء هذه المجالس وعدد أعضائها وبنياتها الاجتماعية والسياسية وقيامها في عهد التعددية الحزبية ومنع الحزبية والتنظيم الحاكم الوحيد ومددها وهو ما سنبينه فيما بعد .

وإذا كانت المجالس المذكورة أعلاه قد قامت بكل من التعيين , والانتخاب والتعيين , والانتخاب فقط فهناك بعض المجالس لم تحدد طريقة قيامها كما انها لم تقوم بأي من الطرق الثلاث السابقة الذكر مثال ذلك اجتمع المؤتمر السوري ( جمعية تأسيسية ) من رجال مثلوا المناطق وفقاً لقانون انتخابات مجلس المبعوثون العثماني دون أن تجري انتخابات لذلك عام ١٩٢٠ في سوريا الكبرى . ولم تعرف طريقة قيام مجلس الشورى اليمني عام ١٩٤٨ حيث نص الميثاق الوطني المقدس على أن يبقى مجلس الشورى حتى ( يتم دعوة جمعية تأسيسية

يتعذر قيامها الآن) وبذلك بقي الباب مفتوحاً لكل من تعيين الجمعية التأسيسية أو انتخابهم بدعوة هذه الجمعية للاتعداد دون إجراء انتخابات لها . أي أن يتحول أعضاء مجلس الشورى من غير إجراء جديد إلى أعضاء الجمعية التأسيسية (م ١٤ من الميثاق ) علماً بأن مجلس الشورى الذي أعلن عنه في الميثاق لم يعين من قبل رئيس الدولة كما لم ينتخب من قبل الشعب وإنما ورتت أسماء أعضائه في ملاحق الميثاق الوطني المقدس ( م ٧٠ ) باتفاق بين الأحرار المناهضين للحكم المطلق آنذاك . وحين قامت حركة ١٩٤٨ اعترف الإمام الجديد بهذا المجلس في إطار إعلائه عن الميثاق كمنسوق للبلاد .



## الباب الثاني

### ١ - تحديد عدد أعضاء السلطة التشريعية وبنيتها الاجتماعية والسياسية

#### وتأقيت مدتها

تغايرت الأحكام الدستورية العربية بصدد النص على تحديد عدد أعضاء السلطة المؤقتة والتشريعية حيث قررت نصاً عدد أعضاء هذه السلطة أكثر من ٥٥ حكم دستوري عربي . وبالمقابل صممت عن النص على ذلك أحكام ٣٨ تشريع دستوري عربي منذ بداية الحياة الدستورية في البلاد العربية حتى الآن (عام ٢٠٠٥م) والأحكام الدستورية العربية التي صممت عن النص على تحديد عدد أعضاء السلطة المؤقتة والتشريعية قد أخذت بالمذهب الفقهي القائل بأن يمثل النائب مجموعة من المواطنين الذين يتمتعون بحق الانتخاب. نظراً لأن هذا المبدأ يسمح بالنمو المطرد لعدد أعضاء السلطة التشريعية باستمرار وهو ما يؤثر على وضع السلطة التشريعية وعلى وظائفها إلى هذا الحد أو ذاك إذا ما قورنت بوضع وظائف السلطة التشريعية التي حددت الأحكام الدستورية عدد أعضائها نصاً في حالة قيام المؤسسات الحديثة وثبات التجربة الديمقراطية وقد انقسمت الأحكام الدستورية في الدول العربية بهذا الشأن إلى قسمين حدد القسم الأول من هذه الأحكام الدستورية عدد أعضاء السلطة المؤقتة والتشريعية نصاً وترك القسم الثاني من هذه الأحكام تحديد أعضاء هذه السلطة لقوانين الانتخاب وفقاً لعدد معين من الناخبين .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه قد اختلف فقهاء القانون الدستوري بهذا الصدد إلى مؤيد لهذا المبدأ ومعارض له . دعم قسم منهم مبدأ تحديد عدد أعضاء السلطة التشريعية باعتباره شرط مهم لقوة وضع هذه السلطة وقدرتها على ممارسة وظائفها . ويرى قسم آخر من فقهاء القانون الدستوري أن هذا التحديد

يرتبط فقط بشكل الدولة الاتحادي لكونه شرط ضروري لكونها المركب الهدف منه تمثيل الولايات أو الدول المنضوية في الدولة الاتحادية .

١- والأحكام الدستورية العربية التي حددت أعضاء السلطة المؤقتة والتشريعية هي ولذا للجدول التالي كما يلي:

#### الجدول (٤)

السلطة المؤقتة والتشريعية التي قررت تحديد عدد أعضائها في الأحكام الدستورية العربية حتى عام ٢٠٠٤ .

الرقم	اسم المجلس	البلد	عدد الأعضاء	المرجع
١	مجلس شورى النواب	مصر (م.م)	٥٠	البند ١ من لائحة مجلس شورى النواب لعام ١٨٦٦
٢	الجمعية الصومية	مصر (م.م)	٢٦	المادة ١١ من القانون التنظيمي المصري لعام ١٨٨٣
٣	الجمعية التشريعية	مصر (م.م)	٨٣	_____
٤	إدارة جبل لبنان	لبنان (م.ل)	١١	المادة ٢ من نظامات جبل لبنان لعام ١٨٦١
٥	المجلس الأكبر التونسي	تونس (م.ت)	٦٠	فصل ٢١ من دستور ١٨٦١
٦	المجلس الأكبر للقسم الداخلي	تونس (م.ت)	٢٦	تنظيم المجلس الأكبر الصادر في ١٩٢٨/٣/٢٨
٧	المجلس التونسي	تونس (م.ت)	٤٥	الأمر الصادر في ١٩٥٤/٣/٤
٨	مجلس الشورى	المملكة اليمنية (م.ي)	٧٠	المادة ١٠ من الميثاق الوطني المقدم لعام ١٩٤٨
٩	مجلس الشورى	ج.ع.ي (م.ي)	٩٠	المادة ١٢ من دستور ج.ع.ي المؤقت لعام ١٩٦٥

١٠	مجلس الشورى (مرت)	ج.ع.ي	٩٩	المادة ١٥ من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٧
١١	المجلس الوطني (مرت)	ج.ع.ي	٤٥	المادة ٣ من القرار الدستوري رقم ٢ لعام ١٩٦٨
١٢	المجلس الوطني (مرت)	ج.ع.ي	٦٢	المادة ١ من القرار للدستوري رقم ١ لسنة ١٩٧٠
١٣	مجلس الشورى (مرت)	ج.ع.ي	١٥٩	المادة ٦٤ من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٧٠
١٤	مجلس الشعب التأسيسي (مرت)	ج.ع.ي	٩٩	المادة ١ من الإعلان الدستوري الصغير في ١٩٧٨/٢/٦
١٥	مجلس الشعب التأسيسي (مرت)	ج.ع.ي	١٥٩	المادة ١ من الإعلان الصغير في ١٩٧٩/٤/١٧
١٦	مجلس الشعب الأعلى (مرت)	ج.ي.دش	١٠١	المادة ٦٨ من دستور ١٩٧٠
١٧	مجلس الشعب الأعلى (مرت)	ج.ي.دش	١١١	المادة ٧٢ من دستور ج.ي.دش لعام ١٩٧٨
١٨	مجلس النواب (مرت)	ج.ي	٣٠١	المادة ٣ من اتفاق الوحدة الصغير في ١٩٩٠/٥/٢٢
١٩	المجلس التشريعي (مرت)	سلطنة لحج	٢٠	المادة من دستور سلطنة لحج لعام ١٩٥٢
٢٠	مجلس الشيوخ	مصر	١٠٠	المادة ٧٨ من دستور ١٩٢٣
٢١	مجلس الشيوخ	مصر	١٠٠	المادة ٧٥ من دستور ١٩٣٠
٢٢	مجلس الشيوخ	السودان	٥٠	المادة ٤٤ من قانون الحكم الذاتي في السودان ١٩٥٣
٢٣	مجلس الشيوخ	السودان	٥٠	المادة ٤٤ من دستور ١٩٥٦
٢٤	مجلس الاتحاد	سوريا	١٥	المادة ٦ من قانون أنشأ اتحاد الدول السورية ١٩٢٢
٢٥	مجلس الأخوان	العراق	٢٠	المادة ٣١ من دستور العراق لعام ١٩٢٥

٢٦	المجلس الإداري	الاستقرونة	٩	المادة ٣ من القرار رقم ٣١١٢ في ١٩٢٠/٥/٢٢
٢٧	مجلس الأعيان	الأردن	١ عدد ٢ مجلس للتواب	المادة ٢٦ من دستور الأردن لعام ١٩٤٧
٢٨	مجلس الأعيان	الأردن	١ عدد ٢ مجلس للتواب	المادة ٦٣ من دستور الأردن لعام ١٩٥٢
٢٩	مجلس الشورى	المجاول	٨	المادة ٢٨ من قانون المجاول لعام ١٩٢٦
٣٠	مجلس الاتحاد	الاتحاد العربي	٤ (٢٠) من العراق و ٢٠ (من الأردن)	المادة ١٠ من دستور الاتحاد العربي لعام ١٩٥٨
٣١	مجلس الأمة	الكويت	٥٠ + الوزراء	المادة ٨٠ من دستور الكويت
٣٢	مجلس الشعب	ج. م. ع. - ع. م. ع.	لا يقل عن ٢٥٠	المادة ٨٧ من دستور ج. م. ع. لعام ١٩٧١
٣٣	المجلس الوطني الاتحادي	الإمارات المتحدة	٤٠	المادة ٦٨ من دستور ١٩٧١
٣٤	مجلس الشورى	قطر	—	المادة من دستور ١٩٧٠
٣٥	مجلس الشورى	قطر	٢٠	المادة ٤١ من دستور ١٩٧٢
٣٦	مجلس الشورى	قطر	١٥ + ٤٥	المادة ٧٧ من دستور ٢٠٠٣
٣٧	المجلس التقاسمي	البحرين ( هـ . ت )	٣٠	المادة من القانون
٣٨	المجلس الوطني	البحرين ( هـ . ت )	٢٠ + ١٤ وزراء	المادة ٤٣ من دستور البحرين لعام ١٩٧٣
٣٩	مجلس الشورى	البحرين ( م . أ )	٣٠	المرسوم الأميري ١٩٩٢
٤٠	مجلس الشورى	البحرين ( م .	٤٠	المرسوم الأميري الصادر



	من	في ٢٠٠٠	
٤١	مجلس الشورى	مجلس أعلى	م ٥٢ وم ٢٦ من دستور البحرين لعام ٢٠٠٢
٤٢	مجلس النواب	مجلس ثنائي	م ٥٢ وم ٢٦ من دستور البحرين لعام ٢٠٠٢
٤٣	المجلس الاستشاري	سوريا	أمر المنسوب المملكي عام ١٩٣١
٤٤	المجلس الوطني (م. هـ)	سوريا	المرسوم الإشتراعي لسنة ١٩٦٥ والمادة من دستور ١٩٦٤
٤٥	المجلس الوطني (م. هـ)	سوريا	المرسوم الإشتراكي لسنة ١٩٦٦
٤٦	مجلس الشعب (م. هـ)	سوريا	المادة ٧٨ معلقة من دستور ١٩٦٩
٤٧	المجلس الوطني الانتقالي	الجزائر	المرسوم
٤٨	مجلس الأمة (المجلس الأعلى)	الجزائر	المادة ١٠١ من دستور الجزائر لعام ١٩٩٦ أعضاء المجلس الشعبي الوطني
٤٩	مجلس الشورى (المجلس الأعلى)	العراق	المادة ١١٠ من مشروع دستور ١٩٩٦
٥٠	المجلس الوطني (الثنائي)	العراق	المادة ٢٣ من مشروع دستور ١٩٩٦
٥١	مجلس الشورى	المملكة العربية السعودية	نظام الحكم في المملكة لعام ١٩٩١ م

٥٢	مجلس الشورى	المملكة العربية السعودية	٩٠	مرسوم ملكي رقم ١٩٩٧
٥٣	مجلس الشورى	المملكة العربية السعودية	١٢٠	مرسوم ملكي رقم ٢٠٠١/٥/٢٥
٥٤	المجلس الاستشاري	سلطنة عمان	٤٥	بمرسوم سلطاني ١٩٨١/١١/١٢
٥٥	المجلس الاستشاري	سلطنة عمان	٥٠	بمرسوم سلطاني عام ١٩٨٢
٥٦	المجلس الاستشاري	سلطنة عمان	٥٥	بمرسوم سلطاني في ١٩٨٦/١/٤
٥٧	مجلس الشورى	سلطنة عمان	٥٩	بمرسوم سلطاني في ١٩٩١/١١/١٢
٥٨	مجلس الشورى	سلطنة عمان	٨٠	بمرسوم سلطاني عام ١٩٩٣ <sup>١</sup>

وبذلك تكون الأحكام الدستورية العربية قد حددت عدد أعضاء ٥٨ مجلس في الدول العربية طيلة هذه الفترة ، وغيرها من المجالس التي قامت بواسطة التعيين في البلدان العربية ( راجع الجدول رقم ١ من هذا الجزء )

مثل المغرب في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٠ والسودان عام ١٩٤٤ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣ م. و ج.ع.م عام ١٩٦٠ والكويت عام ١٩٩٠ والأردن في الفترة ما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٢ م.

<sup>١</sup> - يرمز هـ.م. إلى هيئة مؤقتة ويرمز س.ت إلى سلطة تشريعية، ويرمز م.ع. إلى سلطة عليان ويرمز هـ.س. إلى هيئة تشريعية .

والجدير بالإشارة إلى أن المجالس الاستشارية والمؤقتة هي الغالبية العظمى التي تم تحديد عدد أعضائها ثم يأتي بعدها المجلس الأعلى من السلطة التشريعية في الدول التي أخذت بنظام المجلسين مثل العراق في العهد الملكي . والأردن منذ نهاية الأربعينات حتى الآن ومصر منذ ١٩٢٣-١٩٥٢ . وليبيا في الفترة ما بين ١٩٥٢-١٩٦٩ .

وإذا قارنا المجالس الاستشارية والمؤقتة والتشريعية التي قرر المشرع في الدول العربية تحديد أعضائها لوجدنا مجموعة من المجالس التشريعية الأجنبية قد قرر المشرع تحديد عدد أعضائها مثل دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٧٨ الذي قررت الفقرة ٣ من م ١ ) أن يمثل كل ولاية عضوين في مجلس الشيوخ باستثناء ولاية وقررت تحديد أعضاء سلطتها التشريعية أو إحدى مجلسيها كل من دستائر التروج لعام ١٥٠ عضواً (م٥٧) وإيران لعام ١٩٠٦ بحيث يتألف المجلس الأعلى مما لا يقل عن ١٦٢ ولا يزيد عن ٢٠٠ عضواً (م٣) وليختشين لعام ١٩٢١ الذي نص دستورها على أن يكون عدد أعضاء المجلس ٥٠ عضواً (م٤٦) ونستور سان مارينو لعام ١٩٢٦ عدد أعضاء برلمانه ٦٠ عضواً (م١) والفلبين لعام ١٩٣٥ الذي نص على أن يكون عدد أعضاء مجلس النواب ما لا يقل عن ١٢٠ عضواً (ف٥ وف٧) واسلندا لعام ١٩٤٤ عدد النواب ٥٢ (م٣١) وفرنسا لعام ١٩٤٦ الذي قرر أن لا يقل عدد أعضاء المجلس الثاني عن ٢٥٠ ولا يزيد عن ٣٢٠ عضواً (م٦) والهند لعام ١٩٤٧ الذي قضى بأن يكون عدد أعضاء مجلس ممثلي الولايات ٢٣٨ عضواً (ف. و. ب من م ٨) وألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٤٩ عدد أعضاء السلطة التشريعية ٤٠٠ عضواً (م٥٢) ونيكارجوا لعام ١٩٥٠ عدد أعضاء السلطة التشريعية مجلس النواب ٤٢ ومجلس الشيوخ ١٦ عضواً (م١٢٧). وأرتيريا لعام ١٩٥٢ بما لا يقل عن ٥٠ عضواً ولا يزيد عن ٧٠ عضواً (م٤٠) والدنمرك

لعام ١٩٥٣ عدد أعضاء السلطة التشريعية ١٧٩ عضواً (٢٨م) ومليزيا لعام ١٩٥٦ - عدد أعضاء مجلس النواب ١٠٠ عضواً (٤٦م) وغانا لعام ١٩٦٠ عدد أعضاء السلطة التشريعية ١٠٠ عضواً (٢١م) وتركيا لعام ١٩٦١ عدد أعضاء المجلس الوطني الكبير ٤٥٠ عضواً (٦٧م) والكمرون لعام ١٩٦١ (٤م) وتشيكوسلوفاكيا لعام ١٩٦١ (٣٩م) وبلغاريا لعام ١٩٧١ عدد أعضاء السلطة التشريعية ٤٠٠ عضواً (٦٨م) وكينيا لعام ١٩٦٣ عدد أعضاء مجلس الشيوخ ٤١ عضواً (٣٥م) وتنزانيا لعام ١٩٦٥ عدد أعضاء السلطة التشريعية ١٣٩ عضواً (٤٢م) وزامبيا لعام ١٩٦٤ عدد أعضاء البرلمان ٨٠ عضواً (٥٨م) ورومانيا لعام ١٩٦٥ عدد أعضاء السلطة التشريعية ٤٦٥ عضواً (١٠٤م) واليونان لعام ١٩٧٥ عدد أعضاء السلطة التشريعية ما لا يقل عن ٢٠٠ عضواً ولا يزيد عن ٣٠٠ عضواً (٥١م) وأسبانيا لعام ١٩٧٨ عدد أعضاء الكونجرس ما لا يقل عن ٣٠٠ ولا يزيد عن ٤٠٠ عضواً (٥١م) وغيرها من المستاتير الأجنبية .

## ٢- الأحكام الدستورية العربية التي صممت من النص على تحديد عدد أعضائها .

بالعودة إلى تاريخ التشريع الدستوري العربي نجد أنه لم ينحصر الأمر على الأحكام الدستورية العربية التي قررت نصاً تحديد عدد أعضاء المجالس المؤقتة والتشريعية أو المجلس الأعلى منها والتي نكرناها أعلاه فقط بل وتعداه الأمر إلى صممت مجموعة أخرى من التشريعات الدستورية العربية عن النص على تحديد عدد أعضائها هي:

لمستاتير سوريا لأعوام ١٩٢٠ (٦٥م و ٧٣) و ١٩٣٠ (٣٥م) و ١٩٥٠ (٣٥م) و ١٩٥٣ (٤١م) و ١٩٦٢ (٣٥م) و ١٩٧٣ (٤٦م) والمستاتير العراقي لعام ١٩٢٥ (المجلس الثاني) (م) و ١٩٦٤ (٦١م) و ١٩٧٠ (٤٦م) وقانون الحكم الذاتي السوداني لعام ١٩٥٣ (٤٤م) والمستاتير السودان لأعوام ١٩٥٦

(٤٤م) و ١٩٦٤ (٤١م) و ١٩٧٣ (١١٩م) و ١٩٨٥ (٥٤م) و ١٩٩٨ (الرقم ٦٧) ودساتير الجزائر لأعوام ١٩٦٣ (٢٩م) و ١٩٧٦ (٣٠م) و ١٩٨٩ (٩٧م) و ١٩٩٦ (١٠١م) ودستورا تونس لعامي ١٨٦١ و ١٩٥٩ (الفصل ١٨) ودستور مصر لعامي ١٩٢٣ و ١٩٣٠ (المجلس الثاني (٦٧م) و ج.ع.م لعامي ١٩٥٨ (٣٠م) و ١٩٦٤ (٤٩م) و ج.م.ع. لعام ١٩٧١ (٨٧م) ودستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤ (٤٨م) ودستور ج.ي لعام ١٩٩٠ قبل تحيله عام ١٩٩٤ ودستور الأردن لأعوام ١٩٢٨ (٢٥م) و ١٩٤٧ (٣٣م) المجلس الثاني و ١٩٥٢ (المجلس الثاني) ودستور المغرب لأعوام ١٩٦٢ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ والقانون الأساسي للدولة في سلطنة عمان لعام ١٩٩٦ (٥٨م).

وقد وجدت الأحكام الدستورية العربية التي صممت عن النص على تحديد عدد أعضاء سلطاتها التشريعية أو المجلس الثاني منها وجدت مقابل لها في الدساتير الأجنبية التي صممت عن تحديد عدد أعضاء مجالسها التشريعية أو المجلس الثاني منها مثل دساتير الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٧٨ - المجلس الثاني (٢ من ١ م) ودوقية الكسمبورج لعام ١٨٠٨ (١٥م) والسويد لعام ١٨٠٩ (٤٩م) وبلجيكا لعام (١٨) والأرجنتين لعام ١٨٥٣ (٣٦م) وسويسرا لعام ١٨٧٤ (٦٨م) وكولومبيا لعام ١٨٨٦ (٩٣م) وأستراليا لعام ١٩٠٠ (بند ٢٤) واليونان لعام ١٩١١ (٦٨م) والنمسا لعام ١٩٢٠ (٢٤م) وفنلندا لعام ١٩١٩ (١٧م) وتركيا لعام ١٩٢٤ (٩م) والبيرو لعام ١٩٣٣ (٩١م) والبرازيل لعام ١٩٤٦ (٥٨م) والهند لعام ١٩٤٧ (المجلس الثاني) (٢٧م) وبورما لنفس العام (٢٧م) (٨٣) وكمبوديا لعام ١٩٤٧ (٨٨م) وألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩ المعطل عام ١٩٥٦ (٣٨م) والاتحاد السوفيتي لعام ١٩٣٦ (٣٦م) وإثيوبيا لعام ١٩٥٥ (٩٣م) وهولندا لعام ١٩٥٦ (٩م) وفرنسا لعام ١٩٥٨ (٥٨م) والصين الشعبية لعام ١٩٥٤ (٢٣م) وغينيا لعام ١٩٥٨ (٥م) ونيجيريا لعام ١٩٦٠ (٤٧م)

وفولتا العليا لنفس العام (م ٢٩) ومالي لعام ١٩٦٠ المعدل عام ١٩٦١ (م ١٧) ومدغشقر لعام ١٩٥٩ (م ١٠) والنيجر لعام ١٩٦٠ (م ٢٩) واليابان لعام ١٩٦٣ (م ٤٤) وأفغانستان لعام ١٩٦٤ (م ٤٣) ويوغسلافيا لعامي ١٩٦٣ (م ١٦٣) و١٩٧٤ وغيرها من الدساتير الأجنبية .

## ٢ - عدم الجمع بين عضوية السلطة التشريعية والوظيفة العامة

يستند من الفقه الدستوري في حجه على تأييد مبدأ عدم الجمع بين عضوية السلطة التشريعية وتولي الوظائف العامة على ان هذا المبدأ من الضمانات الضرورية للحكم طالما ان السلطة التشريعية هي التي تتولى مراقبة أعمال السلطة التنفيذية وبذلك فإنه لايجوز من وجهة النظر هذه اشتراك الوزراء في عضوية هذه السلطة.

وبالمقابل يرى جانب آخر من الفقه الدستوري أن مبدأ عدم الجمع بين عضوية السلطة التشريعية وتولي الوظائف العامة لاينطبق على الوزراء إذ يستثنون من ذلك نظراً لما تقتضيه طبيعة النظام البرلماني ذاته في قيام علاقة تعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وبالعودة الى تاريخ التطور الدستوري العالمي بهذا الشأن فإن إنجلترا قد كانت مهد مبدأ كل من عدم الجمع بين عضوية السلطة التشريعية وتولي الوظائف العامة بما في ذلك الوزراء. وعدم الجمع بين عضوية هذه السلطة وتولي الوظائف العامة باستثناء الوزراء إذ جاء في النظام الذي دعيت فيه الأميرة صوفية الهانوفرية مؤقتاً الى التاج البريطاني عام ١٧٠٠م أنه لا يحق لأي شخص أن ينال من الملك وظيفة أو مرتباً أو أية فائدة أخرى أن يكون عضواً في مجلس العموم. وقد طبق هذا النظام عام ١٧١٤ ثم عدل عام ١٧١٧ على شكل يخسر به كل نائب نيابته إذا نال منصباً ذا راتب، على ان يحق له أن يحدد إنتخابه إذا لم يكن المنصب المذكور من المناصب التي لا

تتناقض مع النيابة ومنها منصب الوزير وبذلك توطن المبدأ الذي عمل به فيما بعد والقليل بأن النائب بعد أن يصير في الوزارة لا يبقى في مجلس العموم ويصبح كرميه خالياً على أن يحق له أن ينتخب مرة ثانية لعضوية السلطة التشريعية. وبعد عام ١٨٦٧ أبطل هذا المبدأ حيث تقرر أن يدخل أعضاء مجلس العموم في الوزارة ثم يعرضون على الناخبين فيتجدد انتخابهم وبذلك يحافظون على مقاعدهم النيابية وإن غيروا مناصبهم في الحكومة التي دخلوا في تشكيلها<sup>١</sup>.

والجدير بالإشارة إلى أنه قد أصبح مبدأ عدم الجمع بين عضوية السلطة التشريعية وتولي الوظائف العامة من العلام الهامة للتفريق بين النظام البرلماني والرئاسي في الأنظمة الدستورية الأخذة بمبدأ الفصل بين السلطات. وترتب على ذلك أنه إذا تقرر مبدأ الجمع بين السلطة التشريعية وتولي الوظائف العامة فإن ذلك من أهم خصائص نظام الجمعية. أما تقرر في الأحكام الدستورية عم الجمع بين النيابة وتولي الوظائف العامة باستثناء الوزراء فإن ذلك من خصائص النظام البرلماني وإذا تقرر مبدأ الجمع بين النيابة وتولي الوظائف العامة بما في ذلك الوزراء فإن هذا من خصائص نظام الحكم الرئاسي.

لقد أوجب النظام البرلماني أن يكون الوزراء أو أغلبهم أعضاء في السلطة التشريعية يشاركون بهذه الصفة في كافة أعمال البرلمان ومن حقهم اقتراح مشروعات القوانين وإعداد الميزانية والدفاع عن سياسة الحكومة أمام هذه السلطة بصفقتهم أعضاء فيها.

بيد أن الفارق الرئيسي بين النظام البرلماني ونظام الجمعية في أن النظام الأخير يعني اندماج الوزراء في السلطة التشريعية، في حين تظل الوزارة

<sup>١</sup> - انظر أمسن- الحقوق الدستورية: ص ٩٠-٩١.

جزء من السلطة التنفيذية ومستقلة عن السلطة التشريعية في النظام البرلماني.

لهذا فإنه حين يكون النائب موظفاً في إحدى مؤسسات السلطة التنفيذية لا يستطيع أن يمتلك حريته لممارسة هذا الدور في الرقابة والنقد الموجه للحكومة ومصير وثيقته مرهون بمشيتها لأنه بيدها ترفيقه وعزله ونقله، وفوق ذلك لن يكون للموظف في نظر الرأي العام الإستقلالية التي لا غنى عنها في ممارسة وكلاته النيابية. لأن وجود موظفين نواباً في السلطة التشريعية يعرب اللعبة البرلمانية بوجود أكثرية مصطنعة لصالح الحكومة. إذ سيكون تصويت النواب الذين يصوتون للحكومة موضع شبهة بأنهم إنما صوتوا عن خوف أو فائدة.

لذلك فإن السبب الموجب لعد الجمع يرجع لجعل هذه القاعدة عامة تشمل جميع الموظفين الذين تمارس الحكومة عليهم سلطاتها<sup>١</sup>.

وبالرجوع الى الاحكام الدستورية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري نجد أن تاريخ التشريعات الدستورية في هذه البلدان قد كان متبايناً في احكامها وحتى في البلد الواحد في فترات مختلفة بشأن عدم الجمع بين عضوية السلطة التشريعية وتولي الوظائف العامة بإستثناء الوزراء أو الأخذ بعدم الجمع بين تولي الوظائف العامة بما في ذلك الوزراء وعضوية السلطة التشريعية.

لقد قضت طائفة من الأحكام الدستورية في الدول العربية بعدم الجمع بين تولي النيابة الوظائف العامة بإستثناء الوزراء (كنواب) مثل دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٦٤م (١٣٢) وبمستقر سوريا لأعوام ١٩٢٠م (١٣) و ١٩٣٠م (٤٣) و ١٩٥٠ و ١٩٦٢م (١٠١) و ١٩٧٣م (١٢٧) والمستقر

١ - إنظر شور الخطيب، الأصول البرلمانية: ص ٥٠٨ - ٥١٠.



المصرية لأعوام ١٩٢٣ (م ٦٣) و ١٩٣٠ (م ٦٣) و ١٩٥٦ (م ١٥٥) و ج.ع.م  
 لعام ١٩٥٨ (م ٤٠) و ج.ع.م لعام ١٩٦٤ (م ١٤٢) و ج.ع.م لعام ١٩٧١ (م ١٣٤)  
 والامستور العراقي لعام ١٩٢٥ (م ٦١) واللبتي (م ٢٨ معلنة) والسوداني  
 لعام ١٩٧٣ (م ١٣١) وامستور الأردن لعام ١٩٤٦ (م ٤٤) وامستور الأردن  
 لعام ١٩٥٢ (م ٥٢) امستور ليبيا لعام ١٩٥١ (م ٨٣) امستور البحرين  
 لعام ١٩٧٣ (م ٤٣ ف ب) وعام ٢٠٠٢ والسودان لعام ٢٠٠٥ وامستور الكويت  
 (م ٨٠) امستور الهند (م ٧٥ ف ٥) امستور جمهورية أفريقيا الوسطى (م ١٩)  
 امستور اليابان لعام ١٩٨٣ (م ٦٧) امستور تركيا لعام ١٩٦١ (م ١٠٢)  
 امستور بلجيكا (م ٨٨) امستور اليونان لعام ١٩١١ الذي أعيد العمل به  
 عام ١٩٥٢ (م ٨٧) امستور النمرك (م ١٠٢) امستور إيرلندا (م ٢٨)  
 امستور هولندا (م ١٠٦) امستور فنلندا (م ٤٤) امستور السويد (م ٥٣) امستور  
 اليونان لعام ١٩٧٥ (م ٧٥) امستور إستراليا (ف ٥ بند ٢٤) امستور بورما  
 لعام ١٩٤٧ (ف ٥ من البند ٧٣) وامستور كامبوديا لعام ١٩٤٨ (م ٩٦) امستور  
 لاوس لعام ١٩٤٩ (م ٢) امستور نيبال لعام ١٩٥٨ (م ٢٣) امستور سيلان (ف د  
 من البند ١) امستور بنغلاديش (م ١١٥) امستور بورتوريكو (م ٣٣) امستور دولة  
 الإمارات العربية المتحدة (م ١٧) امستور فرنسا لعام ١٩٥٨ (م ٢٣)  
 امستور أندونيسيا لعام ١٩٥٦ (ف ب، م ١٧) امستور السنغال (م ٤٩) امستور ساحل  
 العاج (م ٢٥) امستور أفغانستان لعام ١٩٦٤ (م ٨٦) امستور الفروج (م ٦٢).  
 امستور تشيلي لعام ١٩٢٥ (م ٢٨) امستور السلفادور لعام ١٩٥٠ (م ٤١) امستور  
 هندوراس لعام ١٩٣٦ (م ٩٧) امستور تيلندا لعام ١٩٥٩ (م ١٤) امستور فنزويلا  
 لعام ١٩٥٣ (م ٧٥).

غير أن هذه الامستير لم تتكيد بأي من التنظيم البرلماني والرئاسي  
 بشكل مطلق حيث إذا كانت أحكام امستير سوريا لأعوام ١٩٢٠، ١٩٣٠،

١٩٥٠، ١٩٦٢، وال دستور اللبناني قد غلب عليها طابع النظام البرلماني فإن  
مساتير مصر منذ دستور ١٩٥٦ وحتى دستور ١٩٧١ واستورج.ع.ي.  
لعامي ١٩٦٤ دستور السودان لعام ١٩٧٣ قد كانت احكامها مزيج من  
النظامين الرئاسي والبرلماني.

بالمقابل نصت طائفة أخرى من مساتير الدول العربية ذات النظام  
الجمهوري عدم الجمع بين تولي النيابة العامة والوظائف العامة بما في ذلك  
الوزارة مثل احكام الدستور السوري لعام ١٩٥٣ الذي أخذ بالنظام الرئاسي  
و دستورج.ع.ي. لعام ١٩٧٠ الذي أخذ بالنظام المزيج من النظامين البرلماني  
والرئاسي. في مجمل أحكامه. لقد نصت المادة ١٠٨ منه على أنه لا يجوز  
الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الشورى ويجوز لعضو مجلس الشورى  
أن يحتفظ بمقعه شاغراً في المجلس إذا عين وزيراً).

أما الطائفة الثالثة من الأحكام الدستورية في الدول العربية فقد صممت  
عن تقرير أي المبدأين المذكورين أعلاه منها التي أخذت بمبادئ من النظامين  
الرئاسي والبرلماني مثل مساتير الجزائر لأعوام ١٩٦٣ و ١٩٧٦ و ١٩٨٩  
وال دستور التونسي لعام ١٩٩٦ و دستورج.ي. لعام ١٩٩٠ الذي تغلب عليه  
أحكام النظام البرلماني وحكم الجمعية أو الدستور العراقي لعام ١٩٧٠ الذي  
تغلب عليه صفة الحكم الرئاسي مثل المساتير السودانية لأعوام ١٩٥٦،  
١٩٦٤، ١٩٨٥ ذات طبيعة النظام البرلماني.

لم ينحصر الأمر على تبين الأحكام الدستورية فقط بل وتعداه الى  
الوائج الداخلية للسلطات التشريعية في اغلب هذه البلدان. حيث إنقسمت هذه  
الوائج الى تلك التي صممت عن النص عن عدم الجمع بين الوظائف العامة  
والنيابة كما هي الحال في النظام الداخلي لمجلس النواب السوري لعام ١٩٥٧  
والنظام الداخلي للمجلس القومي للتأسيس التونسي لعام ١٩٥٦ ولاحة

مجلس النواب التونسي لعام ١٩٧٩ ولاحة مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤ ولاحة المجلس الشعبي الوطني الجزائري لعام ١٩٧٧ مجلس الشعب التأسيسي في ج.ع.ي. لعام ١٩٧٨ ولاحة مجلس النواب في ج.ي. لعام ١٩٩٠. في حين نصت أحكام لوائح أخرى للسلطات التشريعية في الدول العربية ذات النظم الجمهوري على مبدأ الجمع بين النيابة العامة وتولي الوظائف العامة وإن كانت قد تباينت في هذا الشأن مثل قوانين الإنتخابات اللبانية، ولاحة مجلس الأمة في ج.ع.ي. لعام ١٩٥٨ ولاحة مجلس الشورى في ج.ع.ي. لعام ١٩٧١ ولاحة مجلس الشعب المصري لعام ١٩٧٩. لقد كان مبدأ الجمع بين النيابة العامة وتولي الوظائف العامة في قوانين الإنتخابات اللبنانية التي سبقت قانون الإنتخابات اللبناني الصادر في ١٩٦٠/٤/٤ محصورة في الموظفين. كما هي الحال في القوانين الفرنسية ثم إمتد مبدأ عدم الجمع هذا إلى غير الموظفين باعتبار أن الجمع بين النيابة وتولي وظائف من المصالح الخصوصية له محاذير كثيرة. لهذا أزال الشرع اللبناني الفصوص المتعلق بتفسير عبارة "وظيفة عامة" فأدخل في فئة الوظائف المتجانسة مع النيابة "رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في مؤسسة عامة أو أية وظيفة في المؤسسات العامة وفي البلديات. وأحدث عدم الجمع الجديد بين النيابة وتولي الوظائف العامة. وظيفه في الشركات ذات الإمتياز. وبين النيابة وأية وظيفة دينية يتناول صاحبها راتباً أو تعويض من خزانة الدولة أو الوكالة القانونية عن الدولة أو أحد مصالحها أو مؤسساتها العامة المستقلة أو البلديات<sup>١</sup>.

وبالمقابل قضت أحكام لائحة مجلس الشورى في ج.ع.ي. الصادرة عام ١٩٧١ في المادة ١٧٨ منها بأحوال عدم الجمع بين عضوية السلطة

<sup>١</sup> - إنظر فور الخطاب، الأصول البرلمانية: ص ٥٢٣.

التشريعية وتولي الوظائف العامة بأنه يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الشورى عين في وظيفة عامة أو باشر عملاً مما لايجوز بينه وبين عضوية المجلس طبقاً لأحكام المادة ٧٢ من الدستور أن يخطر المجلس بذلك ويعتبر متخلياً عن عضويته بمجرد توليه أعمال وظيفته وإذا كان الأمر متعلقاً بحالة من حالات الجمع المنصوص عليها في المادة ٧٢ من الدستور وجب على العضو أن يختار في خلال الثمانية الايام التالية لقيام حالة الجمع أي من الأمرين يختاره فإن لم يفعل اعتبر مختاراً لإحدهما.

وفي حالة الطعن في صحة العضوية لا تعتبر حالة الجمع قائمة إلا من تاريخ صدور القرار النهائي برفض الطعن ويقصد الوظيفة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبة من خزانة عامة ويشمل ذلك كل موظفي الحكومة والمصالح والمؤسسات العامة .

والمادة ٧٢ من دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠ التي أشارت إليها المادة ١٧٨ من لائحة مجلس الشورى قد نصت على عدم الجمع هذا بأنه لايجوز لعضو مجلس الشورى أثناء مدة عضويته أن يعين أو يكون عضواً متفرغاً في مجلس إدارة شركة تساهم فيها الحكومة أو يساهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة ولايجوز له خلال تلك المدة كذلك ان يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة أو يوجرها ويبيعها شيئا من امواله أو يقايضها عليه ما لم يكن ذلك بطريقة المزايدة المناقصة العنيتين أو بالتطبيق لنظام التملك للمصلحة العامة وفقاً لما ينص عليه القانون ... الخ. وبذلك تشددت احكام دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠ ولائحة مجلس الشورى في عدم الجمع هذا اكثر من احكام قانون الإنتخابات اللبناني لعام ١٩٦٠. طبعاً مع التباين في احكام السلطتين التشريعتين اللبنانية واليمنية حيث أجازت احكام الاولى

الجمع بين النيابة وتولي الوزارة في حين منعت احكام الثانية الجمع بين النيابة وتولي الوزارة.

وعلاوة على ما تقدم أكد القانون رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٥ في ج.ع.ي. بشأن بعض الاحكام الخاصة باعضاء مجلس الشورى عدم الجمع هذا بما نصت عليه المادة ١ منه بان : يتفرغ عضو مجلس الشورى من العسكريين أو الموظفين أو المستخدمين أو العمال في الدولة أو في القطاعين العام والمختلط لعضوية المجلس ويحتفظ له بوظيفته أو عمله الذي كان يشغله قبل إنتخابه أو تعيينه لعضوية مجلس مجلس الشورى، وتحسب مدة عضويته في المعاش أو المكافأة أو العلاوات، كما تحسب هذه المدة لموظفي وزارة الخارجية كفترة عمل في الداخل أسوة بموظفي ديوان الوزارة.

وبالمقابل قررت احكام اللائحة الداخلية لمجلس الشعب المصري لعام ١٩٧٩ عدم الجمع بين عضوية السلطة التشريعية وعضوية المجالس الشعبية المحلية أو وظائف العد والمشايع، أو عضوية اللجان الخاصة بها أو منصب المحافظ (م ٣٥٦). وحظرت على عضو السلطة التشريعية الجمع بين عضوية المجلس وممارسة مهام الوظيفة العامة في الحكومة أو القطاع العام، ما لم يقرر المجلس إستثناء العضو من التفرغ للعضوية طبقاً لقانون مجلس الشعب (م ٣٥٧) وبذلك أجازت هذه اللائحة الجمع بين عضوية السلطة التشريعية ووظائف القطاع المختلط لقد تشابهت أحكام لائحة مجلس الشعب بهذا الصدد مع لائحة مجلس الأمة في ج.ع.ي. لعام ١٩٥٨ من حيث المبدأ. غير أن لائحة المجلس الأخير قد إنحصرت أحكامها في النص على أنه لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الأمة وتولي الوظائف العامة بأنواعها. وعرفت هذه اللائحة الوظيفة العامة بأنه " تعتبر وظيفة عامة في تطبيق أحكام هذا القانون كل عمل يستحق صاحبه مرتباً أو مكافأة من الاموال العامة ويدخل في

ذلك موقفو ومستخدمو المجالس الممثلة للوحدات الإدارية وكذلك العدد والمختار والمشاريع (انظر المواد ١٤-١٩ من لائحة مجلس الأمة) دون أن يشمل موظفي شركات القطاع العام والمختلط والمحافظين كما هي الحال في لائحة مجلس الشعب المصري".

والواقع انه رغم عدم نص بعض لوائح الهيئات المؤقتة والتشريعية على عدم الجمع بين تولي الوظائف العامة والنيابة فإن أعضاء مجلس الشعب التأسيسي في ج.ع.ي. ومجلس الشعب السوداني في الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٥ والمجلس الشعبي الوطني الجزائري ومجلس النواب التونسي قد كتوا من الموظفين العموميين وغير الموظفين العموميين. في حين أن قسماً من أعضاء مجلس النواب اليمني الأول قد كان من الموظفين العموميين والوزراء الذين كتوا في مجلس الشعب الأعلى في ج.د.ش. قبل الوحدة وكذلك الأعضاء المعينين بعد الوحدة. بينما القسم الآخر من غير الموظفين العموميين وهم الأعضاء السابقين في مجلس الشورى في ج.ع.ي. وعلى هذا الاساس فإن مجلس النواب اليمني جمع في عضويته بين عدم الجمع بين النيابة وعدم تولي الوظائف العامة بما فيها الوزارة والجمع بين الوظيفة العامة والنيابة طبقاً لطبيعة مجلسي السلطة التشريعية قبل الوحدة اليمنية في ٢٢/٥/١٩٩٠. أما أعضاء مجلس النواب المنتخب في ٢٧/٤/١٩٩٢ فقد جمع بعضهم بين تولي الوزارة وعضوية السلطة التشريعية طبقاً لنص قانون الانتخابات رقم ٤١ لعام ١٩٩٢ الذي قرر ذلك والتصووص الدستورية الخاصة بذلك في دستور ج.ي. لعام ١٩٩٠.

## ٢ - تأقيت مدة السلطة التشريعية والمؤقتة

يرجع تأقيت مدة السلطة التشريعية الى تاريخ عريق فى القدم. والهدف من هذا التأقيت قيام ممثلى الشعب بممارسة السلطة خلال مدة معينة من الزمن. تجرى بعد أنتخابات جديدة للسلطة التشريعية. والحكمة من تأقيت مدة هذه السلطة التمثيل الحقيقى لإدارة الناخبين. لأنه بهذا التأقيت يمكن الرجوع إليهم من وقت لآخر لمعرفة رغبتهم وإراداتهم التى تتغير وتطور مع مرور الوقت. ولتحقيق ذلك لابد من الرجوع الى الناخبين بإجراء إنتخابات دورية لهذه السلطة.

والمتعارف عليه فى الفقه الدستورى أن يكون لهذه السلطة مدة محددة ' تقرر فى الاحكام الدستورية أو فى قوانين الإنتخابات أو اللوائح الداخلية بعدد محدد من الزمن. يستحسن أن تكون هذه المدة فترة متوسطة من الزمن. إذ أنه إذا قصر مدتها يخضع النواب بصفة مستمرة للناخبين من أجل إعادة إنتخابهم، الأمر الذى يضعف من مكانتها ويجعلها غير قادرة على تنفيذ وظائفها بسبب عدم إستقرارها. أما إذا طالبت مدة السلطة التشريعية فباتها تبتعد عن إتجاهات الناخبين وإرادتهم المتغيرة. وتصبح ممثل غير حقيقى لتلك الإدارات وتتعلم بالتالى رقبة الناخبين على أعضاء هذه السلطة. لهذه الأسباب وتلك وحتى لا يكون النواب تحت رحمة الناخبين بشكل دائم إذا قصرت مدة السلطة التشريعية. وعدم التمثيل الحقيقى للناخبين وغياب رقابتهم عليها فى حالة طول مدتها فقد إستحسن أن تكون مدة هذه السلطة فترة مؤقتة بما لا يقل عن سنتين ولا تزيد عن ست سنوات

وبالعودة الى الإحكام الدستورية والتشريعية فى الدول العربية بشأن تأقيت مدة هذه السلطة نجد أنها قد تباينت فى كل بلد على حدة طبقاً لتفاوت الاحكام الدستورية فى كل بلد بين فترة وأخرى. تمثل هذا التفاوت بكل من

سنتين في مجموعة من الاحكام الخاصة بالسلطات التشريعية وبثلاث سنوات في طائفة أخرى واربعة سنوات في طائفة ثالثة وخمس سنوات في احكام طائفة رابعة وست سنوات في طائفة خامسة. في حين لم تحدد طائفة خامسة من الدساتير هذه المدة.

وكما هو معروف أن بعض البلدان العربية قد ابتدأت مسيرتها الدستورية بأن تتألف هذه السلطة من مجلسين في ظل النظام الملكي (كما وضعنا ذلك أعلاه) في كل من سوريا ومصر والعراق ولبنان وبعد الإستقلال في السودان. فإن مدة السلطة التشريعية آنذاك متباين لكل من المجلسين الأعلى والثاني. لقد كانت مدة المجلس الأعلى في سوريا (مجلس الشيوخ بموجب احكام دستور ١٩٢٠ مدة ٩ سنوات وتجدد ثلث الاعضاء كل ثلاث سنوات. ويصير تجديد الثلثين الأول والثاني في السنوات الأولى بالإقتراع. في حين يدخل الثلث المجدد الأول في القرعة الثانية، بعد ذلك وتجدد الاعضاء الذين يتمون مدتهم القانونية ويجوز إعادة العضو المنقضية مدته، أو العضو الذي وقعت عليه القرعة (م ٦٨ من دستور سوريا لعام ١٩٢٠). اما مدة المجلس الثاني (مجلس النواب) فقد حددها هذا الدستور بأربع سنوات (م ٧٥).

وحيث كانت السلطة التشريعية المصرية قائمة بنظام المجلسين. كانت مدة مجلس الشيوخ المصري عشر سنوات في (ظل احكام دستوري عامي ١٩٢٣م) (٨٦) و ١٩٣٠م (٧٧). وتجدد إختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات. ومن إنتهت مدته من الاعضاء يجوز إعادة إنتخابه أو تعيينه. بينما حددت مدة مجلس النواب المصري بـ ٥ سنوات. وتقررت مدة مجلس الأعيان العراقي (المجلس الأعلى) بثمان سنوات بموجب دستور ١٩٢٥م (٣٢) يتبدل نصفهم في كل أربع سنين ويجوز إعادة تعيين الاعضاء السابقين والنصف الأول لاجل التبديل الأول يقرر الإقتراع.



لم ينحصر الامر في تأقيت مدة السلطة التشريعية في ظل المجلسين وإنما تعداه الى هذه السلطة في ظل المجلس الواحد. لقد كانت مدة الهيئة المؤقتة أو التشريعية ثلاث سنوات مثل مجلس شورى النواب المصري لعام ١٩٦٦ (بند ٩ من اللاحة) والمجلس التمثيلي الاول في لبنان عام ١٩٢٠ ومجلس الشورى في مطالب ألمانيا وألمانيا في اليمن (بند ٦ من الباب الثاني). والمجلس التشريعي الأردني . طبقاً للدستور الأردني لعام ١٩٢٨ (م ٢٥) والبرلمان السوداني في دستور ١٩٥٣ و ١٩٥٦ (م ٥٦). ف١). ومجلس الشورى في ج.ع.ي. في دستور العام ١٩٦٤ (م ٤٩) ومجلس الشعب الاعلى في ج.ي.د.ش. في دستور ١٩٧٠ (٧٨م) والمجلس الوطني العراقي بموجب تعديل الدستور الصادر عام ١٩٧٣ (م ٢) ومجلس الدولة ومجلس الشورى بموجب نظام مجلس عمان لعام ١٩٩٧. وهو ما وجد مقابل له في عدد من الاحكام الدستورية العالمية مثل السلطة التشريعية في فنلندا وفقاً للمادة ٣ من اللاحة الداخلية الصادرة في ١٣/١/١٩٢٨، ومجلس الصوم البريطاني وفقاً للقانون عام ١٩٠٤ ومجلسي الصوم الاسترالي والنيوزلندي<sup>١</sup>.

وهناك طائفة من الاحكام الدستورية في هذه البلدان قضت بأن تكون مدة الهيئة المؤقتة أو التشريعية سنتان مثل المجلس الوطني التأسيسي الجزائري عام ١٩٦٢، والجمعية التأسيسية السودانية طبقاً لدستور ١٩٦٤ (م ٥٤) والمجلس الوطني في ج.ع.ي. لعام ١٩٦٩. قد شابه في ذلك مدة مجلس النواب الأمريكي (ف ٢، م ١ من الدستور) والمجلس الوطني الإيراني في دستور ١٩٠٦ (م ٥) والمجلس التشريعي الاسباني عام ١٩٤٢ طبقاً للقانون الاساسي الذي صدر في ١٧/٤/١٩٤٢. في حين تراوحت مدة

<sup>١</sup> - انظر اضمن الحقوق الدستورية: ص ٧٤.

مجلس الشعب التأسيسي في ج.ع.ي. بين سنتين وثلاث سنوات بموجب الإعلان الدستوري الصادر في ١٩٧٨/٢/٦.

وتكاد تكون أغلبية دستور بلدان البحث قد قضت بأن تكون مدة المصلحة التشريعية أربع سنوات. كما هي الحال في دستور سوريا لأعوام ١٩٣٠م (٣٩) و ١٩٥٠ و ١٩٦٢ (٣٦) و ١٩٥٣ (٤٢) و دستور ١٩٧٣م (٥) و دستور السودان لأعوام ١٩٧٣ (١٢٤) و ١٩٨٥ (٥٧) و ١٩٩٨ و دستور ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠م (٥) و ج.ي. لعام ١٩٩٠م (٤٤) و قانون الانتخابات اللبناني لعام ١٩٦٠م (١) و قانون المجلس الوطني العراقي لعام ١٩٨٠م (٥٦). و الدستور الكويتي (مجلس واحد) (٦٨) و دستور البحرين (٥٤) و دستور ٢٠٠٢م (٥٤) و الدستور المغربي لعام ١٩٦٢ و عام ١٩٧٢ (٤٤) قبل أن تعدل إلى ست سنوات بموجب الاستفتاء الذي جرى عام ١٩٨٠. و مجلس النواب الليبي (مجلس ثنائي) بموجب دستور ١٩٥١ و قطر لعام ٢٠٠٣ (٨١) و قد قابلتها مجموعة من الدساتير الأجنبية مثل الدستور الاتنوسوي لعام ١٩٥٦ (١٦٨) و الدستور الموريتاني لعام ١٩٣٦ (٥٨) و الدستور الغيني لعام ١٩٥٤ (٢٤) و الدستور البولندي لعام ١٩٥٢ (٢٣) و الدستور التشيكوسلوفاكي لعام ١٩٦١ (٣٩) و دستور ألمانيا الاتحادية (٣٩) و دستور ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٦١ (٥٠) و دستور اليابان (٤٥) و دستور تركيا لعام ١٩٦١ (٢٩) و دستور أفغانستان لعام ١٩٦٤ (٤٤) و دستور السنغال (١٩) و مدة المجلس الوطني السويسري (انظر ميشيل استيورت أنظمة الحكم ص ٢٠١) و مدة المجلس الأعلى في السويد (نفس المرجع ص ٦٤) و مدة البرلمان النرويجي (نفس المرجع ص ٢٦٩). و مدة المجلس الوطني التركي في دستور ١٩٢٤ (انظر نعمة. النظم السياسية في الشرق

اللاوسط ص ٤٠٠) ومدة مجلس النواب في سيلان( ميشيل استيورت مرجع سابق ص ١١٤) ومدة مجلس الامة الاليماني طبقاً لاحكام دستور فيمار لعام ١٩١٩ (انظر فؤاد شباط الحقوق الدستورية ص ١٢٤) ودستور بورما لعام ١٩٤٧ (بند ٨٥) ودستور الفلبين (المجلس الثاني) (م ٦) ودستور بوليفيا لعام ١٩٤٧ (م ٦٤) ودستور البرازيل لعام ١٩٤٦ (م ٥٨) ودستور أرجوي لعام ١٩٥١ (م ٩٧) ودستور تشيلي لعام ١٩٥٢ (م ٣٨) ودستور أكوانور لعام ١٩٤٦ (م ٤٩) وليبيا لعام ١٩٥١ (مجلس النواب المجلس الثاني، م ١٠٤) والقانون المؤقت لدولة إسرائيل الصادر عام ١٩٥١ (م ٧) والدستور اليوناني الصادر عام ١٩١١ (م ٦٩) والدستور الدانمركي (م ٣٢) ودستور ايسلندا (م ٣١) ودستور هولندا (م ٩٥) والبرتغال لعام ١٩٧٧ (م ١٧٤) ومجلس الدوما في روسيا الاتحادية لعام ١٩٩٣ (م ٩٦) ومجلس الشورى الايراني في دستور ١٩٧٩ (م ٦٣) والمجلس الوطني العربي ودستور ١٩٧٤ (م ٤٣) والمجلس الوطني التمسلاوي في دستور ١٩٢٠ (م ٢٧) ومجلس الشيوخ الاسباني في دستور ١٩٧٨ (م ٦٩ ف ٦) ومجلس النواب الارجنطيني في دستور ١٨٥٣ (م ١٢) ومجلس النواب البوليفيري في دستور ١٩٤٧ (م ٦٤) ومجلس النواب البرازيلي في دستور ١٩٤٦ (م ٥٧) ومجلس النواب في هايتي في دستور ١٩٥٠ (م ٣٧ ف ٢) وكسونا جواتيمالا في دستور ١٩٥٦ (م ١٣٣) ومجلس النواب الفلبيني في دستور ١٩٣٥ (م ٦ ف ٦). والمجلس الكميودي في دستور ١٩٤٧ (م ٥١ جديد) ومجلس النواب اليوناني في دستور ١٩٧٥ (م ٥٣).

والى جانب ما تقدم قررت احكام دستورية اخرى لمدة ٤٠ سنة التشريعية خمس سنوات مثل المجلس الاكبر في دستور الدولة التونسية الصادر عام في (١٨٦١/٤/٢٦ ف ٤٤) ومدة مجلس النواب المصري في

دستور ١٩٢٣ (٨٦م) و ١٩٣٣ (٨٣م) ومجلس الأمة المصري في دستور ١٩٥٦ (٦٩م) ومجلس الأمة في ج.ع.م. في دستور ١٩٥٤ (٥١م) ومجلس الشعب في دستور ج.ع.م. لعام ١٩٧١ (٩٢م) والمجلس الوطني الجزائري في دستور ١٩٦٣ (٢٧م) والمجلس الشعبي الوطني في دستوري ١٩٧٦ (١٢٩م) و ١٩٨٩ (٩٦م) ودستور ١٩٩٦ ومجلس النواب التونسي في الدستور التونسي (٢٢) <sup>١</sup> ومجلس النواب المغربي في دستور ١٩٩٦ (٣٧م) والهيئة التشريعية القومية السودانية بموجب دستور ٢٠٠٥ (٩م). مثل مدة مجلس الشيوخ اللبناني ٦ سنوات في الدستور اللبناني قبل تعديله عام ١٩٢٧ (٢٢م) ومجلس النواب المغربي بعد تعديله عام ١٩٨٠ (٤٣م) ودستور المغرب لعام ١٩٩٢ ومجلس النواب اليمني بعد تعديل الدستور في تاريخ ٢٢/٢/٢٠٠١.

وقد رت بعض الاحكام الدستورية العربية مدة السلطة التشريعية ست سنوات ورغم التباين المذكور أعلاه في نأقلت مدة السلطة التشريعية في هذه البلدان. فإن عدداً من الاحكام الدستورية والاعلاات المؤقتة قد صممت عن مدة الهيئة المؤقتة أو التشريعية مثل مدة مجلس الأمة في ج.ع.م. بموجب دستور ١٩٥٨ والمجلس الوطني في الدستور المؤقت السوري لعام ١٩٦٤ ومجلس الشورى في ج.ع.ي. في احكام دستوري ١٩٦٥ و ١٩٦٧ والمجلس الوطني في ج.ع.ي. طبقاً للقرار الدستوري رقم ٢ لعام ١٩٦٨ <sup>٢</sup> ودستور

---

<sup>١</sup> - هذا وتجدر الإشارة الى انه جرى تعديل دستوري يقضي التعديل بزيادة الرئاسة ومدة السلطة التشريعية لمدة سبعة اشهر (أي ان مدة مجلس النواب متكون خمس سنوات وسبعة اشهر). بحيث تتم الانتخابات في نوفمبر ١٩٩٤ - راجع الحيلة بتاريخ ١٤/٧/١٩٩٣ ص ٤.

<sup>٢</sup> - ومن أمثلة النماذج التي لم تقرر مدة الهيئة التشريعية أو المؤقتة نصاً وتركها لاحكام الانظمة الداخلية لهذه الهيئات، الدستور للفرنسي لعام ١٩٥٨. ودستور جمهورية أفريقيا الوسطى الصادر عام ١٩٥٩ والمعدل عام ١٩٦٠ ودستور الكاميرون لعام ١٩٦٠ ودستور جمهورية النيجر لعام ١٩٦٠ ودستور مملكة بورندي.

فلسطين لعام ١٩٢٢ وتعديله عام ١٩٣٣ ونظامات لبنان لعام ١٩٨٢ والقانون الاساسي للقطر الطرابلسي لعام ١٩١٩ وبقه لنفس العام ومجلس دولة الطويين لعام ١٩٢٤ والقانون الاساسي للحجاز لعام ١٩٢٦ والمجلس الوطني السوري لعام ١٩٦٣ والمجلس الوطني لعام ١٩٦٤ والمجلس العراقي لعام ١٩٦٣ ومجلس الامة في دستور العراق لعام ١٩٦٤ ومجلس الشورى العراقي لعام ١٩٦٤.

وبالعودة الى الواقع العملي في الدول العربية ذات النظام الجمهوري نجد انه قد حدث ان الهيئة المؤقتة او التشريعية لم تكمل مدتها الاولى مثل المجلس الوطني الجزائري الذي حل على إثر حركة ١٩٦٥/٦/١٥ ومجلس الامة في ج.ع.م. الذي حل بعد انفصال سوريا عن مصر في عام ١٩٦١ ومجلس النواب السوري الذي حل في اعقاب ثورة آذار في سوريا عام ١٩٦٣ والبرلمان السوداني الذي حل في اعقاب انقلاب نوفمبر عام ١٩٥٨، والجمعية التأسيسية السودانية التي حلت في اعقاب حركة مايو ١٩٦٩، ومجلس الشورى في ج.ع.ي. الذي جمد في ١٩٧٤/٦/١٣ والجمعية التأسيسية السودانية ١٩٨٩/٦/٣١. ناهيك عن حل هذه السلطة من قبل رئيس الدولة في الاحوال العادية وهو ما سنتاوله في الكتاب الثالث من هذا البحث.

وهناك حالات تم فيها تمديد مدة الهيئة المؤقتة من قبل رئاسة الدولة. مثال ذلك مدت مدة المجلس التأسيسي الجزائري من سنة الى سنتين. عام ١٩٦٢ ومجلس الشعب التأسيسي في ج.ع.ي. من ١٩٧٨ الى ١٩٨٨ (دون قرار بذلك) ومجلس النواب الذي جدد مدته بنفسه منذ ١٩٧٦ حتى عام ١٩٩١ في لبنان.

لم ينحصر الامر في تبليغ مدة الهيئة المؤقتة والسلطة التشريعية بالشكل المتقدم ذكره وإنما امتد هذا التباين الى تاريخ بداية مدتها. لقد قضت

مجموعة من الاحكام الدستورية والتشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري أن تكون بداية مدة هذه السلطة من تاريخ اول اجتماع لها مثل جميع الدساتير المصرية والسودانية وسوري ج.ع.ي. لعامي ١٩٦٤ و ١٩٧٠ وج.ي. لعام ١٩٩٠ والدستور السوري لعام ١٩٧٣ وقانون المجلس الوطني لعام ١٩٨٠ (راجع المواد المذكورة أعلاه).

وبالمقابل نصت مجموعة أخرى من دساتير بلدان البحث على ان يكون بداية مدة هذه السلطة من تاريخ إعلان نتائج الإنتخاب في الدساتير السورية لأعوام ١٩٥٠، ١٩٥٣، ١٩٦٢، ١٩٦٩. ومن اليوم الثامن بعد الإنتخاب في الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦<sup>(١)</sup>، واليوم العاشر الموالي لإنتخابات المجلس في الدستور الجزائري لعام ١٩٨٩ (م ١٠٧). في حين صممت عن النص على تحديد بداية هذه المدة كل من دساتير سوريا لعام ١٩٣٠ والدستور اللبناني والدستور التونسي والدستور الجزائري لعام ١٩٦٣ وسوري ج.ع.ي. لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٧.

وشمل التباين في احكام دساتير هذه البلدان موضوع إنتهاء مدة هذه السلطة والإجراءات المتعلقة بقيام المجلس الجديد. لقد قضت مجموعة من هذه الأحكام الدستورية بأن تجرى الإنتخابات لقيام المجلس الجديد خلال المستين اليوم السابقة لإنتهاء مدته في الدستور السوري لعام ١٩٣٠ (م ٤) و عام ١٩٥٠ و ١٩٥٢ (م ٤١) والدستور ١٩٥٣ (٤٦٢ ف ١) والدستور السوداني لعام ١٩٧٣ (م ١٢٤) وج.ع.ي. لعام ١٩٦٤ وج.ع.ي. لعام ١٩٧٢ وج.ي. لعام ١٩٩٠ (م ٤٣). وبثلاثين يوماً قبل إنتهاء مدة المجلس في الدستور التونسي (٢٢). في حين صممت عن النص على نلك دساتير سوريا

(١) - راجع المواد المذكورة أعلاه في الدساتير المصرية والسورية وقانون المجلس الوطني العراقي لعام ١٩٨٠ والمادة ١٤١ من دستور الجزائر لعام ١٩٧٦ والمادة ٥ من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

لعامي ١٩٥٣ و ١٩٧٣ والدستور اللبناني ودساتير الجزائر لأعوام ١٩٦٣ و ١٩٧٦ و ١٩٨٩ ودساتير السودان لأعوام ١٩٥٦ و ١٩٦٤ و ١٩٨٥. والعراقي لعام ١٩٧٠. على أن قانون المجلس الوطني العراقي لعام ١٩٨٠ قد قضى بـإنهاء مدة المجلس عند آخر إجتماع له (٥٦م).

وإذا كان الامر كذلك في حالتي بداية ونهاية مدة السلطة التشريعية فما هي احكام الدساتير المذكورة أعلاه بشأن تمديد مدة هذه السلطة، لقد إنقسمت هذه الدساتير الى تلك التي صممت عن التمديد في الحالات الإعتيادية وهي حل دساتير بلدان البحث. ودساتير أخرى قررت مدة هذه السلطة لفترات غير محددة في حالة الحرب أو الخطر المحقق بالبلاد كما هي الحال في الدستور التونسي (٢٣) والدستور السوري لعام ١٩٧٣ (١٢٩م) وفي ظروف خطيرة لا تسمح بإجراء إنتخابات عالية يشته المجلس الشعبي الوطني هذه الحالة بناءً على إقتراح رئيس الجمهورية وإستشارة المجلس الدستوري في الدستور الجزائري لعام ١٩٨٩ (٩٦م) أو أن تبقى السلطة التشريعية قائمة بعد إنتهاء مدتها ثلاثة أشهر إذا تأخرت الإنتخابات في نفس هذه المدة وإمكانية مدها لضرورة يستحيل معها إجراء إنتخابات عامة كما هي الحال في دستوري ج.ع.ي. لعام ١٩٧٠ ودستور ج.ي. لعام ١٩٩٠ (٤٣م). وبالمقابل قررت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٥٣ أنه لا يجوز تمديد مدة السلطة التشريعية "إلا في زمن الحرب بقانون يقترحه رئيس الجمهورية وتقرره. أكثرية النواب المطلقة (ف.١.م.٤٢) .

ومما تقدم يتضح التباين في أحكام الدساتير العربية في الدول العربية في كل من مدتها والإجراءات اللازمة لبداية هذه المدة ونهايتها .

## ١- تغاير عدد أعضاء المجالس الاستشارية والتشريعية العربية.

مثما تغايرت الأحكام الدستورية العربية في كل من قيام هذه المجالس بالتعيين أو الجمع بين الانتخاب والتعيين أو الانتخاب وكذلك تحديد عدد أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية وتألفت مدتها وعلمه.

١- تغايرت هذه الأحكام في حق حلها وتمديد مدتها من جهة وما حدث في الواقع من حل وتمديد من جهة ثاقية . على أنه إذا كنا قد نظرنا للمسائل المتعلقة بالتعيين والجمع بين الانتخاب والتعيين والانتخاب للمجالس الاستشارية والتشريعية العربية فإنه من المستحسن أن نتناول حل وتمديد هذه السلطة في كل بلد على حدة . وبما أن السلطة الاستشارية والتشريعية قد وجدت أول ما وجدت في مصر منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر حتى ٢٠٠٥ فإننا سنبدأ بهذه المجالس في مصر.

## ٢- تغاير عدد أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية في مصر ويقاها بدون

### سلطة تشريعية

تكاد تكون مصر قد مرت بكل من تعيين أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية والجمع بين الانتخاب والتعيين والانتخاب فقط . وحلت السلطة الاستشارية والتشريعية ومددت ووقت البلد فترة من الزمن بدون سلطة استشارية أو تشريعية هذا بالإضافة إلى تغاير عدد أعضاء هذه السلطة بالشكل الموضح أعلاه وتباين مدتها ونيتها . ولمزيد من الإيضاح نورد الجدول التالي:

الجدول رقم ٥ تغاير عدد السلطة الاستشارية والتشريعية وتمديد حلها في مصر



الرقم	إسم المجلس	السنة	عدد الأعضاء	طبيعة المجلس	طريقة تكوينه	انتهى مدته أو حله
١	المجلس العالي	١٨٢٤	—	استشاري	بالنخبين	لم تعدد مدته
٢	المجلس العالي	١٨٣٨	١٥٦	استشاري	٩٩ بالانتخاب و ٧٥٥ بالنخبين	—
٣	مجلس شورى النواب	١٨٦٦	٧٦	استشاري	٧٥٥ بالانتخاب و ١ بالنخبين	—
٤	مجلس شورى النواب	١٨٧٩	١٢٥	استشاري	١٢٥	
٥	مجلس النواب	١٨٨٢	١٢٥	استشاري	١٢٥	
٦	مجلس شورى القوانين	١٨٨٣	٣٠	استشاري	١٦	تسلطت الحياة النيابية إلى عام ١٩١٣
٧	الجمعية الصومية	—	—	استشاري	١٦	
	أ. مجلس شورى القوانين ب. بد النظر		٣٠ (٨٦ قانون)	استشاري استشاري	١٦٠	١٩١٤
٨	الجمعية التشريعية	١٩١٤	٨٣	استشاري	٦٦ (٨ قانون)	أجلت إلى أجل غير مسمى في ١٠/١٠/١٩١٥
٩	مجلس النواب	١٩٢٤	٢١١	م ٢ سلطة تشريعية		حل عام ١٩٢٥
١٠	مجلس النواب	١٩٢٥	٢٢٢	م ٢ سلطة تشريعية		٢٢٢ حل عام ١٩٢٦
١١	مجلس النواب	١٩٢٦	٢١١	م ٢ سلطة تشريعية		١١١ حل عام ١٩٢٩
١٢	مجلس النواب	١٩٢٩	٢٣٢	م ٢ سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل عام ١٩٣٠
١٣	مجلس النواب	١٩٣٠	١٨٧	م ٢ سلطة تشريعية	بالانتخاب	—

١ - المجلس الثاني من السلطة التشريعية

١٤	مجلس النواب	١٩٣٥	٢٣٥	٧م سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل عام ١٩٣٨
١٥	مجلس النواب	١٩٣٨	٢٣٢	٧م سلطة تشريعية	بالانتخاب	—
١٦	مجلس النواب	١٩٤٢	٢٦٤	٧م سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل عام ١٩٤٥
١٧	مجلس النواب	١٩٤٥	٢٦٤	٧م سلطة تشريعية	بالانتخاب	—
١٨	مجلس النواب	١٩٥٠	٢٦٤	٧م سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل عام ١٩٥٢ بقت مصر دون سلطة تشريعية إلى ١٩٥٧ /
١٩	مجلس الأمة	١٩٥٧	٣٥٠	سلطة تشريعية	بالانتخاب	جمد بعد الوحدة عام ١٩٥٨ مباشرة
٢٠	مجلس الأمة	١٩٦٠	٣٠٠	سلطة تشريعية في (الإقليم الجنوبي)	بالتعيين من أعضاء المجلس السابق	.....
٢١	مجلس الأمة	١٩٦٤	٣٦٠	سلطة تشريعية	٣٥٠ بالانتخاب و ١٠ بالتعيين	بقي إلى عام ١٩٧١
٢٢	مجلس الشعب	١٩٧١	٣٦٠	سلطة تشريعية	٣٥٠ بالانتخاب و ١٠ بالتعيين	لأكمل مدته
٢٣	مجلس الشعب	١٩٧٦	٣٦٠	سلطة تشريعية	٣٥٠ بالانتخاب و ١٠ بالتعيين	حل عام ١٩٧٩
٢٤	مجلس الشعب	١٩٧٩	٣٦٠	سلطة تشريعية	٣٥٠ بالانتخاب و ١٠ بالتعيين	.....
٢٥	مجلس الشعب	١٩٨٤	٣٩٢	سلطة تشريعية	٣٨٢ بالانتخاب و ١٠ بالتعيين	حل عام ١٩٨٧
٢٦	مجلس الشعب	١٩٨٧	٤٥٨	سلطة تشريعية	٤٤٨ بالانتخاب و ١٠ بالتعيين	حل عام ١٩٩٠

٢٧	مجلس الشعب	١٩٩٠	٤٥٤	سلطة تشريعية	٤٤٤ بالانتخاب و ١٠ بالتعيين	أكمل مدته
٢٨	مجلس الشعب	١٩٩٥	٤٥٤	سلطة تشريعية	٤٤٤ بالانتخاب و ١٠ بالتعيين	أكمل مدته
٢٩	مجلس الشعب	٢٠٠٠	٤٥٤	سلطة تشريعية	٤٤٤ بالانتخاب و ١٠ بالتعيين	اللقم

يتضح من الجدول ان المجلس الثاني من السلطة التشريعية المنتخبة قد قام عشرة فصول تشريعية حل فيها ٨ مرات حيث لم يكمل مدته سوى مجلسان حل ثلاث مجالس بعد سنه من قيامها ( مجالس ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٩ ) ومجلس في السنة الرابعة ( مجلس ١٩٣٨ ) ومجلس في السنة الثالثة ( مجلس ١٩٤٢ ) .

لم ينحصر الأمر على المجلس الثاني من السلطة التشريعية في العهد الملكي فقط ، بل وحل المجلس الواحد في العهد الجمهوري ثلاث مرات ١٩٧٩ و ١٩٨٧ و ١٩٩٠ . وعاشت مصر بدون سلطة تشريعية في الفترة ما بين ١٩٥٢ ( حين قامت ثورة ٢٣/٧/١٩٥٢ ) و ١٩٥٧ ( حين تمت الانتخابات لمجلس الأمة ) وجمد مجلس الأمة في الفترة ما بين ١٩٥٨ - ١٩٦٠ - قيام الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ . كما بقى المجلس المنتخب ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧١ . هذا فضلاً عن تعثر الحياة النيابية في مصر في القرن التاسع عشر حيث كانت تعين مجالس أو تنتخب وتعين دون ان يتم الالتزام بمدد هذه المجالس . مثال ذلك إذا كان اجتماع مجلس شورى النواب الأول في ١/١١/١٨٦٦ . وانتهى هذا الفصل التشريعي في ٢٢/٣/١٩٦٩ فإن الفصل التشريعي الثاني قد بدأ عام ١٨٧٠ حيث اجتمعت هيئته النيابية في فبراير ١٨٧٠ وانتهى دور الاعتقاد الثاني للمجلس في ٦/٨/١٨٧١ فإن المجلس لم ينطق عام ١٨٧٢ . ثم انقضى المجلس في ٢٤/٣/١٨٧٣ ولم يدعى المجلس للاجتماع بعد ذلك . كما لم تجري انتخابات جديدة له في عامي ١٨٧٤ و ١٨٧٥ . وان كانت الحكومة قد

دعت لاجتماع المجلس لإجتماع فوق العادة في أغسطس ١٨٧٦ . ثم عقد بعد ذلك اجتماع عادياً في نوفمبر ١٨٧٦ دون ان تجري انتخابات جديدة .

لقد كان ذلك الاجتماع العادي بمثابة بدأ الدورة الأولى من دورات انعقاد المجلس , التي كانت آخرها في يناير ١٨٧٩ - يونيو ١٨٧٩ . ثم تم فض المجلس بعد ذلك بأمر الخديوي وتعطلت الحياة النيابية قرابة سنتين . ومع انه قد قامت هيئة جديدة للمجلس في ١٦/١٢/١٨٨١ فإن هذا المجلس لم يبق سوى فترة قصيرة أي إلى ١٥/٩/١٨٨٢ حين احتل الإنجليز مصر وتعطلت الحياة النيابية بعد ذلك إلى عام ١٩١٣ حين صدر النظام المنشئ للجمعية التشريعية , التي انتخب في ١٢/١/١٩١٤ وهي الجمعية التي تأجل اجتماعها إلى ١/١/١٩١٥ بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى . ثم تأجل اجتماعها من جديد إلى فبراير ١٩١٥ ثم مدد التأجيل إلى ١٦/٤/١٩١٥ ثم إلى نوفمبر من نفس العام وأخيراً اجل اجتماع الجمعية التشريعية إلى اجل غير مسمى طبقاً للمرسوم الصادر في ١٧/١٠/١٩١٥ م<sup>١</sup> .

<sup>١</sup> لمزيد من الإطلاع حول تلك الأحداث راجع ثروت يدوي . للقانون الدستوري وتطور النظم الدستورية في مصر مرجع سابق . ومحمود متولي . مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ١٩٥٢ . دار الثقافة القاهرة ١٩٨٠ ص ٥٥١ - ٥٥٢ .

لم ينحصر الأمر على حل وتأجيل المجالس في مصر , بل وامتد إلى تبليغ التسمية والعدد والمدة حول مدة المجالس راجع أعلاه والبنية الاجتماعية والميسية . لقد تغيرت تسمية هذه المجالس -٢- المجلس العالي ومجلس شورى النواب ١- مجلس شورى القوانين -١- الجمعية المسمومة -١٠ مجالس النواب ( المجلس الثاني من السلطة التشريعية كان يسم المجلس الأعلى مجلس الشيوخ ) وثلاثة مجالس - مجلس الأمة وشامية مجالس باسم مجلس الشعب . كما تغيرت طريقة قيام هذه المجالس كما يلي: مجلسان بالتعيين و١٢ مجلس بالجمع بين الانتخاب والتعيين و١١ مجلس بالانتخاب ( منها عشرة للمجالس الثاني من السلطة التشريعية ) في العهد الملكي ومجلس واحد فقط منتخب بكاملة في العهد الجمهوري ( مجلس ١٩٥٧ ) . وإلى جانب ما تقدم قام ٧ مجالس قبل قيام الأحزاب و ١٠ مجالس في ظل التعددية الحزبية قبل قيام النظام الجمهوري . وخمسة مجالس في ظل التنظيم السياسي الحاكم الوحيد ( مجالس ١٩٥٧-١٩٧٦ ) . وسبعة مجالس في ظل التعددية الحزبية من جديد ( مستقلاً ذلك بالتفصيل فيما بعد ) . كما يلاحظ من الجدول تغير عدد أعضاء هذه المجالس حتى في ظل التسمية الواحدة في المجلس وكذلك الحال في مدة هذه المجالس ( مستحدث عن ذلك فيما بعد )<sup>١</sup> .

لم ينحصر الأمر على حل وتأجيل المجالس في مصر فقط بل وامتد إلى تباين التسمية والعدد والمدة والبنية الاجتماعية والسياسية . لقد تباينت تسمية هذه المجالس - ٢ المجلس العالي ومجلس شورى النواب ١ - مجلس شورى القوانين ١ - الجمعية العمومية - ١٠ مجالس مجلس النواب ( المجلس الثاني من السلطة التشريعية كان اسم المجلس الأعلى مجلس الشيوخ ) وثلاثة مجالس - مجلس الأمة وثمانية مجالس باسم مجلس الشعب .

### ٣ - تباين عدد أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية ٢٢ في لبنان

١٩٢٠م و ٢٠٠٥م

لم تكن مصر البلد الوحيد التي حلت فيها السلطة التشريعية أو مددت بالشكل المذكور أعلاه فقط , بل وامتد حل المجلس وتمديده إلى كثير من البلدان العربية منها لبنان , التي حلت فيها السلطة التشريعية ومددت وتغير عدد أعضائها ومنتهى وينتهيها السياسية والاجتماعية . ولمزيد من الإيضاح نورد الجدول التالي

الجدول رقم ٦ - السلطة الاستشارية والتشريعية في لبنان ١٩٢٠ - ٢٠٠٥ .





## ٤. تغاير عدد أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية في سوريا

تعدّ تكون سوريا من البلدان العربية القليلة التي بقيت البلد فيها بدون سلطة تشريعية وذلك نظراً للانقلابات المتتالية التي حدثت فيها منذ أواخر الأربعينات إلى بداية سبعينات القرن العشرين .

وكانت المجالس التي قامت في سوريا حافلة بالتقلب لكل من التسميات والعدد والمدة والحل ولمزيد من الإيضاح نورد الجدول التالي .

الجدول رقم ٧ تغاير عدد أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية ومدتها وحلها في سوريا في الفترة ما بين ١٩٢٠ - ٢٠٠٢ .

الرقم	اسم المجلس	السنة	عدد أعضائه	طبيعته	طريقة قيامه	انتهاء مدته أو حله
١	المؤتمر السوري	١٩٢٠	٨٥	جمعية تأسيسية	اجتماع وجهاء	انتهى في نفس السنة برحيل الملك فيصل من دمشق
٢	مجلس الاتحاد	١٩٢٢	١٥	———	اجتماع وجهاء	———
٣	الجمعية التأسيسية	١٩٢٨	٩٠	جمعية تأسيسية	بالانتخاب	حلت عام ١٩٣٠
٤	المجلس الاستشاري	١٩٣١	٥	إستشاري	بالتعيين	حل في اليوم الثاني من قيامه
٥	مجلس النواب	١٩٣٢	٦٩	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل عام ١٩٣٤
٦	مجلس النواب	١٩٣٦	٦٠	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل عام ١٩٣٩



٧	مجلس النواب	١٩٤٣	١٢٥	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مدته
٨	مجلس النواب	١٩٤٧	١٤٠	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل عام ١٩٤٩
٩	الجمعية التأسيسية	١٩٤٩	١١٤	جمعية تأسيسية	بالانتخاب	تحوّلت إلى سلطة تشريعية عام ١٩٥٠
١٠	مجلس النواب	١٩٥٠	١١٤	سلطة تشريعية	بالانتخاب السابق	حل في نفس العام
١١	مجلس النواب	١٩٥٣	٨٢	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل عام ١٩٥٤
١٢	مجلس النواب	١٩٥٤	١١٤	سلطة تشريعية	بالانتخاب ١٩٥٠	أعيد العمل بمجلس عام ١٩٥٠ بعد سقوط الشيشكلي
١٣	مجلس النواب	١٩٥٤	١٤٣	سلطة تشريعية	بالانتخاب	بالانتخاب انتهى بإقليم الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨
١٤	مجلس الأمة	١٩٦٠	١٠٠ من الإقليم الشمالي	سلطة تشريعية	بالتعيين من أعضاء المجلس السابق	انتهى في ١٩٦١/٩/٢٦ بإقليم الانفصال
١٥	مجلس النواب	١٩٦١	١٧٣	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل عام ١٩٦٢

١٦	مجلس النواب	١٩٦٢	١٧٣	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل عام ١٩٦٣
١٧	المجلس الوطني	١٩٦٥	٩٥	هيئة مؤقتة	بالتعيين	أكمل مفعله
١٨	المجلس الوطني	١٩٦٦	١٣٤	هيئة مؤقتة	بالتعيين	حل في اليوم الثاني من قوامه
١٩	مجلس الشعب	١٩٧١	١٧٣	هيئة مؤقتة	بالتعيين	أكمل مفعله
٢٠	مجلس الشعب	١٩٧٣	١٨٦	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مفعله
٢١	مجلس الشعب	١٩٧٧	١٩٥	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مفعله
٢٢	مجلس الشعب	١٩٨١	١٩٥	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مفعله
٢٣	مجلس الشعب	١٩٨٥	١٩٥	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مفعله
٢٤	مجلس الشعب	١٩٩٠	٢٥٠	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مفعله
٢٥	مجلس الشعب	١٩٩٤	٢٥٠	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مفعله
٢٦	مجلس الشعب	١٩٩٨	٢٥٠	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مفعله
٢٧	مجلس الشعب	٢٠٠٢	٢٥٠	سلطة تشريعية	بالانتخاب	القائم

يتضح من الجدول تبين تسميات وعدد أعضاء الهيئة الاستشارية والتشريعية في سوريا منذ بداية الحياة الدستورية فيها حتى بداية القرن الواحد والعشرون. وكذلك طرق قيامها وحلها. لقد قامت أربعة مجالس بالتعيين وثمانية عشر مجلس بالانتخاب ومجلسان يتمثل المناطق دون الانتخاب أو التعيين لقد قام المؤتمر السوري عام ١٩٢٠ ومجلس الاتحاد عام ١٩٢٢ على أساس تمثيل المناطق بوفود وفقاً لما كان عليه الحال في مجلس المبعوثان قبل الحرب العالمية الأولى باعتبار ممثل واحد لكل خمسين ألف من نكور التبعية العثمانية<sup>١</sup>. وتبين عدد أعضاء هذه المجالس من اصغر مجلس عدده ١٥ عضواً إلى اكبر مجلس عدده ٢٥٠ عضواً وحلت تسعة مجالس وبقت البلاد بدون سلطة تشريعية مدة من الزمن وعلاوة على ذلك تغيرت بنية هذه المجالس ما بين قبل التحدية الحزبية وفي ظل التعددية الحزبية والحزب الحاكم الوحيد والحزب القائد للجبهة الوطنية(سنتناول ذلك في أثناء الحديث عن البنية الاجتماعية والسياسية للسلطة التشريعية).

#### ٥ - تغاير عدد أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية في العراق

شمل التغاير عدد أعضاء السلطة الاستشارية والمؤقتة التشريعية في العراق كان أولها إصلاً للنص القائل بأن يمثل النائب مجموعة من الناخبين في العهد الملكي ثم أتى النص الذي يمثل فيه النائب مجموعة من النفوس لا تقل عن سبعين ألف نسمة ولا تزيد عن مائة ألف نسمة في جميع الألوية وفقاً لإحصائيات ١٩٥٧ في قانون مجلس الشورى العراقي لعام ١٩٦٤ (م) في حين يمثل النائب كل خمسين ألف نسمة في الدائرة الانتخابية للمجلس الوطني العراقي وفقاً لقانون عام ١٩٨٠ وان كان قد تحدد عدد أعضاء المجلس الوطني

<sup>١</sup>- راجع م ٦٥ من القانون الأساسي العثماني الصادر في ١٨٧٦/١٢/٢٤.

بملي وخمسين عضواً منذ عام ١٩٨٠ حتى (عام ألفين) والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم ٨ تبين عدد أعضاء السلطة التشريعية والمؤقتة في العراق في الفترة ما بين ١٩٢٤-٢٠٠٥ م.

الرقم	اسم المجلس	السنة	عدد الأعضاء	طبيعته	طريقته قوامه	(انتهى مدته أو حله
١	المجلس التأسيسي	١٩٢٤	٩٩	جمعية تأسيسية	—	انتهاء مدته
٢	مجلس النواب (مبثلي)	١٩٢٥	٨٨	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٢٨/١/٢٨
٣	مجلس النواب (مبثلي)	١٩٢٨/٥/٢٩	٨٨	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٣٠/١٠/٣٠
٤	مجلس النواب(مبثلي)	١٩٣٠/١٠/١١	٨٨	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٣٣/٢/٤
٥	مجلس النواب(مبثلي)	١٩٣٣/٣/٨	٨٨	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٣٤/٩/٤
٦	مجلس النواب (مبثلي)	١٩٣٤/١٢/٩	١٠٨	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٣٥/٣/١١
٧	مجلس النواب(مبثلي)	١٩٣٥/٨/٨	١٠٨	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٣٦/٤/١٦
٨	مجلس النواب (مبثلي)	١٩٣٧/٢/٢٧	١٠٨	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٣٧/٨/٢٦
٩	مجلس النواب (مبثلي)	١٩٣٧/١٢/٢٢	١٠٨	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٣٩/٢/٢٨
١٠	مجلس النواب (مبثلي)	١٩٣٩/٦/١٣	١٠٨	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٤٣/٦/٩

١١	مجلس النواب (م.ثقي)	١٩٤٣/١٠/٢٩	١٠٨	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٤٦/٥/٣١
١٢	مجلس النواب (م.ثقي)	١٩٤٧/٣/٢٧	١٠٨	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٤٨/٤/٢٣
١٣	مجلس النواب (م.ثقي)	١٩٤٨/٦/٢١	١٣٧	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٥٠/٣/١٧
١٤	مجلس النواب (م.ثقي)	١٩٥٣/١/٢٤	١٣٧	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٥٤/٣/٨
١٥	مجلس النواب (م.ثقي)	١٩٥٤/٦/٩	١٣٧	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٥٤/٨/٣
١٦	مجلس النواب (م.ثقي)	١٩٥٤/٩/١٦	١٣٧	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٥٨/٣/٢٧
١٧	مجلس النواب (م.ثقي)	١٩٥٨/٥/١٠	١٤٨	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٥٨/٧/١٤
١٨	مجلس للتشورى	١٩٦٤	—	هيئة موقفة	بالتعيين	لم يزاول نشاطه في الواقع
١٩	المجلس الوطني	١٩٧٠	١٥٠	هيئة موقفة	بالتعيين	لم يزاول نشاطه في الواقع
٢٠	المجلس الوطني	١٩٨٠	٢٥٠	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مبعته
٢١	المجلس الوطني	١٩٨٤	٢٥٠	سلطة تشريعية	بالانتخاب	بقي في الواقع إلى سنة ١٩٨٩
٢٢	المجلس الوطني	١٩٨٩	٢٥٠	سلطة تشريعية	بالانتخاب	بقي في الواقع إلى ١٩٩٦

٢٣	المجلس الوطني	١٩٩٦/٣/٢٤	٢٥٠	سلطة تشريعية	٢٢٠ بالانتخاب ٣٠ بالتعيين	أكمل مدته
٢٤	المجلس الوطني	٢٠٠٠/٣/٢٤	٢٥٠	سلطة تشريعية	٢٢٠ بالانتخاب ٣٠ بالتعيين	المجلس الذي انتهى بملووط نظام الحكم في ابريل ٢٠٠٣
٢٥	المجلس الوطني	٢٠٠٤/٨/١٨	٨١منتخب+ ١٩معين	سلطة مؤقتة		في يناير ٢٠٠٥م

يوضح الجدول تغاير تسميات السلطة التأسيسية والمؤقتة والتشريعية في العراق من المجلس التأسيسي إلى مجلس النواب ( المجلس الثاني من السلطة التشريعية في العراق الملكي ) ١٦ مرة. ثم مجلس الشورى مرة واحدة والمجلس الوطني ست مرات . تغاير عدد أعضاء هذه المجالس كما يلي: تألف مجلس النواب من ٨٨ عضواً في ثلاثة مجالس ومن ١٠٨ عضواً في سبعة مجالس ومن ١٣٧ عضواً في أربعة مجالس ومن ١٤٨ في مجلس واحد والمجلس الوطني ٢٥٠ عضواً في خمسة مجالس ومجلس واحد من ١٥٠ عضواً ومجلس الشورى بعدد غير محدد من الأعضاء.

كما يتضح تبان بنية هذه المجالس للسلطة التشريعية من مجلسين في ظل النظام الملكي إلى مجلس واحد في ظل النظام الجمهوري كان المجلس الثاني بالانتخاب والمجلس الأعلى بالتعيين ثم الإعلان عن مجلسين بالتعيين وثلاثة مجالس بالانتخاب في ظل النظام الجمهوري وقيلام مجلسين بالانتخاب والتعيين فيما بعد. في ظل نظام صدام حسين ثم قيلم الجمعية الوطنية على أساس

الانتخاب لكامل أعضائها في ظل التعددية الحزبية عام ٢٠٠٥م وأنت بنيتها السياسية بالشكل التالي:

### الجمعية الوطنية توزيع المقاعد الانتخابية

عدد المقاعد	اسم اللائحة	رقم اللائحة	عدد الأصوات
٢	منظمة العمل الاسلامي في العراق	١١١	٤٣,٢٠٥
٧٥	التحالف الكرستاني	١٣٠	٢١٧٥٥٥١
١٤٠	الائتلاف العراقي الموحد	١٦٩	٤٠٧٥٢٩٥
٣	الجهة التركمانية في العراق	١٧٥	٩٢,٤٨٠
١	قائمة الرافدين الوطنية	٢٠٤	٣٦,٢٥٥
٥	عراقيون	٢٥٥	١٥٠,٦٨٠
١	التحالف الوطني الديمقراطي	٢٥٨	٣٦,٧٩٥
٢	الجماعة الاسلامية الكرستانية	٢٨٣	٦٠,٥٩٢
٤٠	القائمة العراقية	٢٨٥	١١٦٨٩٤٣
١	كتلة المصالحة والتحرير	٣١١	٣٠,٧٩٦
٢	قائمة لاتحاد الشعب	٣٢٤	٦٩,٩٢٠
٣	للكوادر والنخب الوطنية المستقلة	٣٥٢	٦٩,٩٣٨
٢٧٥			٨٠,١١,٤٥٠

وعلاوة على ما تقدم لم يكمل ١٥ مجلس منته في ظل النظام الملكي من مجمل ١٦ مجلس قام المجلس الثاني أثناء ذلك ولم يزاوِل مجلسان نشاطيهما ويقي مجلس ٣ سنوات فوق منته المقررة (مجلس ١٩٨٩ - ١٩٩٦) أما من حيث البنية السياسية لهذه المجالس فقد قام ١٢ مجلس ثاني في ظل التعددية

الحزبية و٤ مجالس في ظل تجميدها في ظل النظام الملكي وأعلن عن مجلس واحد في ظل التنظيم الحاكم الوحيد وخمسة مجالس في ظل التعددية الحزبية في الدستور والحزب الحاكم الوحيد في الواقع ( سنتناول هذا بالتفصيل فيما بعد ) .

## ٦ - تغاير عدد أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية في تونس

اندرجت السلطة الاستشارية والمؤقتة والتشريعية التونسية في هذا التغاير بين تسمياتها وعدد أعضائها وطريقة قيامها وطبيعتها بالشكل التالي:

الجدول رقم ٩ تبين عدد أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية في تونس في

الفترة ما بين ١٨٦١ - ١٩٩٩

الرقم	اسم المجلس	السنة	عدد أعضاء	طبيعة المجلس	طريقة قيامه	انتهاء مدته أو حله
١	المجلس الأكبر	١٨٦١	٦٠	مجلس استشاري	بالتعيين	أوقف علم
٢	القسم التونسي في المجلس الاستشاري	١٩٧٧	١٦	مجلس استشاري	بالتعيين <sup>١</sup>	—
٣	المجلس الأكبر القسم الأعلى	١٩٢٨	٢٦	مجلس استشاري	بالتعيين والانتخاب	—
٤	المجلس التونسي	١٩٥٤	٤٥	مجلس استشاري	بالتعيين والانتخاب	—
٥	المجلس القومي لتونس	١٩٥٦	—	جمعية تأسيسية	بالانتخاب	أكمل مدته
٦	مجلس الأمة	١٩٥٩	٩٠	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مدته
٧	مجلس الأمة	١٩٦٤	٩٠	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مدته

<sup>١</sup> - تغاير تمثيل النائب لمجموعة الناخبين وفقاً لقوانين الانتخاب مثال ذلك قرر قانون الانتخاب التونسي لعام ١٩٥٩ أن يمثل النائب خمسين ألف من السكان ثم ارتفع هذا الرقم إلى أن يكون النائب ممثلاً لمئتين ألف بعد ذلك انظر عبد الفتاح عمر . الوجيز في القانون الدستوري مرجع سابق ص ٣٥١-٣٥٢-٣٥٣.



٨	مجلس الأمة	١٩٦٩	١٠١	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مدته
٩	مجلس الأمة	١٩٧٤	١١٢	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مدته
١٠	مجلس الأمة	١٩٧٩	١٢١	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مدته
١١	مجلس الأمة	١٩٨١	١٣٦	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل علم ١٩٨١
١٢	مجلس النواب	١٩٨٦	١٢٥	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل علم ١٩٨٩
١٣	مجلس النواب	١٩٨٩	١٤١	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مدته
١٤	مجلس النواب	١٩٩٤	١٦٣	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مدته
١٥	مجلس النواب	١٩٩٩	١٨٢	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مدته
١٦	مجلس النواب	٢٠٠٤	١٨٩	سلطة تشريعية	بالانتخاب	القام

تقلبت تسميات المجالس بين المجلس الأكبر والمجلس الأكبر القسم الأهلي والمجلس التونسي والمجلس القومي التونسي من مرة واحدة ومجلس الأمة ستة مجالس ومجلس النواب لخمسـة مجالس وتفاوتت طبيعة هذه المجالس بين المجالس الاستشارية لثلاثة مجالس وجمعية تأسيسية لمجلس واحد وسلطة تشريعية لإحدى عشر مجلس أما من حيث طبيعة قيام هذه الهيئات فقد قام واحد بالتعيين ومجلسان بالانتخاب والتعيين و١١ مجلس بالانتخاب .

وتفاوت عدد أعضاء المجلس حسب التعيين في المجلس الأول إلى زيادة عدد أعضاء المجلس حسب قوانين الانتخاب ونسبة زيادة السكان في تونس بحيث زاد عدد أعضاء السلطة التشريعية إلى ٩٠ في مجلس ١٩٥٩ إلى ١٨٢ عضوا في مجلس ١٩٩٩ و١٨٩ في مجلس ٢٠٠٤ وكانت المجالس التشريعية من أعضاء الحزب الدستوري الحاكم في الفترة ما بين ١٩٥٩ - ١٩٨٩ تغيرت بنية المجلسين الأخيرين إلى التعددية الحزبية ( وهو ما منوضحه أعلاه) وتجدر الإشارة إلى أنه صدر القرار بتشكيل المجلس الاستشاري في

١٨٩٦/٢/١٢ من ممثلين عن الحماية الفرنسية تم اختيارهم عن طريق الانتخاب ولم يتحدث هذا القرار عن التوانسة وفي ١٩٠٧/٢/٢ صدر أمر بأحداث قسم أهلي تونسي داخل المجلس الاستشاري يتألف من ١٦ عضواً بينهم المقيم العام ومنذ عام ١٩١٠ أصبحت مداولة القسم التونسي في المجلس الاستشاري منفصلة عن القسم الفرنسي وفي ١٩٢٢/٧/١٣ أصدر الباي أمراً بإتشاء المجلس الكبير أدخلت على هذا الأمر تعديلات منها التعديل الصادر عام ١٩٤٥ الذي قسم المجلس إلى مجلسين أحدهم فرنسي والآخر تونسي تألف القسم الفرنسي من ٥٦ عضواً في حين تألف القسم التونسي من ٤١ عضواً يقع انتخابهم حسب نظام الاقتراع المضيق وغير المباشر وقد ضم القسم التونسي ٤ ممثلين عن اليهود وكانت مدته ست سنوات ويرأسه موظف فرنسي سامي والتجديد الذي قرره تعديل ١٩٤٥ تمثل بالمساواة بين القسمين الفرنسي والتونسي بحيث يضم كل قسم ٥٣ عضواً كان بينهم ٣ أعضاء يهود في القسم التونسي وكان انتخاب المجلس بالانتخاب المضيق وغير المباشر وبناء على طريق الاقتراع على الأفراد بالأغلبية في دورة واحدة.

#### ٧- تقارير عدد أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية في الأردن

تباينت تسميات المجالس في الأردن ما بين المجلس التشريعي لأربعة مجالس . والمجلس الاستشاري لثلاثة مجالس ومجلس النواب (المجلس الثاني من السلطة التشريعية لثمانية عشر مجلس).

وتباين عدد أعضاء هذه المجالس ١٦ عضواً لخمس مجالس و ٢٠ عضواً لمجلس واحد وأربعين عضواً لخمس مجالس وخمسين عضواً لثلاثة مجالس و ٦٠ عضواً لتسعة مجالس ( منها ثلاثة مجالس استشارية)

أما من حيث طريقة قيام هذه المجالس فقد كان ٢٣ مجلس بالانتخاب ( منها ١٨ مجلس نواب ) وثلاثة مجالس بالتعيين وحل ١٣ مجلس وأكمل ٧

مجالس منتها في حين أجلت الانتخابات لبعض المجالس وممدت أخرى ودعيت  
ثلاثة للاتقاد بعد حلها. الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم ١٠ تبين عدد أعضاء المجالس الاستشارية والتشريعية في الأردن

١٩٢٩ - ٢٠٠٣

التر قم	إسم المجلس	السنة	عدد الأعضاء	طبيعته	طريقة تكوينه	أكمل مدته أم حل
١	المجلس التشريعي	١٩٢٩ / ٤/٢	١٦	استشاري	بالانتخاب	حل في ١٩٣١/٢/٢٩
٢	المجلس التشريعي	١٩٣١ / ٦/١	١٦	استشاري	بالانتخاب	أكمل مدته في ١٩٣٤/١١/١
٣	المجلس التشريعي	١٩٣٤ / ١١/١	١٦	استشاري	بالانتخاب	أكمل مدته في ١٩٣٧/٧/١١
٤	المجلس التشريعي	١٩٣٧ / ٣/١	١٦	استشاري	بالانتخاب	أكمل مدته في ١٩٤٢/١١/١
٥	المجلس التشريعي	١٩٤٢ / ١/١٦	١٦	استشاري	بالانتخاب	ممد سنتان إلى ١٩٤٧/١١
٦	مجلس للتواب (مباثي)	١٩٤٧ / ١٠/٢٠	٢٠	(مباثي) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	أكمل مدته في ١٩٥٠/١/١
٧	مجلس لتواب	١٩٥٠ / ٤/٢	٤٠	(مباثي) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٥١/٥/٣٠
٨	مجلس لتواب	١٩٥١ / ١٠/٣١	٤٠	(مباثي) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٥٢/٨/١١

٩	مجلس النواب	١٩٥٢	٤٠	(مباثني) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٥٤/١٠/١٦
١٠	مجلس النواب	١٩٥٤ /١٠/١٦	٤٠	(مباثني) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٥٥/١٢/١٩
١١	مجلس النواب	١٩٥٦ /١٠/١	٥٠	(مباثني) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٥٦/١٠/٢١
١٢	مجلس النواب	١٩٥٦ /١١/٢١	٥٠	(مباثني) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	أكمل مفعه إلى ١٩٦١/١٠/١
١٣	مجلس النواب	١٩٦١ /١٠/٢٢	٥٠	(مباثني) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٦٢/١٠/١
١٤	مجلس النواب	١٩٦٣ /٧/٨	٥٠	(مباثني) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٦٦/٢/٢٣
١٥	مجلس النواب	١٩٦٧/٤	٦٠	(مباثني) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	مدد إلى ١٩٧٣/٤/٨
١٦	مجلس النواب	١٩٧٣ /٥/٣	٦٠	(مباثني) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	حل عام ١٩٧٥
١٧	مجلس النواب	١٩٧٥ /٥/٢٧	٦٠	(مباثني) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	أجريت الانتخابات لمدة سنة
١٨	مجلس النواب	١٩٧٦ /٢/٤	٦٠	(مباثني) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٧٦/٢/٧

١٩	المجلس الاستشاري	١٩٧٩	٦٠	هيئة إستشارية	بالتعيين	أكمل مفعه
٢٠	المجلس الاستشاري	١٩٨٠ ٤/٢	٦٠	هيئة استشارية	بالتعيين	أكمل مفعه
٢١	المجلس الاستشاري	١٩٨١ ٤/٢	٦٠	هيئة إستشارية	بالتعيين	حل في ١٩٨٤/١/٧
٢٢	مجلس النواب	دعي للاعتد في ١٩٨٤/١/٧ ٣	٨٠	(مئثقي) من السلطة التشريعية	—	صدر الامر بإعادة المجلس في ١٩٨٤/١/١١م
٢٣	مجلس النواب	حدد في ١/٢/٢٢ ١٩٨٧	٨٠	(مئثقي) من السلطة التشريعية	—	حل في ١٩٨٨/١/١٦
٢٤	مجلس النواب	١٩٨٩	٨٠	(مئثقي) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	حل في بداية ١٩٩٣
٢٥	مجلس النواب	١٩٩٣	٨٠	(مئثقي) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	أكمل مفعه
٢٦	مجلس النواب	١٩٩٧	٨٠	(مئثقي) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	حل في شهر ٢٠٠١/٧
٢٧	مجلس النواب	٢٠٠٣	١١٠	مئث من السلطة التشريعية		اللقم

قامت مجموعة من المجالس في ظل التعددية الحزبية وأخرى في ظل منع  
الحزبية وحل ١٣ مجلس ومعد مجلسان وتأجلت الانتخابات لأحدى المجالس.

## ٨ - تغاير عدد أعضاء المجالس الاستشارية والتشريعية اليمنية :

تتكون المجالس الاستشارية والتشريعية اليمنية قد مرت بالمجالس الشورية والوحدوية إلى جانب تبانها في تسمياتها وعدد أعضائها وطريقة قيامها وبنيتها الاجتماعية والسياسية والجدول التالي يعبر عن هذا التبان .  
الجدول رقم ١١ - تغاير عدد أعضاء المجالس الاستشارية والتشريعية اليمنية في الفترة ما بين ١٩٣٧ - ٢٠٠٣ .

٣	٢	١	٥	٦	٧	٨	٩
رقم	اسم المجلس	السنة	عدد الأعضاء	طبيعته	طريقة اختياره	المنطقة	أكمل منته أم حل
١	المجلس الاستشاري	١٩٣٧	٥	استشاري	بالتعيين	مستعرة عدن	بقي إلى أن عين مجلس جديد
٢	المجلس الاستشاري	١٩٤٤	١٦	استشاري	بالتعيين	مستعرة عدن	بقي إلى أن عين مجلس جديد
٣	مجلس الشورى	١٩٤٨	٧٠	جمعية تأسيسية	بالانتخاب	المملكة اليمنية	لم يمارس نشاطه
٤	المجلس التشريعي	١٩٥٢	٢١	استشاري	بالتعيين	سلطنة لحج	
٥	المجلس التشريعي	١٩٥٦	—	سلطة تشريعية	بالتعيين والانتخاب	مستعرة عدن	—
٦	المجلس التشريعي	١٩٦٣	—	سلطة تشريعية	بالانتخاب والتعيين	مستعرة عدن	حل عام ١٩٦٥
٧	مجلس الاتحاد	١٩٦٣	—	سلطة تشريعية	٦ من كل ولاية بالتعيين	ما عدا نواب عدن	قام في وضع مضطرب

٨	مجلس الشورى	١٩٦٤	٥٠	سلطة تشريعية	بالتعيين	ج.ع.ي	لم يمارس نشاطه
٩	مجلس الشورى	١٩٦٥	٩٩	سلطة تشريعية	لم تقرر طريقة قيدته	ج.ع.ي	لم يمارس نشاطه
١٠	مجلس الشورى	١٩٦٧	٩٩	سلطة تشريعية	لم تقرر طريقته	ج.ع.ي	لم يمارس نشاطه
١١	المجلس الوطني	١٩٦٩	٤٥	هيئة موقفة	بالتعيين	ج.ع.ي	اضيف إليه أعضاء جدة عام ١٩٧٠
١٢	المجلس الوطني	١٩٧٠	٦٤	هيئة موقفة	بالتعيين	ج.ع.ي	أكمل مئته
١٣	مجلس الشورى	١٩٧١	١٥٩	سلطة تشريعية	٨٠ ٪ بالتصليب و ٢٠ ٪ بالتعيين	ج.ع.ي	حصل فسي ١٩٧٤/٦/١٣
١٤	مجلس الشعب التاسيسي	١٩٧٨	٩٩	هيئة موقفة	بالتعيين	ج.ع.ي ٢/٦ ١٩٧٨	اضيف إليه ٦٢ نائب عام ١٩٧٩ وبقي إلى ١٩٨٨ كانت مئته مئتين ونصف
١٥	مجلس الشورى	١٩٨٨	١٥٩	سلطة تشريعية	٨٠ ٪ بالتصليب و ٢٠ ٪ بالتعيين	—	اندمج في مجلس النواب فسي ١٩٩٠/٥/٢٢
١٦	مجلس الشعب الأعلى	١٩٧١	١٠١	سلطة عليا	بالتعيين	ج.ي.د.ش	بقي إلى عام ١٩٧٨ كانت مئته سنة

١٧	مجلس الشعب الأعلى	١٩٧٨	١١١	سلطة عليا	بالانتخاب	ج.ي.دش	مدد إلى عام ١٩٨٦
١٨	مجلس الشعب الأعلى	١٩٨٦	١١١	سلطة عليا	بالانتخاب	ج.ي.دش	اتّفق مع مجلس الشورى في مجلس النواب بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٢
١٩	مجلس النواب	١٩٩٠	٣٠١	سلطة تشريعية	من المجلسين السابقين	في ج.ع.ي وج.ي.دش ٣١٠ عضواً بالتعيين	مدد إلى ١٩٩٣/٦/٢٧
٢٠	مجلس النواب	١٩٩٣	٣٠١	سلطة تشريعية	بالانتخاب	ج.ي	أكمل مدته
٢١	مجلس النواب	١٩٩٧	٣٠١	سلطة تشريعية	بالانتخاب	ج.ي	مدد سنتين إلى ٢٠٠٣ بموجب الاستفتاء على التعديل الدستوري ٢٠٠١/٢/٢٢
٢٢	مجلس النواب	٢٠٠٣	٣٠١	سلطة تشريعية	بالانتخاب	ج.ي	للقلم

تكلّبت تسميات هذه الهيئات بين المجلس الاستشاري ٢ مرة ومجلس الشعب التأسيسي و٥ مرات مجلس الشورى ومن ٣ مرات المجلس التشريعي ومجلس الشعب الأعلى ومجلس النواب ومرة مجلس الاتحاد. أما من حيث الانتخاب والتعيين فقد قام ٨ مجالس بالتعيين و٤ مجالس بالانتخاب و٥ مجالس بالجمع بين الانتخاب والتعيين ومجلس بالاتفاق ومجلسان لم تحدد طريقة قبيلهم. كما تفلّوت عدد أعضاء هذه المجالس ما بين ٥ أعضاء في أصغرها و٣٠١ في أكبرها عدداً.



## ٩ - تغاير عدد أعضاء المجالس الاستشارية التشريعية في السودان

قام في السودان ١٦ مجلس في الفترة ما بين ١٩٤٤ - ٢٠٠٠ شمل تبانين تسميات هذه المجالس وعددها وطريقة قيامها والجدول التالي يوضح هذا التبانين.

الجدول رقم ١٢ - تبانين عدد أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية في السودان في الفترة ما بين ١٩٤٤ - ٢٠٠٠ .

الرقم	اسم المجلس	السنة	عدد الأعضاء	طبيعته	طريقة قيامه	أكمل منته أم حل
١	المجلس الاستشاري	١٩٤٤	٢١	استشاري	بالتعيين	أكمل منته
٢	الجمعية التأسيسية	١٩٤٨	٧٥	سلطة تشريعية	بالانتخاب	—
٣	البرلمان	١٩٥٤	١٢٩	سلطة تشريعية	من مجلسين ١٠٩ انتخاب و ٢٠ تعيين	أكمل منته
٤	البرلمان	١٩٥٨	١٢٣	سلطة تشريعية	من مجلسين ١٠٣ انتخاب و ٢٠ تعيين	حل عام ١٩٥٨
٥	المجلس المركزي	١٩٦٣	٧٢	هولمة مؤقتة	٥٤ انتخاب ١٨ تعيين	حل عام ١٩٦٤
٦	الجمعية التأسيسية	١٩٦٥	١٧٣	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حلت عام ١٩٦٨

٧	الجمعية التأسيسية	١٩٦٨	٢١٨	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حلت عام ١٩٦٩
٨	مجلس الشعب	١٩٧٢	١٧٥	هوله مؤقتة	بالتعيين	أكمل مدته
٩	مجلس الشعب	١٩٧٤	٢٨٥	سلطة تشريعية	٠,٩ بالانتخاب و ٠,١ بالتعيين	أكمل مدته
١٠	مجلس الشعب	١٩٧٨	٣٠٤	سلطة تشريعية	٠,٩ بالانتخاب و ٠,١ بالتعيين	حل عام ١٩٨٠
١١	مجلس الشعب	١٩٨٠	٣٠٤	سلطة تشريعية	٠,٩ بالانتخاب و ٠,١ بالتعيين	حل عام ١٩٨١
١٢	مجلس الشعب	١٩٨١	١٥١	سلطة تشريعية	٠,٩ بالانتخاب و ٠,١ بالتعيين	حل عام ١٩٨٤
١٣	الجمعية التأسيسية	١٩٨٦	٢٦٤	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حلت عام ١٩٨٩
١٤	المجلس الوطني الانتقالي	١٩٩١	٣٠٠	هوله مؤقتة	بالتعيين	بقي إلى عام ١٩٩٦
١٥	المجلس الوطني	١٩٩٦	٤٠٠	تشريعية	بالانتخاب والتعيين	حل في ١٩٩٩/١٢/١٢
١٦	المجلس الوطني	١٢/١٢ / ٢٠٠٠	٣٦٠	تشريعية	—	للقدم

١٧	الهيئة التشريعية القومية: أ- المجلس الوطني ب- مجلس الولايات	٢٠٠٥	٤٥٠ ٢ من كل ولاية	تشريعية	بالتعيين	مدد علم ٢٠٠٤ لمدة علم بقرار من رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات (م) ٩٠ من (المستور) <sup>(١)</sup> .
----	---	------	-------------------------	---------	----------	---

يبين الجدول قِيام ١٦ مجلس في السودان في الفترة ما بين ١٩٤٤-٢٠٠٠ تغيرت تسميات هذه المجالس مجلس ١٩٩٦م منها ٤ مجالس بإسم الجمعية التأسيسية و٤ بإسم مجلس الشعب ومجلسان بإسم البرلمان ومجلسان بإسم المجلس الوطني ومجلس بإسم المجلس المركزي وآخر بإسم المجلس الوطني الانتقالي. شمل التباين عدد أعضاء هذه المجالس من ٢١ المجلس الاستشاري إلى أكبر عدد لها أعضاء المجلس الوطني عام ١٩٩٦. أما من حيث طبيعة هذه المجالس فقد كان مجلس استشاري و٣ مجالس مؤقتة و١٢

(١) - لقد قرر الدستور الإنتقالي السوداني لعام ٢٠٠٥ أن يحدد القانون الانتخابي القومي تكوين المجلس الوطني وعدد أعضائه. برتوكول تقاسم السلطة: (١)- ٨ و ٨ و ٢ - ٢ - ٣ - ١ (ف) ٢ من (م) ٨٤ ويتألف مجلس الولايات من ممثلين اثنين لكل ولاية ينتخبان بواسطة المجلس التشريعي للولاية وفقاً لقوانين الانتخابات القومية والإجراءات المقررة من قبل المفوضية القومية للانتخابات.

(٢) - يكون لمنطقة ما بين مراهبان اثنين في مجلس الولايات يختارهما مجلس المنطقة. بين برتوكول تقاسم السلطة ٢-٢-٢-٣ الجدول الشامل: الجزء الثاني (م) ٨٥) علماً بأن المادة ١١٧ من الدستور قد نصت على أنه لحين إجراء الانتخابات يتكون المجلس الوطني من ٤٥٠ عضواً يخصص رئيس الجمهورية بالتشاور مع النائب الأول مقاعد المجلس وفقاً لنسبة ٧٠ % للشمال و ٣٠ % للجنوب. وذلك كمايلي: أ- يمثل المؤتمر الوطني ب- ٥٢ % منهم ٤٩ % شماليون و ٣ % جنوبيون. ب- تمثل الحركة الشعبية لتحرير السودان ب- ٢٨ % منهم ٢١ % جنوبيون و ٧ % شماليون. ويمثل القوى السياسية الشمالية الأخرى ب- ١٤ % وتمثل القوى السياسية الجنوبية الأخرى ب- ٦ % لحين إجراء الانتخابات يعين رئيس الجمهورية بعد التشاور في إطار رئاسة الجمهورية ممثلي الولايات في حالة جنوب السودان يتم الاختيار بناءً على توجيه رئيس حكومة جنوب السودان وبعد التشاور مع مؤسسات الولايات (برتوكول تقاسم السلطة ٢-٢-٤ و ٢-٥-٥ الجدول الشامل).

مجلس سلطة تشريعية وامتد التغاير إلى طريقة قيام هذه المجالس ٣ مجالس بالتعيين و ٨ مجالس بالانتخاب والتعيين و ٥ مجالس بالانتخاب كما تغايرت بنية هذه المجالس بالشكل الذي سنورده فيما بعد.

# ١٠- تغاير عدد المجلس الاستشاري والسلطة التشريعية في الكويت في الفترة ما بين ١٩٢٩-٢٠٠٢م.

تكاد تكون المجالس قد انحصرت على طريقتي التعيين والانتخاب والتعيين في الكويت من حيث طريقة قيامها. أما من حيث عدد أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية فقد بدأ عدد أعضاء المجلس الأول ب ١٤ عضو وانتهى بالاستقرار بقيام السلطة التشريعية من ٥٠ عضو + الوزراء ولمزيد من التوضيح نورد الجدول التالي لمعرفة تباين عدد أعضاء المجلس وطبيعته وطريقة قيامه.

الجدول ١٣ - تغاير عدد أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية في الكويت

عام ١٩٣٨ - ٢٠٠٣ م.

الرقم	اسم المجلس	المنته	عدد أعضائه	طبيعته	طريقة قيامه	أكمل مدته أم حل
١	المجلس التشريعي	١٩٣٨	١٤	استشاري	بالتعيين	بقي مدته منه
٢	المجلس التشريعي	١٩٣٩	١٤	استشاري	بالتعيين	حل في نفس العام
٣	مجلس الشورى	١٩٣٩	١٤	استشاري	بالتعيين	جمد
٤	المجلس التأسيسي	١٩٦٢/١/٤	٣١	جمعية تأسيسية	بالانتخاب والتعيين	أكمل مدته
٥	مجلس الأمة	يناير/١٩٦٣	٥٠ + ٣ وزراء	سلطة تشريعية	لوزراء	أكمل مدته في ١٩٦١/١/١

٦	مجلس الأمة	١٩٦٧/٢/٧	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية ٥٠	الوزراء	أكمل مقنة ١/٢١ ١٩٧١
٧	مجلس الأمة	١٩٧١/٢/١٠	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية ٥٠	الوزراء	أكمل مقنة في شهر ٢ ١٩٧٥/
٨	مجلس الأمة	١٩٧٥	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية ٥٠	الوزراء	حل عام ١٩٧٦
٩	مجلس الأمة	فبراير ١٩٨١	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية ٥٠	الوزراء	حل عام ١٩٨٦
١٠	المجلس الاستشاري	يونيو ١٩٩٠	—	استشاري	بفئتين	حل عام ١٩٩٢
١١	مجلس الأمة	شهر ١٠ / ١٩٩٢	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية ٥٠	الوزراء	أكمل مقنة عام ١٩٩٦
١٢	مجلس الأمة	١٩٩٦/١/٧	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية ٥٠	الوزراء	حل في ١٩٩٩/٥/٤
١٣	مجلس الأمة	١٩٩٩/٧/٣	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية	الوزراء	لأكمل مقنة
١٤	مجلس	٢٠٠٣/٧	+٥٠ الوزراء	سلطة تشريعية	الوزراء	اللقم

يتضح من الجدول ان ثلاثة مجالس استشارية قد كان عددها من ١٤ عضو  
وان السلطة التشريعية الكويتية قد استقرت على خمسين عضو منتخباً زائد  
الوزراء بحيث لا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء المجلس المنتخبين.

وكان التباين بين طبيعة المجلس أربعة مجالس استشارية وجمعية تأسيسية وثمانية مجالس سلطة تشريعية حلت خمسة مجالس من الأربعة عشر مجلساً التي قامت في الكويت في الفترة ما بين ١٩٣٨ / ٢٠٠٣.

ومع وجود منابر ديمقراطية فإن المجالس التشريعية خالية من التجمعات الحزبية بصورة علنية وإن كانت المنابر السياسية تعبر عن آراء ذات طبيعة سياسية مختلفة علماً بأنه قد قام حزب سياسي في الكويت ٢٠٠٥م بإسـم حزب الأمة الكويتي . (سنبينه عند الحديث عن البنية الاجتماعية والسياسية للسلطة التشريعية في الكويت).

#### ١١- تغاير عدد أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية في المغرب في الفترة

ما بين ١٩٥٦ - ٢٠٠٢م

شمل التباين السلطة الاستشارية والتشريعية في المغرب كل من عددها وتسمياتها وطبيعتها فمن حيث العدد إرتفع عدد المجلس من ٧٦ في أول مجلس إستشاري عام ١٩٥٦ إلى ٣٢٥ عضواً في مجلس ٢٠٠٢ وأمتد التباين إلى تسميات هذه السلطة من المجلس الوطني الاستشاري والمجلس التأسيسي الدستوري من مرة وأحده إلى سلطة تشريعية تفاوت تركيبها من مجلسين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٧ ومجلس واحد لأربعة مجالس ولم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط بل وقد مدد المجلس مرتين وحل مرتين أيضاً والجدول التالي يبين هذا التباين.

الجدول رقم ١٤- تغاير عدد أعضاء السلطة الاستشارية والتشريعية في المملكة

المغربية في الفترة ما بين ١٩٥٦ - ٢٠٠٠ .

الرقم	اسم المجلس	السنة	عدد أعضائه	طبيعته	طريقة اختياره	أكمل مدته أم حل
١	المجلس الوطني الاستشاري	١٩٥٦	٧٦	استشاري	بالتعيين	أكمل مدته
٢	المجلس التأسيسي الدستوري	١٩٦٠	٧٨	تأسيسي	بالتعيين	أكمل مدته
٣	مجلس النواب <sup>١</sup>	١٩٦٣	١٤٤	(مباثلي) من السلطة التشريعية	بالانتخاب	حل عام ١٩٦٥
٤	مجلس النواب	١٩٧٠/٧/٣	٢٤٠	سلطة تشريعية	بالانتخاب	حل في ١٩٧١/١/١٠
٥	مجلس النواب	١٩٧٧	٢٦٤	سلطة تشريعية	بالانتخاب	مدد إلى عام ١٩٨٤
٦	مجلس النواب	١٩٨٤	٣٠٦	سلطة تشريعية	بالانتخاب	مدد إلى عام ١٩٩٣
٧	مجلس النواب	١٩٩٣	٢٥٩	سلطة تشريعية	بالانتخاب	لم يكمل مدته بسبب دستور دستور جديد عام ١٩٩٦
٨	مجلس النواب <sup>٢</sup>	١٩٩٧	٣٢٥	سلطة تشريعية	بالانتخاب	أكمل مدته ٢٠٠٢
٩	مجلس النواب	٢٠٠٢	٣٢٥	سلطة تشريعية	بالانتخاب	للقائم

<sup>١</sup> كان اسم المجلس الأعلى من البرلمان المغربي في دستور ١٩٦٣ مجلس المستشارين.  
<sup>٢</sup> وأصبح اسم المجلس الأعلى من البرلمان المغربي ١٩٩٦ - الغرفة الدستورية.

## ١٢ - تغاير عدد أعضاء السلطة المؤقتة والتشريعية في الجزائر في الفترة

ما بين ١٩٦٢-٢٠٠٢

لم تشذ المجالس المؤقتة والتشريعية التي قامت في الجزائر عن التغاير في التسميات والعدد وطبيعة هذه المجالس بالشكل التالي:

الجدول رقم ١٥ - تغاير عدد أعضاء السلطة الاستشارية والمؤقتة في الجزائر في الفترة ما بين ١٩٦٢-٢٠٠٢ م.

رقم	إسم المجلس	السنة	عدد الأعضاء	طريقة قيامه	طبيعته	أكمل مئة أم رحل
١	الجمعية التأسيسية	١٩٦٢	١٤٩	بالانتخاب	جمعية تأسيسية	مددت مئة
٢	المجلس الوطني	١٩٦٤	١٩٦	بالانتخاب	سلطة تشريعية	نحل بقيام حركة ١٩٩٥/٦/١٥
٣	المجلس الشعبي الوطني	١٩٧٧	٢٦١	بالانتخاب	سلطة تشريعية	أكمل مئة
٤	المجلس الشعبي الوطني	١٩٨٢	٢٨٢	بالانتخاب	سلطة تشريعية	أكمل مئة
٥	المجلس الشعبي الوطني	١٩٨٧	٢٩٢	بالانتخاب	سلطة تشريعية	أكمل مئة
٦	المجلس الشعبي الوطني	١٩٩٢	—	بالانتخاب	سلطة تشريعية	لم تجري الانتخابات التكميلية
٧	المجلس الوطني الانتقالي	١٩٩٢	٦٠	بالتعيين	هينة مؤقتة	استمر إلى يونيو ١٩٩٧



٨	البرلمان	١٩٩٧	٤٩٢	بالانتخاب والتعيين	سلطة تشريعية	أكمل مدته
أ	المجلس الشعبي الوطني	١٩٩٧	٣٢٨	بالانتخاب	(مباثي) من السلطة التشريعية	أكمل مدته
ب	مجلس الأمة	١٩٩٧	١٦٤	ثلاثين بالانتخاب وثلاث بالتعيين	المجلس الأعلى	أكمل مدته
٩	المجلس الشعبي الوطني					
١٠	مجلس الأمة	١٥/٣٠ ٢٠٠٢	٣٨٩	بالانتخاب	—	القائم

بين الجدول تغاير تسميات هذه المجالس مجلس باسم الجمعية التأسيسية وأخر باسم المجلس الوطني وثلاث باسم البرلمان وأربعة مجالس باسم المجلس الشعبي الوطني. ومن حيث التغاير بين المجلس والمجلسين قام ٧ مجالس كمجلس واحد للسلطة التشريعية ومجلسان يتألفان من مجلسين الشعبي الوطني المجلس الثاني ومجلس الأمة المجلس الأعلى من السلطة التشريعية. وأمتد التباين إلى عدد أعضاء هذه المجالس ما بين ٦٠ عضواً في المجلس الوطني الإنتقالي إلى أكبر برلمان تاريخ الجزائر في ٤٩٣ وكانت طابعة مجلس واحد هيئة تأسيسية وأخر مؤقت و٦ مجالس سلطة تشريعية وعلاوة على ما تقدم حل مجلس واحد وأكمل أربعة مجالس مدتهم وبقت البلاد مدة من الوقت بدون هيئة مؤقتة أو تشريعية.

## ١٢- تغاير عدد أعضاء الهيئة الإستشارية والتشريعية في البحرين

سمي المجلس بإسم مجلس الشورى مرتين في ١٩٩٣- ٢٠٠٠ في حين سمي مرة بإسم المجلس التأسيسي وأخرى بإسم المجلس الوطني وسلطة مؤلفة من مجلسين مجلس النواب ومجلس الشورى . وتغايرت طريقة قيام المجلس ما بين الانتخاب لمجلسين ومجلسين بالتعيين كما قامت جمعية تأسيسية ومجلس سلطة تشريعية ومجلسين مجلس شورى كما موضح في الجدول .

الجدول رقم ١٦- تغاير عدد أعضاء السلطة المؤقتة والتشريعية في البحرين

١٩٧٢-٢٠٠٢م

الرقم	إسم المجلس	السنة	عدد أعضائه	طبيعته	طريقة قيامه	أكمل مدته أم حل
١	المجلس التأسيسي	١٩٧٢	٣٠	جمعية تأسيسية	٢٢ بالانتخاب ٨ بالتعيين	أكمل مدته
٢	المجلس الوطني	١٩٧٣	٣٠+الوزراء	سلطة تشريعية	٣٠ بالانتخاب + الوزراء <sup>١</sup>	حل عام ١٩٧٥
٣	مجلس الشورى	١٩٩٣	٣٠	مجلس استشاري	بالتعيين	بقي إلى عام ٢٠٠٠

<sup>١</sup> - اشترط دستور البحرين ألا يزيد عدد الوزراء عن ثلث أعضاء المجلس زد على ذلك قرر هذا الدستور عدم تعيين الوزراء في الفصل التشريعي الأول كما لا يزيد عدد الوزراء عن ١٤ وزير (راجع م ٣٥٣ ف ج ) من دستور البحرين لعام ١٩٧٣م في حين قضى الميثاق الصالح بقيام سلطة تشريعية مؤلفة من مجلسين مجلس وطني منتخب ومجلس شورى يعين الملك أعضائه ونص دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ على أن تتكون السلطة التشريعية في البحرين من مجلس الشورى ومجلس النواب.

٤	مجلس الشورى	٢٠٠٠	٤٠	مجلس استشاري	بالتعيين	اكمل مدته
٥	مجلس النواب	٢٠٠٢	٤٠	سلطة تشريعية	بالانتخاب	اللقم
٦	مجلس شورى	٢٠٠٢	٤٠	مجلس أعلى	بالتعيين	اللقم

#### ١٤- تغاير عدد أعضاء المجالس في المملكة العربية السعودية

قررت الوثائق الدستورية في المملكة العربية السعودية قيام مجالس ذات طبيعة استشارية ومجلس سلطة تشريعية قررت هذه النصوص قيام ثلاثة مجالس بالتعيين ومجلس بالانتخاب والتعيين أما عدد أعضاء هذه المجالس فقد تبين ما بين ٩- إلى ٩٠ - ١٢٠ ثم ٦٠ و ٩٠ إلى ١٢٠ عضواً ولمزيد من الإيضاح نورد الجدول التالي :

#### الجدول رقم ١٧- تغاير عدد أعضاء المجالس في المملكة العربية السعودية

١٩٢٦ - ٢٠٠١ م

الرقم	اسم المجلس	السنة	عدد الأعضاء	طبيعته	طريقة قيامه	اكمل مدته لم حل
١	مجلس الشورى	١٩٢٦	٩	استشاري	بالتعيين	—
٢	المجلس الوطني	١٩٦١	ما بين ٩٠-١٢٠	سلطة تشريعية	٨٠ بالانتخاب ٤٠ بالتعيين	(م) ٩٥ من مشروع الدستور لم يتم في الواقع

٣	مجلس الشورى	١٩٩٤	٦٠	مجلس استشاري	بالتعيين	أكمل مدته
٤	مجلس الشورى	١٩٩٧	٩٠	مجلس استشاري	بالتعيين	أكمل مدته
٥	مجلس الشورى	٢٠٠١/٥/٢٤	١٢٠	مجلس استشاري	بالتعيين	أكمل مدته
٦	مجلس الشورى	٢٠٠٥/٤/١٢	١٥٠	مجلس استشاري	بالتعيين	القديم

## ١٥- تغاير عدد أعضاء المجالس في قطر

تكاد تكون المجالس التي أنشأت في قطر الوحيدة في الدول العربية التي سميت باسم مجلس الشورى على أن هذه التسمية الواحدة لم تمنع تبين عدد هذه المجالس وأن كانت ألفت كلها في طبيعتها الاستشارية علماً بأن المحاولة جادة لقيام سلطة تشريعية في البلاد. ويوضح الجدول التالي تبين عدد أعضاء هذه المجالس.

الجدول رقم ١٨- تبين عدد أعضاء السلطة الاستشارية في قطر ١٩٦٤ - ٢٠٠٠.

الرقم	اسم المجلس	السنة	عدد الأعضاء	طبيعته	طريقة قيامه	أكمل مدته أم لا) (المرجع)
١	مجلس الشورى	١٩٦٤	١٥	استشاري	بالتعيين	القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤
٢	مجلس الشورى	١٩٧٠	٢٠	استشاري	بالتعيين	المادة ٤١ من لستور ١٩٧٠

٣	مجلس الشورى	١٩٧٢	٢٠	استشاري	بالتعيين	المادة ٤٢ من مستور ١٩٧٢
٤	مجلس الشورى	١٩٧٩	٣٠	استشاري	بالتعيين	—
٥	مجلس الشورى	١٩٩٦	٣٥	استشاري	بالتعيين	التعديل المستوري المصادر في ١١/١٩٩٦ (١)
٦	مجلس الشورى		٤٥ منهم ٣٠ انتخاب و ١٥ بالتعيين	السلطة التشريعية		مستور ٢٠٠٣ م

١- هذا وقد أجاز دستور قطر مد مدة مجلس الشورى ( وهي سنة ) ثم عدلت هذه المدة إلى ثلاث سنوات عام ١٩٧٣. وارتفعت هذه المدة إلى ست سنوات عام ١٩٧٥ يجوز بعدها تمديدتها وقد حدث بالفعل أن مد عمر المجلس فترة أربع سنوات أخرى. أورد عادل الطيباتي ذلك في كتابه السلطة التشريعية في دول الخليج العربي - الكويت ١٩٨٥ ص ١٨٤ . كما مد عمر المجلس إلى ست سنوات وفقاً لمادة ٤٦ من تعديل دستور هذا وقد قررت المادة ٤٦ من الدستور أن يكون التعيين للمرة الأولى ثم يقوم المجلس بعد ذلك بواسطة الانتخاب العام - السري والمباشر . وقد ذكر عادل الطيباتي أن مجلس الشورى القطري ما زال مستمراً في دورات انعقاده حتى ١٩٨٥ . نفس المرجع ص ١٨٥ هذا وقد نص الدستور القطري الصادر عام ٢٠٠٣ على أن تكون مدته أربع سنوات وأن يتألف من ٤٥ عضواً ٣٠ بالانتخاب و ١٥ بالتعيين وأن تكون طبيعته سلطة تشريعية.

## ١٦- تقارير عدد أعضاء المجالس في سلطنة عمان

اتسمت المجالس الاستشارية في عمان بالتغير في كل من تسمياتها وعدد أعضائها وطريقة قيامها حيث سميت أربعة مجالس بالمجلس الاستشاري وثلاثة مجالس شوري ومجلس عمان المؤلف من مجلسين مجلس شوري ومجلس الدولة. والجدول التالي يبين هذه المجالس .

الجدول رقم ١٩ - تباين عدد أعضاء المجالس في سلطنة عمان في الفترة ما

بين ١٩٨١-٢٠٠٠ :

الرقم	أسم المجلس	السنة	عدد الأعضاء	طبيعته	طريقة قيامه	إنتهاء عمله أم حل
١	المجلس الاستشاري	١٩٨١/١١/١٣	٤٥	استشاري	بالتعيين	انتهاء عمله عام ١٩٨٣
٢	المجلس الاستشاري	١٩٨٣	٥٥	استشاري	بالتعيين	انتهاء عمله ١٩٨٥
٣	المجلس الاستشاري	١٩٨٦	٥٥	استشاري	بالتعيين	انتهاء عمله ١٩٨٨
٤	المجلس الاستشاري	١٩٨٨	٥٥	استشاري	بالتعيين	انتهاء عمله عام ١٩٩٠
٥	المجلس الاستشاري	١٩٩١/١١/١٢	٥٩	استشاري	بالتعيين	انتهاء عمله عام ١٩٩٣

٦	مجلس الشورى	١٩٩٣	٨٠	استشاري	بالتعيين	انتهاء عمله عام ١٩٩٣
٧	مجلس الشورى	١٩٩٧/١٠/١٦	٨٠	استشاري	تعيين من منتخبين	انتهاء عمله عام ٢٠٠٠ (١)
٨	مجلس عمان	٢٠٠٠	٤١			
أ	مجلس الشورى	٢٠٠٠	٨٣	استشاري	منتخبين	اكمل مده عام ٢٠٠٣
ب	مجلس الدولة	—	٤٨			
٩	مجلس عمان	٢٠٠٣				القلم
أ	مجلس الشورى	٢٠٠٣	٨٣	استشاري	منتخبين	القلم
ب	مجلس الدولة	٤٨		استشاري	المجلس الأعلى	القلم

١- تجدر الإشارة إلى أنه قد أُنشئت المشاركة في الاقتراع الذي جرى في عمان عام ٢٠٠٠ بحوالى ١٧٥ شخصاً بلغ عدد الذين سجلوا أسمائهم على بطاقات انتخابية حوالى ١١٤ - ١٠٠٠ شخص . وبلغ السن القانوني للناخب ٢١ سنة ومن المرشح لمجلس الشورى ٣٠ سنة . والشئ الجديد في هذا القانون أنه قد قُضى بأن تكون عضوية مجلس الشورى لمدتين فقط مدة كل واحدة منها ٣ سنوات ومنع القتون من الانتخاب العسكر والشرطة والأمن .

## ١٧. تقارير عدد أعضاء المجالس في دولة الإمارات العربية المتحدة

كان دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ قد حدد عدد ممثلي كل إمارة في المجلس الوطني الاتحادي بحيث يصل عدد أعضاء هذا المجلس إلى ٣٤ عضواً ويعدّ إنظمام إمارة رأس الخيمة إلى الاتحاد في ١٠/٢/١٩٧٢ ازداد عدد الأعضاء إلى أربعين عضواً موزعين حسب تمثيل الإمارات السبع بالشكل التالي :

الجدول رقم ٢٠ عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي حسب تمثيل كل إمارة :

الرقم	اسم المجلس	مجموع الأعضاء	أبو ظبي	دبي	الشارقة	رأس الخيمة	الفجيرة	عجمان	أم القيوين
١	المجلس الوطني	٣٤	٨	٨	٦	—	٤	٤	٤
٢	المجلس الوطني	٤٠	٨	٨	٦	٦	٤	٤	٤ <sup>(١)</sup>

١- لمزيد من الإطلاع يمكن العودة إلى سيد محمد إبراهيم تنظيم السلطة في دولة الإمارات العربية المتحدة للبحث الأول وزارة الإعلام إدارة الاستعلامات بدولة الإمارات العربية المتحدة الرناسة ٢٢- أبو ظبي ١٩٧٦/٤/١ وصلاح الدين فوزي النظم الدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية ١٩٨٩ غير معروف دار النشر . وأشارت الوسط في العدد ٤٠٧ الصادر في ١٥/١١/١٩٩٩ إلى استعداد دولة الإمارات العربية إلى تشكيل المجلس الوطني الاتحادي الجديد في ١٤/١٢/١٩٩٩ حيث قد قامت خمس أمارات بتسمية مرشحين لعضوية المجلس الجديد حيث احتفظت كل من إمارة أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة وعجمان بأعضائها في المجلس الحالي فيما غيرت إمارة أم القيوين مرشحاً واحداً من الأربعة الأعضاء في المجلس الجديد .

(١) - راجع المرسوم الاتحادي رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٢م باللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي م١. ووثيقة إنظمام إمارة رأس الخيمة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٢م وقرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم ٢ لسنة ١٩٧٢م بإنضمام إمارة رأس الخيمة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٢م .



#### ٤ - البنية الاجتماعية والسياسية للسلطة التشريعية في البلدان العربية

استمت البنية الاجتماعية للمجالس الاستشارية والمؤقتة والتشريعية في البلاد العربية بالتفاوت بين فترة وأخرى بشكل عام وفي كل بلد على حده لقد انحصرت بعض هذه المجالس على كبار الملاك والتجار والمثقفين وضمت مجالس أخرى ممثلين من جميع فئات الشعب وانحصرت البنية الاجتماعية لمجالس تشريعية ومؤقتة في بعض البلدان العربية على العمال والفلاحين وغيرها من الفئات البسيطة في ظل منع فئات أخرى من المشاركة في التمثيل للسلطة المؤقتة والتشريعية لقد كانت الهيئات الاستشارية والمؤقتة والتشريعية في بداية الحياة الدستورية في كثير من البلدان العربية محصورة على الفئات الغنية والمتعلمة ثم تدرجت البنية الاجتماعية لهذه الهيئات لدخول الفئات الوسطى إليها وامتدت مسيرة بعض هذه الهيئات إلى تمثيل العمال والفلاحين في بعض البلدان العربية تراجعت عدة بلدان عن هذا التمثيل (الجزائر والسودان وج.ي.د.ش والعراق) واستمر البعض الآخر في هذا التمثيل (مصر وسوريا) . ومثلما تغايرت البنية الاجتماعية للسلطة التشريعية في الدول العربية تباينت البنية السياسية لهذه السلطة .

إذ بالعودة إلى التاريخ نجد انه قد قامت مجالس استشارية وتشريعية قبل قيام الحزبية (مصر في القرن التاسع عشر وتونس في القرن التاسع عشر وبلدان الخليج العربي المعاصرة ) وأخرى في ضل التعددية الحزبية مصر من ١٩٢٣ - إلى ١٩٥٢ سوريا من ١٩٢٨ إلى ١٩٦٣ (١) والعراق من ١٩٢٥ إلى ١٩٥٨ ولبنان منذ بداية الحياة النيابية عام ١٩٢٢ - حتى الان والمغرب طيلة مسيرة حياتها السياسية و ج.ي منذ ١٩٩٠ حتى الان وقامت ثلاثة في ظل التنظيم السياسي الحزب الحاكم الوحيد في بعض البلدان (مصر ١٩٥٧ - ١٩٧٦ وسوريا ١٩٦٥ حتى ٢٠٠٣ والجزائر ١٩٦٤ - ١٩٩١ وتونس

١٩٥٩-١٩٨١ والمصريون ١٩٧٢-١٩٨٤ و ١٩٩٢- حتى الآن وج.ي.د.ش  
في الفترة ما بين ١٩٦٧-١٩٩٠). وقامت مجموعة رابعة من هذه المجالس  
في ظل منع الحزبية مثل (ج.ع.ي في الفترة ١٩٧١-١٩٩٠ الخ) وتسهيلاً  
للبحث سنقوم بتحليل البنية السياسية والاجتماعية في كل بلد على حده ورصد  
تقلب مسيرتها في هذا الشأن وبما أن مصر هي السبقة في هذا المجال فسنبدأ  
المقارنة بها .

### ١- البنية السياسية والاجتماعية للسلطة الاستشارية والمؤقتة والتشريعية

في مصر :

تتكون الثمانية المجالس الاستشارية التي قامت في الفترة ما بين  
١٨٢٤-١٩١٤ خالفة من التعددية الحزبية ١٩٠٨. وكانت البنية الاجتماعية  
لذلك المجالس مستندة على الوجاهات الاجتماعية والشخصيات الحكومية الكبيرة  
وعلماء الدين والمشايخ والتجار. بيد أن تطورات جديدة حدثت بعد الحرب العالمية  
الأولى أسرعت بقيام الأحزاب مثل حزب الوفد الذي تكون عام ١٩١٩ وكان ابرز  
الأحزاب في الفترة ما بين ١٩٢٤-١٩٥٢ وقيام مجموعة من الأحزاب الأخرى  
. انتشرت الحريات وبدأت الحياة الحزبية في الانبثاق وكان للمستور مصر لعام  
١٩٢٣ الذي قرر قيام جمعيات دوراً قانونياً مهماً في قيام السلطة التشريعية من  
أحزاب متعددة إلى هذا الحد أو ذاك (راجع الجزء الثالث من هذا البحث) لقد  
أنضمت السلطة التشريعية في مصر بالتعددية الحزبية في الفترة ما بين ١٩٢٤-

١٩٥٢ ولمزيد من الإيضاح نورد الجدول التالي : الجدول رقم (١)

البنية الحزبية للمجلس الثاني (مجلس النواب) من السلطة التشريعية المصرية

في الفترة ما بين ١٩٢٤-١٩٥٢ :

الرقم	المجلس	اسم	تاريخها	الهيئة التي	الأعضاء	عدد	الولد	المستوطنون	الأحرار	الوطن	الشعب	المستوطنون	الهيئة	المستوطنون
١	مجلس النواب	١٩٢٤	٢١١	١٧٩	٢٠	٧	—	—	—	—	—	—	—	٥
٢	مجلس النواب	١٩٢٥	٢٢٣	١١٣	٤٠	٩	—	—	—	—	—	—	—	٢٤
٣	مجلس النواب	١٩٢٦	٢١١	١٧١	٢٩	٥	—	—	—	—	—	—	—	٥
٤	مجلس النواب	١٩٢٩	٢٢٢	٢١٦	٥	٤	—	—	—	—	—	—	—	٥
٥	مجلس النواب	١٩٣٠	١٨٧	قسط الانتفا	—	٨	٤٨	—	٤٠ (الاتحاد)	٦٤	١٥	٣ (الاتحاد)	١٥	١٥
٦	مجلس النواب	١٩٣٥	٢٣٥	٢١٢	—	٥	—	—	—	—	—	—	—	١٥
٧	مجلس النواب	١٩٣٨	٢٣٢	١٩٠	١٥	٤	٢٨	—	—	—	—	—	—	٩
٨	مجلس النواب	١٩٤٢	٢٦٤	١٤	(١٠٥) تصالف للوطن والأحرار	—	—	—	—	—	—	٨٧	—	٥٨
٩	مجلس	١٩٤٥	٢٦٤	٢٣٢	٥	٥	—	—	—	—	—	—	—	١٤

									التواب	
١٠	مجلس	١٩٥٠	٢٦٤	٢٢٦	١٧	٦	—	٢٨	الاشتراكي	٣١
	التواب									

أما عدد الأقباط في هذه المجالس فقد كان كما يلي : ١٦ في مجلس ١٩٢٤ و ١٥ في مجلس ١٩٢٥ و ١٧ في مجلس ١٩٢٦ و ٢٣ في مجلس ١٩٢٩ و ٤ في مجلس ١٩٣١ و ٢٠ في مجلس ١٩٣٦ و ٦ في مجلس ١٩٣٨ و ٢٧ في مجلس ١٩٤٢ و ١٢ في مجلس ١٩٤٥ و ١ في مجلس ١٩٥٠ ( المرجع القس ٢٠٠٠/٩/١ ). يتضح من الجدول أنه قد أوصل حزب الوفد إلى مجلس النواب في الفصول التسعة التي اشترك فيها ١٦٥٣ نائب ( بدون تكرار ) من ٢٢٢١ نائب في مجمل أعضاء المجالس العشرة التي قامت في الفترة ما بين ١٩٢٤ - ١٩٥٢ ( بدون تكرار أيضاً ) وشكل المستقلون المجموعة الثانية بعد الوفد في تلك المجالس إذ بلغ عددهم ٢٢٢ نائب ثم يأتي حزب الأحرار الدستوري في المرتبة الثالثة ب ١٧٤ عضواً وي بعده السعيدون ب ١١٥ عضواً ثم حزب الشعب ٧٦ عضواً والحزب الوطني ٤٣ في حين لم يفوز الحزب الاشتراكي سوى بعضو واحد ولم يفوز بعضوية مجلس النواب من مرشحي الكتلة الوطنية في أي من المجالس العشرة .

١ - لمزيد من الإطلاع راجع ثروة بدوي القلقون الدستوري مرجع سابق ص ٣١٠ هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك تضارب في الأرقام عن عدد أعضاء هذا الحزب أو ذلك . لقد ذكر المندوب السلمي البريطاني أن حزب الوفد حصل في انتخابات عام ١٩٣٠ على ١٩٨ مقعد وحصل الحزب الوطني على ٣ مقاعد والمستقلون على ٢٨ مقعد من جهة وأن الوفد قد قاطع الانتخابات عامي ١٩٣٥ و ١٩٤٥ وهو ما لم يرد لدى محمود متولي في كتابه مصر والحياة النيابية مرجع سابق ص ١٨٣ وكتابته الأخير جاءت ٤ فبراير ١٩٤٢ القاهرة ١٩٧٩ ص ٢٠٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ . وجلكوب لاند . الحياة النيابية والأحزاب في مصر ١٨٦٦ - ١٩٥٢ ترجمة سلمي النليهي مكتبة مدبولي غير مؤرخ .

ومع انه قد تبوأ عضوية مجلس النواب ٢٢٢١ في الفترة ما بين ١٩١٥ .  
 ١٩٥٢ من الناحية الكمية فانه قد كان النواب الذين تبوأوا هذه المناصب في  
 الواقع اقل من ذلك بكثير وذلك إذا نظرنا إلى النواب الذين فازوا بعضوية  
 المجلس أكثر من مرة . مثال ذلك كان العدد الإجمالي لأعضاء المجالس النيابية  
 في مصر منتخبين ومعينين في الفترة ما بين ١٨٢٨ - ١٩٣٩ في حدود ٣١٦٩  
 عضواً من بينهم ١١١٢ - من كان عضواً في فصل تشريعي واحد و ٣٢١  
 عضواً في فصلين و ١٦٨ عضواً في ثلاثة فصول و ٩١ أعضاء في أربعة فصول  
 و ٦١ أعضاء في خمسة فصول و ٣٢ أعضاء في ستة فصول و ٦ أعضاء في  
 سبعة فصول و ٨ فصول تشريعية وعليه يتكلس هذا العدد في الواقع الاسمي إلى  
 عدد ١٧٩٢ عضواً في الفترة ما بين ١٨٢٨ إلى ١٩٣٩ م<sup>١</sup> . علماً بأن أغلب  
 الوزراء هم أعضاء في هذه المجالس.

وتركزت رئاسة مجلس الشيوخ والنواب<sup>٢</sup> . في الفترة ما بين ١٩٢٤ -  
 ١٩٥٢ بأيدي جماعة صغيرة إذ ترأس مجلس الشيوخ طيلة هذه الفترة ٩  
 أشخاص ٨ منهم بقلب باشا وواحد بقلب بك<sup>٣</sup> .

وتقلب في رئاسة مجلس النواب ١٤ شخصاً طوال تلك الفترة منهم من  
 شغل منصب رئاسة الوزراء في أوقات مختلفة منها<sup>٤</sup> . وهو ما سنتناوله في

<sup>١</sup> - لا يدخل في هذا العدد النظار الذين اعتبرهم القانون النظامي أعضاء قانونيين بحكم  
 وظفتهم في الجمعيتين والتشريعية في الفترة ما بين ١٨٨٢ - ١٩٢٣ وهدم ١٦٢ ناظر.  
 للمزيد من الإطلاع راجع محمود متولي مصر والحقبة النيابية مرجع سابق ص ٥٦١ .  
<sup>٢</sup> - الأشخاص الذين تداولوا رئاسة مجلس الشيوخ هم محمد حسين هيكل ست مرات علي  
 زكي ٤ مرات وأربعة رؤساء من مرتين وهم حسين رشدي وعلي يكن ويحيى إبراهيم .  
 راجع محمود متولي . المرجع السابق ص ٥٥٧ .

<sup>٣</sup> - ترأس مجلس النواب من مرتين كل من سعد زغلول واصف أحمد ماهر . عبد السلام  
 فهمي في حين ترأس مجلس النواب من مرة واحدة كل من مصطفى النحاس ومحمد توفيق  
 بقا أحمد بهي الدين .

<sup>٤</sup> - للمزيد من الإطلاع راجع . عبد العظيم رمضان . الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو  
 ١٩٥٢ .

الجزء الخاص بالحكومة من هذا البحث . وكان كبار الملاك في مصر القوة المحركة للسلطتين التشريعية والتنفيذية . إذ شكل كبار الملاك في مجلس النواب ما بين ٣٧,٥ ٪ من أعضائه في الفترة ما بين ١٩٢٤-١٩٥٢ ولإيضاح ذلك نورد الجدول التالي : الجدول رقم (٢)

نسبة كبار الملاك إلى عدد أعضاء مجلس النواب المصري في الفترة ما بين

١٩٢٤-١٩٥٢ :

الرقم	اسم المجلس	السنة	مجموع النواب	عدد كبار الملاك	النسبة المئوية
١	مجلس النواب	١٩٢٤	٢٨٤	٩٣	٠/٠ ٤٣,٥
٢	مجلس النواب	١٩٣٦	٢٣٢	١١٢	٠/٠ ٤٨,٥
٣	مجلس النواب	١٩٣٨	٢٦٤	١٤٢	٠/٠ ٥٣,٩
٤	مجلس النواب	١٩٤٢	٢٦٤	١٤٠	٠/٠ ٥٣,٠
٥	مجلس النواب	١٩٤٥	٢٨٥	١٢٣	٠/٠ ٤٣,٥
٦	مجلس النواب	١٩٥٠	٢١٧	١١٩	٠/٠ ٣٧,٥

وتباين وضع السلطة التشريعية بعد قيام النظام الجمهوري في مصر بين انحصارها على أعضاء التنظيم الحاكم الوحيد وبين التعددية الحزبية من جهة وبين النص على تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠ ٪ من أعضاء السلطة التشريعية وعدم النص على ذلك من جهة ثانية إذ لم يقرر الدستور المصري لعام ١٩٥٦ الذي انتخب في ظله مجلس النواب عام ١٩٥٧ هذا التمثيل للعمال والفلاحين .

<sup>١</sup> - أخذنا هذا الجدول من حاسم دسوقي . كبار ملاك الأرض ونورهم في المجتمع المصري ١٩٢٤-١٩٥٢ ص ٣١٢ .

كانت البنية الاجتماعية لمجلس الأمة المصري المنتخب عام ١٩٥٧ بالشكل التالي :

١٦ عضواً وزراء - ٣ - أعضاء وكلاء وزارات - ١٦ - محامياً - ١٦ - من المزارعين - ٤٠ - عمداء مناطق - ٣٣ - ضباط جيش - ٢ - أطباء - ٢٠ - موظفين حكوميين - ١٥ - ملاك أراضي - ١٥ - ضباط بوليس - ١٤ - مهندسون - ١٠ - تجار - ٩ - من رجال التربية والتعليم - ٨ - صحفيين - ١٥ - مشايخ قبل - ٤٠ - محاسبين - ٤ - مقاولين - ٢ - من الصيدلة - ٢ - مذيعين - ٢ - من النساء - عضواً من رجال الدين - ٧ - موظفي شركات - ٩ - رجال أعمال وبالمقابل أصبحت البنية الاجتماعية لمجلس الأمة المنتخب عام ١٩٦٤ تتألف من ١١٤ عضواً من العمال و ٧٤ عضواً من الفلاحين واستمرت البنية الاجتماعية القائمة على ٥٠ ٪ من العمال والفلاحين و ٥٠ ٪ الأخرى فئات في البنية الاجتماعية للسلطة التشريعية حتى الآن عام ٢٠٠٤ لم ينحصر الأمر على تباين البنية الاجتماعية للسلطة التشريعية المصرية بالشكل المذكور بل وتعداه إلى أن قامت في ظل التنظيم السياسي الحاكم الوحيد تارة والتعددية السياسية في ظل هيمنة الحزب الحاكم تارة أخرى . لقد تشكلت ٦ مجالس في ظل التنظيم الحاكم الوحيد كما يلي

الجدول رقم (٣)

السلطة التشريعية في ظل الحزب الحاكم الوحيد في مصر ١٩٥٧ - ١٩٧٦

الرقم	اسم المجلس	سنة قبوله	نسبة العمال والفلاحين	فئات أخرى	لتنظيم الحاكم
١	مجلس الأمة	١٩٥٧	غير محدد	غير محدد	الاتحاد القومي
٢	مجلس الأمة (في الإقليم الجنوبي)	١٩٦٠	٣٠٠ عضو معين من المجلس السابق	غير محدد	الاتحاد القومي

٣	المجلس التشريعي لقطاع غزة	١٩٦٢	غير محدد	غير محدد	الاتحاد القومي اللسطيني
٤	مجلس الأمة	١٩٦٤	٠/٠ ٥٠ من	٠/٠ ٥٠ من العصا والفلاحين	الاتحاد الاشتراكي العربي
٥	مجلس للشعب	١٩٧١	٠/٠ ٥٠ من	٠/٠ ٥٠ من العصا والفلاحين	الاتحاد الاشتراكي العربي
٦	مجلس للشعب	١٩٧٦	٠/٠ ٥٠ من	٠/٠ ٥٠ من العصا والفلاحين	الاتحاد الاشتراكي العربي

وبدا انتقال السلطة التشريعية المصرية إلى التعددية الحزبية بالإعلان عن تشكيل المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧٦ حين توزع أعضاء مجلس الشعب المنتخب في تلك السنة إلى الثلاثة المنابر ١- ٢٨٠ عضواً في منبر الوسط وقد ترعّم هذا المنبر رئيس الدولة ٢- ١٢ عضواً في منبر اليمينيين ٣- ٣ أعضاء في منبر اليسار و ٤٨ عضواً مستقلين وفي عام ١٩٧٩ سمحت الحكومة المصرية بقيام ثلاثة أحزاب توزع مجلس الشعب المنتخب في نفس العام بالشكل التالي : حصل الحزب الوطني الحاكم على ٢٧٥ مقعد في مجلس الشعب وحصل حزب العمل الاشتراكي على ٢٦ مقعد في مجلس الشعب وحصل حزب الأحرار والمستقلون على ٨ مقاعد في مجلس الشعب .

وكانت البنية السياسية لمجلس الشعب المصري المنتخب عام ١٩٨٤ بعد السماح بقيام أحزاب أخرى .

١- حصل الحزب الوطني الحاكم على ٨٧,٣ ٠/٠ من مقاعد المجلس.

٢- حصل حزب الوفد على ١٢,٧ ٠/٠ من مقاعد المجلس .



وكانت البنية السياسية لمجلس الشعب المصري بعد انتخابات عام ١٩٨٧ كما يلي :

- ١- حصل الحزب الوطني الحاكم على ٣٣٨ مقعد.
- ٢- حصلت الجماعات الدينية على ٦٠ مقعد .
- ٣- حصل حزب الوفد على ٢٦ مقعد .
- ٤- حصل المستقلون على ٥ مقاعد .

أما نتائج انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ فقد كانت بالشكل التالي :

- ١- حصل الحزب الوطني الحاكم على ٣١٧ مقعد .
- ٢- حصل حزب الوفد على ٦ مقاعد .
- ٣- حصل التجمع التقدمي على ٥ مقاعد.
- ٤- حصل التجمع الناصري على ١ مقعد .
- ٥- حصل حزب الأحرار على ١ مقعد .
- ٦- حصل المستقلون على ٨٣ مقعد .

وحصل الحزب الوطني الحاكم في انتخابات عام ١٩٩٥ على ٤٣٩ مقعد.في

حين حصلت المعارضة على ١٥ مقعد. وتوزعت البنية السياسية لمجلس الشعب

المصري المنتخب في شهر ١١ / ٢٠٠٠ كما يلي :

- ١- حصل الحزب الوطني الحاكم على ٣٨٨ مقعد .
- ٢- حزب التجمع الوحدوي على ٦ مقاعد .
- ٣- الحزب العربي الناصري ٣ مقاعد .
- ٤- حزب الأحرار ١ مقعد.

٥- المستقلون ٣٥ مقعد منهم ١٧ مقعد للإخوان المسلمين و ٤ مقاعد  
لنصاربيين مستقلين<sup>١</sup>.

وبناء على ما تقدم فإن البنية السياسية للسلطة الاستشارية والتشريعية  
في مصر بالشكل التالي :

١- قامت ٨ مجالس استشارية قبل قيام التعددية الحزبية في الفترة ما بين  
١٨٢٤-١٩١٤م.

٢- قام ١٠ مجالس (مجلس شاتي) في ظل التعددية الحزبية والنظام  
البرلماني في الفترة ما بين ١٩٢٤ - ١٩٥٢م.

٣- قام ٥ مجالس تشريعية في ظل التنظيم الحاكم الوحيد/ ١٩٥٧ -  
١٩٧٦م.

---

<sup>١</sup> - تجدر الإشارة إلى انه بالنسبة إلى تمثيل العمال والفلاحين فإن القانون الصادر عام ١٩٢٠ في  
النساء قد كان من أوائل القوانين التي صدرت بهذا الشأن وهذا التقسيم لا يستقيم ومبدأ المساواة  
راجع وسمن أصول الحقوق الدستورية مرجع سابق. أما ما يتعلق بانتخابات مجلس الشعب  
عام ١٩٧٩ فقد أشار نعيان الخطيب في كتابه الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم  
المعاصرة إلى أن نتائج الانتخابات قد كانت كما يلي ٣٤٢ من الحزب الوطني و ٣٤ من حزب  
العمل الاشتراكي و ٢ من حزب الأحرار الاشتراكي و ١ من المستقلين راجع ص ٦٤٤-٦٤٥  
وتشير بعض المصادر إلى أن المعارضة المصرية قد حصلت على ١٥ مقعد عام ١٩٩٥ في حين  
حصلت على ٥٨ مقعد عام ١٩٨٤ وعلى ٩٨ مقعد في مجلس الشعب عام ١٩٨٧ في حين  
قاطعت المعارضة انتخابات ١٩٩٠ راجع الوسط في ١١/١٢/١٩٩٥ ص ١٥.

٤- قامت ٦ مجالس تشريعية في مصر في ظل التعددية الحزبية من جديد في الفترة ما بين ١٩٧٦- ٢٠٠٠<sup>١</sup>. في ظل هيمنة الحزب الحاكم على هذه المجالس بحصوله على أغلبية الأعضاء فيها . وقد كان ممثلوا الأحزاب السياسية في ظل التعددية بالشكل التالي :

الانتخابات الحزب	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
مصر	٢٨٣	غور متواجد	غور متواجد	غور متواجد	لم يمثل	لم يشارك	لم يمثل
الحزب الوطني	غور متواجد	٣٠٨	٣٩	٣٤٨	٣٦٠	٤١٧	٣٨٩
الأحرار	١٢	٣	لم يمثل	متصلف مع الصل	مقاطع	١	١
التجمع	٢	غور متواجد	لم يمثل	لم يمثل	٥	٥	٦
المستقلون	٥٣		محرمون	٥	٧٩	١٣	١٦

<sup>١</sup> - هذا وتجدر الإشارة إلى أن الانتخابات لمجلس الشعب المصري عام ٢٠٠٠ قد قامت على ثلاث مراحل الأولى وكان عدد المرشحين ٣٩٦٥ مرشحاً في هذه الانتخابات وبلغ عدد الناخبين المقعدين ٢٤١ و٢٤٠٢ و٢٤ نخب وكلفت نسبة الحضور في حدود ما بين ١٥، ٤٠، ٥٠ من الناخبين راجع جريدة الأهرام ٢٠٠٠/١١/١٦ وقدرت نوز اليوسفي المصرية الصادرة في ٢٠٠٠/١١/٢٤ عدد النواب الأقباط في الانتخابات البرلمانية المصرية بأنه كان يوجد نائبان قبطيان منتخبان في مجالس الشعب المصري لأعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٤ و ١٩٩٠ وكان العدد يرتفع إلى سبعة أعضاء من خلال تعيين رئيس الجمهورية لخمسة أعضاء من أعضاء المجلس . أما النواب الأقباط في العهد الملكي فقد كانوا بالشكل التالي : كان الأقباط ١٦ نائباً من بين ٢١٤ نائباً في انتخابات ١٩٢٤ و ٢٣ نائباً من بين ٣٥ في انتخابات ١٩٢٩ و ٢٧ نائباً من بين ٢٦٤ في انتخابات ١٩٤٢ ولم يدخل مجلس الأمة المنتخب عام ١٩٥٧ أي قبطي . كما لم يدخل مجلس الشعب لعام ١٩٩٥ أي قبطي منتخب بينما عين رئيس الجمهورية خمسة أقباط في ذلك المجلس . أما ما يتعلق بالنواب الجدد الذين يدخلون مجلس الشعب المصري لأول مرة في انتخابات ٢٠٠٠ فقد كانوا ٢٧٥ نائباً والنواب الذين أعيد انتخابهم ٢٤٥ نائباً .

العمل	غور متواجد	٢٩	لم يمثل	٦٠	مقاطع	قاطع	لم يمثل
الوفد	غور متواجد	غور متواجد	٥٨	٤٥	مقاطع	٦	٧
الناصري	غور متواجد	غور متواجد	غور متواجد	غور متواجد	غور متواجد	١	٣
الأخوان	غور متواجد	غور متواجد	مؤتلفا مع الوفد	متحالف مع الصل	مقاطع	١	١٧
المجموع	٣٥٠	٣٥٠	٤٤٨	٤٤٨	٤٤٤	٤٤٤	٤٤٤

المصدر : التطور الديمقراطي في مصر البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في  
الميزان . المحرر وحيد عبد المجيد . مركز الدراسة السياسية والاستراتيجية  
الأهرام، القاهرة ٢٠٠٣ الملحق رقم ٢ ص ٢٧٧ .

## ٢- البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية السورية ١٩٢٠-٢٠٠٢م.

لكي نحلل البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية والمؤقتة  
السورية لابد من الإشارة إلى أن الحياة الحزبية في سوريا قد بدأت بصورة  
قانونية في شباط ١٩٢٥ وذلك بقيام المنسوب السامي الفرنسي الجنرال سراي  
بالسماع بدمج بعض المجموعات السياسية آنذاك في حزب الشعب الذي ترعاه  
عبد الرحمن الشهبندر بضم جميع الزعماء السوريين المستقلين وفي عام  
١٩٢٨ تحول حزب الشعب إلى الكتلة الوطنية. وذلك بعد إنقسام تكتلات سياسية  
صغيرة وعدد من الزعماء المستقلين المثقلين إلى ذلك التجمع الذي اشتهر فيما  
بعد بالكتلة الوطنية وضمت في صفوفها الوطنيين القدماء الذين كان بعضهم في  
المؤتمر السوري والأحزاب التي تشكلت في عهد الدولة العثمانية وهم أولئك

الرجال الذين أثاروا معركة النضال من أجل استقلال سوريا من الاحتلال الفرنسي في الفترة ما بين الحربين<sup>١</sup>. وبعد ذلك تكونت أحزاب ومنظمات سياسية لعبت دوراً مهماً في الحياة السياسية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس عام ١٩٤٠ في دمشق<sup>٢</sup>. على أنه لا بد من الإشارة إلى أن السلطة التشريعية التي تقطع قيامها في الفترة ما بين ١٩٢٠-١٩٦٣ قد كانت الأحزاب السياسية المختلفة في بنيتها باستثناء مجلس النواب الذي انتخب عام ١٩٥٣ ومجلس الأمة الذي عينه رئيس الدولة عام ١٩٦٠ من جهة. ولعبت الكتلة الوطنية دور القوة المؤثرة في السلطة التشريعية السورية.

والحياة السياسية بشكل عام من جهة ثانية على أن ما يؤخذ على الكتلة أنها قد كانت تعتبر قيام الأحزاب السياسية ما عداها مخالفة لوحدة الجهود<sup>٣</sup>. وهو ما يسمح بالقول بأن الفكرة الشمولية قد تأسست في الحياة الحزبية السورية قبل قيام التنظيم السياسي الحاكم الوحيد.

لقد تغيرت البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية السورية إتباعاً للأحكام الدستورية التي قررت التعددية الحزبية (بشكل مباشر أو غير مباشر) والتي قضت بالتنظيم السياسي الحاكم الوحيد والثابتة نصت على قيام المشاركة السياسية على أساس قيادة الحزب الحاكم للجهة التقدمية المؤلفة من عدد من الأحزاب الراديكالية المؤيدة للحزب الحاكم. أن هذا التقلب يبين التعددية السياسية وسلطة الحزب الحاكم قد أثر في البنية السياسية للسلطة التشريعية السورية بين فترة وأخرى.

<sup>١</sup> - لمزيد من الإطلاع راجع جورجون. هـ. توري. السياسة السورية والعسكريون ترجمة محمود فلاح دار الجماهير ط٢ - ١٩٧٩ ص ٦٢ و٦٣.

<sup>٢</sup> - بتريك سيل. الصراع على سوريا. دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥-١٩٥٨ مرجع سابق ص ١٣-٤٤.

<sup>٣</sup> - باستثناء عهد الوحدة مع مصر ١٩٥٨-١٩٦١ م.





يتضح من الجدول تبين الخارطة السياسية للأحزاب في المجالس النيابية السورية التي قامت في ظل التعددية الحزبية . علماً بأن أول مجلس نيابي - المؤتمر السوري الذي أنشئ في ١٩٢٠/٣/٧ كان قد حضره ٦٩ مندوب من ٨٥ مندوب لإنشاء هذه السلطة قد كان قبل التعددية السياسية . وقد انتهى المؤتمر برحيل الملك فيصل عن دمشق ودخول القوات الفرنسية في نفس العام<sup>١</sup> . وأن كانت الشخصيات التي شكلت المؤتمر السوري قد أصبحت نوات الأحزاب السياسية في سوريا بعد ذلك . والقيادات الهامة في السلطة التشريعية ورئاسة الدولة والحكومة حتى أواخر الخمسينيات من القرن الماضي.

وأتى المجلس الثاني في ترتيب هذه الهيئات التي قامت في سوريا - مجلس اتحاد الدول السورية المستقلة التي تشكلت في عهد الانتداب الفرنسي بنسبة ٥٠ من كل دولة من دول دمشق وحلب والطويين . كانت تشكيلة في الوقت مضطرب سياسياً ولم تنهيا فيه الفرصة لقيام أحزاب سياسية وطنية في سوريا .

وقام المجلس الثالث الجمعية التأسيسية التي انتخبت في يوليو ١٩٢٨ في كل مدن سوريا ( بعد تجزئتها ) ففازت قوائم الكتلة الوطنية في أكثر المناطق حيث ترشحت قائمتان قائمة مرشحين موالين للفرنسيين وعرفت بقائمة الحكومة وقائمة الكتلة الوطنية<sup>٢</sup> . أما مجلس النواب المنتخب عام ١٩٣٢ فقد أتى ٥١ مرشحاً من الموالين لسلطة الانتداب و١٨ عضواً من الكتلة الوطنية<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - لمزيد من الإطلاع راجع : أحمد قنري . مذكراتي عن الثورة العربية ص ١٧٨ وجورج طقونيوس . بقعة العرب ص ٤٠١ - ٤٠٥ وساطع المصري . ميسلون ص ٣١٥ - ٣١٦ ومحمد عزة دروزة حول الحركة العربية الحديثة الجزء الثاني ص ٤٢ - ٥١ .

<sup>٢</sup> - نصوح بابيل . صحافة وساسة سوريا في القرن العشرين . رينس الريس للنشر علماً بأن هذا الكتاب لم يورد أي أرقام عن عدد النواب الموالين لفرنسا وعدد النواب الممثلين للكتلة الوطنية .

<sup>٣</sup> - انظر محمد عزة دروزة . المرجع السابق . يقول هذا الكتاب أن جماعة الكتلة الوطنية هم الذين كانوا يسيرون مجلس النواب . أما عدد نواب الكتلة فقد أتى به بابيل نصوح وهم ١٧ عضواً - راجع بابيل نصوح للمرجع السابق ص ٧٠ .



وكانت الأغلبية الساحقة لمجلس نواب ١٩٤٣ من أعضاء الكتلة الوطنية . وتوزع أعضاء مجلس نواب ١٩٤٩ بالشكل المشار إليه في الجدول . وأن كان جوردن . هم توري قد أشار في كتابه السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ - ١٩٥٨ إلى أن أعضاء مجلس النواب المنتخب عام ١٩٤٩ قد توزع ٤٧ مقعد لحزب الشعب وأربعين مقعد للمستقلين ( فمنهم بعض أعضاء الحزب الوطني) .

و ٤ من الجبهة الاشتراكية الإسلامية و ٣ من حزب البعث العربي الاشتراكي و ٩ من العشائر و ٩ من الوطنيين الاشتراكيين وفاز الوزراء الذين رشحوا أنفسهم للنمابة .

أما مجلس النواب المنتخب عام ١٩٥٣ فقد قام في ظل مقاطعة الأحزاب السياسية للانتخابات ولذا فاز اثنان وسبعين عضواً من حركة التحرر العربي - الحزب الذي كان يرأسه أديب الشيشكلي رئيس الدولة وفاز بالمقاعد الثمانية الباقية أعضاء من الحزب القومي السوري والمستقلين وتوزعت خارطة مجلس النواب المنتخب في ١٩٥٤/٩/٢٤ إلى ٣١ مقعد من حزب الشعب و ١٣ مقعد من الحزب الوطني و ٤٩ مقعد من المستقلين ( منهم ١٥ مقعد لأعضاء من التحرر العربي ) و ١٥ مقعد لأعضاء من حزب البعث و ٥ مقاعد لمؤيديه ( وبذلك حصل على ٢٢ مقعد) ومقعدين للحزب القومي السوري و ٣ مقاعد لحزب التعاوني الاشتراكي .

وكانت المجالس النيابية المنكورة أعلاه من حيث البنية الاجتماعية من كبار الملاك والتجار حيث تركزت أهم المناصب في الدولة آنذاك بأيدي قيادة تبقى محافظة على أهم المناصب الحكومية بما فيها عضوية البرلمان والوزارات ورئاسة الدولة . لقد حافظت قيادة الحزب الوطني وحزب الشعب على مقاعدها في البرلمانات ١٩٤٩ و ١٩٥٤ و ١٩٦١ ( راجع الجدول خمسة) .

وكان بعض أبناء العائلات الكبيرة يتنافسون المقاعد البرلمانية والمناصب الوزارية فيما بينهم . وهكذا كانت أسماء تختفي من بعض البرلمانات والوزارات لتظهر في أخرى . أو تختفي نهائياً لتحل محلها أسماء جديدة تحمل نفس الكنية كما كانت الحالة في دوائر انتخابية متعددة مثل جبلة وبنيلس وطرطوس وقضاء جبل الأكراد وقضاء عين العرب والسلمية والحسكة والسويدا . أما نواب العشائر فيكاد يكونون هم أنفسهم في البرلمانات ١٩٤٩ و ١٩٥٤ و ١٩٦١ ومرد ذلك أن شيخ العشيرة بظل هو نفسه ما بقي على قيد الحياة ثم يرثه أحد أبنائه . وكان تكرار عضوية البرلمان من قادة الأحزاب السياسية يرجع إلى نفوذهم الانتخابي القائم على النفوذ الشخصي . ومثلت الطوائف في هذه المجالس بالشكل التالي :

توزع مجلس النواب ١٩٤٧ إلى ٩٣ مقعد للسنة و ١١ مقعد للطويين و ٥ مقاعد للروم الكاثوليك و ٦ مقاعد للأرمن الأرثوذكس ومقعدين للسريان الأرثوذكس ومقعد للأرمن الكاثوليك ومقعد للموارنة ومقعد للإسماعيليين ومقعد لليهود و ٣ مقاعد للأقليات وعشرة مقاعد للعشائر<sup>١</sup> . السلطة المؤقتة والتشريعية السورية في ظل الحزب الحاكم . والحزب القائد للجهة التقدمية وإلى جانب السلطة التشريعية السورية القائمة في ظل التعددية الحزبية قامت مجالس مؤقتة وتشريعية في ظل الحزب الحاكم الوحيد أو الحزب القائد للجهة التقدمية :

١- كان مجلس الأمة الذي عينه رئيس الجمهورية عام ١٩٦٠ ( من بين أعضاء مجلس النواب السابق) أول مجلس يكون جميع أعضائه من أعضاء الاتحاد القومي في ج.ع.م في وقت منعت الأحزاب السياسية الأخرى من مزاوله نشاطها

<sup>١</sup> - لمزيد من الإطلاع راجع جوردين . هـ . توري . السيلسية السورية والصكرتون مرجع سابق ص ٤١ و ١٦٢ و ١٦٨ و ٢٧٢ ومطبع السمان وطسن وصكر .

٢- قام ٣ مجالس مؤقتة بالتعيين من قبل الحزب الحاكم الوحيد (حزب البعث العربي الاشتراكي) في منتصف الستينات وبداية السبعينات . لقد تشكل المجلس الوطني عام ١٩٦٥ وفقاً للمادة ٤٩ من دستور عام ١٩٦٤ من كل من أعضاء القيادة القطرية في سوريا وممثلي النقابات والجمعيات والمنظمات الجماهيرية . وكان البنية الاجتماعية للمجلس الوطني الثاني الذي تشكل في ١٩٦٥/٨/٢٣ من ممثلي الفئات التالية - الأعضاء السوريون في القيادة القومية - أعضاء القيادة القطرية في سوريا - أعضاء من النقابات العمال والفلاحين ونقابة المعلمين - ممثلون من القطاع العسكري والشبابي ونقابة المحامين والأطباء والمهندسين - أعضاء من هيئة التدريس بالجامعة وأعضاء من ممثلي التيار الديني . وقد توسعت هذه المشاركة في مجلس الشعب السوري المعين عام ١٩٧١م<sup>١</sup> .

وتغيرت البنية السياسية للمجالس التشريعية السورية المنتخبة بعد ذلك بالشكل التالي :

- ١- قام مجلس الشعب السوري المنتخب عام ١٩٧٣ فازت فيه أحزاب الجبهة التقدمية التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي . ومثل أعضاء حزب البعث الأغلبية المطلقة في المجلس ولم يفوز من خارج قائمة الجبهة سوى ثلاثة نواب في حلب<sup>٢</sup> .
- ٢- توزعت البنية السياسية لمجلس الشعب السوري المنتخب عام ١٩٧٧ كما يلي : ٩٨ من أعضاء حزب البعث - ٥١ عضواً من المستقلين - ٩ أعضاء من الاتحاد الاشتراكي العربي - ٦ أعضاء من الوحدويين العرب - ٦ أعضاء من الحزب الشيوعي - ٥ أعضاء من الاشتراكي العربي . علماً بأن

<sup>١</sup> - لمزيد من الإطلاع راجع المرسوم ٤٦٦ - الصادر في ١٩٧١/٢/١٦ . والحركة التصحيحية ١٩٧٠ - ١٩٨٠ بدون تاريخ . وأمين أسير . للتطور الدستوري مرجع سابق ص ٩٠ .

<sup>٢</sup> - أمين أسير المرجع السابق ص ١٠٣ .

المستقلين المذكورين أعلاه لا يشكلون تياراً مستقلاً بذاته داخل المجلس وإنما يمكن اعتبارهم من أنصار برامج الحزب والسلطة على هذه تعتبر أمين أسير<sup>١</sup>. وينسحب هذا القول على جميع المجالس التي تشكلت في ظل قيادة حزب البعث للجبهة التقدمية في سوريا حتى عام ٢٠٠٢.

٣- فازت قائمة الجبهة التقدمية في الانتخابات التي جرت لمجلس الشعب عام ١٩٨١ و ١٩٨٥ ( لم يشترك الحزب الشيوعي في الانتخابات الأخيرة ) .

٤- توزعت بنية مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٩٠ كما يلي :

١٣٤ من أعضاء حزب الشعب - ٨٤ مستقلين ٨ من الاتحاد الاشتراكي -

٨ من الحزب الشيوعي - ٥ من الاشتراكي العربي - ٧ من حزب الاشتراكي -

٤ من الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي

٥- يبلغ عدد أعضاء الجبهة التقدمية ١٦٧ عضواً في مجلس الشعب المنتخب

عام ١٩٩٤ و ٨٣ عضواً من المستقلين<sup>٢</sup>.

٦- لم تشذ بنية مجلس الشعب السياسية المنتخب عام ١٩٩٨ عن المجالس

السابقة حيث كانت الأغلبية الساحقة في المجلس من حزب البعث والأحزاب

المنظوية في الجبهة التقدمية ويمثل البعثيون أغليتهم حيث نال حزب البعث

١٣٥ مقعد والحزب الشعبي و ٨ مقاعد والاتحاد الاشتراكي العربي ٧ مقاعد

والوحدوي الاشتراكي ٧ مقاعد والحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي ٦

مقاعد وحركة الاشتراكيين العرب ٤ مقاعد والمستقلون ٨٣ مقعد<sup>٣</sup>. ويبلغ

<sup>١</sup> - أمين أسير المرجع السابق ص ١٠٣ .

<sup>٢</sup> - راجع خمسة وعشرون علماً من الحركة التصحيحية . أصدر ار حزب البعث العرب الاشتراكي

غير مؤرخ ولا معروف دار النشر ص ١٥١.

<sup>٣</sup> - للكتاب الاستراتيجي السنوي ١٩٩٩ . دليل سياسي اقتصادي - الاصدار الثاني الجزء الأول ص ٧٣٣ دمشق ١٩٩٩

عدد الفائزين من أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي ١٦٧ عضواً في انتخابات ٢٠٠٣ منهم ١٠٦ أعضاء من قطاع المال والفلاحين و٤٨ عضواً من باقي فئات الشعب .

أما من الناحية الاجتماعية فقد توزع أعضاء مجلس الشعب السوري إلى ٤٠ عضواً من المحامين و١٩ عضواً من الأطباء و٣٦ عضواً من المهندسين و١٤ عضواً من التجار و٤ أعضاء من الصناعيين .

والى جانب ما تقدم بلغ الأعضاء الجدد في المجلس ١٧٨ عضواً في حين حافظ ٧٣ عضواً سابقاً على عضويتهم .

وإذا قارنا أعضاء المجلس حسب الشهادة العلمية فقد بلغ عدد الحاصلين على شهادات علمية عالية في هذا المجلس ١٧٢ عضواً . أما ما يتعلق بالنسب السورية للفائزين بعضوية المجلس المنتخب عام ٢٠٠٣

كما يلي : تراوحت أعمار ٧ أعضاء ما بين ٣٥/٢٥ عاماً و١٨ عضواً ما بين ٥٠/٣٦ عاماً و١٢٥ عضواً ما بين ٥١ عاماً وما فوق<sup>١</sup>.

لم ينحصر التمايز بين المجالس التشريعية السورية التي قامت في ظل التعددية الحزبية وبين المجالس التي قامت في ظل الحزب القائد للجبهة في البنية السياسية فقط ، بل وتعداه إلى البنية الاجتماعية أيضاً . حيث إذا كانت المجالس التشريعية التي قامت في ظل التعددية الحزبية قد مثلها أبناء الملاك والتجار وممثلي العشائر ، فإن المجالس التشريعية التي قامت في ظل قيادة الحزب الحاكم للجبهة قد انحصرت على ان يكون ٥٠ /٠ من أعضاء هذه المجالس من المال والفلاحين و ٥٠ /٠ من الفئات الأخرى ( لا يندرج فيها كبار التجار والملاك نظراً للتأميمات الخ ) وعليه فقد امتد التغيير إلى البنية الاجتماعية لهذه المجالس وتلك في ظل التعددية وفي ظل الحزب الحاكم .

<sup>١</sup> - المصدر : صحيفة الثورة دمشق بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٥ م .

والى جانب ما تقدم يتزايد عدد أعضاء المجالس التشريعية منذ السبعينات من حاملي الشهادات الجامعية. مثال ذلك كان مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٩٠ موزع من حيث المستوى التعليمي إلى ١٥ مهندسا و ١٣ محاميا و ٩ أطباء و ٧ أساتذة جامعات و ٧٠ عضواً من حملة الاجازة الجامعية .

وإذا قلنا التكرار في عضوية المجالس المنتخبة أكثر من مرة فانه يمكن القول بأن أعضاء كثيرين يعاد انتخابهم في أكثر من مجلس باستثناء مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٩٠ , الذي بلغ فيه الأعضاء الجدد ١٧٣ وأعيد انتخاب ٧٧ عضواً في مجلس الشعب السابق بما في ذلك العنصر النسائي حيث بلغ عدد النساء اللاتي دخلن مجلس ١٩٩٠ لأول مرة ١٦ امرأة من مجمل ٢١ امرأة فازت في الانتخابات . ثم ارتفعت نسبة النساء المنتخبات إلى ٩,٦ ٠/٠ ( ٢٤ - امرأة ) في مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٩٤ م<sup>١</sup> .

---

<sup>١</sup> - نفس المرجع نفس الصفحة .

## ٣ - البنية السياسية والاجتماعية والسلطة التشريعية اللبنانية ١٩٢٢-٢٠٠٥

كانت السلطة التشريعية اللبنانية ولا تزال قائمه على أساس البنية الطائفية بين المسلمين والمسيحيين من جهة . وبين أبناء المذاهب في كل طائفة منها من جهة ثانية . وهو ما يؤثر على بنيتها السياسية في بلد لا تعتمد فيها القوى السياسية على برامج قومية أو اجتماعية . وقد أدى الوضع الطائفي إلى تكريس الزعامات لكل طائفة من الطوائف والتي توارث عضوية المجالس التشريعية من قبل هذه الزعامات . ولمزيد من الإيضاح نورد الجدول التالي حول البنية الطائفية للمجالس التشريعية اللبنانية .

الجدول رقم ٦ تبين عدد أعضاء السلطة التشريعية اللبنانية وبنيتها الطائفية . ونسبة التعمين والانتخابات لأعضائها بين حين وآخر<sup>١</sup> .

---

<sup>١</sup> - وضعنا هذا الجدول على أساس البيانات المتعلقة بنتائج انتخابات السلطة التشريعية اللبنانية منذ عام ١٩٢٠ وحتى ١٩٧٢ المنشورة في كتاب الانتخابات اللبنانية الصادر في عام ١٩٧٤ نشرته مديرية الأمن اللبناني ويقع في ٤٤٤ صفحة غير معروف دار النشر وجريدة الحياة في تواريخ الحياة ١٩٩٢/٢/٢٦ , الحياة ١٩٩٢/٧/٣ , الحياة ١٩٩٢/٨/٢٢ , الحياة ١٩٩٢/٩/١٣ , الحياة ١٩٩٢/١٠/١٣ , الحياة ١٩٩٢/١٢/١٢ , الحياة ١٩٩٢/١١/١٧ , الحياة ١٩٩٢/٦/٢٦ , الحياة بتاريخ ١٩٩٢/٧/٣ , الحياة ١٩٩٢/٨/٢٢ , الحياة بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٣ , الحياة ١٩٩٢/١٠/١٣ , الحياة ١٩٩٢/١١/١٢ , الحياة ١٩٩٢/١١/١٧ , الحياة ١٩٩٢/١١/١٧ .

البنية الطائفية للسلطة التشريعية الانتخابية في الفترة ما بين ١٩٦٠-٧٠٠٠ :

[illegible]





يتضح من الجدول الوضع الطائفي للسلطة التشريعية اللبنانية وتقسيمها بين المسلمين والمسيحيين من جهة وبين ممثلي المذاهب في الطائفتين من جهة ثانية . لقد احتلت أربع طوائف أغلبية هذه السلطة منذ العشرينات حتى ( عام ٢٠٠٠ ) . كان أربعة نواب يمثلون الطائفة النسنية في مجلس ١٩٢٠ - ارتفع إلى ٢٧ ممثل لهذه الطائفة في إنتخابات ١٩٩٢ - ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ وارتفع عدد المقاعد المخصصة للشيعية من مقعدين إلى ٢٧ مقعد في نفس الفترة . ومثلت الطائفة المارونية بأربعة مقاعد عام ١٩٢٠ - ارتفع هذا التمثيل إلى ٣٤ مقعد في إنتخابات ١٩٩٢ - ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ . والدروز من مقعد إلى ٨ مقاعد والأرثوذكس من ٣ إلى ١٤ مقعد والكاثوليك من مقعد إلى ٨ مقاعد والأرمن الأرثوذكس من ١ إلى ٦ مقاعد ومثل العلويون في المجالس ١٩٩٢ - ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ م.

لم ينحصر الأمر على التركيبة الطائفية للسلطة التشريعية اللبنانية فقط ، بل وتعداها إلى التمثيل العائلي في إطار التمثيل الطائفي المذكور . لقد برزت ٨١ عائلة في محافظة جبل لبنان في الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٧٢ منها عشرون عائلة في عهد الإنتداب نالت ٧٦ مقعد بالشكل التالي :

٩ مقاعد لعائلة ارسلان - ٦ مقاعد لعائلة الخازن - ٦ مقاعد لعائلة جنبلاط - ٦ مقاعد لعائلة السعد - ٥ مقاعد لعائلة المنذر - ٦ مقاعد لعائلة الخوري . واستمرت ١٦ عائلة في زعامة جبل لبنان بعد الاستقلال وبرزت ١٥ عائلة جديد هي حسب المقاعد كما يلي :

١٠ مقاعد لعائلة لحود - ٦ مقاعد لعائلة تقي الدين - ٦ مقاعد لعائلة الأعور - ٤ مقاعد لعائلة نعيم - ٤ مقاعد لعائلة مكر زل . كما برزت كل من

عائلات متقلب , بويز , مغبير , الجميل , صابر , حنين , أبو فضل , وعائلة هون<sup>١</sup>.

وبرزت في الجنوب ٤٨ عائلة في الفترة ما بين ١٩٢٠-١٩٧٢ منها ١٦ عائلة في عهد الانتداب شملت مقاعد برلمانية بالشكل التالي :

٧ مقاعد عائلة الزين - ٧ مقاعد عائلة الفضل - ٦ مقاعد عائلة شهاب - ٦ مقاعد عسيران - ٥ مقاعد عائلة الأسد . واستمرت ١١ عائلة من تلك ١٦ العائلة في زعامة جنوب لبنان وبرزت ٣٢ عائلة جديدة منها :

٥ مقاعد لعائلة صفى الدين - ٤ مقاعد بيت عرب - ٤ مقاعد بيت سعد - ٤ مقاعد بيت عزيز - ٤ مقاعد بيت شاهين<sup>٢</sup> . وبرزت ٥٦ عائلة في محافظة الشمال في الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٧٢ منها ٢٢ عائلة في عهد الانتداب نالت ٥١ مقعد موزعة بينها بالشكل التالي :

٦ مقاعد عائلة غص - ٦ مقاعد عائلة عبد الرزاق - ٦ مقاعد عائلة بونس - ٦ مقاعد عائلة أستطفان - ٦ مقاعد عائلة فرنجية .

وبرزت ٣٠ عائلة جديدة منها - ٨ مقاعد عائلة كرامي - ٧ مقاعد عائلة الحسيني . ٦ مقاعد عائلة الفاضل - ٥ مقاعد عائلة الطي - ٥ مقاعد عائلة البهرط - ٥ مقاعد عائلة العثمان - ٥ مقاعد عائلة حرب - ٥ مقاعد عائلة معوض - ٤ مقاعد عائلة الحافظ<sup>٣</sup> .

وبرزت ٤٢ عائلة في البقاع في الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٧٠ منها ١٤ عائلة في عهد الانتداب نالت ٤٦ مقعد موزعه فيما بينها بالشكل التالي :

---

<sup>١</sup> - أخذنا هذه الإحصائيات من خليل أحمد خليل . العرب والقبيلة بحث إجتماعي في معنى السلطة دار الحديث ط١ - ١٩٨٥ ص ٢٤٣ .

<sup>٢</sup> - نفس المرجع ص ٢٥٢ .

<sup>٣</sup> - خليل أحمد خليل . نفس المرجع ص ٢٢٧ .

٨ مقاعد عائلة حيدر - ٦ مقاعد عائلة فزعون - ٦ مقاعد عائلة نمور - ٥ مقاعد عائلة حمادة - ٥ مقاعد عائلة السقاف .

واستمرت - ٧ عائلات في زعامة البقاع بعد الاستقلال من ١٤ عائلة وبرزت ٢٨ عائلة جديدة حصلت كل واحدة منها على المقاعد التالية :

٩ مقاعد عائلة الهراوي - ٧ مقاعد عائلة القلاري - ٥ مقاعد عائلة الفرزلي<sup>١</sup> وبرزت ٦٧ عائلة في بيروت في الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٧٢ تبوأ أغلب المقاعد النيابية نالت ٢٧ عائلة منها ٥٨ مقعد في عهد الانتداب كما يلي :

٩ مقاعد عائلة ثابت ٦ مقاعد عائلة بهيم ٦ مقاعد عائلة طراد ٥ مقاعد عائلة ادهم ٤ مقاعد عائلة التويني. وبرزت بعد الاستقلال العائلات التالية نالت المقاعد الأتي نكرها .

٨ مقاعد عائلة الصلح - ٧ مقاعد عائلة شارل - ٦ مقاعد عائلة سلام - ٦ مقاعد عائلة دار كالوسيان - ٥ مقاعد عائلة بيضون - ٥ مقاعد عائلة بلوكيان - ٤ مقاعد عائلة مجدلاوي - ٤ مقاعد عائلة الخميل - ٤ مقاعد عائلة خان أمريان<sup>٢</sup> .

علماً بأن الإحصائيات التي أوردها خليل أحمد خليل الخاصة بمجلس النواب اللبناني تشير إلى أن ٩٦ عائلة أحرزت ٥٧٦ مقعد من أصل ٩٧١ في الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٧٢ وذلك بمعدل ٨,٣ مقعد لكل عائلة في المتوسط أي أن هذه العائلات قد نالت أكثر من ٥٥ ٪ من مجموع المقاعد بينما حصلت العائلات الباقية وعددها ٢٢٥ عائلة على ٣٩٥ مقعد بمعدل وسطي مقداره ١,٨ مقعد لكل عائلة . وتشير الدراسة الإحصائيات للكتل البرلمانية في مجلس النواب المنتخب عام ١٩٧٢ - إلى أن ١٢ عائلة تسيطر على ٨١ من أعضاء مجلس النواب اللبناني<sup>٣</sup> .

<sup>١</sup> - خليل أحمد خليل . نفس المرجع ص ٢٤٠ .

<sup>٢</sup> - خليل أحمد خليل . نفس المرجع ص ٢٤٠ .

<sup>٣</sup> - خليل أحمد خليل نفس المرجع ص ٢٥٤ .

وبعد انقطاع طويل عن الانتخابات البرلمانية اللبنانية بسبب الحرب اللبنانية عادت في انتخابات ١٩٩٢ كثير من العائلات التي تعاقب أسماؤها على أغلبية البرلمانات السابقة والعائلات التي عادت إلى البرلمان هي عائلات كرامي , فرنجية , معوض , ظاهر , الدويهي , غصن , جنبلاط , أرسلان , الصلح , صيران , الزين , الخليل , سكاف , الحسيني , الفرزلي , الهراوي , البستاني , كيغان , عون<sup>١</sup>.

ومع ذلك فرغم الحضور العائلي التقليدي في مجلس النواب بالشكل المشار إليه فإن عدداً من النواب الجدد قد وصلوا إلى المجلس عام ١٩٩٢ حيث وصل ٨٠ نائباً جديداً من مجمل عدد أعضاء المجلس ١٢٨ - وأتى إلى هذا المجلس ٤٨ نائب قديم كان سبعون في المائة من النواب الجدد من عائلات لم تكن لها صلة بالحكم في السابق . واستمرت بعض العائلات في التمثيل البرلماني في المجلس المنتخب عام ١٩٩٦ إذ فازت العائلات التالية في بيروت , الحريري , الحص , عيتاتي , ديان , سلام , محسن , بيضون , بهيم , مطر , فرعون , ثماس , اده , بابكيان , نفرجان .

وفازت في الجنوب العائلات التالية : منصور , بري , صيران , الحريري , يونس , بيضون , الخليل , الزين جابر , فيش , عازار , سالم , كنفان , قصير , رعد , سعد , خردان , فراس سويد<sup>٢</sup> , وفاز في الجبل من عائلات المر , أبو حيدر , حداد , قود , حكم , أبو سليمان , هوقيان , اليون , يوز , ريادة , حبيقة , نكاش , غاتم , السبع , الحركة , شفير , سعد , نوافل , شهب , أرسلان , جنبلاط , حمادة , الخطوب , علاء الدين<sup>٣</sup>.

<sup>١</sup> - انظر مسعود ظاهر الحياة بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٢ .

<sup>٢</sup> - الحياة بتاريخ ١٩٩٦/١/١ .

<sup>٣</sup> - الحياة بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢ .

وفاز في البقاع من العائلات التالية : الحسيني ، السيد ، قاصوه ، حسين ،  
المصوي ، زعتر ، فارس ، سكرية ، كيرو ، الخطيب ، الفرزلي ، غاتم ، الداود ،  
أبو حمدان ، سكاف ، فنوش ، الهراوي ، دلول .. الخ<sup>١</sup> . وبذلك تكون عائلات  
تقليدية لبنانية قد استمرت في التمثيل في مجلس النواب وبخلاف ذلك خسرت  
بعض العائلات التقليدية لمقاعدھا النيابية في انتخابات مجلس النواب التي جرت  
عام ٢٠٠٠م. وفازت عائلات أخرى .

لقد فازت في بيروت عائلات : الحريري ، عرفجي ، فرعون ، مجدلاوي ،  
حوزي ، فليحان ، يموت ، سركيان ، يمون ، عبده ، برجادي ، مريج جرحويان  
، فريج ، جلول ، قباني ، قنديل ، العريض ، قصارجيان ، أوغاسبيان ، طور  
سركيان ، وكان الخاسرون في دائرة بيروت الثالث : المغزومي ، الأشقر ،  
وساسين في الأولى ، وسلام وسفريان وأفرام في الثانية والحصى وبيضون  
ونصان ونظريات في الثالثة .

وفاز في الجنوب ممثلو العائلات التالية : سعد ، رعد ، فنيش ، قبصر ، نجم  
، منصور ، بهية الحريري (أخت رئيس الوزراء) ببيضون ، عسيران ، الخليل ،  
موسى ، حميد ، الزين ، جابر ، خريس ، هاشم ، خوري . أسعد ، حردان عازار .  
خسر الانتخابات اثنان من بيت الأسد وواحد من العائلات التالية بيت صادق ،  
أبو رزق ، سالم ، مزرعاتي .

وفازت في زحلة عائلة سكاف ، فنوش ، المطوف ، الهراوي ، اعيس ،  
دلول ، قصارجي ، الشويري ، ومن العائلات الخاسرات في زحلة ، الدبس ،  
الترك ، شاهين .

بينما فازت في البقاع عائلات مراد ، الخطيب ، أبو حمدان ، الداود ، الفرزلي ،  
غاتم ، وكانت العائلات الخاسرات في البقاع الغربي بيت مرحال ، فروج ، شديد ، عبود

<sup>١</sup> - الحياة بتاريخ ١٧/٩/١٩٩٦ .

وفازت في بطيك والهرمل عقلات بيت حسن ، الموسوي ، زعتر ، الحسيني ، باغي ، فاتصره ، بوان ، الحجار ، فارس ، منكر <sup>١</sup> .

وفازت في الجبل والشمال عقلات : جنبلاط ، حمادة ، الحجار ، ترو ، البستقي ، نعم ، عون ، طعنه في الشوف ، وشهيب ، ارسلان ، شقير ، السعد ، حلو ، فرحان ، حنين ، غقم ، السبع ، عمار ، اندراوس في عالية . وفازت عقلات الخزن ، افرام ، البون ، أبو نصر ، بويز ، سعيد ، الخوري ، ألهاشم في كسروان . وفازت في الشمال الأولى عقلات فارس ، الراسي ، البعيني ، يحيى ، إسماعيل ، فغنت ، الصمد ، الظاهر ، الخوري ، طوف ، عبد الرحمن . وفازت في الشمال الثانية عقلات فرنجية ، ٢ من عقلة معوض ، حرب ، عقل ، عبيد ، الخبير ، ميقاتي ، الصفدي ، كباره ، الأحنب ، كرامي ، سعادة ، غصن ، مكاري ، فضل حيوس <sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> - والمقاتلات التي خسرت الانتخابات في بطيك هي عقلات المصري وواحد من بيت الجبيري وآخر من هذه العائلة فاز ، منصور ، وحيش . الإحصائيات من جريدة الحياة بتاريخ ٢٠٠٠/٩/١٠ وتنتج انتخابات محافظتي الشمال والجبل من جريدة الحياة بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢٩ .

<sup>٢</sup> - وسقط في انتخابات الجولة الأولى في الشمال والجبل كل من عائلات الخطيب ، الحركة ، حبيقة ، بجاني ، غقم ، سليمان ، نوفل ، عواد ، زينة ، الخزن ، المرعي ، صراف ، حيش ، ظاهر ، احمد كرامي ، احمد عقل ، ممقادي ، الدويهي ، نقولا غصن . وعاد إلى البرلمان في الجبل والشمال بعد غياب دورة أو أكثر . فؤاد السعد . بيار حلو ، كريم الراسي . ميخائيل الظاهر ، البير مخبير وعلى عمار وسليم سعادة . المرجع الحيادة في ٢٠٠٠/٨/٢٩ . ولما إنتخابات ٢٠٠٥ فقد كانت تمثل المعالقات وخسارتها واستمر كثير من أبناء المعالقات ممثلة في مجلس النواب الفين في إنتخابات ٢٠٠٥ :

١- في بيروت عقلات الحريري ، فرعون ، رحيان والعريض ، وعبيد ، لومجلاني / وجرجان . لوزو قزيع / لوجلول / وقباني / وتركيان . وفاز في هذا المجلس من عقلات الحوري وتونين والجميل والشباب في دائرة بيروت الأولى وطيلة وشري في الثانية واليوسف . أما في الجنوب فقد استمرت عقلات الحريري ويري وصميران وموسى وفنش وفاز من عقالات أخرى من عقالات حب الله / صالح / خريس / فضل الله / حميد .

استمر في زحلة من المعالقات السابقة من عقلة فتوش ومطوف وغقم وزعتر والحسين وفارس وسكاف وقصارحي . واستمر في البقاع من عقالات غقم في حين فاز نواب آخرون من عقالات فتوح وناصر نصر الله وأبو فاعور . واستمر نواب في الجبل من عائلات جنبلاط حمادة ، والبستقي ، نزو ، الحجار ، أندراوس ، السعد ، الحلو ، شهيب ، نعم ، عمار ، السبع ، فرحات ، عون ، طعنه ، في حين ونائب من عقلة حوان . واستمر نواب الشمال من عقالات فرنجية ، معوض ، للصفيدي ، كباره ، حرب ، غصن ، مكاري ، وغيرهم .

والمعروف أن أغلب الأحزاب اللبنانية تقوم على أساس طائفي ولذلك يندرج تمثيلها في إطار هذا التمثول . هذا إذا ما استثنينا الأحزاب القومية مثل حزب البعث وحركة القوميين العرب والناصريين والجماعة البسارية ذات الاتجاه الاعمى . علماً بأن هذه الأحزاب لم تمثل في المجالس النيابية اللبنانية على أساس سياسي بقدر ما ينتمي بعض أعضائها إلى عائلات ذات وزن طائفي بدرجة أساسية .

والجدير بالإشارة إلى أن نسبة عدد النواب غير الحزبيين هي الطاغية على المجالس النيابية اللبنانية وإذا أخذنا المجالس الثلاثة الأخيرة ١٩٩٢ - ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ فأتينا سجد النواب الحزبيين إلى المستقلين بالشكل التالي :

لقد بلغ عدد النواب المستقلين في مجلس النواب المنتخب عام ١٩٩٢ حوالي ٩١ نائباً من بين ١٢٨ نائب أي بنسبة ٧٠،١٠ ٪/٠ بينما بلغ النواب الحزبيون في حدود ٢٨،٩٠ ٪/٠ وكانت الأحزاب التي فُتِرت في انتخابات ١٩٩٢ بالشكل الوارد في هذا الجدول :

اسم الحزب	عدد مقاعده	السنة	اسم الحزب	عدد مقاعده	السنة	اسم الحزب	عدد مقاعده	السنة
حزب الله	٤	١٩٩٢	حزب الله	٧	١٩٩٦	حزب الله	١٢	٢٠٠٠
الحزب التكلمي الاشتراكي	٤	١٩٩٢	الحزب التكلمي الاشتراكي	٥	١٩٩٦	الحزب التكلمي الاشتراكي	١٣	٢٠٠٠
حركة أمل	٤	١٩٩٢	حركة أمل	٨	١٩٩٦	حركة أمل	٦	٢٠٠٠
حزب البعث	٢	١٩٩٢	حزب البعث	٢	١٩٩٦	حزب البعث	٣	٢٠٠٠
تجمع الروابط	١	١٩٩٢	الجماعة الإسلامية	١	١٩٩٦	الحزب القومي السوري	٤	٢٠٠٠



٢٠٠٠	٣	الكتائب	١٩٩٦	١	التنظيم الشعبي التنصري	١٩٩٢	١	جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية
٢٠٠٠	٢	الطشقان	—	—	—	١٩٩٢	١	الحزب العربي الديمقراطي
٢٠٠٠	٤	الهشال	—	—	—	١٩٩٢	١	الوحد
٢٠٠٠	٢٢	جماعة الحريري (هم غير حزب)	—	—	—	١٩٩٢	٦	الحزب القومي السوري
—	—	—	—	—	—	١٩٩٢	٤	حزب الطشقان
—	—	—	—	—	—	١٩٩٢	٣	الجماعة الإسلامية
—	—	—	—	—	—	١٩٩٢	١	الاتحاد الاشتراكي العربي
—	—	—	—	—	—	١٩٩٢	١	التنظيم الشعبي العربي
—	—	—	—	—	—	١٩٩٢	١	رابطة الشغلة
—	—	—	—	—	—	١٩٩٢	١	المقشاق
—	٤٧	—	—	٢٤	—	—	٣٥	المجموع

يتضح من الجدول تبين عدد الأعضاء الحزبيين من مجالس النواب اللبناني لثلاثة من جهة وثبات مجموعه من الأحزاب في الثلاثة المجالس لكن مع تغير ممثليها من جهة في حين لم يمثل بعض الأحزاب في المجلس الأخير من جهة أخرى. زد على ذلك فـ ١٦/١٠/١٩٩٢ حريري ب ٢٢ مقعد في إنتخابات الفين<sup>١</sup> أما في إنتخابات مجلس النواب في مايو/ يونيو/ ٢٠٠٥ فقد اسفر عن قيام الكتل النيابية للأحزاب بالشكل التالي:

عدد الاعضاء	اسم الكتلة البرلمانية	عدد الاعضاء	اسم الكتلة البرلمانية	عدد الاعضاء
١٥	كتلة التيار الديمقراطي (وليد جنبلاط) <sup>١</sup>	٣٦	كتلة تيار المستقبل (سعد الحريري)	٢
١٤	كتلة التيار الوطني الحزب (العماد عون)	١٥	كتلة التسمية والتحرير (نبية بري)	٤
٦	حلفاء كتلة العماد عون	١٤	كتلة المقاومة (حزب الله)	٦
٣	كتلة الكتائب الإصلاحية (بيار الجميل)	٦	كتلة القوات اللبنانية (ستريدا جمعج)	٨

<sup>١</sup> - راجع الحياة ١٦/١٠/١٩٩٢ . لوسط في ٧/١٠/١٩٩٦ ص ٣٣ وقد قاطع انتخابات ١٩٩٦ للكتلة الوطنية . الوطنيون الأحرار . التيار العربي . القوات اللبنانية . راجع الوسط نفس المرجع حول انتخابات ٢٠٠٠ راجع الوسط العدد ٤٥٠ بتاريخ ١٩/٩/٢٠٠٠ .

٩	كتلة قرنة شهبان	٥	١٠	التكتل الطرابلسي	٥
١١	حزب البعث	١	١٢	الحزب القومي السوري	٢
١٣	المستقلون	٢	///	////////////////////	////////

ومثلت النساء بخمسة مقاعد هن ٢ من كتلة تيار المستقبل وواحدة من كتلة القوات اللبنانية وواحدة من كتلة الكتائب وواحدة من كتلة قرنة شهبان<sup>(١)</sup>. وإذا قارنا عدد النواب الجدد في المجالس الثلاثة المذكورة لوجدناها بالشكل التالي :

دخل مجلس النواب اللبناني المنتخب عام ١٩٩٢ - ٤٨ نائباً جديداً وأعيد انتخاب ٨٠ نائباً من المجلس السابق أما نتائج انتخابات ١٩٩٦ فقد أعيد انتخاب ٧٩ نائباً سابقاً وانتخب ٤٥ نائباً جديداً<sup>١</sup>. و٦١ نائباً جديداً في مجلس ٢٠٠٥م.

(١) - المرجع - الانترنت موقع مجلس الوزراء اللبناني.  
١ - الوسط العدد ٤٥٠ بتاريخ ١٢/٩/٢٠٠٠م. والحياة بتاريخ ٦/٢/٢٠٠٥م.

## الكتل البرلمانية في مجلس النواب اللبناني

تؤثر البنية الاجتماعية للمجلس النيابي على الكتل البرلمانية فيه . مثال ذلك كانت الكتل الوطنية، المجالس النيابية الكتلة الوطنية الكتلة الدستورية. ثم ازدادت تلك الكتل ونمت حسب رغبة رموزها والتزاماتهم السياسية أو الطائفية أو الجغرافية حيث ظهرت كتلة جبهة النضال والكتلة الديمقراطية وغيرها.

وبالمقابل تنوعت كتل مجلس النواب المنتخب عام ١٩٩٢، الكتل التالية:  
• كتلة التحرير بزعامة نبيه بري رئيس المجلس - ٢ - كتلة دعم المقاومة حزب الله - ٣ - كتلة الإنقاذ: تغيير - سليم الحص - ٤ - كتلة جبهة النضال الوطني ولید جنبلاط - ٥ - كتلة الشمال عمر كرامي - ٦ - كتلة النواب الأرمن - بلهكيان - ٧ - كتلة القرار - سامي الخطيب - ٨ - كتلة نواب زحلة - ٩ - الكتلة الاجتماعية القومية - الحزب القومي السوري - ١٠ - الكتلة الإسلامية - فتحي يكن - ١١ - كتلة الميثاق - الحسني - ١٢ - الكتلة الشعبية - ١٣ - كتلة الوعد - ١٤ - كتلة جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية - ١٥ - كتلة رابطة الشطة<sup>١</sup>.

وكانت الكتل البرلمانية التي تشكلت بعد انتخابات مجلس النواب اللبناني المنتخب عام ١٩٩٦ كما يلي :

- ١ - كتلة بري وتنظم ٢١ نائباً ما بين منتسبين إلى أمل وقرييين منها أو حلفاء سياسيين بحكم الائتلاف الانتخابي
- ٢ - كتلة الحريري وتنظم ١٥ نائباً تشكل لائحة بيروت ٩ نواب والنواب الستة الآخرون من الشمال والجبل
- ٣ - كتلة جنبلاط تنظم ١١ نائباً منهم ٤ نواب من الحزب التقدمي الاشتراكي و ٤ نواب حلفاء سياسيين من انتخابات الشوف .
- ٤ - كتلة الهراوي غير الرسمية وتنظم ١٠ نواب.

<sup>١</sup> - راجع الحية بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٢ ص ١٠.

٥- الكتلة القومية ٦ نواب وهي كتلة حليفه للحريري

٦- كتلة المرتقة نظم نائبين.

٧- كتلة حليفه نظم نائبين .

تجدر الإشارة إلى أن أعضاء هذه الكتل البرلمانية تشكل ٧٣ عضواً في المجلس وهي متعاونة مع الرؤساء الثلاثة. في حين تكون الكتل البرلمانية المعارضة المتشددة في مجلس ١٩٩٦ حوالي ١٥ نائباً ممثلاً بالحسيني وكرامي وأحود وواكيم والخطيب وغيرهم<sup>١</sup>.

وكانت الكتل التي تشكلت في أعقاب انتخابات عام ٢٠٠٠ كل من ١- كتلة الحريري ٢٢ نائباً - ٢- كتلة بري ١٧ نائباً - ٣- كتلة الحزب التقدمي ١٣ نائباً - ٤- كتلة حزب الله ١٢ نائباً - وبذلك صار نواب هذه الكتلة ٦٤ نائباً أي ٥٠ ٪ من مجمل النواب.

والى جانب الكتل البرلمانية الكبيرة المذكورة أعلاه هناك مجموعة من الكتل الصغيرة مثل: كتلة كسروان ٥ أعضاء - الكتلة الجمهورية أعضاء - الكتلة الوطنية<sup>٢</sup>.

#### ٤. البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية العراقية ١٩٢٥-٢٠٠٠م.

يمكن القول بأن البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية العراقية قد تغيرت في ظل كل من النظام الملكي عن النظام الجمهوري . لقد قامت المجالس الثانية من السلطة التشريعية العراقية في ظل التعددية الحزبية لثلاثة عشر مجلس وهي المجالس المنتخبة في الفترة ما بين ١٩٢٤ - (١٩٤٨). ٨ مجالس ) وما بين ١٩٤٨ - ١٩٥٨ ( ٥ مجالس ) في حين قامت أربعة مجالس في ظل تجميد الحزبية في العهد الملكي ( مجالس

<sup>١</sup> - راجع الوسط العدد ٢٤٥ بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٦ ص ٣٢ . وكتلنا السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري مرجع سابق ص ٦٤ .  
<sup>٢</sup> - راجع الوسط العدد ٤٥٠ - بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٠م.

١٩٣٧-١٩٤٨). وبالمقابل قامت خمسة مجالس تشريعية في العراق في ظل النظام الجمهوري في ظل النص على التعددية الحزبية والحزب الحاكم الوحيد في الواقع (مجالس ١٩٨٠-٢٠٠٠) على أنه قبل الحديث عن بنية هذه المجالس.

تجدر الإشارة إلى أنه تختلف مشاركة الأحزاب السياسية في العراق الملكي في عضوية السلطة التشريعية عن مشاركة الأحزاب السياسية في السلطة التشريعية في مصر في العهد الملكي أيضاً فإذا كانت تقاليد تشكيل الحكومة من قبل الحزب الفائز في الانتخابات أو الائتلاف بين أكثر من حزب في تشكيل الحكومة المصرية فإن هذه التقاليد لم تكن موجودة في العراق إذ كان الشكل السائد للحياة الحزبية الطنوية وعلاقتها بالسلطة هو أن الوزارة التي تقوم بعد الانتخابات البرلمانية تتبعها أغلبية المجلس المنتخب وقد أدى غياب التقاليد الحزبية الصارمة إلى أن يتحول كثير من النواب من حزب إلى حزب آخر. وبالعودة إلى واقع الحياة النيابية ومشاركة الأحزاب فيها والأغلبية في السلطة التشريعية فإن الطابع العام قد كان كما يلي:

١- ألف السعدون وزارته الثانية في ١٩٢٥/٦/٢٦ بعد أن قام أول مجلس نيابي في ١٩٢٥/٧/١٥ قرر السعدون تكوين حزب سياسي برلماني سماه حزب التقدم بهدف دعم وزارته في تمشية اللوائح القانونية<sup>١</sup> واجتمع في نفس الوقت لوفيف من المثقفين السياسيين برئاسة ياسين الهاشمي فانشأوا حزباً معارضاً سموه حزب الشعب.

٢- حين شكل نور السعيد أول وزارة عام ١٩٣٠ أنشاء حزباً سماه حزب العهد. وكانت الأغلبية البرلمانية معه وحين أستقل نور السعيد من الوزارة لم يبق معه هو وحزبه الا القليل من تلك الأغلبية.

<sup>١</sup> نفس المرجع ص ٢٥.

٣- لم تعتمد حكومة ناجي شوكت التي تشكلت عام ١٩٣٢ على حزب سياسي وإنما أكتفت بتشكيل كتلة برلمانية من ٧٧ نائباً<sup>١</sup>.

٤- نال على جودة هو وحزبه الأغلبية البرلمانية عام ١٩٣٤م<sup>٢</sup>.

و كما سبق القول لم يكن هناك تأثير لحزب العهد ( حزب نور السعيد ) في الانتخابات التي جرت بعد استقالة حكومته. وهي الانتخابات التي اشترك فيها حزب الرخاء الوطني وفاز أغلب مرشحيه فيها . وقد اتخذ هذا الحزب قراراً في ١٩٣٣/٣/٨ باعتبار جميع المرشحين من قبل الحزب والمنتمين إليه الذين تم انتخابهم ممثلون للحزب عند التام المجلس النيابي<sup>٣</sup>.

٥- رغم ان حكومة رشيد عالي الكيلاني الأولى قد استندت على حزب الإخاء (تشكلت عام ١٩٣٣ ) فأنها لم تكن منه بأكملها<sup>٤</sup>.

٦- حين تشكلت حكومة الأيوبي أسست حزباً سمته حزب الوحدة ( تشكلت وزارة الأيوبي في ١٩٣٥/٢/٢٢ ).

كما سبق القول بأن المجالس النيابية التي تشكلت في الفترة ما بين ١٩٣٧ - ١٩٤٨ قد كانت في ظل تجميد الحزبية (راجع الجدول ) وبعد عودة الحياة الحزبية في العراق الملكي عام ١٩٤٨ أجازت وزارة الداخلية العراقية خمسة أحزاب هي: حزب الشعب، حزب الاستقلال، حزب الأحرار، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاتحاد الوطني<sup>٥</sup>.

وإذا أخذنا انتخابات حزيران وأيلول من عام ١٩٥٤ فإن البنية السياسية للمجلسين المنتخبين قد كانت بالشكل التالي:

<sup>١</sup> - نفس المرجع ص ٢٢٥.

<sup>٢</sup> - نفس المرجع ص ٢٢٧.

<sup>٣</sup> - عبد الرزاق الحسيني . نفس المرجع ج-٤ ص ١٣.

<sup>٤</sup> - نفس المرجع ص ٤٧.

<sup>٥</sup> - نفس المرجع ج-٧ ص ٢٥.

الجدول رقم ٨- عدد أعضاء الأحزاب العراقية المشاركة في انتخابات مجلس النواب في ١٩٥٤/٦/٦ و ١٩٥٤/٩/١٢ .

الرقم	اسم الحزب	المقاعد التي حصل عليها في انتخابات ١٩٥٤/٦/٦	المقاعد التي حصل عليها في انتخابات ١٩٥٤/٩/١٢	نسبة العائدین إلى المجلس الثاني
١	جبهة الاتحاد المستوري	٥٦	٤٥	٠/٠ ٩٠
٢	حزب الأمة الاشتراكي	١٤	٦	٠/٠ ٢٨,٦
٣	حزب الجبهة الشعبية المتحدة	١	—	٠/٠ صفر
٤	الجبهة الوطنية المتحدة	١١	١	٠/٠ ١٠
٥	المستقلون	٥١	٣٩	٠/٠ ٧٣,٦
٦	غير معروف في الاتجاه	٣	—	٠/٠ صفر
٧	نواب في المجلس الثاني غير موجودين في سابقه	—	٤٤	٠/٠ ٣٢,٦
	المجموع	١٣٥	١٣٥	(١)

يتضح مما تقدم أن المشاركة الحزبية في المجالس النيابية في العراق الملكية لم تكن في المستوى الذي بلغته المشاركة الحزبية في مصر بالمجالس النيابية من جهة . وكانت السلطة التنفيذية تقوم بدور كبير في رسم نتائج الانتخابات من جهة ثانية . إذ كانت السمة العامة لها أن يقوم رئيس الوزراء ووزير الداخلية

<sup>١</sup> - أضفنا هذا الجدول من كتاب التطور السياسي المعاصر في العراق . تأليف . وميض جمنظرلرزاق . شفيق عبد الصالح . غاتم محمد صالح . وزارة التربية والتطويم والبحث العلمي . بغداد ص ٣١٣ .



والبلط بتنظيم قوائم المرشحين ثم تبلغ هذه القوائم إلى الموظفين الإداريين لتنفيذها. وقد عبر توري السعيد عن ذلك حين وجه كلامه إلى معارضين مصطنعين كان محرّكهم الوصي عبد الإله قفلاً لهم: هل بالإمكان إنشاؤكم الله أن يخرج أحد نائباً مهما كانت منزلته في البلاد ومهما كانت خدماته في الدولة - أم تأتي الحكومة وترشحه .

فلما أراهن على كل شخص يدعي مركزه ووطنيته فليستقل الآن ويخرج ونعيد الانتخابات ولا ندخله في قائمة الحكومة ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه من المؤيدين يستطيع أن يخرج نائباً<sup>١</sup>.

ويدل هذا القول الصادر من أهم صنّاع القرار العراقي في الفترة ما بين ١٩٢٥ - ١٩٥٨ على أنه قد كان للسلطة التنفيذية اليد الطولى في تقرير مصير الانتخابات وأن الحكومة هي التي تصنع الأغلبية البرلمانية من جهة. وعدم قيام معارضة حزبية قوية من جهة أخرى .

ومع ذلك أفلا يحق للمرء أن يتساءل إذا كانت السلطة التنفيذية هي التي تصعد أعضاء المجلس النيابي وهي التي ترسم خطوط الحياة النيابية فلماذا كانت تحل المجلس الثاني المنتخب ؟ . ألم يكن ذلك ضيق أفق من السلطة التنفيذية التي حلت ١٤ مجلساً من ١٦ مجلس هي التي قامت بالعراق أثناء العهد الملكي . علماً بأنه لم يحدث في تاريخ البرلمانات العراقية - ١٦ - أن سحبت الثقة من الحكومة.

وقبل أن ننتقل إلى البنية الاجتماعية للسلطة التشريعية في العراق الملكي نود أن نشير إلى أن الرقم الكمي لأعضاء مجالس النواب طيلة تلك الفترة في حدود ٢٨٥٩ من الناحية الكمية غير أنهم في الواقع ٨٣٥ نائباً.

---

<sup>١</sup> - نفس المرجع.

ومرد ذلك أنه اشترك نائب واحد في ١٤ مجلس واشترك آخر في ١٢ ونائبان في ١٠ مجالس و٨ نواب في ٩ مجالس. نواب في ٨ مجالس و٩ نواب في ٧ مجالس و١٩ نائب في ٥ مجالس و٢٣ نائب في ٥ مجالس و٤٧ نائب في ٤ مجالس و٥٥ نائب في ٣ مجالس و١٣٠ نائب في مجلسين و٣٧١ نائب في مجلس واحد<sup>١</sup>. وبعد لم يختلف مجلس النواب العراقي من حيث البنية الاجتماعية لكثير من أعضائه عن مجلس النواب المصري. إذ قد كان عدد كبير من أعضاء مجلس النواب العراقي من كبار الملاك وشيوخ القبائل والاغوات بلغت نسبتهم إلى مجمل أعضاء مجلس النواب بالشكل الموضح بالجدول التالي:

#### الجدول رقم (٩)

نسبة كبار ملاك الأراضي في العراق إلى عدد أعضاء مجلس النواب  
( سنوات مختارة ).

السنة	عدد النواب	عدد شيوخ القبائل والاغوات في المجلس	النسبة المئوية
١٩٢٤	٩٩	٣٤	٣٤,٣ ٪
١٩٢٥	٨٨	١٧	١٩,٣ ٪
١٩٣٣	٨٨	١٨	٢٠,٥ ٪
١٩٤٨	١٣٥	٤٦	٣٤,١ ٪
١٩٥٤	١٣٥	٥١	٤٧,١ ٪

<sup>١</sup> - لمزيد من الإطلاع راجع عبد الرزاق الحسيني. تاريخ الوزارات في العراق + أسماء أعضاء هذه المجالس - الجزء المأثر.

<sup>٢</sup> - ألفنا هذا الجدول من خلدون حسن النقيب. الدولة العربية. في المشرق العربي. مركز دراسات الوحدة العربية ص ٨٦ هذا ولم نتدخل في موضوع تضارب الإحصائيات الواردة في هذا الجدول مع الإحصائيات الواردة أعلاه.

يتضح من الجدول أن كبار الملاك العراقيين كانوا يشكلون قسماً كبيراً من أعضاء مجلس النواب العراقي وعليه فهناك تقارب في البنية الاجتماعية لمجلس النواب العراقي مع البنية الاجتماعية لمجلس النواب المصري في وجودة نسبة كبيرة من كبار الملاك في المجلس الثقي من السلطتين التشريعتين في البلدين وإذا كانت البنية الاجتماعية والسياسية للمجالس التشريعية في العراق في ظل النظام الملكي بالشكل المذكور أعلاه فلن هذه البنية قد تغيرت بعد قيامها في العهد الجمهوري. إذ لم يدخل المجلس الوطني الأشخاص الذين صودرت ممتلكاتهم وبذلك لم يمثل فيه كبار الملاك من جهة. واتحصر التمثيل السياسي لأعضاء المجلس الوطني على أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم وأنصاره من جهة أخرى. والجدول التالي يبين التمثيل السياسي لهذه المجالس.

الجدول ١٠. البنية السياسية للمجلس الوطني العراقي ١٩٨٠ - ٢٠٠٠.

الرقم	اسم المجلس	سنة قيامه	عدد أعضائه	الحزب القائد	البعثيون	المستقلون	طريقة قيام المجلس
١	المجلس الوطني	١٩٧٠	١٥٠	حزب البعث	—	—	بالتعيين
٢	المجلس الوطني	١٩٨٠	٢٥٠	حزب البعث	١٧٥	٠/٠ ١٥	بالانتخاب
٣	المجلس الوطني	١٩٨٤	٢٥٠	حزب البعث	١٨٣	٠/٠ ١٥	بالانتخاب
٤	المجلس الوطني	١٩٨٩	٢٥٠	حزب البعث	٣٠ و ١٥٠ من احزاب اخرى	١٠٠	بالانتخاب

٥	المجلس الوطني	١٩٩٦	٢٥٠	حزب البعث	١٦٠	٨٠	٢٠ بالانتخاب و ٣٠ بالتعيين
٦	المجلس الوطني	٢٠٠٠	٢٥٠	حزب البعث	١٦٥	٨٥	٢٢٠ بالانتخاب و ٣٠ بالتعيين

يبين الجدول أن البعث من أغلبية هذه المجالس كما أن الثلاثين عضواً المذكورين في مجلس ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ هم من الأحزاب المؤيدة لحزب البعث والمستقلون هم من أنصار حزب البعث.

### ٥. البنية السياسية والإجتماعية للسلطة التشريعية الأردنية ١٩٢٩-٢٠٠٢م

اقتربت البنية السياسية للسلطة التشريعية الأردنية من البنية السياسية للسلطة التشريعية في العراق الملكي. بيد أن السلطة التشريعية الأردنية لم تمر بالحزب الحاكم الوحيد، الذي مر به العراق في العهد الجمهوري. لقد تغيرت البنية السياسية للسلطة التشريعية في الأردن ما بين التعددية والمنع ثم التعددية الحزبية من جديد في انتخابات مجلس النواب في الفصول التشريعية ١٩٨٩ و ١٩٩٣ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٣.

يروى بعض الكتاب أنه لم تلعب الأحزاب السياسية الأردنية دوراً ملموساً في الحياة قبل عقد الخمسينات وأن كان نشاطها قد بدأ بالصعود بعد صدور دستور ١٩٥٢، وهو الدستور الذي قرر التعددية الحزبية نصاً. حيث أخذت الأحزاب السياسية بالعمل فيما<sup>١</sup>.

علماً بأنه لم توجد أحزاب سياسية عريقة مثل حزب الوفد في مصر والكتلة الوطنية في سوريا وهو ما يجعلنا نقرر بتشابه قيام الأحزاب واختلافها في

<sup>١</sup> - راجع أمين عواد مهنا بني حمن. التحديث والاستقرار السياسي في الأردن. الجبل الجديد الدار العربية بيروت ١٩٨٩ ص ١٠٣.

الأردن مثل العراق. ومع أن بداية قيام الأحزاب في الأردن ترجع إلى آخر العشرينات . إلا أن الأحزاب التي ساهمت في المشاركة في السلطة التشريعية ترجع إلى الخمسينيات حين قامت أحزاب جديدة حصلت على ترخيص بمزاولة نشاطها . لقد حصل حزب البعث على ترخيص عام ١٩٥٠ وفي نفس الفترة تأسيس الحزب العربي الدستوري وحزب العمل<sup>١</sup> . وحصل الحزب الوطني الاشتراكي على ترخيص بالعمل في ١٩٥٤/٧/١٧ .

وحضرت جميع الأحزاب عام ١٩٥٦ باستثناء منظمة الأخوان المسلمين التي ظلت تمارس دورها منذ أن رخص لها بالعمل عام ١٩٥٢ . ونظراً لاضطراب الوضع السياسي في الأردن منذ الستينات وحتى أواخر السبعينات فقد منعت الحزبية في الفترة ما بين ١٩٥٦ وحتى أواخر الثمانينات ولهذا حين عاد السماح بتشكيل الأحزاب من جديد وافقت وزارة الداخلية على تأسيس حزب التجمع الوطني وغيرها من الأحزاب باستثناء قلة منها<sup>٢</sup> .

وبالعودة إلى واقع ممارسة السلطة التشريعية في ظل التعددية الحزبية في الفترة الأولى ما بين ١٩٥٢ - ١٩٥٦ والفترة الثانية منذ ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٣ . ولمزيد من الإيضاح نورد الجدول التالي :

الجدول رقم ١١ - البنية الحزبية لمجلس النواب الأردني ١٩٥٢ - ١٩٥٦ م.

---

<sup>١</sup> - نفس المرجع ص ١٠٤ و ١٠٧ .

<sup>٢</sup> - راجع المستقبل العربي عن القدس في ١٩٩٣/٤/٤ .

الرقم	اسم الحزب	الفصل الثاني	الفصل الثالث	الفصل الرابع	الفصل الخامس
١	الحزب الاشتراكي	١٢	١١	١	١١
٢	الحزب الدستوري العربي	٨	٩	١٧	٤
٣	حزب الأمة	٢	١	صفر	١
٤	حزب البعث	٢	٣	صفر	٢
٥	الأخوان المسلمون	٤	صفر	١	١
٦	التحرير الإسلامي	١	صفر	١	١
٧	الحزب الشيوعي	٢	٢	٢	٢
٨	المستقلون	١٦	١٤	١٥	٤

يتضح من الجدول أن أحزاباً مختلفة الاتجاه السياسي قد اشتركت في المجلس الثاني من السلطة التشريعية الأردنية وأن الأحزاب التقليدية مثل الحزب الاشتراكي والحزب الدستوري العربي قد نال مقاعد لا بأس بها في تلك المجالس. وتلاهها حزبي الشيوعي والبعث في حين انخفض عدد إلى ١٤، الأخوان المسلمين من أربعة في الفصل الثاني إلى واحد في الفصل الخامس من هذه السلطة التشريعية. وكذلك المستقلين الذين انخفض عددهم من ١٦ - إلى ١٤، ثم ارتفع عددهم إلى ١٥ وانحدر بعد ذلك إلى ٤ مقاعد فقط. وانخفض عدد نواب حزب الأمة من ٢ في الفصل التشريعي الثاني إلى واحد في الفصل الخامس بينما صعد نائب من التحرير الإسلامي في ثلاثة مجالس. وبعد السماح بالتعددية

١ - صنفنا هذا الجدول على أساس المعلومات التي أوردتها أمين عواد مهنا بن حسن في كتاب التحديث والاستقرار السياسي في الأردن مرجع سابق ص ١٠٨.

الحزبية وإشراكها في الانتخابات كانت البنية السياسية للمجالس النيابية لأعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٣ و ١٩٩٧ كما يلي:

١- كانت البنية السياسية لمجلس النواب المنتخب عام ١٩٨٩ كما يلي :  
٣٢ نائب من التيار الإسلامي منهم ٢ من الأخوان المسلمين و ١٢ نائب من الأصوليين .

٧ نواب من العشائر المؤيدة للملك ، ٢٠ نائب إصلاحيون معتدلون، ٤٠ قوميون عرب<sup>١</sup> .

٢- شارك في انتخابات مجلس النواب لعام ١٩٩٣ - حوالي ١٢ حزب من عشرين مسجل في المملكة الأردنية الهاشمية وكان النواب الحزبيون كما يلي:

٢٠ نائب من التيار الإسلامي - ٣ نواب من حزب العهد ٢ نواب من حزب المقعد، نائب من الحزب العربي الوطني - نائب من الاشتراكي الديمقراطي - نائب من حزب البعث العربي الاشتراكي وقد ورد في العدد المذكور من المستقبل العربي ما يلي: حصل التيار الإسلامي على ٢١ مقعد موزعين بين

---

<sup>١</sup> - أما مجلة المستقبل العربي العدد ٢٥٧ - الصادر في شهر ٧ - ٢٠٠٠ ص ١٨٠ فتقدر نتائج انتخابات ١٩٨٩ كما يلي:

حصل الأخوان المسلمون على ٢٢ مقعد والمستقلون إسلاميون على ١٢ مقعد وحصل القومي واليساري على ١٢ مقعد وحصل التيار التقليدي على ٣٤ مقعد. هذا وقد قامت الانتخابات آنذاك في ظل نص المادة ١٨ من قانون الانتخابات الأردني لعام ١٩٨٦ ، التي تنص على أن يكون المرشح لعضوية مجلس النواب منتمياً إلى تنظيم مشروع . وفي ظل تعريف التنظيم غير المشروع بأنه كل حزب أو تنظيم تتنافى مبادئه وأهدافه وغاياته مع أحكام الدستور. وقد سمح لأعضاء الأحزاب بالترشح لعضوية المجلس كمستقلين وحصلت القوى اليسارية على ١١ عضواً . وكان عدد الأعضاء الحزبيين في مجلس ١٩٨٩ - ٣٢ عضواً أما الأرقام التي أتت بها على محافظة فهي كما يلي: فاز التيار الإسلامي الذي يتمسك بالاعتدال بمختلف فئاته ب ٣٢ مقعد احتل نواب كتلة الحركة الإسلامية ( الأخوان المسلمين ) ٢٣ مقعد منها. وفاز التيار القومي العربي واليساري ١٣ مقعد بينما حصل التيار المحافظ التقليدي على ٣٥ مقعد ككتاب الديمقراطية المقيدة حالة الأردن ١٩٨٩ - ١٩٩٩ مركز دراسات الوحدة العربية ط١ - بيروت ٢٠٠١ ص ١٢٥. علماً أنه أدلى ٥٥٥٣٩٧ ناخب وناخبه بأصواتهم في هذه الانتخابات التي جرت ١٩٨٩/١٢/٨ نفس المرجع ص ١٢٤.

جبهة العمل الإسلامي والإسلاميين المستقلين. وحصلت الجبهة على ١٦ مقعد والمستقلين على ٥ مقاعد والتيار التقليدي ٤٩ مقعد. بلغ عدد الناخبين المؤهلين في انتخابات ١٩٩٣ - ١٠٩٤٧,٠٠٠ ناخب سجل منهم ١٠,٥ مليون وانتخب منهم ٨٢١ - ألف ناخب أي ٥٤ ٪ من الناخبين المسجلين و٤٢ ٪ من مجموع الناخبين وحسب على محافظة فاز في هذه الانتخابات ١٦ من الجبهة الإسلامية بخسارته ٧ مقاعد عن انتخابات ١٩٨٩ ونال الإسلاميون المستقلون ستة مقاعد مقابل عشرة مقاعد في الانتخابات السابقة ولم يفز من القوميين سوى سبعة نواب ونجحت سيده واحدة هي توجان فيصل فكانت أول امرأة تنتخب في مجلس النواب وهي إحدى ثلاث نساء ترشحن للانتخابات من بين ٥٣٤ مرشح على محافظة الديمقراطية المقيدة.

٣- وأتت البنية السياسية لمجلس النواب المنتخب عام ١٩٩٧ بالشكل التالي:  
٨ أعضاء من الإسلاميين منهم ٢ من الأخوان المسلمين المفصولين من الجماعة<sup>١</sup>. ٢ من الحزب الوطني الدستوري الذي أتمم في ٩ - أحزاب  
٣ أعضاء من حزب البعث الموالي للعراق.

<sup>١</sup> - طالما بأن الجماعات الإسلامية قد قاطعت هذه الانتخابات. وكان التمثيلية الأعضاء الفائزون قد دخلوا الانتخابات كمستقلين. وتجدر الإشارة إلى أنه ١٩٩٧/١١/١٦. هذه الانتخابات أي امرأة من المرشحات البالغ عددهن ١٧ مرشحة. المرجع الحيلة الصادرة ١٩٩٧/١١/١٦. ذكرت الموص ١٦-١٤ عدد ٣٠٢ من ١٤-١٦, ١٦, ١٩٩٧/١٦-١٤. أن مجلس النواب قد ضم ٤ نواب إسلاميين مستقلين و٧ نواب قوميين ويساريين مستقلين و٣ من حركة فتح و٢ من الحزب الوطني الموالية للملك الدستوري و٦٢ من المشاير الموالي للملك. طالما بأن عدد الناخبين المؤهلين في انتخابات ١٩٩٣ كان ١٠٩٤٧,٠٠٠ سجل منهم مليون ونصف صوت منهم في الانتخابات ٨٢١,٠٠٠ ناخب أي ٥٤ ٪ من الناخبين المسجلين ٤٢ ٪ من مجموع الناخبين وحسب على محافظة فاز في هذه الانتخابات ١٦ من الجبهة الإسلامية بخسارة ٧ مقاعد عن انتخابات ١٩٨٩ ونال الإسلاميين ٦ مقاعد مقابل ١٠ مقاعد في الانتخابات السابقة وفاز القوميين ٧ مقاعد ونجحت سيده واحدة هي توجان فيصل وكانت أول امرأة تنتخب في مجلس النواب وكانت إحدى ثلاث نساء ترشحن للانتخابات من بين ٥٣٤ و٣٤٠ مرشح على محافظة الديمقراطية المقيدة. مرجع سابق ص ٢٨٥.



٦٢ من العشائر الموالية للقصر , أجريت الانتخابات النيابية في ١٩٩٧/١١/٤ وتنافس ٥٣٤ مرشحاً على مقاعد مجلس النواب الثماتين بلغ عدد الناخبين ١,٤٧٩,٠٠٠ وبلغت نسبة المشاركة ٥٤,٦٣ ٪. وأسفرت الانتخابات عن فوز النواب خدمات يمثلون العشائر ولم ينجح من الإسلاميين الأربعة نواب وأربعة من القوميين واليساريين وغابت المرأة عن المجلس الجديد مع أن عدد المرشحات قد بلغ ١٧ مرشحة حسب أعلى محافظة الديمقراطية المقيدة. مرجع سابق ص ٣١٩ وقد قاطع هذه الانتخابات حزب الشعب الديمقراطي وجبهة العمل القومي والجبهة الدستورية الأردنية وحزب المستقبل إنظر أعلى محافظة نفس المرجع ص ٣١٨.

٤- كانت انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٠٣ بالشكل التالي:

١٧ عضواً من المعارضة الإسلامية من مائة وعشرة أعضاء في هذا الفصل التشريعي ٧٠ عضواً من المستقلين الذين يمثلون العشائر الكبير والأسر المؤيدة للعرش الأردني حيث فازوا بأكثر من نصف المناطق في البلاد البالغ عددها ٤٥ منطقة علماً بأنه لم يفز في هذه الانتخابات أي من المرشحين القوميين واليساريين<sup>١</sup>

وكانت ومازالت البنية الاجتماعية للسلطة التشريعية الأردنية من الفئات المختلفة في المجتمع الأردني وأن كان الثقل فيها لممثلي العشائر وذلك بحكم تركيب المجتمع الأردني. أما من حيث اشتراك الطوائف المختلفة في هذه المجالس فإن الجدول التالي يوضح هذا الاشتراك الجدول رقم (١٢)

<sup>١</sup> - هذا المصدر أخبر عن انتخابات الأردنية بالانترنت ٢٠٠٣/٦/١٨ م وقد شارك في الانتخابات ٨٥ من حق لهم الانتخابات وعددهم مليونين نلخب ونلخبة وهي نسبة أعلى يقتل من نسبة من أنلوا بأمواطهم في عام ١٩٩٧ وكان من بين ٧٠٥ و٧٦٥ مرشح أربعة وخمسين امرأة لم تفز أيهن في الانتخاب علماً بأنه سيتم ضم ست سيدات حصلنا على أعلى الاسواط إلى عضوية البرلمان الجديد .

مشاركة الطوائف المختلفة في مجلس النواب الأردني في الفترة ما بين ٢٩ - ٥١

الرقم	اسم المجلس	السنة	المسلمون	الشركس	الهندو	للمسلمون الآخرون	المسيحيون	الإجمالي
١	المجلس التشريعي	١٩٢٩	١٣	٢	٢	٩	٣	١٦
٢	المجلس التشريعي	١٩٣١	١٣	٢	٢	٩	٣	١٦
٣	المجلس التشريعي	١٩٣٤	١٣	٢	٢	٩	٣	١٦
٤	المجلس التشريعي	١٩٣٧	١٣	٢	٢	٩	٣	١٦
٥	المجلس التشريعي	١٩٤٢	١٣	٢	٢	٩	٣	٦١
٦	مجلس النواب	١٩٤٧	١٦	٢	—	١٤	٤	٢٠
٧	مجلس النواب	١٩٥٠	٣٣	٢	—	٣١	٧	٤٠

يتضح من الجدول زيادة عدد النواب المسيحيين إلى ٧ في مجلس ١٩٥٠

وذلك نظراً لدخول الطائفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية في حين بقي عدد

أعضاء الشركس كما كان منذ المجلس التشريعي الأول.

وإذا قارنا النواب الفائزين بعضوية المجالس النيابية في الفترة ما بين

١٩٢٨ - ١٩٥٦ نجد أن ٨٨ شخصاً قد انتخب في هذه الفترة عيين الكثير منهم

في عضوية مجلس الأعيان في فترة مختلفة. كما شغل عدد منهم مناصب

وزارية وإذا أحصينا نيابة هؤلاء الأشخاص في المجلس لوجدناه كما يلي: فاز

<sup>١</sup> - أخذنا هذا الجدول من: هاني حوراني. تاريخ الحياة النيابية في الأردن ١٩٢٩ - ١٩٥٧.

نائب ٥ مرات و٥ نواب من ٤ مرات و١٥ نائب من ٣ مرات و١٦ نائب من مرتين و١٥ نائب من مرة واحدة. علماً بأنه فاز نائبان من الضفة الغربية من أربع مرات منذ التحاقها بالأردن و٧ نواب من ٣ مرات و٨ نواب من مرتين و٢١ نائب من مرة واحدة.

وكانت نسبة عودة النواب من المجلس السابق إلى المجلس اللاحق في انتخابات ١٩٩٧ كما يلي:

فاز ٧ نواب كانوا في مجلس النواب المنتخب عام ١٩٨٩ وفاز ٢٠ نائب من المجلس المنتخب عام ١٩٩٣ ودخل ٥٢ نائب مجلس النواب عام ١٩٩٧ لأول مرة.

وإذا كانت المقارنات السابقة قد انحصرت على المجالس التشريعية المنتخبة في الأردن طوال الفترة الممتدة إلى عام ١٩٩٧ فإن البنية الاجتماعية والسياسية للمجالس الوطنية الاستشارية في الفترة ما بين ١٩٧٨ - ١٩٨٤ بالشكل التالي : مثل المجلسان الاستشاريان الأول والثاني العشائر والأسر المتنفذة في الأردن والمهن الحرة ورجال الأعمال بصورة أوسع مما كان عليه التمثيل في المجالس النيابية السابقة حيث تمثل ٢٨ عضواً الأسر والعشائر المتنفذة و٧ من رجال الأعمال و٢٠ عضواً من أصحاب المهن الحرة و٥ أعضاء من المعلمين وارتفع هذا التمثيل في المجلس الثالث بـ ٣٠ عضو يمثلون الأسر والعشائر المتنفذة و١٣ عضواً من رجال الأعمال و٢٥ عضواً من أصحاب المهن الحرة و٧ أعضاء من المعلمين . ومن حيث التمثيل السياسي ضم المجلس الأول ٦ أعضاء من اليساريين السابقين و٤ من أعضاء التيار الإسلامي. وضم المجلس الثالث ١١ عضواً من اليساريين السابقين و٦ أعضاء من التيار الإسلامي<sup>١</sup>. وكان توزيع أعضاء المجلسين الأولين من حيث الدرجة

<sup>١</sup> - على محافظة الديمقراطية المقيدة ص ١١٣. لأردن ١١٤. سابق ص ١١٣ - ١١٤ .

العلمية كما يلي: ٢١ من حاملي الثانوية العامة و ١١ من حاملي شهادة البكالوريوس في العلوم والآداب ومن حملة الماجستير و ٢ من حملة شهادة الدكتوراه و ١٣ عضواً لساتس حقوق و ٥ بكالوريوس هندسة و ٧ بكالوريوس طب علماً بأنه قد مثل أعضاء المجالس الثلاثة مختلف مناطق المملكة تمثيلاً متوازناً كما مثلت الأقليات الدينية والعرقية والمرأة<sup>١</sup>.

٦. البنية السياسية والاجتماعية للسلطة المؤقتة والتشريعية. اليمنية ١٩٢٧-٢٠٠٢.  
تكاد تكون السلطة المؤقتة والتشريعية في اليمن قد قامت قبل قيام الأحزاب وفي ظل منع الحزبية وفي ظل التنظيم الحاكم الوحيد وفي ظل التعددية الحزبية.

#### ١. البنية الاجتماعية للمجالس المؤقتة والتشريعية اليمنية.

تباينت البنية الاجتماعية للسلطة المؤقتة التشريعية اليمنية بحيث نجد أن المجالس التشريعية في مستعمرة عدن قبل الاستقلال قد كان أعضائها من كبار التجار والموظفين وممثلي الجنسيات المختلفة القاطنين في عدن. وكان أعضاء المجلس التشريعي في السلطنة اللحجية من الأعيان وكبار الموظفين. وشملت بنية مجلس الشورى الذي تشكل عام ١٩٤٨ كل من المشايخ والقضاة وكبار موظفي الدولة.

وكانت البنية الاجتماعية للمجالس المؤقتة والتشريعية في الجمهورية العربية اليمنية كما يلي :

---

<sup>١</sup> - نفس المرجع ص ١١٣.

الرقم	اسم المجلس	الحد الكتلي	السنة	المشاغ	العلماء	الموظفون	العسكريون	التجار
١	المجلس الوطني	٤٥	١٩٦٩	١٨	١٠	٦	٥	٦
٢	مجلس الشورى	١٥٩	١٩٧١	٨٠	٣٠	٢٢	٢٠	٧
٣	مجلس الشعب التلسمي	١٥٩	١٩٧٩	٨٠	٣٠	٢٠	٢٠	٩
٤	مجلس الشورى	١٥٩	١٩٨٨	٧٩	٣٢	٢٥	١٥	٥

وتعكس هذه البنية الاجتماعية للسلطة المؤقتة والتشريعية قوة المجتمع التقليدي ورسوخ الثقل الاجتماعي للمشاغ .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان المشاغل الأعضاء في المجلس الوطني ومجلس الشورى الأول لكبار السن والملمين بالعادات والتقاليد والأعراف المحلية فإن نسبة كبيرة من المشاغل الذين فازوا بعضوية مجلس الشورى الثاني هم من أبناء المشاغل الذين نالوا قسطاً من العلوم العصرية في الجامعات والكليات العسكرية. وبخلاف البنية الاجتماعية للمجالس السابقة تألفت البنية الاجتماعية للسلطة العليا في ج.ي.د.ش بأن حدد ١٥ مقعداً للصل في مجلس ١٩٧١ ثم ارتفع عدد العمال والفلاحين والصيادين ب ٥٠ ٪ من أعضاء مجلس الشعب الأعلى لعام ١٩٧٨ ومثلت المرأة ب ١٥ ٪ من أعضاء هذا المجلس وكان بقية الأعضاء من الموظفين والمهندسين والحقوقيين والأنباء طبعاً مع عدم اشتراك الملاك والتجار في هذين المجلسين وبمقارنة النواب الذين شغلوا منصب النهاية فاتهم بالشكل التالي:-

أصبح ٤٥ ٪ من أعضاء المجلس الوطني أعضاء في مجلس الشورى الأول (١٩٧١) ونسبة ٥ ٪ من أعضاء مجلس الشورى الأول من عائلات أعضاء سابقين في المجلس الوطني . أما نسبة الأعضاء الذين كانوا في مجلس الشعب التأسيسي وأصبحوا أعضاء في مجلس الشورى الثاني ( عام ١٩٨٨ ) فمع أن نسبتهم لا تتعدى ١٠ ٪ من أعضاء المجلس الجديد وكانت نسبة ٨ ٪ من أعضاء مجلس الشورى الجديد من أقارب أعضاء مجلس الشعب التأسيسي. وترتفع هذه النسبة إلى ٦٥ ٪ من نسبة الأعضاء الذين ينتمون إلى المشايخ. بينما يعتبر ١٠ ٪ من الأعضاء الجدد ليس لهم قرابات لأعضاء سابقين وكانت نسبة عضوية مجلس الشعب الأعلى في ج.ي.د.ش لأكثر من مرة كان ٢٥ نائب أعضاء في المجلسين ٦ أعضاء في ثلاثة مجالس ( منهم امرأة ) وشغل بقية الأعضاء منصب النيابة لمرة واحدة .

وشمل تكرار أعضاء السلطة التشريعية التي قامت بعد الوحدة. لقد كان عدد الأعضاء الجدد في مجلس النواب المنتخب حوالي ١٧٠ عضواً وأعيد انتخاب ١٢٩ عضواً . وكان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في عضوية هذه المجالس منذ ١٩٦٩ حتى ٢٠٠٣ ( كان رئيساً للمجلس الوطني ١٩٦٩ ومجلس الشورى ١٩٧١ ومجلسي النواب المنتخبين في عام ١٩٩٣ و١٩٩٧ و٢٠٠٣م.

وكما هو معروف أنه لم تتألف كتل برلمانية في المجالس المؤقتة والتشريعية قبل الوحدة نظراً لأن تلك المجالس قد كانت في ظل الحزب الحاكم الوحيد في الجنوب أو مع الحزبية في الشمال.

٢ - كانت المجالس التشريعية الأولى في مستعمرة عدن ١٩٣٧ - ١٩٤٤ الخ . قد قامت قبل قيام الأحزاب وكذلك المجلس التشريعي في سلطنة لحج عام ١٩٥٢ . وقام مجلس اتحاد الجنوب العربي ١٩٦٢ في ظل منع الحزبية . بينما قام المجلس التشريعي في مستعمرة عدن في الستينات في ظل

التعددية الحزبية وأعلن عن قيام مجلس الشورى في المملكة اليمنية ١٩٤٨م بعد أن كان حزب الأحرار قد نشر أعضاء هذا المجلس في جريدة الحزب (صوت اليمن) وكذلك الميثاق الوطني المقدس وأن أم رمان من التعددية الحزبية أو منعها. علماً بأن هذا الحزب قد انتهى بعدة ١٩٤٩م فترة ١٩٤٨.

وقامت المجالس في ظل منع الحزبية قانونياً وفقاً للقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٣ بمنع الحزبية وستور ج. ع. ي لعام ١٩٧٠. علماً بأنه قد وجد أشخاص في هذه المجالس معروفون بارتباطهم الحزبية أما المجالس التي قامت في ظل منع الحزبية فهي: المجلس الوطني ١٩٦٩ - ١٩٧١ ومجلس الشورى، ١٩٧١ - ١٩٧٤. وقام مجلس الشعب التأسيسي في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ في ظل منع الحزبية. ثم استمر المجلس بعد الـ ١٩٨٢ عن التنظيم السياسي المؤتمر الشعبي. وقام مجلس الشورى عام ١٩٨٨م في ظل المؤتمر الشعبي العام.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أغلب أعضاء مجلس الشورى قد أصبحوا أعضاء في الاتحاد اليمني الذي أعلن عام ١٩٧٣ وكان أعضاء مجلس الشورى المنتخب ٨٠ ٪ منه عام ١٩٨٨ أعضاء في المؤتمر الشعبي العام الذي أنشئ عام ١٩٨٢ كتتظيم سياسي وحيد يجمع كل الاتجاهات السياسية في البلاد.

وبالمقابل قام مجلس الشعب الأعلى في ج. ي. بدس المعين عام ١٩٧١ من ثلاث قوى هي :

الرقم	نوع الجبهة	عدد الأعضاء	—
١	الجبهة القومية	٧٢	أغلب قيادة التنظيم والوزراء
٢	حزب الطليعة	٧	من قيام الحزب
٣	الاتحاد الشعبي الديمقراطي	٧	من قيادة الحزب <sup>١</sup>

وقام مجلسا الشعب الأعلى لعامي ١٩٧٨ - ١٩٨٦ بالانتخاب بعد وحدة الفصائل الثلاث المذكورة عام ١٩٧٥ في التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية ( تحول إلى الحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٧٩ ) . وكانت البنية السياسية للمجلسين المذكورين محصورة في أعضاء التنظيم الحاكم تمثلت بأعضاء المكتب السياسي للحزب أغلب أعضاء اللجنة المركزية وعدد بسيط من الأبناء والكتاب اليمنيين وقيادات المنظمات التابعة للحزب الاشتراكي - عمال - شباب - فلاحين - نساء الخ.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه كان يحدث أن يبعد أنصار الجماعة المهزومة في الصراع من جميع مناصبهم بما في ذلك عضوية مجلس الشعب الأعلى والمجالس المحلية.

٣- بعد قيام الوحدة اليمنية في ٢٢/٥/١٩٩٠. اندمج مجلسا الشورى في ج. ع. ي. والشعب الأعلى في ج. ي. د. ش. في مجلس النواب. أعلن الأعضاء عن إنتماءاتهم للأحزاب السياسية وتمثلت جميع الأحزاب السياسية اليمنية المعروفة في هذا المجلس وكانت الأغلبية الساحقة من حزبي الإنقاذ الحاكم المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي.

<sup>١</sup> - بموجب القانون رقم ٣٨ بتاريخ ٢٨/٧/١٩٧١ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٤ وغيرها - تشكل مجلس الشعب الأعلى بموجب القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧١ ويم تعين ممثلي العمال في المجلس.



وفي ٢٧/٤/١٩٩٣ قامت انتخابات مجلس النواب كانت البنية السيادية ١٤ بالشكل التالي:

١٢٣ عضواً المؤتمر الشعبي العام. ٦٢ عضواً من التجمع اليمني للإصلاح ،  
٥٦ عضواً من الحزب الاشتراكي اليمني . ٢ من حزب البعث العربي  
الاشتراكي.

١ من التنظيم الشعبي الوحدي الناصري ، ٢ من حزب الحق .  
١ من التنظيم الناصري.

انشق أعضاء الحزب الاشتراكي الجنوبيون عن مجلس النواب وأعلنوا  
عن تشكيل الجمعية التأسيسية بعد إعلان الانفصال عن الجمهورية اليمنية من  
قبل الحزب الاشتراكي . ٤ ثم أنهارت هذه الجمعية بعد استعادة قوات الجمهورية  
اليمنية عدن والمكلا في ٧/٧/١٩٩٤.

جدول مقارنة امدد المقاتلة والاصوات التي حصلت عليها الأحزاب الفلسطينية في انتخابات ١٩٩٣م ١٩٩٧م ٢٠٠٣م.

المرتب	انتخابات ٢٠٠٣م				انتخابات ١٩٩٧م				انتخابات ١٩٩٣م				الحزب/الائتلاف الفلسطيني
	المرتب	المرتب	المرتب	%	المرتب	المرتب	المرتب	%	المرتب	المرتب	المرتب	%	
٥٨,٢٤	٢٤٠,٢٩٢	٧٥,١	١١	١١	١٨٧	٧٧١	٢٨	١٤٠,٥٢٢	٤١	١٢٢	١٥٧	١٥٧	الحوار الوطني العام
٢٢,٥١	١,٣٢٨,٢١١	-	٤٦	٢٦	٥٢	١٢٨	١٧	٢٨٦,٥٤٥	٢١	١٢	١٨٩	١٨٩	القوى القومية المتحدة
١,٥٧	٢١٦,٩١١	٢,٢	٧	١٠,٩	-	-	١٨	٤١٢,٩٨٤	١٩	٥١	٢١٠	٢١٠	حزب المؤتمر الفلسطيني
٠,٦٩	٩٤,٩٢٢	٠,٦	٢	٥,٢	٠,٦	٤٨	٢,٥	٨٠,٢٦٢	٢	٧	١٥٩	١٥٩	حزب الوحدة العربية
٠,٢٩	٢٢,٧٩٥	-	-	٢,٠	-	-	-	لم يوجد بعد	-	-	-	-	حزب الوحدة القومية
١,٨٧	١٠,٩١٠	١	٢	٦,٥	١	٢٩	٢,٥	٥٢,٢٠٢	-	١	٨٩	٨٩	الائتلاف الوطني
٠,٢٩	١٥,٢١٠	-	-	١,٢	-	١٧	٠,٢	٦٩٤١	١	١	٢٧	٢٧	الائتلاف الفلسطيني
٠,١٥	٩٠٠,٢	-	-	٤,٦	-	-	٢١	٤٥٧٩	-	١	١٧	١٧	حزب التحرير
٠,٠٧	٤٢٨	-	-	١,٢	-	-	٢٧	١٨,٢٤٥	٧	٢	٦٥	٦٥	حزب العمل
٠,٠٢	١٢٧٩	-	-	٠,٢	-	-	١٦	١٦,١٥٥	-	-	٨٧	٨٧	رابطة أبناء فلسطين (د)
٠,٠٨	٤٩٥	-	-	٢	-	-	١٦	١٢١	-	-	٢	٢	الرابطة القومية
٠,٠٥	٢٢٠	-	-	٥	-	-	-	١٨٥٥	-	-	١٠	١٠	الائتلاف الوطني الفلسطيني
٠,٠٥	٢٢٠	-	-	٥	-	-	-	٥٢٢	-	-	٨	٨	الائتلاف الفلسطيني
٠,٢٠	١١,٢٧٠	-	-	٢٢	-	-	٠,١	٢١١٢	-	-	٢٥	٢٥	اتحاد القوى الشعبية

١٠٥٧	٩,١٨٦	-	١٧	٠,٠٠٠	٩,١٨٦	-	٥٧	١,٠٠٠	٣٣٩٣	-	-	٢٠	الخدمة الوطنية القومية
١٠٥٨	١٩٦٩	-	١٨	٠	١,٣٨٩	-	١٩	١٠,٠٠٠	١٧٠٩	-	-	٢٤	حزب رابعة أكتوبر
-	-	-	-	غير مطبق	-	-	-	١٠,٠٠٠	١١٨	-	-	١	التعليم الفني لخدمة الخدمة
١٠٥٩	٥٧٧٧	-	١٩	٠	١١٥	-	١٤	١٠,٠٠٠	١٩٤	-	-	١	الخدمة الفنية الإحصائية
-	لم يعد له لياقة	-	-	لم يعد له لياقة	-	-	-	١٠,٠٠٣	٧٨	-	-	١	الخدمة الفنية الطبية
-	لم يعد له لياقة	-	-	لم يعد له لياقة	-	-	١٤	١٠,٠٠٣	١١	-	-	١	مراكز التعليم الفني
-	لم يعد له لياقة	-	-	لم يعد له لياقة	-	-	-	١٠,٠٠٣	٧١	-	-	١	الخدمة الفنية الطبية
-	لم يعد له لياقة	-	-	لم يعد له لياقة	-	-	-	١٠,٠٠١	١٥	-	-	١	الخدمة الفنية الطبية
-	لم يعد له لياقة	-	-	لم يعد له لياقة	-	-	-	١٠,٠٠١	١٤	-	-	١	مكافحة حزام لياقة
١٠٦٠	٢٥١٠	-	١٤	-	لم يعد له لياقة	-	-	-	لم يعد له لياقة	-	-	-	الخدمة
١٠٦١	٧٢٩	-	١	-	لم يعد له لياقة	-	-	-	لم يعد له لياقة	-	-	-	الخدمة الفنية الطبية
١٠٦٢	٢٧٥٧	-	١٩	-	لم يعد له لياقة	-	-	-	لم يعد له لياقة	-	-	-	الخدمة الفنية الطبية
١٠٦٣	١٢١٠	-	١١	-	لم يعد له لياقة	-	-	-	لم يعد له لياقة	-	-	-	حزب الوحدة
١٠٦٤	٢٠١٨	-	٥٠	-	لم يعد له لياقة	-	-	-	لم يعد له لياقة	-	-	-	حزب الوحدة
١٠٦٥	-	-	٩٩١	-	١,٩٢١,٢٨٨	٨٧	٢٤٥	٧٥٥	٧٢	١,١٢١,٢٨٨	٨٥	٢٤٢	الخدمة الفنية
١٠٦٦	٥٩٤,٥١٩	-	١٤	-	٨٤,١٢٢	١٨	١٥٥٧	٢٧	١,١٢١,٢٨٨	١٥	١٧	١٩١٨	الخدمة الفنية
١٠٦٧	٥,١٥١,٨٩١	-	١٧٩٩	-	٢,٧٢٥,١٨٠	١٠٠	٢٢٩٩	١٠٠	١,٢٢٥,٢٨٨	١٠	٢٠١	٢١٨١	الخدمة الفنية

اللائحة الرسمية (٢٠١٧) رقم ١: اختلفت خدمة الحماية المدنية الوطنية لخدمة الحماية المدنية الوطنية، كما أن عدد الخدمات التي حصل عليها كل جانب هي ٢٩ خدمة، وبنسبة ١٠٠٪ من الخدمات.

بالتحديد: ١٠٠٪ من الخدمات.

أما مجلس النواب المنتخب في أعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٣ فقد كانت الكتل  
البرلمانية فيها بالشكل التالي:

الرقم	الكتل البرلمانية في مجلس النواب ١٩٩٣	الكتل البرلمانية في مجلس النواب ١٩٩٧	الكتل البرلمانية ٢٠٠٣م
١	المؤتمر ١٣١ عضواً	المؤتمر الشعبي العام ٢٢٦ عضواً	٢٢٦ عضواً
٢	الاشتراكي ٦٨ عضواً	التجمع اليمني للإصلاح	٤٦ عضواً
٣	الإصلاح ٦٢ عضواً	حزب البعث العربي الاشتراكي	٢
٤	البعث ٧ أعضاء	المستقلون	
٥	المستقلين ١٣ أعضاء		للحزب الاشتراكي ٧
٦	الحق ٩ أعضاء		الوحدوي الناصري ٢
٧	الناصريون ٣ أعضاء		

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه الكتل غير ثابتة إذ يحصل أن ينظم مستقلون إلى هذه  
الكتلة أو تلك الكتل البرلمانية للأحزاب الكبيرة .

#### ٧- البنية الاجتماعية والسياسية للسلطة المؤقتة والتشريعية في السودان ١٩٤٤ - ٢٠٠٠م.

قامت السلطة الاستشارية والمؤقتة والتشريعية في السودان قبل قيام الأحزاب  
(المجلس الاستشاري المعين عام ١٩٤٤ قبل قيام الحزبية . الجمعية التأسيسية عام  
١٩٤٨ في ظل نشأة الأحزاب وقامت مجالس ١٩٥٤ و ١٩٥٦ و ١٩٦٥ و ١٩٨٦  
في ظل التعددية الحزبية الممثلة في البرلمان وتشكل المجلس المركزي ١٩٦٣ في ظل  
منع الحزبية . وقام مجلس الشعب ١٩٧٢-١٩٨٤م . عدة فصول تشريعية في ظل  
التنظيم الحاكم الوحيد . وكذلك المجلس الوطني عام ١٩٩٦ . وبذلك تكون السلطة  
الاستشارية والمؤقتة والتشريعية السودانية قد وجدت في ظل الظروف السياسية  
المختلفة وهو ما انعكس في التغيرات . السياسية تبعاً لذلك . ولتوضيح ذلك نورد



يوضح الجدول تباين البنية السياسية للسلطة التشريعية والمؤقتة السودانية في الفترة ما بين ١٩٤٤ - ٢٠٠٠ وهذا التباين حتى آخر مجلس قد تمثل بقيام مجلس قبل قيام الأحزاب وأخر في ظل منع الحزبية وسبعة مجالس في ظل التعددية الحزبية وستة مجالس في ظل التنظيم السياسي الحاكم الوحيد ومجلس في ظل المنع الرسمي للأحزاب ( مجلس ١٩٩٢ ) والحزب الحاكم في الواقع ومجلس في ظل البين بين أي لا تعددية حزبية ولا منعها ( المجلس الوطني لعام ٢٠٠٠ ).

وعلاوة على ما تقدم تميزت خارطة الأحزاب السياسية في السلطة التشريعية بعدم الثبات من جهة والمقاطعة للانتخابات من جهة أخرى . لقد قاطعت الأحزاب انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٨ . وقد فاز في تلك الانتخابات حزب الأمة ونائبان مستقلان فقط .

وبالمقابل كانت الخارطة السياسية للبرلمان المنتخب ( والمعين بعض أعضائه ) عام ١٩٥٣ كما يلي: حصل حزبالإتحادي على ٢٢ مقعد في مجلس النواب و ٣ مقاعد في مجلس الشيوخ ( الإجمالي ٢٥ عضواً ) بينما نال الحزب الوطني الاتحادي ٧٣ عضواً ( منهم ٢٢ عضواً في مجلس الشيوخ و ٥١ عضواً في مجلس النواب ) وحصل حزب الأحرار الجنوبي على ١٢ مقعد ( ٣ في مجلس الشيوخ و ٩ في مجلس النواب ) وشكل المستقلون ١٤ مقعداً منها ١١ مقعد في مجلس النواب و ٣ في مجلس الشيوخ وحصل الحزب الاشتراكي على ٣ مقاعد . ونظراً للاتشاقق الوطني الاتحادي فقد أخذ الحزب الجديد حزب الشعب الديمقراطي بعض مقاعد الحزب الوطني الاتحادي .

لقد حصل حزب الشعب الديمقراطي في مجلس ١٩٥٨ على ٢٦ مقعد في مجلسي السلطة التشريعية وانخفض عدد أعضاء الوطني الاتحادي إلى ١٤ نائباً في المجلسين . وبالمقابل ازداد عدد أعضاء حزب الأمة إلى ٦٣ عضواً في

المجلسين أيضا وارتفع عدد أعضاء حزب الأحرار الجنوبي إلى ٤٠ عضواً. وانخفض عدد أعضاء الحزب الاشتراكي إلى عضواً واحد في برلمان ١٩٥٨. بعد العودة إلى التعددية الحزبية من جديد كانت البنية السياسية للجمعية التأسيسية المنتخبة عام ١٩٦٥ كما يلي: حصل حزب الأمة على ٩٢ مقعد في حين كان للحزب الوطني الاتحادي ٧٣ مقعد وحصل حزب ساتو على ١٠ مقاعد و ١٠ مقاعد للحزب الشيوعي و ١٠ مقاعد من كتلة جبال النوبة و ١٠ مقاعد من مؤتمر البجا و ٥ مقاعد لجهة الميثاق الإسلامي أما حزب الأحرار الجنوبي فقد انخفض عدد أعضائه إلى مقعدين فقط وفاز عضوان من حزب الوحدة. وارتفع عدد أعضاء الحزب الوطني الاتحادي في المجلس المنتخب عام ١٩٦٨ إلى ١٠١ في حين كان أعضاء حزب الأمة فيه ٧٢ عضواً منهم ٣٨ عضواً من جناح الصديق المهدي و ٣٤ عضواً من جماعة الإمام الهادي . وارتفع عدد أعضاء حزب ساتو إلى ١٥ مقعد في حين انخفض عدد أعضاء كتلة جبال النوبة إلى عضوين كما انخفض أعضاء جبهة الميثاق الإسلامي إلى ثلاثة أعضاء ومؤتمر البجا إلى ثلاثة أيضاً ونال حزب النيل على مقعد واحد وكذلك حزب القوى العاملة الذي حصل هو الآخر على نائب واحد ولم يفوز أي من أعضاء حزب الأحرار الجنوبي في هذه الانتخابات أما الحزب الشيوعي فقد كان ممنوعاً من مزاوله نشاطه.

وتغيرت خارطة الأحزاب السياسية في الجمعية التأسيسية المنتخبة عام ١٩٨٦ ( بعد سقوط حكم نميري ) بحيث فاز حزب الأمة ب ٩٩ مقعد وفاز الاتحادي ٦٣ مقعد والجبهة القومية الإسلامية ب ٥١ مقعد والحزب الشيوعي ب ٣ مقاعد .

ويدل هذا التباين في خارطة الأحزاب السياسية في السلطة التشريعية السودانية على تغاير توازن القوى السياسية بين حين وآخر من جهة . وقيام

التعددية بعد انقطاع عن الأخذ بالتعددية السياسية في البلاقي جهة اخرى. لقد قامت الجمعية التأسيسية عام ١٩٦٥م منع الحزبية ١٩٥٨-١٩٦٤م. وقامت الجمعية التأسيسية عام ١٩٨٦ بعد انقطاع التعددية من ١٩٦٩ - إلى ابريل ١٩٨٤. وكما سبق القول قامت السلطة المؤقتة والتشريعية السودانية في ظل التنظيم السياسي الحاكم الوحيد في الفترة ما بين ١٩٧٢ - ١٩٨٤ ومن عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٠م.

### البنية الاجتماعية للسلطة المؤقتة والتشريعية السودانية

مثما تباينت البنية السياسية للسلطة المؤقتة والتشريعية السودانية تقلب وضعها الاجتماعي يتمثل أبناء الشعب جميعهم في هذه السلطة تارة وتحديد مقاعد للمسال والزراع في هذه السلطة تارة أخرى وبناء على ما تقدم فإن: تغيرت السلطة التشريعية السودانية قد كان بالشكل التالي:

١- كانت البنية الاجتماعية لأعضاء المجلس الاستشاري لشمال السودان في الفترة ١٩٤٤- ١٩٤٨ كما يلي :

٧ نظار - ١ نقيب نظار - ٢ مشايخ خط - ٤ مسنولو إدارات مناطق - ١ ملك الغونج سلطان مناكب - ١ مهندس - ١ موظف حكومي كبير- ١ مقدم تطعيم - ١ رئيس مراب.

٢- وبالمقابل أصبحت البنية الاجتماعية للجمعية التشريعية ١٩٤٨- ١٩٥٣ كما يلي :

٢- صحافي - ٦ تجار بارزون - ٦ رجال دين - ٢ قضاة- ٢١ نظار ١ سلطان.. ٢ أطباء صوبليين - ٢ من زعماء قبائل الجنوب - ١ عمده- ١ ضابط - ١ ملك - ١ سلطان.

٣- واثت البنية الاجتماعية لمجلس النواب السوداني -١٩٥٤- ١٩٥٨ كما يلي:



٢- ضباط سابقين - ٢٨ موظفون - ١٨ تجار - ٣ أطباء - ٣ قضاة - ٩ نظار ونوابهم وأبنائهم - ٣ زعماء قبائل - ٤ مزارعين أغنياء، ١٠ مدرسون، ٢ محامين، ٢ عمد، ١ ملك، ١ سلطان.

وكانت البنية الاجتماعية لأعضاء مجلس الشيوخ السوداني ١٩٥٤- ١٩٥٨ م كما يلي: ٢ مدرسون، ١٤ موظفون، ١٤ تجار، ١ عمدة، ١ محامي، ١ قاضي، ١ مدير منطقة<sup>١</sup>.

ولم تتغير كثيراً البنية الاجتماعية للسلطة التشريعية عن سابقتها السلطة التشريعية القائمة عام ١٩٥٨ (والتي حلت في نفس العام).

وينتمي المجلس المركزي إلى السلطة المؤقتة التي لم تقضي بتحديد عدد معين للعمل والفلاحين وبذلك أنت بنية هذا المجلس الاجتماعية كما يلي :

٢٢ من زعماء القبائل ٣١ ٠/٠ -- ٢٦ من الإداريين ٢٢ ٠/٠ ، ١٠ مزارعون ١٤ ٠/٠ - ٩ زعماء دين ١٢ ٠/٠<sup>٢</sup>

وكانت البنية الاجتماعية للسلطة التشريعية السودانية في أعوام ١٩٦٥ و ١٩٦٨ و ١٩٨٦ تستند بالأساس على تمثيل الدوائر الجغرافية للعدد الأكبر من الأعضاء ويمثلها الملاك والتجار بدرجة أساسية ودوائر الخريجين الذين يتم انتخابهم على أساس امتياز تطبيقي يجعل ممثلو هذه الدوائر من المتعلمين فقط وتغايير مشاريتهم الاجتماعية.

أما البنية الاجتماعية للمجلس الوطني المنتخب عام ١٩٩٦ فقد كانت في إطار عدم تتمثل مجموعة معينة من العمال والزراعي أي من جميع الفئات مع

<sup>١</sup> - هذا الجدول من كتاب صراع السلطة وثروة في السودان مرجع سابق ص ٢١٣.

<sup>٢</sup> - المصدر ١٣. الميمنية بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٠ ص ١٣.

هذا وقد فاز الحزب الحاكم بمعظم مقاعد المجلس الوطني المنتخب في ٢٠٠٠/١٢ وحصل مستقرون ومرشحون من جماعة الأخوان المسلمين وأنصار السنة على مقاعد في البرلمان في حين قاطعت الأحزاب هذه الانتخابات المستقبل العربي العدد ٢٦٤ في ٢٠٠١/٢ ص ٢٥٠.

مراعاة اختيار الحكومة للممثلين لهذه الفئات حيث اقتصرت تكوين المجالس الشعبية في ٢٦ ولاية على أنصار الحزب الحاكم بحوالي ٤٥ ٪ من أعضاء المجلس بتصيد ٤٥ ٪ من أعضاء المجلس من اللجان الشعبية التي تكونها الحكومة و ١٠ ٪ تعينهم الحكومة .

كانت البنية الاجتماعية لهذا المجلس برغبة السلطة أكثر من تمثيل فئات الشعب بواسطة التناقص .

وتوزع المجلس الوطني المنتخب في ١٢/١٢/٢٠٠٠ إلى ٢٧٠ نائب ينتخبون في الدوائر الجغرافية في كل مقاطعة الأحزاب لهذه الانتخابات وهو ما يجعل الفائزين من مؤيدي الحكومة ومن الفئات التي اختارتها أيضا وفي كل تخصيص ٣٥ مقعد للنساء و ٢٩ مقعد لخريجي الجامعات : مقعد لكل من المزارعين والرعاة ورجال الأعمال والتقنيين .

وبالمقابل قامت مجالس الشعب السوداني في الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٤ في كل تحديد عدد الأعضاء من العمال والمزارعين ب ٥٠ ٪ ومن الفئات الأخرى بنفس النسبة ٥٠ ٪ . لقد تحدثت الفئات التي تشارك في مجلس الشعب طبقاً لقواعد المجلس وانتخاباته عام ١٩٧٤ .

وفي الأخير لابد من الإشارة إلى أنه تتكون كثير من الأحزاب والمنظمات السياسية في السودان ثم تتلاشى أو يتضاءل دورها أو تظل محدودة في إطار جغرافي محدد مثل أحزاب الجنوب والنوبة وأخرى امتداد الأحزاب القومية ( البعث - حركة القوميين العرب - الناصريين ) أو أممية مثل الحزب الشيوعي . لأنه بقي الحزبان الكبيران حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي هما القوتان الرئيسيتان في الواقع وهو ما يجعلهما الحزبان القويان في السلطة التشريعية . وذلك لانهما يقومان على أسس طائفية حيث يمثل حزب الأمة طائفة الأنصار ويمثل الوطني الاتحادي طائفة الختمية . وما يؤكد هذا تقاسمهما السلطة في كل

الحكومات الليبرالية من جهة وعونتها إلى لعب دور قوي بعد انهيار نظام منع الحزبية عام ١٩٦٤ ونظام الحزب الحاكم الوحيد عام ١٩٨٥ من جهة أخرى.

## ٨- البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية التونسية

١٨٦١-٢٠٠٤ .

اتسمت البنية السياسية للسلطة التشريعية بالتباين حيث قامت في الفترة ما بين ١٨٥٦- ١٩٥٤ مجالس مؤقتة واستشارية لم يلعب فيها الحزب الدستوري دوراً بسبب معارضة للانتداب الفرنسي . وكان الحزب الدستوري الفائز الأكبر بمقاعد المجلس التأسيسي الذي انتخب عام ١٩٥٦ . ومنذ عام ١٩٥٦ احتكر هذا الحزب البرلمان التونسي على التوالي حيث كانت المجالس التي قامت في الفترة ما بين ١٩٥٩ - ١٩٩٤ منه إذ كان المجلس الأخير- الأول الذي يظم أعضاء من أكثر من حزب واحد. والجدول التالي يبين هذا التغير .

الجدول ١٥- البنية السياسية للسلطة التشريعية التونسية ١٩٥٩ - ٢٠٠٤م.

الرقم	اسم المجلس	السنة	عدد الأعضاء	الرقم	اسم المجلس	السنة	عدد الأعضاء	الحزب الحاكم
١	مجلس الأمة	١٩٥٩	٩٠	٢	مجلس الأمة	١٩٦٤	٩٠	الحزب الدستوري
٣	مجلس الأمة	١٩٦٩	١٠١	٤	مجلس الأمة	١٩٧٤	١١٢	الحزب الدستوري
٥	مجلس الأمة	١٩٨١	١٣٦	٦	مجلس النواب	١٩٨٦	١٢٥	الحزب الدستوري
٧	مجلس النواب	١٩٨٩	١٤١		-----	-----	-----	الحزب الدستوري

يتضح قيام ٧ مجالس نيابية في تونس في الفترة ما بين ١٩٥٩ - ١٩٨٩ كان الحزب الحاكم الوحيد هو الحزب الدستوري التونسي. بيد أن الأمر قد تغير بعد ذلك بحيث أصبح عدد من أعضاء الأحزاب الأخرى ممثل في السلطة التشريعية التونسية وأن كانت الأغلبية الساحقة من أعضاء الحزب الحاكم التجمع الدستوري. لقد كانت البنية السياسية لمجلس النواب المنتخب أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٤ م :

أسم المجلس مجلس النواب	أعضاء التجمع الدستوري في انتخابات ١٩٩٤	أعضاء التجمع الدستوري في انتخابات ١٩٩٩	أعضاء التجمع الدستوري في انتخابات ٢٠٠٤ م
التجمع الدستوري	١٤٤	١٤٨	١٥٢
وحصل حزب الوحدة التونسي	٢	٧	١١
الاتحاد الوحدوي الديمقراطي	٣	٧	٧
حركة الديمقراطي الاشتراكي	١٠	—	١٤
الحزب الشيوعي التونسي	—	٤ (تغير اسمه إلى حركة التجديد)	٣

وهكذا يكون قد حصل التجمع الدستوري عام ١٩٩٤ على ١٤٤ مقعد وعلى ١٥٢ مقعد عام ٢٠٠٤م في حين نالت الأحزاب الأخرى ١٩ مقعد موزعة بالشكل المذكور أعلاه. بينما لم يحقق كل من التجمع الاشتراكي التقدمي والحزب الاجتماعي التحرري نسبة تخول لهما الحصول على أي من المقاعد .

وبالمقابل حصل التجمع الدستوري الحاكم على ١٤٨ مقعد في إنتخابات ١٩٩٩ وحصلت المعارضة على ٣٤ مقعد كما هو موضح أعلاه علما بأن حركة الديمقراطيين الإشتراكيين لم تحصل على أي مقعد في هذه الإنتخابات وبالمقابل حصل الحزب الاجتماعي التحرري على مقعدين في إنتخابات ١٩٩٩ ولم يكن له أي مقعد عام ١٩٩٤. وكذلك الحزب الشيوعي، الذي حصل على ٤ مقاعد عام ١٩٩٩ بعد أن تغير إسمه إلى حركة التجديد في حين لم يفوز بأي مقعديلي: ١٩٩٤ وكان السبب في ذلك النظام الانتخابي المعمول به في الجمهورية التونسية منذ الاستقلال فما بعد<sup>١</sup>. وقد أصبح عدد أعضاء مجلس النواب التونسي المنتخب عام ٢٠٠٤ م في حدود ١٨٩ عضواً وذلك بزيادة سبعة مقاعد عن إنتخابات ١٩٩٩ م وإذا كانت الأحزاب المذكورة في الجدول أعلاه قد حصلت على النسب التالية ٨٧,٥٩% من الأصوات للحزب الحاكم. في حين حصلت بقية الأحزاب والقوائم المستقلة على ١٢٠١ صوت موزعة بالشكل التالي: ١٩٤٨٢٩ صوت لحركة الديمقراطي الإشتراكي و ٣٢٦٨ صوت لحركة التجديد و ٥٢٩٨٧ لحزب الوحدة الشعبية و ٢٦٠٩٩ للحزب الاجتماعي التحرري و ١٠٢١٧ صوت للحزب الديمقراطي التقدمي و ٩٢٧٠٨ للحزب الديمقراطي الوحدوي والبقية للقوائم المستقلة علماً بأن الأصوات المصرح لها قد كانت في حدود ٣٦٧٨٦٤٥ صوت. وكانت المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية البالغ عددها ١٥٢ مقعد توزعت على القوائم التي حصلت على أغلبية الأصوات وفاز بها الحزب الحاكم. في حين توزعت بقية المقاعد وعددها

<sup>١</sup> - حصل التجمع الدستوري في إنتخابات ١٩٩٩ على كل مقاعد الدوائر الانتخابية وبذلك نال ٩١,٥٩ ٪. وبالمقابل توزعت المقاعد الإضافية (الوطنية على خمسة أحزاب وعددها ٣٤ مقعد وإذا قلنا عدد الأصوات التي حصلت عليها المعارضة في إنتخابات ١٩٩٤ و ١٩٩٩ فكانها قد كانت ٢,٢٧ ٪.

٣٧ مقعد حسب نظام النسبة على القوائم المترشحة وهي المقاعد التي حصلت عليها أحزاب المعارضة في مجلس النواب.

وحصلت المرأة التونسية على ٤٢ مقعد في مجلس النواب وبذلك تعتبر أكبر نسبة حصلت عليها النساء في البلدان العربية حتى عام ٢٠٠٤م حيث مثلت ٢٢% من عدد أعضاء المجلس البالغ ١٨٩ عضواً. وإذا كانت الأحزاب السياسية التونسية قد حصلت على تلك المقاعد في مجلس النواب التونسي لعام ٢٠٠٤م فإن الحزب الديمقراطي التقدمي لم يحصل على أي مقعد في هذه الانتخابات (المصدر أخبار الانتخابات ملف صحفي عن تونس [info@alkhodra.com](mailto:info@alkhodra.com)).

وإذا كانت البنية السياسية للسلطة للهيئات التأسيسية بالشكل المذكور فإن بنيتها الاجتماعية قد كانت كما يلي :

فالسلطة التشريعية التونسية من تلك الهيئات التي لم تحدد نسبة من أعضائها للعمال والفلاحين وأخرى للفئات التي لا تدرج تحت هذا التصنيف. أما ما بنيتها السياسية فتقوم على أساس الانتماء إلى عضوية الحزب الحاكم ( الحزب الدستوري ثم التجمع الدستوري مؤخراً ) . وعليه فإن بنيتها الاجتماعية تستند على التقسيمات للمعطيات الرسمية التي نعتمد عليها في هذه الدراسة.

لقد تبين عدد أعضاء التجارة تشريعية التونسية من حيث التقسيم المهني - الوظيفي بالشكل المتوسط للتقديرات ابتداء من نتائج الانتخابات التي جرت في أواخر الخمسينات وحتى انتخابات عام ١٩٨٦م. بالشكل التالي: من ١٩- إلى ٢٣ عضواً من الموظفين في رئاسة الدولة وأعضاء الحكومة ومن ٢- إلى ٥ أعضاء من الأطباء ومن ٥ إلى ١٠ أعضاء من المسؤولين المتفرغين في الحزب الحاكم والمنظمات الجماهيرية التابعة له ومن ٧ إلى ٩ أعضاء من الدبلوماسيين. إلى ٥ أعضاء الدبلوماسيين. ومن ٢ إلى ٣ أعضاء من رجال

الصناعة. ومن ١٢ إلى ١٩ عضواً من العاملين في حقلا لمزارعين ٤ إلى ٥ أعضاء من المحامين ومن ٩ المالمزارعين. الموقفين ومن ١٩ إلى ٢٠ عضواً من المزارعين .

وأنت انتخابات ١٩٨٩/٢/١١ : للسلطة التشريعية بتوزيع أعضائها على تلك الفئات كما يلي:

٨ أعضاء من أصحاب المهن المختلفة , ١٢ عضواً من المحامين , ١٣ عضواً من أساتذة التعليم الثاقوي , ١٥ عضواً من الأطباء , ١٧ عضواً من معلمي المرحلة الابتدائية و ٦١ عضواً من موظفين الدولة , وعضواً من العمال وعضوان من الفلاحين وعضواً من رجال الصناعة , ٤ أعضاء من التجار , ٧ أعضاء من أساتذة التعليم العالي .

وإذا نظرنا إلى الأعضاء الذين أعيد انتخابهم من مجلس لأخر فقد كان بالشكل التالي: أعيد انتخاب عضواً واحد في المجلس منذ ١٩٥٦ حتى انتخاب أعضاء مجلس ٦٩ وشارك ٢٢ عضواً في ٤ مجالس في الفترة ما بين ١٩٥٦ - ١٩٨١ و ٢٠ في ثلاثة مجالس في نفس الفترة وانتخب ٣٩ عضواً لأول مرة عام ١٩٨١ و ٣٣ عضواً في مجلس ١٩٨٩ .

وأنت إنتخابات ١٩٩٩ بعدد كبير من الأعضاء الجدد في مجلس النواب التونسي حيث نخل هذا المجلس ٩٠ عضواً من ١٤٨ عضواً أي بنسبة ٦١ ٪ من أعضاء الحزب الحاكم في المجلس كما فاز ٢٨ نائب جديد من أحزاب المعارضة من ٣٤ وبذلك يكون الأعضاء الجدد ٦٤ ٪ من عدد أعضاء المجلس القائم<sup>١</sup>.

<sup>١</sup> - لمزيد من الإطلاع راجع الحية لندن في ١٩٩٤ / ٣ / ٢٢ والحية لندن ١٩٩٩ / ١٠ / ٢٦ و الوسط الحد ٤٠٦ في ١١ / ٨ / ١٩٩٩ م.

## ٩ - البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية الجزائرية في

الفترة ١٩٦٢ - ٢٠٠٢

عملت السلطة التشريعية الجزائرية منذ الاستقلال إلى التسعينيات في ظل الحزب الحاكم الوحيد وكان البرلمان الجزائري المنتخب ( والمعين ١/٣ أعضاء المجلس الأعلى ) عام ١٩٩٧ هو أول مجلس يقوم في ظل التعددية الحزبية من جهة وانتمت هذه السلطة إلى أن مثل فيها العمال والفلاحين بنسبة ٥٠ /١٠ من أعضائها حيناً وعدم تمثيل العمال والفلاحين حيناً آخر من جهة ثالثة إذ لم تنص أحكام دساتير الجزائر لأعوام ١٩٦٣ و ١٩٨٩ و ١٩٩٦ على أي نسبة للعمال والفلاحين في حين قرر هذه النسبة دستور ١٩٧٦م.

لقد أتممت بنية المجلس الوطني عام ١٩٦٢ بالتشعب . حيث شملت بنية التباين القومي والاجتماعي . تحدد هذا التباين على المستوى القومي إذ كان في ١٧٨ عضواً من الجزائريين و ١٦ عضواً من الأوروبيين كما شمل التباين في بنيته من ناحية الوسط الاجتماعي الذي انحدر منه النواب، إذ شكل حوالي ٣/٢ النواب مهناً وأعمالاً متوسطة ومتدنية نسبياً وكان الثلث الباقي من ذوي الأعمال ذات المستوى الأكثر تميزاً. وكانت خلفيات النواب الاجتماعية تتمثل بتوزيعهم كما يلي :

١٨ /٠ من العسكريين و ١٨ /٠ من ذوي الأعمال الحرة و ١٤ /٠ من التجار و ١١ /٠ من العاملين في الزراعة و ٧ من العمال و ١٠ من ذوي المهن الأخرى .

وعلاوة على تباين المجلس الوطني التأسيسي كانت بنية المجلس من الناحية التعليمية قد أتممت بالتنوع التالي ٢٥ عضواً ممن أنهوا التعليم الجامعي. وتألفت أكثرية الأعضاء للمجالس، ممن حصل على الدراسة الثانوية .



أما البنية السياسية للمجالس فقد كان كل الأعضاء أعضاء وأنصار جبهة التحرير الوطني . إلا أن توزيعهم حسب التوجه السياسي كما يلي :

بلغ عدد الأعضاء الذين تشابه تشكيلهم السياسي مع الليبراليين ١٥ / ٠ . من أعضاء المجلس ويمكن اعتبار ١٥ من الأعضاء من حيث تطورهم السياسي و ٢٠ / ٠ من المثقفين بنوا عملهم السياسي في السنوات الأخيرة من ثورة التحرير . ودخل العدد الأكبر من الأعضاء المجلس الوطني التأسيسي عن طريق الجيش وخاصة أولئك الضباط الذين كانت درجتهم برتبة رائد أو نقيب لقد شكل هؤلاء ٥٠ / ٠ من المجموع الكلي للأعضاء .

وإذا وزعنا أعضاء المجلس من حيث التأهيل للعمل البرلماني وخبرتهم البرلمانية السابقة واحتكاكهم الشديد بالقوانين الغربية فقد كان ٣٥ / ٠ من النواب من السياسيين و ٣٠ / ٠ من أصحاب المهن الحرة والمعلمين و ٢٥ / ٠ ممن حصل على ثقافة خارجية و ٢٠ / ٠ من الثوريين ورجال المقاومة في مناطق معارضة للمكتب السياسي لجبهة التحرير وحوالي ٥٠ / ٠ من العسكريين الذين أتوا من المناطق الموالية للمكتب السياسي لجبهة التحرير .

وأندرج في بنية المجلس الوطني التأسيسي موضوع التحدث في المجلس بأي من اللغتين العربية أو الفرنسية . لقد كان ١٥ / ٠ من النواب يتحدثون باللغة العربية ٣ / ٤ النواب ممن يتحدث باللغة الفرنسية .

أما من ناحية الجنس ومتوسط سنهم ، فقد كان في المجلس ١٠ أعضاء من النساء والباقي من الرجال وكان متوسط عمر النواب ٣٦ سنة .

وتغيرت البنية السياسية لأعضاء المجلس الوطني الجزائري المنتخب عام ١٩٦٤ ابتداء بأعضاء المجلس الذين لم يعد انتخابهم بالشكل التالي : بلغت نسبة الأعضاء الذين أعيد انتخابهم إلى المجلس الوطني ٨ , ٥٠ / ٠ من السياسيين المحترفين و ٤٤,٧ / ٠ من الثوريين و ٦٥,٣٤ / ٠ من العسكريين و ١٧,٤

% من المثقلين . وبالمقابل لم يعاد انتخاب نسبة ٥٠,٨ من السياسيين و ٥٦,٩  
٠/٠ من الثوريين و ٣٥,١٨ ٠/٠ من العسكريين و ٨٣,٣٠ ٠/٠ من المثقلين  
. أي أنه بعبارة أخرى أعيد انتخاب ١٦ من السياسيين و ١٦ من الثوريين و  
٥٢ من العسكريين و ٢٤ من المثقلين لعضوية المجلس الوطني البالغ عدد  
أعضائه ١٩٤ عضواً.

لقد قدر كواندات نسبة المعارضين والصامتين من الأعضاء الذين أعيد  
انتخابهم في المجلس الوطني عام ١٩٦٤ بأنه أعيد لانتخاب ٥ كانوا أعضاء من  
المعارضين معارضة قوية و ٢٠ ٠/٠ من المعارضين المعتدلين و ٣٦ ٠/٠ من  
النواب الذين لم يبدوا أية معارضة و ٤٤ ٠/٠ من النواب الذين كانوا يلتزمون  
الصمت في مناقشات المجلس الوطني التأسيسي .

وعموماً أعيد انتخاب ٥/٢ أعضاء المجلس الوطني التأسيسي وما يعادل  
٤٣ ٠/٠ في المجلس الوطني . بيد أن معدل إعادة انتخاب النواب قد أعيد  
انتخابهم لبعض الفئات في المجلس مثل إعادة انتخاب ٦٥ ٠/٠ من العسكريين  
الذين كانوا أعضاء في المجلس السابق , و ٦٠ ٠/٠ من مواليد الثلاثينات ,  
و ٥٠ ٠/٠ من النواب الذين يتكلمون في المناقشات السياسية فقط , و ٥٦ ٠/٠  
من أعضاء القيادة العليا الذين لم يعارضون رئيس الجمهورية ٥٣ ٠/٠ من  
قائمة الذين ترشحوا في انتخابات أغسطس عام ١٩٦٢ . في حين انخفضت  
نسبت الأعضاء الذين أعيد انتخابهم من المثقلين إلى ١٧ ٠/٠ والمعارضين  
المعتدلين للحكومة بنسبة ٢٠ ٠/٠ والأعضاء الذين أضيفوا إلى قائمة مرشحي  
سبتمبر عام ١٩٦٢ بحوالي ٢٣ ٠/٠ والأعضاء الذين عبروا عن قضايا  
اقتصادية إلى ١٧ ٠/٠ . والنواب من ذوي الأصل الأوروبي إلى ٧ ٠/٠ .

وبالمقابل أعيد انتخاب ٤٩ ٠/٠ من أعضاء المجلس الوطني الذين لم  
يشركوا في المناقشات و ٣١ ٠/٠ من الأعضاء الذين شاركوا في مناقشات

المجلس الوطني التأسيسي بشكل كبير على أن النواب الذين سبق وأن كانوا معارضين في المجلس الوطني التأسيسي أصبحوا أقل مشاركة في أعمال المجلس الوطني. وبنا على ما تقدم فقد كانت النتائج الواضحة بإعمال المجلس في السنتين الأولى والثانية هي استبعاد معظم المثقفين وعدد كبير من النظم السياسي، حيث ترك بعضهم المجلس وطرد البعض الآخر أو اعتقل ولم يعد انتخاب عدد كبير من السياسيين دستورياً (المجلس الدستوري) على حد تعبير ولیم كواندت وإذا كانت بنية الهيئة المؤقتة والسلطة التشريعية لم تشمل نسبة محددة دستورياً من العمال والفلاحين قبل قيام حركة ١٩٦٥/٦/١٥ فإن بنزلة هذه السلطة التشريعية بعد إعلانها في عام ١٩٧٧ بعد صدور دستور ١٩٧٦، الذي قرر أن تتكون الأغلبية ضمن المجلس الشعبية المنتخبة من العمال والفلاحين (ف ١، ٨٠). على أن الإحصائيات المتعلقة ببنيتها بعد عودة هذه السلطة من جديد عام ١٩٧٧ قد اختلفت كثيراً عن المجلسين السابقين حيث لم يوجد فيها العمل السياسي النشط كسابق ولا السياسيون المحترفون الأوائل إذ استبدل العضو في المجلس الجديد بالطاعة المعنوية للقيادة الجديدة لجهة التحرير الحزب الحاكم الوحيد منذ الاستقلال وغابت الخلافات العنيفة داخل المجلس الجديد من جهة. ولم يعود للوثائق الخاصة بهذه السلطة أهمية كبيرة نظراً لتغيير بنيتها الاجتماعية وسيطرة قيادة جبهة التحرير من جهة ثانية. كما لم توجد دراسة متخصصة بهذه السلطة (فيما نعلم) في ظل وضعها الجديد كذلك الدراسة التي قدمها ولیم كواندت عن المجلسين السابقين لقيام حركة ١٩٦٥/٦/١٥م.

ومع ذلك بقيت البنية السياسية لأعضاء السلطة التشريعية الجديدة بأن أعضائها من أعضاء جبهة التحرير والمنظمات الجماهيرية التابعة لها. بيد أن وضع الجبهة ذاتها كحركة مناضلة ضد الاستعمار أنتمج فيها كثيرون من ذوي

الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة أثناء معركة التحرير من السيطرة الفرنسية وهو ما عكس تباين الاتجاهات السياسية لأعضائها بعد الاستقلال في الحياة السياسية عموماً وفي السلطة المؤقتة والتشريعية قبل حلها في منتصف الستينات على وجه الخصوص . في حين أصبحت بنيتها السياسية بعد عودتها للحياة في عام ١٩٧٧ محصورة على أعضاء الجبهة الذين سلموا من جميع التصنيفات السياسية السابقة داخل الجبهة أو من الأعضاء الجدد فيها والذين تربوا على تمجيد الجناح المنتصر فيها أو التعامل معه كقيادة مطلقة للجبهة في ظل غياب الديمقراطية داخل الجبهة الحاكمة وخارجها لذلك كله لم يعود الصراع الذي كان قائماً في أطر جبهة التحرير قبل حركة ١٥ / ٦ / ١٩٦٥ .

والى جانب ما تقدم فإن النص الدستوري الجديد قد كان الأساس الذي بني عليه تغيرات البنية الاجتماعية للسلطة التشريعية بعد ١٩٧٧ وحتى صدور الدستور الجزائري الثالث الذي تخطى عن نظام الحزب الحاكم الوحيد بسماعه بالتعددية من جهة . وإلغائه النص الدستوري السابق بأن أغلبية أعضاء المجلس الشعبية من العمال والفلاحين من جهة أخرى .

أما واقع حالة البنية الاجتماعية للمجلس الشعبي الوطني في الفترتين التشريعتين الأولى ( ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ) والثانية ( ١٩٨٢ - ١٩٨٧ ) فقد كانت وفقاً للمعطيات الرسمية الواردة في جريدة الشعب الجزائرية بتاريخ ٢٥ / ١٩٨٧ بالشكل التالي الجدول التالي رقم (١٠) :

البنية الاجتماعية للمجلس الشعبي الوطني في فترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧ :

عدد الأعضاء من هذه القطاعات والمهن في الفترة التشريعية الأولى ١٩٨٢ - ١٩٨٧	عدد الأعضاء من هذه القطاعات والمهن في الفترة التشريعية الثانية ١٩٧٧ - ١٩٨٢	اسم القطاع أو المهنة
٥٢	٦٩	دائمون بالحرب والمنظمات الجهادية
٧٥	٧١	التربية والتعليم
١١	٨	تعليم عالي
٦٣	٦٤	إدارة
١٧	٢٥	موظفون مسلمون
٣٧	٢٣	القطاع الاقتصادي من غير الفلاحين
٢١	١٤	(إطارات)
١٥	١٠	فلاحة
١٤	١٣	القطاع الاجتماعي الثقافي
١١	١	قضاة
٢	—	محامون
١٥	١	متقاعون
٣	٩	قطاعات أخرى
٢٨٢ عضواً	٢٦١ عضواً	المجموع

يوضح الجدول انخفاض نسبة الأعضاء في الفترة التشريعية الثانية عن نسبتهم في الفترة التشريعية الأولى في كل من القطاعات التي ينتمي إليها النواب الذين يعملون بصورة دائمة بالحزب والمنظمات الجماهيرية والإدارة

والموظفون المسلمون ( والقطاعات الأخرى ) في حين ازداد عدد النواب الذين أتوا من قطاعات : التربية والتعليم , التعليم العالي , القطاع الاقتصادي , ( إمارات ) , الفلاحة , القطاع الاجتماعي الثقافي , القضاة , المتعاملون الخ .

لم ينحصر الأمر على التباين الاجتماعي لأعضاء هذه السلطة فقط بل وتعداه إلى ترتيب ١٠ أعمار النواب في الفترتين التشريعية المذكورتين أعلاه كما يلي :

الجدول ١١ - ترتيب أعمار النواب في المجلس الشعبي الوطني الجزائري في

الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧ .

الفترة التشريعية	من ٢٠ عاماً إلى ٣٥ عاماً	من ٢٠ عاماً إلى ٤٠ عاماً	من ٤١ سنة إلى ٥٤ سنة	من ٤٦ سنة إلى ٥٠ سنة	من ٥١ سنة إلى ٥٢ سنة	من ٥٢ سنة إلى ٥٥ سنة	من ٥٥ سنة إلى
	٥٥ عضواً	٦٦ عضواً	٦٤ عضواً	٣١ عضواً	٢٥ عضواً	١٩ عضواً	
	٦٥ عضواً	٩٥ عضواً	٦٤ عضواً	٤٩ عضواً	٢٥ عضواً	١٦ عضواً	

وإذا كانت البنية السياسية للسلطة التشريعية الجزائرية قبل صدور دستور ١٩٨٩ بالشكل الذي بيّناه أعلاه فإن أحكام الدستور الجديد قد ألغت الحكم السابق بأن يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد ( م ٩٤ ) من دستور ٢٧٦ وأن ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني , بناء على ترشيح من قيادة الحزب ( م ١٢٨ من دستور ١٩٧٦ ) . وبذلك أصبحت البنية السياسية للمجالس المحلية المنتخبة عام ١٩٩٠ أعضاء من الجبهة الإسلامية للإقصاد وأعضاء جبهة التحرير الحاكم حيث حصلت الأولى ٥٥ ٪ / ٠ من عضوية المجالس المحلية في عموم الجمهورية.

ولم يقتصر الأمر على ما تقدم بل أن نتائج الدورة الأولى من انتخابات المجلس الشعبي الوطني قد أسفرت عن تبين سياسي كبير . حيث حصلت الجبهة الإسلامية للإقصاد على ١٨٨ مقعداً في الدورة الأولى التي جرت في ١٩٩١/١٢/٢٦ وجبهة

القوى الاشتراكية على ٢٦ مقعد وجبهة التحرير الوطني على ١٦ مقعد في تلك الدورة ، التي حل على أثرها المجلس السابق وألغيت الدورة الثانية من الانتخابات بعد استقالة رئيس الجمهورية وتشكيل مجلس أعلى للدولة يزاوِل الصلاحيات الاستثنائية حتى انتهاء مدة رئيس الجمهورية المستقيل .

على أن التباين السياسي للأعضاء الفائزين في الدورة الأولى من الانتخابات الجزائرية قد كان ينطوي على تباين اجتماعي لهؤلاء الأعضاء من حيث المبدأ . ولما كانت الانتخابات للمجلس الشعبي الوطني عام ١٩٩٧ هي الأولى في تاريخ الجزائر في ظل التعددية الحزبية فقد كانت البنية السياسية لهذه السلطة ( المجلس الثاني كما يلي :

١	حاصل الحزب الوطني الديمقراطي	١٥٦ مقعد	٢	حركة السلم (حماس)	٦٩ مقعد
٣	جبهة التحرير الوطني	٦٢ مقعد	٤	حركة النهضة	٣٤ مقعد
٥	جبهة القوى الاشتراكية	٢٠ مقعد	٦	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	١٩ مقعد
٧	حزب العمال	٤ مقاعد	٨	المستقلون	١١ مقعد <sup>١</sup>

١- هذا الجدول وفقاً لما أعلنه وزير الداخلية الجزائري في ١٩٩٧/٦/٥ . راجع وكالة الأنباء اليمنية العدد ١٥٨٢٨ بتاريخ

١٩٩٧/٦/٧ وكان عدد الناخبين الذين يحق لهم الانتخاب ٣٠٨٧ ١٦٧٧ عدد الناخبين المشاركين في الانتخابات ١٠٩٨٣٩٨٥

نسبة الإقبال ٠/٠ ٦٥،٤٩

الأصوات الصحيحة ١٠٤٩٠٣٠٩

الأصوات الباطلة ٤٩٣٦٧٦

أما نتائج الجولة الأولى من الانتخابات التي جرت في الجزائر في ١٩٩١/١٢/٢٦ فقد فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب ١٨٨ مقعد وجبهة القوى الاشتراكية ب ٢٦ مقعد ، وجبهة التحرير الوطني ١٦ مقعد ، وقد ألغيت الانتخابات في ديسمبر ١٩٩١ م . عين المجلس الأعلى للدولة مجلساً استشارياً ( المجلس الوطني ) من ٦٠ عضواً ليحل محل المجلس الشعبي الوطني المنحل بآثر المجلس الجديد عمله في ١٩٩٢/٤/٢٢ المستقبل العربي العدد ١٦ في ١٩٩٢/٦ ص ١٨٠ .

٩	الحزب الجمهوري التقني	٣ مقاعد	١٠	اللائحة من أجل الديمقراطية والحرية	١ مقعد
١١	الحزب الاجتماعي الليبرالي	١ مقعد	١٢	مجل المقاعد	٣٨٠

أما بنية هذا المجلس الاجتماعي فقد شملت ممثلين من جميع فئات المجتمع الجزائري أما انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري التي جرت في ٢٠٠٢/٥/٣٠ فقد كانت نتائجها بالشكل التالي العدد الإجمالي ٣٨٠ حصل حزب جبهة التحرير على ١٩٩ مقعد أما نتائج انتخابات ٢٠٠٢/٥/٣٠ في الجزائر فقد كانت بالشكل التالي إذا ما قارناها بانتخابات ١٩٩٧م.

اسم الحزب	انتخابات ١٩٩٧	اسم الحزب	انتخابات ٢٠٠٢
جبهة التحرير الوطني	٦٤ مقعد	جبهة التحرير الوطني	١٩٩ مقعد
التجمع الوطني الديمقراطي	١٥٥ مقعد	التجمع الوطني الديمقراطي	٤٨ مقعد
حركة النهضة	٣٤ مقعد	حركة النهضة	١ مقعد
حركة مجتمع السلم	٦٩ مقعد	—	٣٨ مقعد
حزب العمال	٤ مقاعد	حزب العمال	٢١ مقعد
المستقلون	١٠ مقعد	المستقلون	٢١ مقعد
جبهة القوى الاشتراكية	٢٠ مقعد	جبهة القوى الاشتراكية قاطعت الانتخابات	

<sup>١</sup> - المرجع الحية ٤ / ٢٠٠٢/٦ والثورة صنعاء ١ / ٢٠٠٢/٦م. ووفقا للحياة فإن التجمع الوطني الديمقراطي لا يزال يمثل الأغلبية في مجلس الأمة الجزائري الذي يعتبر المجلس الأعلى في البرلمان. راجع الحية ٤ / ٢٠٠٢/٦ ص ٦.



التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	١٩ مقعد	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
	٣ مقاعد	الحزب الجمهوري التقدمي
	١ مقعد	الحزب الاجتماعي الليبرالي
	١ مقعد	اللائحة من أجل الديمقراطية والحرية
اشتركت لأول مرة <sup>١</sup>	٤٣ مقعد	حركة الوطني الإسلامية لم تؤسس حينذاك
	٣٨٩	مجموع المقاعد

## ١٠. البنية السياسية والاجتماعية في السلطة التشريعية المغربية في

الفترة ما بين ١٩٥٦ - ٢٠٠٢.

قبل أن نتحدث عن البنية السياسية الاجتماعية للسلطة التشريعية في المملكة المغربية لابد من القول بأن الأحكام الدستورية المغربية لم تكن الأولى التي تقرر مبدأ التعددية السياسية حيث كان الدستور الموروري لعام ١٩٥٠ قد قرر ذلك . غير أن ما يميز التجربة البرلمانية المغربية أن السلطة التشريعية قد قامت في ظل الدساتير التي نصت على التعددية . وكان أعضاء هذه السلطة باستمرار من أحزاب مختلفة دخلت بعضها كل المجالس أو جلها وكان البعض الآخر يظهر في هذا المجلس ويختفي في مجلس ثاني ثم يعود إلى الظهور من جديد . زد على ذلك اتسمت الأحزاب السياسية المغربية بالمشاركة في السلطة التشريعية دون أن يهيمن حزب على الحياة السياسية أو يصبح مركز الثقل

<sup>١</sup> - الشرق الأوسط ٢٠٠٢/٣/١٠ ص ٢٧.

الرئيسي فيها . كانت الأحزاب العريقة مثل حزب الاستقلال وإتحاد القوى الشعبية  
السخ . تشارك في مجالس نيابية وتقاطع أخرى وكانت تشكل أحزاب قبل  
الانتخابات تفوز بنسبة كبيرة في السلطة ويدخل تيار سياسي الانتخابات ثم يشكل  
حزبا بعد التأم المجلس في بعض الأحيان .

وإذا قارنا تأثير الأحزاب الكبيرة في المغرب بأحزاب سياسية في بلدان  
عربية أخرى ذات تقاليد عريقة في العمل البرلماني لوجدنا تشابه بسيط في هذا  
المجال بين واقع البرلمان والأحزاب في العراق الملكي وبين المغرب بالفوز  
بالانتخابات في البلدين وأن كان الفارق يظل كبيراً في قيام ونضال بعض الأحزاب  
في البلدين حيث كان حزب الاستقلال وإتحاد القوى الشعبية وغيرها من القوى  
التي كان لها باع طويل في النضال ضد الاستعمار في حين لم تقوم الأحزاب  
العنيفة في العراق الملكي بدور يشابه دور الأحزاب المغربية .

على أنه إذا قارنا حزب الوفد في مصر والكتلة الوطنية في سوريا وحزبي الأمة  
والوطني الاتحادي في السودان بالأحزاب العريقة في المغرب لوجدنا أنه قد كان للكتلة  
الوطنية في سوريا وحزب الوفد في مصر باع طويل في الحياة النيابية وتمثيل الأغلبية  
البرلمانية في أوقات كثيرة وقيامها بتشكيل حكومات أكثر من مرة وتلاوب الحزب  
الوطني الاتحادي وحزب الأمة في تشكيل الحكومة السودانية أو ائتلاف في تشكيلها في  
حين لم يرقى حزب الاستقلال أو اتحاد القوى الشعبية إلى دور تشكيل الوزارة بمفرده  
كما هو ائتلاف الحزبين الكبيرين فقط .

وعلاوة على ما تقدم أتسمت السلطة التشريعية المغربية في طريقة قيامها  
على الجمع بين الانتخاب العام من جهة . والعضوية القائمة على تمثيل المهن  
من جهة أخرى كما أن حل السلطة التشريعية المغربية لم يرتبط بحل الأحزاب أو  
منعها من مزاولة نشاطها وأن كانت الظروف الاستثنائية قد وجدت في المغرب  
أكثر من مرة .

الجدول الثاني: لموضع طرحة الأحزاب السياسية المقترحة في الانتخابات التشريعية والإقليمية :

الرقم	اسم المجلس	السنة	مجلس الأعضاء	الاستقلال	اتحاد القرويين والشعبية	الاتحاد الدستوري	الوطن الديمقراطي	التقدم والاشتراكية	جبهة صوالة المستور	الحركة الوطنية الشعبية	القوي والاستقلال	الاتحاد لخلق	الاتحاد العام للتصل	الحركة الشعبية الديمقراطية	حزب لتصل	التجمع الوطني للأحرار	الاتحاد الاشتراكي	الوطني المستقل	التجمع الوطني للمستقلين	الديمقراطي الشعبي	منظمة الفصل	جبهة القوي الديمقراطي	الحزب الديمقراطي	الحركة الديمقراطية الاجتماعية	حركة التوحيد	المستقلون	القياد مدة المجلس
١	المجلس التشريعي	١٩٩٦	١٠٨ (١٠)	١٠																							١
٢	المجلس التشريعي	١٩٩٦	١٠٨ (١٠)	١٠																							١
٣	المجلس التشريعي	١٩٩٦	١٠٨ (١٠)	١٠																							١
٤	المجلس التشريعي	١٩٩٦	١٠٨ (١٠)	١٠																							١
٥	المجلس التشريعي	١٩٩٦	١٠٨ (١٠)	١٠																							١
٦	المجلس التشريعي	١٩٩٦	١٠٨ (١٠)	١٠																							١
٧	المجلس التشريعي	١٩٩٦	١٠٨ (١٠)	١٠																							١
٨	المجلس التشريعي	١٩٩٦	١٠٨ (١٠)	١٠																							١
٩	المجلس التشريعي	١٩٩٦	١٠٨ (١٠)	١٠																							١

يتضح من الجدول أن حزب الاستقلال قد شارك في جميع الانتخابات التي جرت في المغرب على انتخابات ١٩٧٠ التي قاطعتها جميع الأحزاب المغربية . بيد أن هذا الحزب لم يحصل على الأغلبية في أي مجلس . شأنه شأن الأحزاب السياسية الأخرى التي لم يحصل أي منها على الأغلبية في أي انتخابات جرت في المغرب منذ بداية الحياة البرلمانية حتى ( عام ٢٠٠٢ ) . كما لم يحصل المستقلون على الأغلبية أيضاً . زد على ذلك تفاوت عدد الأحزاب صعوداً وهبوطاً بعد انقطاع الحياة النيابية في المغرب حوالي ١٢ عاماً ( منها ٦ سنوات في الستينات و ٦ سنوات في السبعينات ) كما مددت هذه السلطة أكثر من مرة . تغيرت البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية المغربية منذ بداية الحياة النيابية بالشكل التالي :

تألف المجلس الوطني الاستشاري وفقاً للظهير الشريف الصادر عام ١٩٥٦ كما يلي : ١٦ عضواً يمثلون الزعامات السياسية و ١٠ أعضاء من حزب الاستقلال و ٦ أعضاء من حزب الشورى والاستقلال و ٦ أعضاء من شخصيات لا تنتمي إلى أحزاب . و ٣٧ عضو يمثلون المنظمات الاقتصادية و ١٠ أعضاء ينوبون عن الاتحاد المغربي للشغل و ١٨ عضواً من الفلاحين و ٩ من التجار ورجال الصناعة و ١٧ عضواً من هيئات مختلفة منهم ٢ من المحامين و ٣ من المهن الطبية والصيدلية و ٢ من المهندسين في الصناعة والفلاحة و ٤ من العلماء و ٢ من المؤسسات الثقافية وحبر عن رجال الدين اليهود و ٣ من منظمة الشباب والرياضة .

وأنت بنية المجلس التأسيسي المعين ١٩٦٠/١/١٤ بنفس النسب التي كانت في البنية السابقة المعين عام ١٩٥٦ م<sup>١</sup> .

<sup>١</sup> - راجع عبد الكريم غلاب . التطور الدستوري والنيابي في المغرب ١٩٠٨ - ١٩٩٢ ص ١٨٤ .

ونظراً لمقاطعة جميع الأحزاب انتخابات ١٩٦٣ لمجلس المستشارين فإنه لم توجد بنية سياسية لهذا المجلس<sup>١</sup>. بينما تألفت البنية السياسية لمجلس النواب من ٤٤ من حزب الاستقلال و٢٦ عضو من اتحاد القوى الشعبية ٧٤ من جبهة الدستور و٦ أعضاء مستقلين.

ولم تقوم بنية سياسية لمجلس النواب المنتخب عام ١٩٧٠ نظراً لمقاطعة جميع الأحزاب لتلك الانتخابات<sup>٢</sup>. وهو المجلس الذي لم يستمر طويلاً بعد أحداث الصغيرات التي جرت في ١٩٧١/٧/١٠ ( المحاولة الانقلابية الفاشلة ) جمد عمل المجلس وتوقف العمل بالدستور فون إعلان. ثم أصدر الملك الدستور الثالث في ١٩٧٢/٢/١٧ م<sup>٣</sup>.

أما المجلس المنتخب عام ١٩٧٧ م<sup>٤</sup>. ب ١٧٤ عضواً منتخباً انتخاباً مباشراً و ١/٣ أعضاء المجلس من المجالس الجماعية والفرق المهنية. وشكلت نسبة المحايدين ٨٠ مقعد و ٦٠ مقعد للمؤيدين للحكومة و ٥ مقاعد لحزب الاستقلال و ١٥ مقعد للحركة الشعبية و ٧ للاتحاد المغربي للشغل ومقعد للحركة الديمقراطية الشعبية الدستورية. وهكذا كانت النتائج النهائية لتلك الانتخابات ٥٠ عضو من حزب الاستقلال و ٤٤ من الحركة الاشتراكية - ٤١ من المستقلين - ١٥ من الاتحاد الاشتراكي - ٧ من الاتحاد المغربي للشغل و ٣ من الحركة الشعبية الديمقراطية ومقعد لحزب العمل.

وكانت نتائج الانتخابات ١٩٨٤ ( مباشرة وغير مباشرة ) ل ٢٠٦ من النواب نال حزب الأحرار الدستوري الذي تكون قبل الانتخابات ٨٣ مقعد. وحصلت الحركة الشعبية على ٤٧ مقعد. وحزب الاستقلال على ٤١ مقعد

<sup>١</sup> - نفس المرجع ص ٢٢٩.

<sup>٢</sup> - لقد انتخب عام ١٩٧٠ حوالي ٩٠ نائباً بالانتخاب المباشر و ٩٠ عضواً بالاقتراع غير المباثر و ٦٠ نائب يمثلون مختلف الجهات.

<sup>٣</sup> - عبد الكريم غلاب. نفس المرجع ص ٢٤١.

<sup>٤</sup> - انتخب في هذا المجلس ١٧٤ عضواً انتخاباً مباشراً والباقي بالانتخاب غير المباشر وهم ١/٣.

(ومقعدين من ممثلي المأجورين) وحصل الاتحاد الاشتراكي على ٣٦ مقعد + ٣ مقاعد من ممثلي المأجورين من الكونغريدالية الديمقراطية للشغل. وحصل الحزب الديمقراطي على ٢٤ مقعد. ونال حزب الوحدة والنضال مقعد واحد<sup>١</sup>. أما انتخابات ١٩٩٣م<sup>٢</sup> فقد كانت نتائجها - الانتخابات المباشرة لثلاثي أعضاء مجلس النواب في ٢٢٢ دائرة كما يلي: حصل الاتحاد الاشتراكي على ٤٨ مقعد والحزب الوطني الديمقراطي على ١١ مقعد والحركة الشعبية على ٣٣ مقعد وحزب التجمع الوطني للأحرار على ٢٨ مقعد وحزب الاتحاد الاشتراكي على ٢٧ مقعد والحزب الوطني الديمقراطي على ١٤ مقعد وحزب التقدم والاشتراكية على أربعة مقاعد وحزب الاستقلال على ٦ مقاعد والاتحاد الوطني على ٤ مقاعد والاتحاد المغربي للشغل على ٣ مقاعد والاتحاد المغربي للعمل على مقعدين NUNOBEDENT على مقعدين<sup>٣</sup>.

وبالمقابل أنت نتائج انتخابات مجلس النواب المغربي في ١٥/١١/١٩٩٧ (كله بالانتخابات المباشرة عدد نواب المجلس الثاني ٢٣٥ نائب) كما يلي: حصلت الكتلة الديمقراطية على ١٠٢ مقعد منها ٥٧ مقعد للاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية و ٢٢ مقعد لحزب الاستقلال و ٩ مقاعد لحزب التقدم والاشتراكية ٩ مقاعد لجبهة القوى الوطنية. لقد نالت هذه الكتلة الديمقراطية على ٣١,٣٨ ٠/٠. وحصل الاتحاد الدستوري على ٥٠ مقعد والتجمع الوطني للأحرار على ٤٦ مقعد. والحركة الوطنية الشعبية على ١٩ مقعد والحزب الديمقراطي على

<sup>١</sup> تجدر الإشارة إلى أن انتخابات ١٩٨٤ قد قامت على أساس الانتماء الحزبي كشرط لجواز الترشيح حيث كان مفروض أن يقدم المرشح ورقة رسمية من حزبه مع الأوراق المطلوبة. التي تشهد بأنه مرشح من حزب معين.

<sup>٢</sup> جرت تلك الانتخابات في ٢٥/١/١٩٩٣ و ١٧/٩/١٩٩٣.

<sup>٣</sup> - IFSELECTIONTODA ص ٢٣ وأن كان المنصف ونلس قد أورد أرقاما مغيرة في كتابة الدولة والمسألة الثقافية في المملكة المغربية الصادر عام ١٩٩٤ كما يلي: حصل المستقلون على ٧١,٩١ ٠/٠ من أعضاء برلمان ١٩٨٤ وبذلك يناقض هذا الرقم ما ورد في كتاب عبد الكريم غلاب المنكورة أعلاه.

١٠ مقاعد ومنظمة العمل الديمقراطي ( المنشقة عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي ) على ٤ مقاعد وحزب العمل على مقعدين<sup>١</sup>. وهكذا تكون البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية في المغرب حتى انتخابات ١٩٩٧ المتسمة بنيتها الاجتماعية بتمثيل طبقات الشعب المغربي كله نظراً لأخذ المشرع المغربي بالتقسيم المهني لنسبة معينة من الأعضاء زد على ذلك أنه لا يسمح بقيام حزب أغلبية يكون بمقدوره تشكيل الحكومة لوحده. أما نتائج انتخابات تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين (المجلس الأعلى في البرلمان المغربي والتي جرت في ٢٠٠٠/٩/١٥ م) فقد كانت بالشكل التالي :

#### ترتيب الأحزاب حسب عدد الفائزين :

الأحزاب حسب نتائجها في الاقتراع	عدد المقاعد المفقودة في يوليو الماضي	عدد الفائزين في الانتخابات	النسبة من أصل ٨١ مقعداً
التجمع الوطني للأحرار	١٢	١٤	٠/٠ ١٥,٥٥
الحركة الوطنية الشعبية	٥	١٢	٠/٠ ١٤,٣٣
الحزب الوطني الديمقراطي	٨	١٠	٠/٠ ١١,١١
الحركة الشعبية	١٠	٩	٠/٠ ١٠
الاتحاد الدستوري	١٢	٨	٠/٠ ٨,٨٨
حزب الاستقلال	١٢	٧	٠/٠ ٧,٧٧
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	٥	٦	٠/٠ ٦,٦٦
جبهة القوى الديمقراطية	٦	٥	٠/٠ ٥,٥٥

<sup>١</sup> - حصل حزب العمل على مقعدين من ٢٧ مرشح . وقد اشتركت جميع الأحزاب في الانتخابات وكانت نسبة المشاركة بحدود ٥٨ ٠/٠ من الناخبين وبذلك كانت أدنى نسبة في جميع الانتخابات المغربية راجع الوسط في ١٤/١١/١٩٩٧. لقد كانت نتائج هذه الانتخابات فوز أحزاب الغالبية المؤيدة لحكومة عبد الرحمن اليوسفي بـ ٤٥ مقعد إضافة إلى سبعة مقاعد فازت بها مركزيات نقابية مؤيدة لأحزاب في الحكومة . وبالمقابل حصلت أحزاب المعارضة على ٣٦ مقعد وال مقعدان لمركزية نقابية مستقلة. راجع للشرق الأوسط بتاريخ ١٧/٩/٢٠٠٠.

٠/٠ ٣,٣٣	٣	٦	الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية
٠/٠ ٢,٢٧	٢	٢	حزب التقدم والاشتراكية
٠/٠ ٢,٢٧	٢	٠	حزب العمل
٠/٠ ٢,٢٧	٢	١	الحزب الاشتراكي الديمقراطي
٠/٠ ٠,٠٩	١	٠	حزب الشورى والاستقلال

نتائج المركزية النقابية (( أغلبية : ٥ مقعداً . معارضة : ٣٦ مقعداً ))

عدد المقاعد المفقودة في يوليو الماضي	عدد الفائزين من أصل ٩ مقاعد	
٤	٤	الكونغرسالية الديمقراطية للشغل ( موال للاتحاد الاشتراكي )
٣	٢	الاتحاد المغربي للشغل
١	٢	الاتحاد العام للشغلين ( موال لحزب الاستقلال )
١	١	الاتحاد الوطني للشغل ( موال لحزب العدالة والتنمية )

فوز (العدالة والتنمية) الأصولي المغربي بمقعد واحد يخلف ارتياح في صفوفه  
نقلنا هذا الجدول من جريدة الشرق الأوسط الصادرة ٢٠٠٠/٩/١٧ ص ٦.  
وأشترك في انتخابات ٢٠٠٢/٩/٢٧ - ٢٦ حزباً سياسياً . حصل كل حزب منها  
كما موضح أعلاه :



١	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية	وحد نال ٥٠ مقعداً
٢	حزب الاستقلال	وحد نال ٤٨ مقعد
٣	حزب العدالة والتنمية الإسلامي	وحد نال ٤٢ مقعداً
٤	تجمع الأحرار ( الوسط )	وحد نال ٤١ مقعداً
٥	الحركة الوطنية الشعبية	وحد نال
٦	حزب التقدم والاشتراكية	وحد نال
٧	جبهة القوى الديمقراطية	وحد نال
٨	الحزب الاشتراكي الديمقراطي	وحد نال
٩	الحركة الشعبية (وسط تدافع عن صفوف للبربر)	وحد نال
١٠	الاتحاد الدستوري (يمني لبرالي)	وحد نال

١- تأسس حزب الاتحاد الاشتراكي الذي يقوده عبد الرحمن اليوسفي بالانفصال عن حزب الاستقلال وتأسس حزب الاستقلال عام ١٩٤٤ يقوده عباس الفاسي وتأسس حزب العدالة والتنمية ( الإسلامي ) عام يقوده عبد الكريم القنطري وأنشئ تجمع الأحرار عام ١٩٧٨ ويقوده احمد عصمان . الحركة الوطنية الشعبية (مدافعة عن حقوق البربر يتزعمها منذ تأسيسها عام ١٩٩١ الحوجي لأخر فلان . وحزب التقدم والاشتراكية يتزعمه منذ ١٩٩٧ إسماعيل العلوي وزير الزراعة وجبهة القوى الديمقراطية تأسست عام ١٩٩٨ ويقودها التهاوي لخاري وزير الصحة قبل انتخابات ٢٠٠٢ وتأسس الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩٩٨ ويتزعمه عيسى الورد يعي . وأنشئت الحركة الشعبية عام ١٩٥٨ ويقودها محمد العنصر وأنشئ الاتحاد الدينني عام ١٩٨٤ ويقوده محمد الأبيض وأنشئ الحزب الوطني الديمقراطي ( لبرالي ) عام ١٩٨١ ويتزعمه عبد الله الفادي وتأسست الحركة الديمقراطية الاجتماعية عام ١٩٩٦ ويقودها محمود عرسان وتأسس حزب الشورى والاستقلال عام ١٩٤٦ ويتزعمه عبد الواحد معاش وتأسس المؤتمر الوطني الاتحادي عام ٢٠٠١ فانشق في القوى الاشتراكية ويتزعمه عبد المجيد بوزويغ وتأسس اليسار الاشتراكي الموحد عام ٢٠٠٢ أربع حركات ماركسية ويتزعمها بن سعيد لبيت بدر زعيم منظمة العمل الديمقراطي الشعبي السابقة وتأسس حزب العمل عام ١٩٧٣ ويقوده محمد الأريسي وتأسس حزب الوسط الاجتماعي عام ١٩٩٠ الحسن مدين وتأسس حزب القوات الموطننة عام ٢٠٠٢ ويقوده عبد الرحمن الحوجي وتأسس حزب السنة عام ٢٠٠٢ ويقوده احمد الطامي وتأسس حزب مبادرات المواطنة للتنمية عام ٢٠٠٢ ويتزعمه محمد بن حمود وتأسس حزب العهد عام ٢٠٠٢ ويتزعمه نقيب للوزاري وأنشئ الاتحاد الديمقراطي عام ٢٠٠٢ ويتزعمه بو عزة يكن وتأسس حزب التجديد والإتحاف عام ٢٠٠٢ ويقوده شاكرك شهيوار وتأسس حزب رابطة الحريات الليبرالية عام ٢٠٠٢ ويتزعمه علي نجاح وتأسس حزب الإصلاح والتنمية عام ٢٠٠١ ويقوده عبد الرحمن الكرمي وتأسس الحزب الليبرالي المغربي عام ٢٠٠١م.

١١	الحزب الوطني الديمقراطي لبرالي	قد نال
١٢	الحركة الديمقراطية الاجتماعية (يمني تدافع عن صفوف البربر)	قد نال
١٣	حزب للشورى والاستقلال ( وسط اليمني )	قد نال
١٤	المؤتمر الوطني الاتحادي ( نقابي اشتراكي )	قد نال
١٥	اليسار الاشتراكي الموحد . تكون من اندماج	قد نال
١٦	حزب العمل ( وسط )	قد نال
١٧	حزب للوسط الاجتماعي	قد نال
١٨	القوات المواطنة	قد نال
١٩	حزب البيئة والتنمية ( لبرالي )	قد نال
٢٠	مبادرات المواطنة والتنمية	قد نال
٢١	حزب للمهد ( محافظ )	قد نال
٢٢	الاتحاد الديمقراطي ( بربري )	قد نال
٢٣	حزب للتجديد والإصناف ( يدافع عن صفوف البربر )	قد نال
٢٤	رابطة الحريات ( الليبرالية )	قد نال
٢٥	حزب الإصلاح والتنمية ( وسط )	قد نال
٢٦	الحزب الليبرالي المغربي	قد نال

## ١١- البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية الكويتية

١٩٦٢-٢٠٠٣ .

قبل الحديث عن البنية السياسية والاجتماعية للسلطة التشريعية والاستشارية المؤقتة في البلدان الخليج العربي عموماً والكويت خصوصاً نود أن نقول بأن هذه المجالس قد قامت قبل الإعلان عن قيام الأحزاب في هذه البلدان وذلك نظراً لخصوصيتها الاجتماعية . وقد تكون دول الخليج أكثر صدق وواقعية في التعامل مع الواقع المعاش فيها بالترتيب في قراراتها عن إعلان الأحزاب . خاصة إذا ما نظرنا إلى أن كثير من الدول العربية قد أعلنت عن قيام الأحزاب في بداية حياتها السياسية مجارات ومالات للدول الغربية أكثر من أن يكون قيام هذه الأحزاب نتج عن ضرورات محلية أو تطور لمنظمات المجتمع المدني . وما يؤكد وجهة نظرنا هذه الاضطراب الشديد الذي عاشته البلدان العربية التي تكلفت حياتها السياسية بين التعددية الحزبية ومنعها والتنظيم الحاكم الوحيد .

أن قيام دول الخليج والجزيرة ببناء الهياكل الأساسية للاقتصاد والثقافة والعلم وتحقيق الرفاه سبباً كثيراً على قيام نظام ملكي دستوري تقوم فيه التعددية السياسية ( والحزبية ) ضمن ضوابط معينة . وستكون مهينة للاستقرار أكثر من غيرها من المناطق العربية الأخرى وخاصة إذا ما توحدت في دولة اتحادية كبيرة<sup>١</sup> . خاصة وأن مقاييس نجاح الدول واستقرارها حالياً يعتمد على تحقيق الرفاه للشعب وتحقيق الديمقراطية.

<sup>١</sup> - تجري الآن بعض الإجراءات التي تسير في مجال توحيد هذه البلدان .

لقد قامت مجموعة من المجالس المؤقتة والاستشارية في بلدان الخليج العربي . والسلطة التشريعية في الكويت منذ ١٩٦٣ والبحرين من ١٩٧٣ - ١٩٧٥ وعُمان منذ ١٩٩٧ . وقد عبرت بنية السلطة التشريعية في الكويت والبحرين عن اتجاهات سياسية واضحة متمثلة بالمنابر فيهما وفي الكويت التي لا يزال استمرارها حتى ( عام ٢٠٠٣ ) وهو ما يجعلنا نتجه إلى البدء بتحليل البنية السياسية للسلطة التشريعية الكويتية .

قام في الكويت ٩ مجالس أمه في الفترة ما بين ١٩٦٣ - ٢٠٠٣ ومجلس تأسيسي عام ١٩٦٢ ومجلس استشاري عام ١٩٩٠ حلت هذه السلطة مرتين وبقت البلاد قرابة ١١ عام بدون سلطة تشريعية في حين مارست هذه السلطة اختصاصاتها أكثر من ٢٧ عاماً .

وعلاوة على ما تقدم يلعب مجلس الأمة الكويتي دوراً مهماً في الحياة السياسية وكان ولا يزال مكان تتجاذبه التيارات السياسية الراديكالية والتقليدية والمحافظة منذ انتخابات ١٩٦٣ حتى الآن .

وبمقارنة الاتجاهات السياسية لأعضاء مجلس الأمة المنتخب في الفترات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ فإننا سنجد هذه الاتجاهات بالشكل التالي :

توزع أعضاء مجلس الأمة المنتخب عام ١٩٩٢ على المنابر التالية :

٢ من النواب من المنبر الديمقراطي .<sup>١</sup> ١٠ أعضاء من كتل النواب - ١٠ نواب مستقلون قريبون من المعارضة - ٣ نواب من الحركة الدستورية الإسلامية - ٣ نواب من الائتلاف الإسلامي الوطني - نائب من التجمع الدستوري - ٣ نواب من التجمع الإسلامي المعروف بالتجمع السلفي - ١٨

١ - من عشرة مرشحين من هذا المنبر وكان المرشحون من كتل النواب حوالي ٣٠ مرشحاً

نائباً من وجهاء العشائر<sup>١</sup>. وعليه فقد تجمع ٣٢ نائب من المعارضة الذين تجمعوا في حركات وتكتلات أو ترشحوا مستقلين. وبذلك شكلوا نسبة ٦٤ / ١٠٠ من الأعضاء في الوقت الذي حصل فيه المرشحون المقربون من الحكومة على ١٨ مقعد وسبق أن كانوا في المجلس الاستشاري السابق وممثلو العشائر. ولم تتغير نسب الأعضاء الفائزين في مجلس الأمة المنتخب في ١٠/٧/١٩٩٦ عن سابقه باستثناء نسبة الليبراليين فيه الذي انخفض من - ١٠ أعضاء إلى عضوين فقط وبالمقابل احتفظ الإسلاميون ب ١٥ مقعد منهم ٢ من الأخوان المسلمين (بدلاً من ٣ في المجلس السابق) و ٤ من التجمع الإسلامي (بدلاً من ٣ في المجلس السابق) و ٦ إسلاميون مستقلون بدلاً من خمسة في سابقه. في حين احتفظ الإسلاميون الشيعة ب ٣ مقاعد وهو نفس العدد الذي كان في المجلس السابق. لم ينحصر الأمر على التغيرات المذكور أعلاه فقط بل حدث تغير طفيف في الذين يمثلون القبائل كما يلي :

حصلت قبيلة العوازم على ٧ مقاعد بدلاً من ٨ في المجلس السابق وارتفع العدد من قبيلة عجمان إلى ٤ مقاعد بدلاً من ٣ مقاعد في المجلس السابق في حين احتفظت قبيلة الرشيدة ب ٤ مقاعد مثل المجلس السابق وكذلك قبيلة عنزة التي مثلها نائب واحد في هذا المجلس مثل سابقة. أما رجال الأعمال فقد حصلوا على ثلاثة مقاعد وحصل رجال الخدمات ٤ مقاعد<sup>٢</sup>. وإذا قارنا نسب العضوية في مجلس الأمة الكويتي المنتخب عام ١٩٩٦ بالمجلس المنتخب عام ١٩٩٩ تكون النتيجة بالشكل التالي :

<sup>١</sup> - رجعنا في هذا إلى المستقبل العربي بتاريخ ١٩٩٢/١٢ نقلًا عن النهار ببيروت ١٩٩٦/١٠/٧.

<sup>٢</sup> - علمنا هذا الجدول من الإحصائيات والجدول والأخبار الخاصة بالفائزين في مجلس الأمة الكويتي من جريدة الحياة الصادرة في ١٠/٩/١٩٩٦ ص ٨.

الاتجاه	المقاعد التي حصل عليها في ١٩٩٦م	المقاعد التي حصل عليها في ١٩٩٩م
المنبر الديمقراطي الكويتي	٢	٣
أبيراليون مستقلون	٣	٣
الإسلاميون الشيعة	٣	٥
الحركة الدستورية الإسلامية (الأخوان المسلمون)	٤	٥
السلفيون التقليديون (جمعية أحياء التراث)	٣	٢
الحركة السلفية الطيمية (منشقين من السلفيين)	١	١
إسلاميون مستقلون	٤	٣
نواب غير منتمين	١٣	١٢
نواب قريبون من الحكومة	١٧	١٣

والى جانب التغيرات في نسب مقاعد الاتجاهات المذكورة أعلاه فإن نسب توزيع النواب بين القبائل في انتخابات ١٩٩٦ و ١٩٩٩ قد كانت كما يلي :

القبائل	ممثلو القبائل في انتخابات ١٩٩٦	ممثلو القبائل في انتخابات ١٩٩٩
الحوازم	٧	٨
مطير	٧	٢
عتيبة	١	٣
الرشيدة	٣	٥
المجسمان	٣	٤
عذرة	٢	١

التفسير	—	١
المواجر	١	١
للدوائر	١	١
شمر	—	١

يتضح من الجدول الخاص بالاتجاهات السياسية والدينية لأعضاء مجلس الأمة الكويتي بأن المنبر الديمقراطي قد ارتفع عدد نوابه من ٢ إلى ٣ والليبرالية من ٣ إلى ٦ والإسلاميون الشيعة من ٣ إلى ٥ .

أما نتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي في يونيو ٢٠٠٣ فقد فاز الإسلاميون بثلاث المقاعد عموماً وفاز ممثلو القبائل الموالين للحكومة بعدد من المقاعد وانحسر وجود الليبراليين في هذا المجلس .

وقد كان التمثيل في المجلس وفقاً لما جاء في صحيفة الشرق الأوسط الصادرة في ٢٠٠٣/٧/٧ كما يلي :

أعضاء مجلس الأمة عام ١٩٩٩	أعضاء مجلس الأمة عام ٢٠٠٣	
٧	٣	الليبراليون
٤	٢	الأخوان المسلمون
٢	٢	السلف
١	٤	السلفية العظمى
		الجمعية الثقافية
٣	١	السلفية المتشددة
١٧	١٢	المجموع

<sup>١</sup> - المصدر للجدولين جريدة الحياة للندن في ١٠/٩/١٩٩٦ م .

لم ينحصر الأمر على تغير النواب بالشكل المفكور أعلاه بالنسبة للتيارات السياسية فقط , بل وامتد إلى النواب الذين يمثلون القبائل بالشكل التالي :

مجلس ٢٠٠٣	أعضاء مجلس الأمة عام ١٩٩٩	
٧	٨	العوازم
٣	٥	الرشيدة
٤	٢	المطران
٣	٥	العجمان
٢	٢	العتيبان
١	١	شمر
٢	١	عزرة
	١	الضفير
١		الفضول
٢٢	٢٥	المجموع

وامتد التغير إلى عدد الأعضاء الجدد في المجلس حيث كان عدد النواب الذين فازو بعضوية المجلس لأول مرة في حدود ٤٦ % من أعضاء المجلس نفس المرجع . والخاسرون في هذا المجلس كل من تيارات الليبراليين والإخوان المسلمين والجمعية الثقافية الشعبية حيث إزداد نواب الإخوان من ٤ إلى ٥ نواب من جهة في حين انخفض عدد نواب اتجاهات أخرى كما يلي :

انخفض عدد النواب القريبيين من الحكومة من ١٧ إلى ١٣ والمستقلين غير المنتمين من ١٣ إلى ١٢ والإسلاميون المستقلون من ٤ إلى ٣ والسلفيون والتقليديون من ٣ إلى ٢ . بينما حافظ المنشقون السلفيون على نفس العدد في مجلسي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ ( نائب واحد في كليهما ) .

وحدث تغير في تمثيل القبائل في المجلسين حيث ارتفع عدد نواب الحوازم من ٧ إلى ٨ نواب والرشيدة من ٣ إلى ٥ نواب والعجمان من ٣ إلى ٤ نواب



والعتيه من ١ إلى ٣ في حين انخفض عدد نواب قبائل أخرى . انخفض نواب مطير من ٧ إلى ٢ وعزرة من ٢ إلى نائب واحد بينما حافظت قبيلة الهوا جر بممثل واحد في المجلسين وحصلت قبيلتا صغير وشمر كل واحدة منهما على مقعد في انتخابات ١٩٩٩ بينما لم يكن لهما ممثلين في المجلس المنتخب عام ١٩٩٦ .

أما ما يتعلق بتكرار أعضاء المجلس بين حين وآخر فأتينا نجد أنه قد أسفرت انتخابات المجلس عام ١٩٧٥ عن غياب ٢٠ نائب سابق كان بعضهم من أعضاء مجلس الأمة الدائمين في المجالس السابقة . وفاز في مجلس ١٩٧٥ حوالي ٢٤ نائب جديد جلهم من الوجوه الشابة . وغاب ٢٥ نائب من مجلس ١٩٩٢ في مجلس ١٩٩٦ نصفهم من النواب القدياء . كما فاز ٤ نواب في مجلس ١٩٩٦ للمرة الثانية . وأربعة نواب آخرون فازوا في هذا المجلس سبق أن فازوا عدة مرات قبل ذلك وفاز ٣ نواب لثلاث مرات متتالية .

وبخل مجلس الأمة المنتخب عام ١٩٩٩ - ١٥ نائب جديد لأول مرة و١١ نائب سبق أن كانوا أعضاء في مجالس سابقة واحتفظ ٢٤ نائب بمقاعدهم التي فازوا بها في انتخابات ١٩٩٦ م<sup>١</sup> .

---

<sup>١</sup> - لمزيد من الإطلاع راجع قلدي قلجي . للنظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت مرجع سابق ص ١٧ وجريدة الحيلة اللندنية الصادرة في ٩/١٠/١٩٩٦ . والحيلة الصادرة في ٥/٧/١٩٩٩ هذا وقد بلغت نسبة الإقبال على الاقتراع ٨٧ ٪ في انتخابات ١٩٩٩ حيث بلغ عددهم ١١٣ ألف ناخب .

## ١٢. البنية الاجتماعية والسياسية للسلطة المؤقتة والتشريعية في البحرين حتى عام ٢٠٠٢م

كانت الهيئة التأسيسية التي انتخب عام ١٩٧٢ في البحرين نظم عدداً من الاتجاهات الاجتماعية والمذهبية والسياسية وأن كانت البلاد في مرحلة ما قبل الإعلان عن الأحزاب .

وأتى المجلس الوطني المنتخب عام ١٩٧٣ بثلاث كتل فيه . مثلت الكتلة الأولى كتلة الراديكاليين والثنية كتلة المعتدلين والثالثة كتلة المحافظين . وقد غلب على المجلسين المذكورين زيادة نسبة المثقفين والتجار على زعماء العشائر ورجال الدين .

وبالمقابل أخذ المشرع بالاعتبار المعطيات الداخلية والخارجية عند تعيين مجلس الشورى عام ١٩٩٢م. بحيث كانت البنية الاجتماعية بهذا المجلس تتألف من التجار ورجال الدين المثقفين وزعماء العشائر واندرجت تحت جديدة في مجلس الشورى المعين عام ٢٠٠٠ شملت تعيين عضو من أصل هندي وآخر مسيحي وثالث يهودي و٤ نساء إلى جانب التجار والمثقفين ورجال الدين الإسلامي من السنة والشيعية وزعماء العشائر. أما انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٠٢م فقد كانت نتائجها بالشكل التالي :

كانت نتائج الدورة الأولى من الانتخابات فوز ١٩ مرشحاً كما يلي :

١٣ مقعداً للإسلاميين موزعين كما يلي :

٤ - لجمعية المنبر الإسلامي الديمقراطي (سنة) -

٤ - أعضاء للرابطة الإسلامية (شيعية) -

٥ - مقاعد لجمعية الأصالة سنة - مستقلين - بينهم ٣ - تجار (سنة وشيعية) .<sup>١</sup>

وفاز في الدور الثاني ٢١ مرشح .

<sup>١</sup> - الحياة ٢٦/١٠/٢٠٠٢ ص ٢ وقد قاطعت الانتخابات البحرينية هذه أربع جمعيات هي جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وجمعية العمل الإسلامي أو تلك التي تضم التيارات اليسارية والقومية مثل جمعية العمل الوطني الديمقراطي وجمعية التجمع القومي الديمقراطي الحياة ٢٠٠٢/١١/٢ ص ٩ وكانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات ٥٣،٤٨ ٪ من الناخبين المسجلين نفس العدد ص ٣ .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الأخوان المسلمين والتيار السلفي قد فاز بأكثر من ثلث مقاعد البرلمان البالغ عددهم ٤٠. مقعد ليشكلوا فعلا اكبر كتلة في البرلمان البحرين<sup>١</sup>.

## ١٣- البنية الاجتماعية للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات

### العربية المتحدة ١٩٧٢-٢٠٠٠م

لا تخرج البنية الاجتماعية للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة عن بنية المجالس القائمة في دول الخليج العربي الأخرى . المتمثلة بالأعضاء المنحدرين من الأسر الكبيرة والعشائر القوية والتجار والمثقفين الخ .

وبمقارنة تغاير أعضاء المجلس الوطني الاتحادي نجد أنه لم تطرأ تغيرات على المجلس إذ يتم تعيين أعضاء المجلس الوطني بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد أن تقوم كل إمارة من الإمارات السبع المكونة للاتحاد بتسمية نسبة الأعضاء الذين يمثلونها في المجلس وهو ما يؤدي إلى أن تقوم كل إمارة بتسمية الأعضاء الذين كانوا في المجلس السابق . لقد انعكس هذا الوضع على كل المجالس التي تكونت في دولة الإمارات العربية المتحدة , حيث أحتفظ عدد من الأعضاء بعضويتهم في المجلس إلى درجة أن عضوية بعضهم ترجع إلى المجلس الأول المعين عام ١٩٧٢ فما بعد .

وبالمقابل تدخل مجموعة من الشباب الذين وقع عليهم الاختيار للمرة الأولى وذلك لما يمثلون من انتماء قبلي أو عائلي . إضافة إلى الإمكانات العلمية والثقافية التي حدثت في تعين أعضاء المجلس الوطن عام ١٩٩٥م<sup>٢</sup>. وقد حدث

<sup>١</sup> - مجلة اليسار الصادرة عن المنتدى الإسلامي العدد ١٨٢ - أتمته السابع عشر . ديسمبر ٢٠٠٢ ص ٨٤-٨٥.

<sup>٢</sup> - انظر الوسط بتاريخ ١٣/٢/١٩٩٥ .

تغير معين في المجلس الوطني المعين عام ١٩٩٧ حيث كان الأعضاء الجدد في المجلس ١١ عضواً في حين تم تعيين ٢٩ عضواً من الأعضاء السابقين . لقد سمت إمارة أبو ظبي خمسة أعضاء جدد وثلاثة من الأعضاء السابقين . وسمت إمارة رأس الخيمة عضواً جديداً وخمسة من الأعضاء السابقين وهو نفس العمل الذي قامت به إمارة الشارقة .

واحتفظت إمارات دبي وعجمان وأم القيوين والفجيرة بكل أعضائها السابقين وبخلاف مجلس ١٩٩٧ احتفظ المجلس الوطني الاتحادي المعين عام ١٩٩٩ بالأغلبية الساحقة من أعضائه القدماء لقد سمت كل الإمارات ممثلها في المجلس واحتفظت بأعضائها السابقين كل من إمارات أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة وعجمان للعمل في المجلس القائم في حين غيرت أم القيوين واحد من ممثليها الأربعة في المجلس<sup>١</sup> .

وقد تأثر تشكيل المجلس الوطني الاتحادي بعوامل سياسية محلية وخارجية مثال ذلك تأخر تشكيل المجلس الثامن أكثر من ثلاثة أعوام حيث عين المجلس التاسع بعد ثلاثة أعوام من انتهاء مدة المجلس الثامن<sup>٢</sup> . والجدير بالإشارة إلى أن قيام المجلس الوطني الاتحادي في ظل النص الدستوري الذي قرر قيام الجمعيات من جهة كما أن لأعضاء المجلس الوطني نشاطات تتمثل بالحوارات المفتوحة مع المواطنين من جهة ثانية حيث تعقد هذه الحوارات المفتوحة مع المواطنين تحت خيمة كبيرة وذلك أحياء تقاليد قديمة في هذا الشأن<sup>٣</sup> .

<sup>١</sup> - راجع الوسط العدد ٤٠٧ في ١٥/٦/١٩٩٩ ص ٤ .

<sup>٢</sup> - المستقبل العربي ٥- ١٩٩٣ عن جريدة الخليج - الشارقة الصادرة في ٩/٣/١٩٩٣ والحياة في ٢٦/٢/١٩٩٥ .

<sup>٣</sup> - راجع المستقبل العربي في ٥/١٩٩٣ .

## ١٤- البنية الاجتماعية للسلطة الاستشارية والتشريعية في عُمان

١٩٨٠-٢٠٠٢م

يرجع تاريخ إنشاء المجلس الاستشاري في سلطنة عُمان إلى ١٣/٦/١٩٨١ وقد تشكلت أربعة مجالس استشارية وأربعة مجالس شورى تغيرت طبيعة هذه المجالس إلى السلطة التشريعية المؤلفة من مجلسين بعد صدور النظام الأساسي للدولة عام ١٩٩٦ لقد كانت المجالس الاستشارية والتشريعية العتامية ذات بنية اجتماعية متقاربة مثال ذلك كانت البنية الاجتماعية للمجلس الاستشاري العتامي الأول كما يلي ١٨ عضواً يمثلون القطاع الحكومي و٣٦ عضواً يمثلون القطاع الوطني منهم ١١ عضواً يمثلون القطاع الخاص و٢٥ عضواً يمثلون ولايات السلطنة<sup>١</sup>. أما انتخابات أكتوبر ٢٠٠٠ لعضوية ٨٣ مقعد في مجلس الشورى العتامي الرابع الذي عمل في فترة ٢٠٠١-٢٠٠٣م. وقد فازت في هذه الانتخابات امرأتان .

وقد قامت هذه الانتخابات المباشرة لأول مرة لكون التدخل الحكومي في اختيار أعضاء المجلس حيث كان متاحاً للحكومة اختيار عضوين من أربعة أعضاء بالنسبة للولايات التي يزيد عدد سكانها عن ثلاثين ألف نسمة واختيار عضو واحد من عضوين للولايات التي تقل عن ثلاثين ألف نسمة حيث يتم انتخاب ٢ فقط من ولايات الفئة الأولى وواحد من ولايات الفئة الثانية وهم الأشخاص الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات لولاياتهم . وكانت أصوات الناخبين هي التي توهم المرشحين للوصول إلى عضوية المجلس دون تدخل من

<sup>١</sup> - لمزيد من الإطلاع حول المجالس الاستشارية ومجالس الشورى في سلطنة عمان راجع هادي حسن حمودي . الفكر السياسي العتامي من الثوابت إلى المتغيرات . رياض الريس للكتب والنشر قبرص لندن ط١ - أغسطس ١٩٩٣ .

الحكومة أصبح الحق في هذه الانتخابات لكل مواطن عماني الجنسية بالأصل بلغ ٢١ عاما من العمر في حين كان هذا الحق محصورا أعلى فئات محددة وفقا للائحة ١٩٩٧ وهي فئات الشيوخ والراشدين والأعيان والوجهاء والمثقفين والتجار الذين لهم دور بارز في ولايتهم وعلاوة على ذلك أصبح الفوز بالقرعة في حالة حصول متنافسين على المقعد الذي حصلوا على نفس النسبة في نتيجة الانتخابات.

ولم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط بل وأصبح الالتزام بمبدأ الإعلان المباشر للناخبين دون حاجة لإصدار مرسوم سلطاني بذلك وغيرها من المبادئ التي استندت على الانتخاب المباشر<sup>١</sup>.

وكانت نتائج انتخابات مجلس الشورى العماني التي جرت في ٢٠٠٣/١٠/٤ فوز ٨٣ عضوا جديدا من بينهم امرأتان. وقد أتت هذه الانتخابات في ظل توسيع المشاركة الشعبية فيها حيث بلغ عدد المواطنين الذين شاركوا في الانتخابات ٢٦٠ ألف من بينهم ١٠٠ ألف امرأة. أوكلت إلى القضاء في هذه الانتخابات مهمة الإشراف على عمليتي الشراء وإعلان النتائج كما شارك في هذه الانتخابات المواطنون العمانيون المقيمون في مصر والبحرين والأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة. على ان سن الناخب قد ارتفع في هذه الانتخابات إلى ٢١ عاما بدلا من ٢٠ عاما في انتخابات عام ٢٠٠٠ وقد تنافس في هذه الانتخاب ٥٥٠ مرشحا بينهم ٢١ امرأة.

وقد أعيد انتخاب ربع أعضاء المجلس السابق ومن بينهم المرأتان. وبلغ عدد أعضاء المجلس الجدد في حدود نصف أعضاء هذا المجلس. ومرد ذلك انه

---

<sup>١</sup> - لحمد السيد تركي . انتخابات الشورى العماني تدرج بقي من التغيير بالانترنت.

قد أصبح للمواطن العماني حق عضوية مجلس الشورى في حدود دورتين متتاليتين حيث صدر قانون بهذا الشأن عام ٢٠٠٠م<sup>١</sup>.

ونظرا للمشاركة الشعبية الواسعة في هذه الانتخابات فقد تميز المجلس الجديد بالأعضاء الشباب فيه وهو مما أدى إلى اختلاف إلى حد ما في بنيته الاجتماعية.

#### ١٥. البنية الاجتماعية للمجالس الاستشارية في قطر ١٩٧٢ - ٢٠٠٠م

تستند البنية الاجتماعية لمجالس الشورى القطرية من الناحية القانونية على النصوص الدستورية التي قررت الحقوق والحريات دون النص على قيام الجمعيات. لذلك فإن البنية السياسية له غير واضحة علما بأن بنية مجالس الشورى الاجتماعية تتألف من زعماء العشائر والتجار والمثقفين

#### ١٦. البنية الاجتماعية لمجالس الشورى في المملكة العربية السعودية

كانت البنية الاجتماعية لمجلس الشورى المعين عام ١٩٢٦ وفقاً لقانون الحجاز الأساسي لنفس العام مؤلفة من النائب العام ومستشاريه وستة من ذوي اللياقة والاقتدار (٢٨م) وبذلك تألف من الموظفين الحكوميين والوجهاء الاجتماعية. وكانت البنية الاجتماعية لمجلس الشورى السعودي المعين عام ١٩٩٣ (المعين من ٦٠ عضواً) تتألف من الفئات التالية :

١٠ أعضاء من علماء الدين (منهم ٦ من حملة شهادة الدكتوراة) و ٤ من المشايخ منهم رئيس المجلس و ٥ من المهنيين ٢ منهم من الأطباء و ٢ من مهندسين ومحامي (يحمل شهادة دكتوراه في القانون) و ٧ أعضاء من الأدباء والصحفيين (٢ حاملي شهادة دكتوراه) و ٢٠ عضواً من رجال الإدارة منهم ٧

<sup>١</sup> - الأيام البحرانية ٢٠٠٣/١٠/٤ والأيام ٢٠٠٣/١٠/٦ مبدل أيسست أو تلاين ١٠٢٠٠٣/٣٠.

أعضاء حاملي شهادة دكتوراه و ٤ من العسكريين ( فريق متقاعد ولواء متقاعد و ٢ برتبة لواء عامل في الخدمة ) و ٦ تجار و ٩ مثقفين ٨ أعضاء منهم حاملي شهادة دكتوراه<sup>١</sup>.

أما بنية أعضاء المجلس من حيث السن فأنها كما يلي : تتراوح أعمار مشايخ العلم ما بين ٤٦ - ٦٥ سنة وتتراوح أعمار المهنيين ما بين ٤٠ - ٥٦ سنة وأعمار الأنباء والصحفيين ما بين ٤٩ - ٦٦ سنة وأعمار المدراء ما بين ٤٩ و ٦٩ سنة وأعمار العسكريين ما بين ٥٦ و ٦٥ سنة وأعمار التجار ما بين ٥٩ و ٦٠ سنة وأعمار المثقفين ما بين ٣٩ و ٥٩ سنة.

١- مجلس الشورى المعين عام ١٩٩٧ فقد تألف من ٩٠ عضواً تألف المجلس المعين عام ٢٠٠١ من مائة وعشرين عضواً علماً بأنه لن تختلف البنية الاجتماعية لهذا المجلس كثيراً عن المجلسين السابقين . وتألف مجلس الشورى المعين في ١٢/٤/٢٠٠٥م من مائة وخمسين عضواً. أخذ بالإعتبار تمثيل الفئات الإجتماعية التي سبق أن مثلت في المجالس السابقة الثلاثة.

---

<sup>١</sup> - صدر الأمر الملكي بتعيين أعضاء مجلس الشورى بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٠ . وقد علنا الجدول المذكور على أساس المعلومات التي وردت في مجلة الوسط الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/٨/٣٠ .



## الباب الثالث

### مشاركة المرأة في السلطة التشريعية والمؤقتة في الدول

#### العربية

##### توطئة :-

لم تحصل المرأة العربية علي حقوقها السياسية في وقت واحد كما لم تشارك في الانتخابات والترشيح للسلطة التشريعية في فترة واحدة . ولم تمثل المرأة في المجالس التشريعية العربية التي اشتركت في عضويتها بنسبة واحدة أيضا . ومرد ذلك اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلدان العربية من جهة . وتنوع وتقلب أخذ هذه البلدان العربية بالنظام السياسي بين حين وآخر وحتى في البلد الواحد منها من جهة ثانية .  
وبما أننا قد تطرقنا في البابين السابقين إلي نشأة السلطة التشريعية والمؤقتة في البلدان العربية وينيتها الاجتماعية والسياسية فإننا سنتطرق في هذا القسم إلى:

- ١ - الحقوق السياسية للمرأة في النساتير العربية.
- ٢ - حقيقة المشاركة الفعلية للمرأة في السلطة التشريعية العربية .
- ٣ - تأثير أخذ الأنظمة الحاكمة بالتحديدية الحزبية أو الحزب الحاكم الوحيد أو منع الحزبية علي مشاركة المرأة في السلطة التشريعية وحجم هذه المشاركة وعليه فانه لابد من إجراء مقارنات للفصول التشريعية التي قامت في الدول العربية وعدد أعضاء كل مجلس من هذه المجالس . ونيل المرأة لحقوقها السياسية في التشريع . وحصولها علي هذه الحقوق في الواقع العملي . وقيل الدخول في هذا الموضوع لابد من الاشارة بإيجاز شديد إلى انه قد تقلب وضع المرأة في التاريخ من الوضع المسيطر في مرحلة الأمومة إلى وضع مضغوط

في مرحلة الأسرة البطريركية إلى درجة اضطهدت في فترات من التاريخ بأن تدفن مع زوجها حية أو تقتل في حالة وفاة زوجها في بعض البلدان<sup>١</sup>. أو تؤد البنات حين تخلق في بعض البلدان الأخرى . ولقضت الأعراف الجاهلية بعدم توريثها لأنها تنقل ملكية عائلتها إلى عائلة أخرى من جهة . ولا تشترك في الحرب من جهة ثانية . واستحوذ الرجل على كثير من الحقوق لامتتمعه بصفات معينة في وظائف العمل والحرب ترتب على ذلك الاحترام في التعامل وفقاً للوضع الاجتماعي المعين في هذه المرحلة التاريخية أو تلك وفقاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي استمدت التشريعات الدينية الوضعية أصولها منها وظروف الحياة وشروط الحريات العامة فيها وأصول التعامل .

والمعروف أن المرأة قد شاركت الرجل في العمل وتربية الأطفال وترتيب شأن الأسرة في جميع مراحل التاريخ البشري . وأن تفاوتت نسبة هذه المشاركة بين مرحلة وأخرى . وأن كان وضع المرأة التابع للرجل اقتصادياً دور مهم أن يكون الرجل سيداً على المرأة .

لقد أدت صيرورة الحياة وتغير أنماطها إلى تغير تبعية المرأة للرجل فسارت الأمور يتساق مع هذا التطور والتغير بحيث كانت الأمور تثبت ثم تزول إلى أن بلغت الإنمائية المرحلة الرأسمالية المتطورة فحصلت المرأة بنظائرها ودعم القوى المستتيرة من الرجال على الحقوق السياسية في البلدان المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا . علماً بأن حصولها على هذا الحق قد تدرج بالشكل التالي.

---

<sup>١</sup> - أشار بيرتراند راسل إلى أن الأرملة الهندوسية كانت تقتل نفسها في جنازة زوجها المتوفي أنتظر بيرتراند راسل . مثل غليل ميلاسية . ترجمة سميرة عبده . دار الجليل بيروت ط-١ ١٩٧٩ ط٥ .

ما نعرفه من التاريخ أن المرأة في ولاية دايجو منبغ في الولايات المتحدة قد حصلت حق الاقتراع عام ١٨٩٩م. ثم تقرر هذا الحق عام ١٩٢٠ على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية بأكملها وتبين حصول المرأة على حقها السياسي في البلدان الأوربية إذ نالت هذا الحق في فترات مختلفة من القرن العشرين كما يلي نالت المرأة حقها السياسي عام ١٩١٣ في النمسا وعام ١٩١٥ في النروج وفي عام ١٩١٨ في الدنمرك وألمانيا وروسيا الاتحادية . وعام ١٩٢٠ في هولندا والكسميرج والسويد<sup>١</sup>. وتدرج حق المرأة في بريطانيا في حصولها على هذا الحق من عام ١١٨ حين انحصر حق الانتخاب على النساء اللواتي يبلغن سن الثلاثين من العمر على الأقل بموجب قانون الشعب ثم توسع مداه عام ١٩٢٨ حين ساوى القانون بين الرجال والنساء في حق الانتخابات<sup>٢</sup>.

وتأخر تاريخ حصول المرأة على حقها السياسي في البلدان الأوربية الأخرى إلى الأربعينات من القرن العشرين حيث حصلت المرأة الفرنسية على هذا الحق عام ١٩٤٤ وحصلت المرأة الإيطالية على هذا الحق عام ١٩٤٥ .

ومثلما تفاوت حصول المرأة على حقوقها السياسية في البلدان المذكورة أعلاه . تبين حصول المرأة العربية على هذا الحق . لقد نالت المرأة العربية هذا الحق بشكل جزئي في نهاية الأربعينات في بعض البلدان إلى حصولها على هذا الحق في الثلث الأخير من القرن العشرين في بلدان أخرى وعدم حصولها على هذا الحق في بلدان عربية حتى الآن بداية القرن الواحد والعشرين .

وكانت المرأة السورية الأولى التي حصلت على حق الانتخاب بموجب القرار التشريعي رقم ١٧ لعام ١٩٤٩ على شرط قيد أن تكون المرأة التي

---

<sup>١</sup>- راجع عثمان خليل . المبادئ الدستورية العامة . مصر القاهرة عام ١٩٥٦ ص ٢٤٦ .  
<sup>٢</sup>- راجع أ. يرون لكسندر . الدستور البريطاني ونظام الحكم في مجموعة الأمم البريطانية ترجمة احمد الهمشري وآخرون . وزارة المعارف المصرية غير مؤرخ ص ١٦١ .

تشارك في الانتخاب حائزة على شهادة التعليم الابتدائي على الأقل كشرط للكفاية. ثم تتالي حصولها على هذا الحق في اغلب الدول العربية في مسيرة تطور أنظمة الحكم فيها في النصف الثاني من القرن العشرين وفقاً للأحكام الدستورية وقوانين الانتخاب في الدولة العربية بالشكل التالي .

### ١- الحقوق السياسية للمرأة في الدساتير العربية

نالت المرأة العربية حقوقها السياسية في أوقات مختلفة من تطور أنظمة الحكم في الدول العربية لم يبق سوى النذر اليسير منها تحاول إعطاء المرأة هذا الحق في ظروف محافظة كما هي الحال في الكويت<sup>(١)</sup> والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية التي لم توجد فيها حتى الآن (سبتمبر ٢٠٠٥) تشريعات تخول للمرأة حق الانتخاب والترشيح . والدساتير العربية التي قررت الحق السياسي للمرأة قد تباينت بهذا الشأن لقد قررت أحكام ١٦ دستور عربي الحق السياسي للمرأة بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وصممت عن النص على ذلك أحكام ٥٨ تشريع دستوري عربي في الفترة الممتدة من الثلث الثاني من القرن التاسع عشر حتى بداية القرن الواحد والعشرين. علماً بأنه قد صدرت قوانين انتخابات في ظل نفاذ عدد من الدساتير العربية التي صممت على ذلك وقررت هذه القوانين هذا الحق بيد أن الأحكام الدستورية العربية التي قررت الحق السياسي للمرأة قد تباينت في النصوص الخاصة بذلك بالشكل التالي حسب الترتيب التاريخي والتباين في النصوص .

أ- قررت إحكام خمسة دساتير عربية نصوصاً غير مباشرة الحق السياسي للمرأة وكان الدستور المصري لعام ١٩٥٦ أول دستور عربي فيما نعلم

(١) - أقر مجلس الأمة الكويتي في مايو ٢٠٠٥م إعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح لمجلس الأمة الكويتي القادم .

يقضي بأن تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها في المجتمع وواجباتها الأسرية (م ١٩) وبناء على ذلك شاركت المرأة في الانتخابات والترشيح التي جرت لمجلس الأمة المصري عام ١٩٥٧. وبالرغم من المسافة الزمنية الممتدة من عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٧٠ فإن دستور ج.ع. ي لذلك العام قد قرر نصاً يقضي بأن النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله الشريعة وينص عليه القانون (م ٢٤) وهو ما يفهم منه عدم منع النساء من ممارسة الحق الانتخابي غير أن القرار الجمهوري بالقانون رقم ٣ لعام ١٩٧١ قد نص على حق الانتخاب للذكر فقط واقترب نص الدستور السوداني لعام ١٩٩٨ من أحكام دستور ج.ع. ي. بهذا الشأن وأن كان قد أسهب في واجبات الدولة في التدخل في رعاية الأسرة إلخ .. وإن لم يشر إلى الحق السياسي للمرأة صراحة في الرقم ١٥ منه الذي قضى بأن = ترعى الدولة نظام الأسرة وتيسر الزواج وتعني بسياسات الذرية وتربية الأطفال ورعاية المرأة ذات الحمل وبتحرير المرأة من الظلم في أي من أوضاع الحياة ومقاصدها وبتشجيع دورها في الأسرة والحياة العامة.

ومع أن أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٦٩ , ١٩٧٣ لم تقر حق المرأة في الانتخاب والترشيح صراحة بيد أنها قد قررت نصوصاً أكثر وضوح من أحكام دستوري ج.ع. ي لعام ١٩٧٠ والسودان لعام ١٩٩٨ لقد نص دستور سوريا لعام ١٩٦٩ على أنه (على الدولة أن توفر للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها الفعالية في الحياة وأن تعمل على إزالة القيود التي تمنع تطويرها بما يمكنها من المشاركة في بناء المجتمع الاشتراكي) (م ٢٤) . ثم كرر دستور سوريا لعام ١٩٧٣ هذا النص مع اختلاف في التعبير ووضوح في المحتوى بالنص على أن : تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة

الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي (م ٤٥) علماً بأن القانون السوري بشأن الانتخاب الصادر في ذلك العام قد أعطى المرأة حق الانتخاب والترشيح :

والى هذه المجموعة ينتمي دستور مملكة البحرين الصادر في ١٤ / ٢ / ٢٠٠٢ م في نصه على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون أخلال بأحكام الشريعة الإسلامية ( القسم الثاني من المادة ٤ ) .

وبخلاف أحكام الدساتير السابقة قررت أحكام المجموعة الثانية من الدساتير العربية التي قررت الحق السياسي للمرأة نصاً . لقد قضت أحكام ١١ دستور عربي بالحق السياسي للمرأة من حيث المبدأ وأن تفاوتت في النصوص الخاصة بهذا الشأن . وكان الدستور المغربي لعام ١٩٦٢ أول حكم دستوري عربي فيما نعلم قرر صراحة هذا الحق في نصه على أن : الرجل والمرأة متساويان في التمتع بالحقوق السياسية ويحق لكل مواطن ذكراً أو أنثى أن يكون ناخباً إذا كان بالغاً سن الرشد ومتمتعاً بحقوقه الوطنية والسياسية (الفصل ٨) وهو نفس الحكم الذي قضت به الدساتير المغربية بعد ذلك في دساتير أعوام ١٩٧٠ (فصل ٨) و ١٩٧٢ (فصل ٨) و ١٩٩٢ (فصل ٨) و ١٩٩٦ (فصل ٨) . وتنتمي دساتير الجزائر إلى هذه المجموعة الدستورية العربية التي قررت صراحة الحقوق السياسية للمرأة وأن أنتت النصوص الخاصة بذلك مقتضيه . لقد قضى دستور ١٩٦٣ بأن يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة (م ١٢) . وهو نفس الحكم الذي قرره الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ (م ٤٢) . وبالمقابل توسعت أحكام دستور الجزائر لعامي ١٩٨٩ و

١٩٩٦ في تقرير الحق السياسي للمرأة إذا ما قارناها بدستوري ١٩٦٣ و ١٩٧٦ . لقد نص دستور الجزائر لعام ١٩٨٩ على أن : المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحويل دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (م ٣٠) . وأن ( الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة وتكون تراثاً مشتركاً بين جميع الجزائريين والجزائريات . واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمة (م ٣١) ) وقد تطابقت مع هذا النص أحكام دستور الجزائر لعام ١٩٩٦ في المادتين ٣١ و ٣٢ .

١ لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط بل قررت هذا الحق أحكام دستوري ج . ي . د . ش لعامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ لقد نصت أحكام الدستورين المذكورين على أن تضمن الدولة حقوقاً متساوية للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفر بشكل تقتضي الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة (م ٣٦ من دستور ١٩٧٠ وم ٤٢ من دستور ١٩٧٨) .

وعلاوة على ذلك قررت مجموعة من قوانين الانتخابات في عدد من الدول العربية الحقوق السياسية للمرأة في ظل نفاذ ستة عشر دستور عربي هي دستاير ج . ع . م لعام ١٩٦٤ والسودان لنفس العام وج . م . ع لعام ١٩٧١ والسودان لعامي ١٩٧٣ و ١٩٨٥ ولبنان لعام ١٩٢٦ وسوريا لأعوام ١٩٣٠ - و ١٩٥٠ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ والأردن لعام ١٩٥٢ وتونس لعام ١٩٥٩ والعراق لعام ١٩٧٠ وقطر لعام ١٩٧١ وسلطنة عمان لعام ١٩٩٦ والميثاق البحريني لعام ٢٠٠١ ودستور البحرين لعام ٢٠٠٢ علماً بأن الأحكام القانونية التي قررت الحق السياسي للمرأة قد صدرت في أوقات متفاوتة من نفاذ هذه الدساتير في طائفة منها ومنذ صدور الدستور في طائفة أخرى . مثال ذلك صدر المرسوم

الإشتراعي رقم ١٧ لعام ١٩٤٩ في سوريا الذي قرر حق المرأة المتعلمة في الانتخاب فقط في ظل دستور سوريا لعام ١٩٣٠ . وصدر المرسوم الأشراعي رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ في ظل الدستور اللبناني النافذ منذ عام ١٩٢٦ . كما صدر القانون الأردني الخاص بإعطاء المرأة الحق السياسي عام ١٩٧٤ في ظل الدستور الأردني النافذ منذ عام ١٩٥٢ . وتزامن صدور قوانين أخرى بشأن الانتخابات أعطاه هذا الحق للنساء مع صدور الدستور في تلك الدولة العربية أو بعد صدور الدستور بفترة وجيزة وهو تأكيد على حقوق قد حصلت عليها المرأة قبل ذلك مثلما هي الحال في قانون مجلس الأمة لعام ١٩٦٤ في ظل دستور ج . ع . م لنفس العام والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٢٣ لعام ١٩٧٩ في ج . م . ع في ظل دستور ج . م . ع لعام ١٩٧١ . وقواعد الجمعية التأسيسية السودانية لعام ١٩٦٥ في ظل دستور السودان لعام ١٩٦٤ وقواعد مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤ في ظل دستور ١٩٧٣ وقانون المجلس الوطني العراقي لعام ١٩٨٠ في ظل نفاذ دستور العراق لعام ١٩٧٠ . وقوانين الانتخابات في الجمهورية اليمنية رقم ٤١ لسنة ١٩٩٢ ورقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته بالقرار رقم ٢٧ لعام ١٩٩٩ ورقم ١٣ لعام ٢٠٠١ في ظل نفاذ دستور ج . ي لعام ١٩٩٠ وتعديلاته في عام ١٩٩٤ و ٢٠٠١ . وإذا كان دليل الناخب القطري الصادر بالمرسوم الأميري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٨ قد خول لكل قطري أو قطرية تتوفر فيه الشروط المطلوبة لانتخاب المجلس البلدي المركزي (م ١٠ من الفصل الأول) بعد صدور دستور قطر عام ١٩٧١ فإن الأحكام الانتخابية قد قررت حق المرأة في الانتخاب قبل صدور الدستور في تلك الدولة . مثال ذلك قرر الأمر العلي في تونس المؤرخ في ١٤ / ٣ / ١٩٥٧ المتعلق بقانون البلديات في الفصل الثاني منه أنه : باستثناء من ليست لهم أهلية الانتخاب حسب الصور التي أشار لها القانون يعتبر كناخبين



التونسيون ذكورا وإناثا البالغة سنهم عشرين سنة . وعليه فإن إشترك المرأة التونسية في عضوية مجلس الأمة لعامي ١٩٥٩ و ١٩٦٤ قد استند على هذا النص . إذا لم تقرر المجلة الانتخابية التونسية حق المرأة في الانتخاب والترشيح صراحة سوى عام ١٩٦٩ بالقتون عدد ٢٥ لعام ١٩٦٩ - المؤرخ في ٨ / ٤ / ١٩٦٩ فصل ٢ منها , بأن يتمتع بحق الانتخاب جميع التونسيين والتونسيات البالغين من العمر عشرين عاماً كاملة والمتمتعين بالجنسية التونسية منذ خمسة أعوام على الأقل بحقوقهم المدنية والسياسية الذين لم تشملهم أية صوره من صور الحرمان التي نص عليها القانون<sup>١</sup> . وحصلت المرأة العمانية على حق الانتخاب والمشاركة في مجلس الشورى عام ١٩٩١ قبل صدور القانون الأساسي للسلطنة عام ١٩٩٦ .

وصممت عن النص على الحق السياسي للمرأة أحكام ٢٤ وثيقة دستورية عربية وقوانين الانتخابات التي صدرت في ظل نفاذها وهذه الأحكام هي لائحة مجلس شورى النواب لعام ١٨٦٦ ولائحة ١٨٨٢ و ١٩١٣ في مصر ودساتير مصر لعامي ١٩٢٣ و ١٩٣٠ والعراق لعام ١٩٢٥ والأردن لعامي ١٩٢٨ و ١٩٤٧ والسودان لعامي ١٩٥٣ و ١٩٥٦ وسوريا لعام ١٩٢٠ والنظامان الأساسيان لحكومتى اللأذقية وجبل الدروز لعام ١٩٣٠ والنظامان الأساسيان لبرقه ويني غازي لعام ١٩١٩ ودساتير برقه لعام ١٩٥١ وليبيا لعامي ١٩٥١ و ١٩٦٣ والكويت لعام ١٩٦٢ ومستعمرة عدن لعام ١٩٦٢ و ج . ع . ي . لأعوام ١٩٦٥ و ١٩٦٧ ( لم يصدر قتون إنتخاب في ظلهم ) و ١٩٧٠ ولائحة المبادئ العامة للدستور التونسي الصادرة في ١٠ / ٦ / ١٩٤٩ . ودستور

١ - تجدر الإشارة إلى أن الأمر الطلي المؤرخ في ٦ / ٦ / ١٩٥٦ المتعلق بتحديد نظام انتخاب المجلس القومي التكميسي . قد قضى في الفصل الأول منه بأن : يعتبر كناخبين التونسيون الذكور البالغون من العمر ٢١ عاماً شمسياً الخ .

البحرين لعام ١٩٧٣ . كما صممت أحكام ٢١ وثيقة دستورية عربية عن النص على الحق السياسي للمرأة لأن هذه الوثائق لم تقضي بقيام السلطة التشريعية المنتخبة كما هي الحال في نظمات جبل لبنان لعام ١٩٦١م. وعهد الأمان التونسي لعام ١٨٦١ م ودستوري فلسطين لعامي ١٩٢١ و ١٩٢٢م والقانون الأساسي لنجد والحجاز لعام ١٩٢٦م والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م في الشطر الشمالي من اليمن ودساتير سلطنة حج لعام ١٩٥٢م واتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٥٩م , المعدل عام ١٩٦٢م ودستور مستعمر عدن لعام ١٩٦٢م . وولاية دثينه لعام ١٩٦١م وقانون المجلس الوطني عام ١٩٦٩م . والاعلان الدستوري لعام ١٩٧٨م . في ج . ع . ي ومشروع دستور المملكة العربية السعودية لعام ١٩٦١م ودساتير ج . ع . ي لعامي ١٩٦٣ , ١٩٦٤م . وقطر لعام ١٩٦٤م . والعراق لعام ١٩٥٨ , ١٩٦٤ , ١٩٦٨م . ونظام الحكم في الملكة العربية السعودية لعام ١٩٩١م . ومرد ذلك ان هذه الوثائق قد قررت قيام السلطة الاستشارية أو الموقّعة أو التشريعية بالتعين علما بان وثائق أخرى قد عينت المراه في السلطة الاستشارية أو التشريعية وهو ما سنتناوله فيما بعد .

## ٢- حقيقة المشاركة الفعلية للمرأة في الهيئة الاستشارية والموقفة

### والتشريعية

سبق الحديث في البابين السابقين من هذا البحث عن عدد المجالس الاستشارية والموقفة والتشريعية التي قامت في البلاد العربية منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر وحتى عام ٢٠٠٥ م . وطبيعة هذه المجالس (استشارية موقفة تشريعية) وطريقة قيامها ( بالتعين , بالانتخاب والتعيين , بالانتخاب فقط ) . وبينتها الاجتماعية ( من مختلف الطبقات والفئات أم من طبقات وفئات محددة) . وبينتها السياسية ( من عدد من الأحزاب في ظل التعددية , من أعضاء وأنصار الحزب الحاكم الوحيد أو من أعضاء في ظل منع الحزبية ) . وذلك بهدف حصر عدد هذه المجالس وقوامها والفاعلين فيها . على أننا هنا ستوضح كم هي المجالس التشريعية في البلاد العربية التي لم تشترك فيها المرأة في الانتخابات والترشيح والمجالس التي اشتركت المرأة في الانتخاب فقط والمجالس التي اشتركت فيها المرأة في الانتخاب والترشيح معا . ولتسهيل ذلك فنتناول كل من :-

١- عدد المجالس التشريعية في الدول العربية في ظل النظامين الملكي والجمهوري وتمديداتها وحلها وبقاء البلد بدون سلطة تشريعية والتعددية الحزبية فيها والحزب الحاكم الوحيد ومنع الحزبية وذلك ليسهل على القارئ معرفة استقرار هذه المجالس في معرفة النسب فيها ومدى مشاركة المرأة في كل من هذا النوع أو ذاك من المجالس التشريعية وهو ما سنتناوله في الجدول الأول وذلك بجزء كما أوردناه في البابين السابقين من هذا البحث بالتفصيل ,

٢- عدد المجالس الاستشارية والموقفة والتشريعية العربية التي لم تشترك المرأة في الانتخابات فيها ولا في الترشيح لها والمجالس التي اشتركت

في الانتخابات ولم تشترك في الترشيح لها . وبداية تاريخ دخول المراه  
هذه المجالس وهل كان ذلك بالتعين أم بالانتخاب وسنتناول ذلك في  
الجدول الثاني .

٣- عدد المجالس التي دخلت فيها المراه السلطة الاستشارية أو الموقته أو  
التشريعية وعدد النساء في كل مجلس ومجل عدد أعضائه وهو ما  
سنتأوله في الجدول الثالث .

#### **الجدول الأول :**

عدد المجالس الاستشارية والموقته والتشريعية في الدول العربية وتحديدها  
وحلها وبقاء هذه البلدان بدون سلطة تشريعية في ظل التعددية الحزبية والحزب  
الحاكم الوحيد ومنع الحزبية .



١- يتضح من الجدول أنه قد قام ٢٤٢ مجلس في البلدان العربية منها ١٣٤ مجلس في ظل النظام الملكي و ١٠٨ مجلس في ظل النظام الجمهوري في الفترة ما بين ١٨٢٤ - ٢٠٠٥.

١- أما من حيث طبيعة هذه المجالس فقد قام ٧٧ مجلس استشاري في البلدان العربية خلال هذه الفترة مهمته إبداء الرأي والمشورة لرئيس الدولة . وقامت خمس هيئات مؤقتة كمقدمة لقيام سلطه تشريعيه سواء تم ذلك أم لم يتم و ٣ مجالس جمعيه تأسيسيه مهمتها إعداد الدستور ومجلسان سلطه عليا للدولة وسلطه تشريعيه .

٢- وإذا قارنا قيام هذه المجالس من حيث طريقة قيامها فقد قام ٧٨ مجلس بالتعيين منها ٥٥ مجلس استشاري وستة مجالس هيئه مؤقتة ومجلسان سلطه تشريعيه ومجلس السلطه العليا للدولة<sup>١</sup> . وقام ٥٦ مجلس بطريقة الجمع بين الانتخاب والتعيين منها ٦ مجالس استشارية و ٣٦ مجلس سلطه تشريعيه ذات مجلس واحد ومجلسين جمعيه تأسيسيه وهيئه مؤقتة واحده<sup>٢</sup> . وقام ١٥٨ مجلس بطريقة الانتخاب فقط منها ٤٥ مجلس ( المجلس الثاني من السلطه التشريعيه ) و ٦٠ مجلس

---

<sup>١</sup> - لم ندرج المجلس الأعلى من السلطه التشريعيه المؤلفة من مجلسين مثل مجلس الأعيان في العراق في الفترة ما بين ١٩٢٥ - ١٩٥٨ ومجلس الشيوخ في مصر في الفترة ما بين ١٩٢٤ - ١٩٥٢ ومجلس الأعيان الأردني في الفترة ما بين ١٩٥٢ - ٢٠٠٣ ومجلس الشيوخ في ليبيا في الفترة ما بين ١٩٥١ - ١٩٦٩ وفي السودان في الفترة ما بين ١٩٥٣ - ١٩٥٨ والمغرب ١٩٦٢ - ١٩٦٥ ومن ١٩٩٣ - ٢٠٠٣ والجزائر من ١٩٩٧ - ٢٠٠٣ منها التي قامت بالتعيين مثلما هي الحال لمجلس الأعيان في العراق والأردن وليبيا ومجلس الدولة في عمان من ١٩٩٨ ومجلس الشورى في البحرين بعد انتخابات ٢٠٠٢ ومنها التي قامت بالجمع بين الانتخاب والتعيين كما هي الحال في مجلس الشيوخ المصري والسوداني ومجلس الأمة الجزائري والفرقة العليا في المغرب.

<sup>٢</sup> - لمزيد من الإطلاع يمكن العودة لـ قلند محمد طربوش . السلطه التشريعيه في الدول العربية ذات النظام الجمهوري. مجد بيروت ١٩٩٥ . الباب الأول .

في ظل الأخذ بالمجلس الواحد للسلطة التشريعية و٥ مجالس استشارية ومجلسان سلطه عليا للدولة وجميعه تأسيسيه واحده .

٣- وبمقارنة هذه المجالس في ظل كل من التعددية الحزبية وفي ظل التنظيم السياسي الوحيد وفي ظل منع الحزبية فاتنه قد قام ٤٦ مجلس قبل الإعلان عن التعددية الحزبية أو قبل الترخيص بقيامها وقام ١٠٣ مجلس في ظل التعددية الحزبية . وقام ٤٧ مجلس في ظل التنظيم السياسي الحزب الحاكم الوحيد وقام ١٤ مجلس في ظل النصوص التشريعية التي قررت منع الحزبية<sup>١</sup>.

٤- وإذا قارنا تعديد مدة المجلس وحله وتقطع الحياة النيابية نجد انه قد مدد المجلس الاستشاري المؤقت والسلطة التشريعية ١٨ مرة في

---

<sup>١</sup> - تجدر الإشارة إلى أننا اعتبرنا المجالس التي قامت في ظل عدم وجود أحزاب علنية مثل مصر في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والمجالس التي قامت في بلدان الخليج العربي أنها قد قامت قبل الإعلان عن التعددية الحزبية أما للمجالس التي قامت في ظل التعددية فهي المجالس التي قامت في ظل نصوص دستورية قررت التعددية نصاً مثل دساتير سوريا لأعوام ١٩٥٠ - ١٩٥٣ - ١٩٦٢ والأردن لعام ١٩٥٢ والمغرب لأعوام ١٩٦٢ - ١٩٧٠ - ١٩٧٢ - ١٩٩٢ - ١٩٩٦ والسودان لعامي ١٩٦٤ - ١٩٨٥ ومصر لعام ١٩٧١ بعد تعديله عام ١٩٨٠ . و ج. م. لعام ١٩٩٠ بعد تعديله عام ١٩٩٤ والجزائر لعام ١٩٨٩ . أو قامت المجالس في ظل نصوص دساتير قررت قيام الجمعية ونشأت في ظلها أحزاب مثل دساتير مصر لعامي ١٩٢٣ - ١٩٣٠ والعراق لعام ١٩٢٥ ولبنان لعام ١٩٢٦ وسوريا ١٩٣٠ والأردن لعامي ١٩٢٨ - ١٩٤٨ وليبيا لعامي ١٩٥١ - ١٩٦٣ والسودان لعامي ١٩٥٣ - ١٩٥٦ والجزائر لعام ١٩٨٩ أما المجالس التي قامت في ظل النص على قيام التنظيم السياسي الحزب الحاكم فهي تلك التي قامت في ظل دساتير مصر لعام ١٩٥٦ و - ج. م. لعام ١٩٥٨ - وعام ١٩٦٤ و ج. م. لعام ١٩٧١ قبل تعديله عام ١٩٨١ والجزائر لعامي ١٩٦٢ و ١٩٧٦ وسوريا لأعوام ١٩٦٤ - ١٩٦٩ - ١٩٧٣ والسودان لنفس العام و ج. م. د. ش. لعامي ١٩٧٠ - ١٩٧٨ والمجالس التي قامت في ظل منع الحزبية فهي المجالس التي قامت في ظل المراسيم والقرارات التي صدرت بعد الحركات والانقلابات والثورات في سوريا بعد انقلابات ١٩٤٩ - ١٩٥١ وبعد ثورة ٢٣ / ٧ / ١٩٥٢ في مصر والعراق عام ١٩٥٨ والسودان بعد انقلابات ١٩٥٨ - ١٩٦٩ - ١٩٨٩ ودستور العراق لعام ١٩٦٤ ودستور ج. م. لعام ١٩٧٠ . لمزيد من الإطلاع يمكن العودة إلى قلند محمد طربوش . الحقوق والحريات في الدول العربية إصدارات ملتقى المرأة للدراسات والتدريب اليمني عام ٢٠٠٢ .

البلدان العربية وحل المجلس ٧٠ مرة وتعطلت هذه السلطة ٣٦ مرة خلال هذه الفترة.

الجدول ٢- المجالس الاستشارية والمؤقتة والتشريعية العربية التي لم تشترك المرأة في الانتخابات فيها ولا في الترشيح لها . والمجالس التي اشتركت المرأة في الانتخاب لها ولم تشترك في الترشيح لها . والمجالس التي اشتركت للترشيح والتعيين فيها وبداية دخول المرأة إلى هذه المجالس في كل بلد على حده مشاركة المرأة في المجالس الاستشارية والمؤقتة والتشريعية في الدول العربية.

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط بل امتد إلى قيام مجالس استشارية ومؤقتة وتشريعية دون أن تشترك المرأة في الانتخاب إليها ومجالس أخرى لم تشترك المرأة في الترشيح إليها ولمزيد من الإيضاح نورد الجدول التالي: الجدول رقم (٢) المجالس الاستشارية والمؤقتة والتشريعية العربية التي لم تشترك المرأة بالانتخابات بها ولا الترشيح لها والمجالس التي اشتركت في الانتخابات والترشيح لعقوبتها .

٣	البلد	المدة التي لم تشترك فيها المرأة في الانتخاب والترشيح	المجالس التي اشتركت فيها المرأة ولم تشترك فيها بالترشيح	المجالس التي اشتركت فيها المرأة بالترشيح والتعيين	بداية دخول المرأة إلى المجالس الاستشارية والمؤقتة والتشريعية العربية وعندها
١	مصر	١٨٦٦-١٩٥٢م (١٨ مجلس)		١٩٥٧-٢٠٠٣م (١٢ مجلس)	١٩٥٧م بالانتخاب (١٢ مجلس)
٢	سوريا	١٩٢٠-١٩٤٩م ٨ مجالس	١٩٤٩-١٩٦٢م ٨ مجالس	١٩٦٠-٢٠٠٣م ١٣ مجلس	١٩٦٠م بالتعيين ١٣ مجلس



٣	لبنان	١٩٢٢-١٩٥٢ م ١٢ مجلس	١٩٥٢ م	١٩٥٣ م مجلس	١٩٦٣ بالانتخاب ٥
٤	السودان	١٩٤٤-١٩٦٣ م ٥ مجلس	—	١٩٦٥ م ١٢ مجلس	١٩٦٥ بالانتخاب والتعين ١٢ مجلس
٥	الأردن	١٩٢٩-١٩٨٩ م ٢١ مجلس	—	٣ تعين و ٢ انتخاب و ٤ مجلس	٧٨ بالتعين بالانتخاب ٣
٦	العراق	١٩٢٥-١٩٧٠ م ١٩ مجلس	—	١٩٨٠ م مجلس	بالانتخاب
٧	تونس	١٨٦١-١٩٥٦ م ٤ مجلس	—	١٩٥٩ م ١٠ مجلس	١٩٥٩ م بالانتخاب
٨	الجزائر	من ظل الاستعمار الفرنسي	—	١٩٦٢ م لما بعد ٩ مجلس	١٩٦٢ بالانتخاب حتى الآن ٢٠٠٣ م
٩	المغرب	١٩٥٦ م-١٩٦٠ م ٢ مجلس	—	١٩٦٣ م ٦ مجلس	٩٣ بالانتخاب والغرف الصناعية عام ١٩٦٦ م
١٠	ج.ع.ي	١٩٤٨ م-١٩٨٨ م ٨ مجلس	—	—	—
١١	ج.ي.دش	١٩٣٧-١٩٦٥ م ٨ مجلس	—	١٩٧١ م- ٣ ١٩٨٦ م مجلس	١٩٧١ م — ٧٨ و ١٩٨٦ م بالانتخاب
١٢	ج. ي	—	—	١٩٩٠ م لما بعد ٣ مجلس	٩٠ بالانتخاب عام ١٩٩٠ م ثم الانتخاب عام ١٩٩٣ م
١٣	الكويت	١٩٣٨-٢٠٠٣ م ١٤ مجلس	—	—	—

١٤	البحرين	١٩٧٢-٢٠٠٠م ٤ مجالس	٤ باقطين عام ٢٠٠٠م	—
١٥	س. عمان	١٩٨١-١٩٩١م ٥ مجالس	١٩٩٧م ٤ مجالس	بالقطين ١٩٩٣ وبالانتخاب ١٩٩٧ -٢٠٠٣م
١٦	قطر	١٩٦٤م-٢٠٠٠م	١٩٩٩م بالانتخاب ولم تقوّر فيها	—
١٧	دولة الإمارات	١٩٧٢-٢٠٠٥م ١٤ مجلس	—	—
الإجمالي	٢٤٨	—	٢٧١	—

يتضح من الجدول رقم ٢- أنه قد بقت المجالس التشريعية مدة من الزمن دون أن تشترك المرأة في عضويتها فيها مثلما هي الحال في مجالس سوريا ١٩٢٠ - ١٩٦٠ والعراق ١٩٢٥ - ١٩٥٨ ومصر ١٩٢٣ - ١٩٥٢ والأردن ١٩٢٨ - ١٩٩٣ ولبنان ١٨٦١ - ١٩٦٣ والسودان ١٩٥٣ - ١٩٦٥ والمغرب ١٩٥٦ ١٩٩٣ وتونس ١٨٦١ - ١٩٥٩ وعمان ١٩٨١ - ١٩٩٣ والبحرين ١٩٧٥ - ٢٠٠٢. في حين بقت مجموعه من المجالس التشريعية حتى الآن دون أن تشارك المرأة فيها مثل مجلس الأمة الكويتي ١٩٦٣ - ٢٠٠٣ والمجالس التي قامت في المملكة العربية السعودية ١٩٢٦ - ١٩٩٣ - ٢٠٠٥ ودولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧٢ - ٢٠٠٣ وج. ع. ي. ١٩٧١ - ١٩٩٠ وقطر ١٩٧٢ - ٢٠٠٥ علماً بأن المرأة شاركت بالانتخاب والترشيح للمجلس البلدي عام ٢٠٠١ في قطر وكذلك الحال في البحرين حيث شاركت المرأة في الانتخاب والترشيح عام ٢٠٠٢ ولم تنجح أي من المرشحات الثمان

خاضت اثنتان منهما الدور الثاني في الانتخاب<sup>١</sup>. وبالمقابل شاركت المرأة في الانتخاب والترشيح منذ قيام الدولة حتى الآن وهي ممثلة في السلطة التشريعية مثلما هي الحال في الجزائر ١٩٦٢- ٢٠٠٢ والجمهورية اليمنية ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ م<sup>٢</sup>.

١- تدرج وضع المرأة في تشريعيين من حق الانتخاب فقط دون الترشيح ثم الانتخاب والترشيح يعد ذلك مثلما هي الحال في الفترة ما بين ١٩٤٩ - ١٩٧٣ في سوريا ( علما بأن المرأة قد أشتركت في المجالس المؤقتة التي قامت بالتعيين في أعوام ١٩٦٠ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٧٠ ) ولبنان حين حصلت المرأة على حق الانتخاب ١٩٥٢ والترشيح عام ١٩٥٣ في حين حصلت على حق الانتخاب و الترشيح في نفس الوقت في عدد من المجالس مثلما هي الحال في مصر منذ انتخاب ١٩٥٧ وتونس منذ انتخاب ١٩٥٩ والمغرب منذ انتخابات ١٩٦٢ و ١٩٦٣ والجزائر منذ انتخابات ١٩٦٢ والسودان منذ انتخابات ١٩٦٥ والعراق منذ انتخابات ١٩٨٠ والأردن منذ انتخابات ١٩٨٤ .

٢- وبالرغم من حصول المرأة على حق الانتخاب والترشيح في عدد من البلدان العربية فأنها قد أخفقت في النجاح في الوصول إلى هذه السلطة لقد ترشحت ١٤ امرأة في انتخابات ١٩٦٢ في المغرب مقابل ١٧٤ - ١٧ مرشح من الرجال وترشحت ٧٦ امرأة في الانتخابات الجماعية عام ١٩٧٦ من مجموع.

<sup>١</sup> - حول عدد المرشحين الذين فازوا بعضوية المجلس الوطني البحريني انظر جريدة الحياة اللندنية العدد ١٤٤٦٤ بتاريخ ١٠/٢٦/٢٠٠٢ ص ١-٢ والعدد ١٤٤٦٣ بتاريخ ١٠/٢٥/٢٠٠٢ والمرشحان اللتان دخلتا الدور الثاني من الانتخابات التشريعية البحرينية ( من الثمان المرشحات في الدور الأول هما لطيفة القمود في المحافظة الجنوبية وفوزية الرويعي المحافظة الشمالية وقد نالت القمود ١٢٠٤ صوتا في الدور الثاني ونالت الرويعي ٦٩١ صوتا الحياة بتاريخ ١٠/٢٦/٢٠٠٢ .

<sup>٢</sup> - انظر على محافظة الديمقراطية المقيدة . حالة الأردن ١٩٨٩ - ١٩٩٩ . مركز دراسات الوحدة العربية ط١ - ٢٠٠١ ص ١١٨ .

٦٣٨ - ٤٢ مرشح من الرجال فزن ١٠ مرشحات في المجالس البلدية<sup>١</sup>. وترشحت ١٠٨٦ امرأة من ٢٢٢٣٧ مرشح انتخب منهن ٨٧ مرشحة في ١٠ / ١٠ / ١٩٩٢ وكانت ترشيحات النساء في انتخابات المجالس التشريعية المغربية ٨ نساء في انتخابات ١٩٦٣ و ٨ نساء في انتخابات ١٩٧٧ و ١٦ مرشحة من مجموع ١٣٦٦ مرشح في انتخابات ١٩٨٤ و ٣٦ امرأة في انتخابات ١٩٩٣ فازت فيها امرأتان لأول مرة في تاريخ السلطة التشريعية المغربية<sup>٢</sup>. وترشح ٦٥ امرأة في انتخابات ١٩٩٧. أما انتخابات ٢٠٠٢ فنظراً لحصول المرأة على كوتا محددة في اللائحة الانتخابية فقد وصلت إلى السلطة التشريعية ٣٠ امرأة<sup>٣</sup>.

لم ينحصر الأمر على المدة التي لم تصعد فيها المرأة إلى السلطة التشريعية في المغرب فقط - (١٩٦٠ - ١٩٩٣) وإنما تعداه إلى لبنان لقد حصلت المرأة اللبنانية على حق الترشيح في السلطة التشريعية اللبنانية عام ١٩٥٣ ولكنها لم تنتخب لهذه السلطة سوى عام ١٩٦٣ أي بعد عشر سنوات من حصولها على هذا الحق لقد انتخبت مرنا البستاني بالتركية عام ١٩٦٣ في انتخابات فرعية جرت على أثر وفاة والدها النائب أمين البستاني في حادث طائرة ثم انقطعت مشاركة المرأة اللبنانية حتى عام ١٩٩١ حين عينت نائلة معوض في مجلس

<sup>١</sup> - ومن من حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي.

<sup>٢</sup> - لمزيد من الإطلاع حول هذا راجع عكشة الجندي المرأة المغربية والأحزاب السياسية وكتاب المرأة العربية والمشاركة السياسية مركز الأردن الجديد للدراسات صان ط١ - ٢٠٠٠ ص ٣٣٢ - ٣٣٣ وكانت أول من فاز بالانتخابات عام ١٩٩٣ م.

<sup>٣</sup> - واثنان التي فازتا في انتخابات ١٩٩٣ في المغرب هما لطيفة بناني سمرس أستاذة في جامعة فاس وسبق أن خاضت الانتخابات عام ١٩٨٤ وخسرتها بفارق قليل جداً وهي عضوة في حزب الاستقلال والثانية الفائزة في هذه الانتخابات هي بدوعة السلطي أستاذة الاقتصاد في كلية الحقوق بالدار البيضاء وعضوة الاتحاد الاشتراكي. راجع الوسط العدد ٧٨ - ٢٦ - ٧ - ١٩٩٣ ص ٣٦ وفقاً لما أورده عبد الكريم غلاب لم تفوز أي من المرشحات للانتخابات النيابية لأعوام ٦٣ و ١٩٧٠ و ١٩٧٧ و ١٩٨٤. راجع عبد الكريم غلاب التطور الدستوري والنيابي بالمغرب ط٢ - ١٩٩٣ غير معلوم دار النشر ص ٢١٠.

النواب اللبناني بدلاً عن زوجها الشهيد رئيس الجمهورية علماً بأنه قد ترشحت امرأة واحدة في انتخابات ١٩٥٣ - ١٩٥٧ وترشحت امرأتان في انتخابات ١٩٦٠ وأمرتان في انتخابات ١٩٦٤ وامرأة في انتخابات ١٩٦٨ وأربع نساء في انتخابات ١٩٧٢ وخمس نساء عام ١٩٩٢ وثمان نساء عام ١٩٩٦ م<sup>١</sup>. ومع أن المرأة الاردنية قد حصلت على حق الانتخاب والترشيح بموجب تعديل قانون الانتخاب عام ١٩٧٤ وشاركت المرأة الاردنية في الانتخابات التكميلية عام ١٩٨٤ لملى ٨ مقاعد قاتها لم تشارك في الترشيح نظراً لمحدودية المقاعد المذكورة وترشحت ١١ امرأة في انتخابات ١٩٨٩ لم تنجح أي امرأة فيها ثم انخفض عدد المرشحات إلى ثلاث عام ١٩٩٢ نجحت فيها امرأة واحدة<sup>٢</sup>. وهكذا فقد انتخبت ليلي شرف في مجلس نواب ١٩٩٣ ونهى المعاطة من قبل مجلس النواب المنعقد اجتماعه في شهر ٣ من عام ٢٠٠١ بدلاً من عضو متوفي من أعضاء المجلس<sup>٣</sup>. وذلك قبل أن يحل المجلس في نهاية العام المذكور. علماً بأن المرأة الاردنية قد شاركت في المجالس الوطنية الاستشارية التي عينها الملك

---

<sup>١</sup> - راجع المرأة العربية والمشاركة السياسية مركز الأردن الجديد للدراسات صان الطبعة الأولى بشراف هاني حوراني. تحرير أبو مازن طه- ٢٠٠٠ ص ٢٥٢ و ٢٧٠ و ٢٧٤. أما حول انتخابات .... راجع الحياة بتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٢ أما النساء اللاتي فزن في انتخابات ١٩٩٢ فهن نائلة معوض في منطقة الشمال وبهية الحريري عن منطقة صيدا ونها الخوري اسعد التي فازت بالتزكية وأعيد انتخاب نائلة معوض وبهية الحريري في انتخابات ١٩٩٦ كما انتخبت نائلة معوض وبهية الحريري للمرة الثالثة عام ٢٠٠٠ وكانت الفائزة الثالثة في انتخابات ٢٠٠٠ نزيهة منصور ويمكن العودة إلى مارغريت حلو بشأن الانتخابات في لبنان لأعوام ١٩٦٣ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦ من كتاب المرأة العربية والمشاركة السياسية المنكور أعلاه.

<sup>٢</sup> - راجع نائلة الرشيدات تجري في العمل السياسي والنسائي العام. كتاب المرأة العربية والمشاركة السياسية مرجع سابق ص ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧.

<sup>٣</sup> - حصلت نهى المعاطة على ٤٦ صوت من أصوات أعضاء مجلس النواب الذين حضروا الجلسة وعددهم ٥٧ عضواً ( راجع المستقبل العربي لشهر ٥/ ٢٠٠١ ص ١٩٢).

في أعوام ١٩٧٨ و ١٩٨٠ و ١٩٨٢ بمعدل امرأتين في المجلس الأول وثلاث في المجلس الثاني وأربع في المجلس الثالث<sup>١</sup>.

كما أصبح الملك يعين عدداً من النساء في مجلس الأعيان الأردني حيث عينت ثلاث نساء في مجلس الأعيان لعام ١٩٩٣ وثلاث نساء في مجلس الأعيان المعين عام ١٩٩٧ م<sup>٢</sup>. على أن المرأة الاردنيه قد حصلت على ٦ مقاعد في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠٠٣ بسبب وجود نظام الكوتا .

وبخلاف وصول المرأة إلى البرلمان في البلدان المذكورة أعلاه فأنه قد وصلت المرأة إلى السلطة التشريعية منذ اصدار قانون الانتخابات التشريعية المصرية في الفترة ما بين ١٩٥٧ حتى انتخابات عام ٢٠٠٠. بقرار هذا الحق كما هي الحال في مصر وتونس والجزائر والسودان و ج . ي . د . ش و ج . ي لقد تهيئت عضوية المرأة في هذه السلطة من ٢ في أول انتخابات عام ١٩٥٧ إلى ١١ في آخر انتخابات عام ٢٠٠٠ علماً بأنها حصلت على ٣٠ مقعد

---

<sup>١</sup> - عينت أنعام المفتي وناقلة الرشيدات في المجلس الوطني الاستشاري بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٠ وأعيد تعيين ناقلة الرشيدات في المجلس الثاني المعين في ١٩٨٠/٤/٢ كما عينتا إلى جانبها جانت المفتي وطوية العلي . وعينت في المجلس الثالث المعين في ١٩٨٢ / ٤/٢٠ كل من ليلي شرف وهيفاء مليحس البشير ومسلميه نديم الزور وعبد المطلق . راجع سائد درويش المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن ص ١٦٠ - ١٦٤ .

<sup>٢</sup> - راجع قضائياً دوليه العدد ٣٤٦ بتاريخ ١٩٩٦/٨/١٩ ص ٢٥ والكوتا ص ٤٢ .

في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ بسبب تقرير نمبه محدد للمرأة في قانون الانتخابات في تلك الفترة في مصر<sup>١</sup>.

لم ينحصر الأمر على المنتخبات لمجلس الشعب والمعينات فيه فقط بل ويوجد عدد من النساء في مجلس الشورى الذي أنشئ عام ١٩٨٠ كمجلس استشاري يقوم بواسطة الانتخاب والتعيين حيث كان عدد النساء في مجلس الشورى ٧ من ١٣٢ عام ١٩٨٠ و ١٢ عضوة في مجلس ١٩٩٢ و ١٥ عضوة في المجلس التالي له . وبلغت نسبة عضوات مجلس الشعب المصري إلى مجمل أعضائه ٢,٢ ٪ في مجلس ١٩٧١ و ١,٧٦ ٪ في مجلس ١٩٧٦ و ٨,٩ ٪ في مجلس ١٩٧٩ و ٧,٨٦ ٪ في مجلس ١٩٨٤ و ٣,٩ ٪ في

<sup>١</sup> - يمكن العودة إلى المصادر التالية بشأن الفازات بالانتخابات في السلطة التشريعية المصرية حول فوز سيدتين في انتخابات ١٩٥٧ راجع الأهرام بتاريخ ١٧/٦/١٩٥٧ وحول تعيين سيدتين في مجلس الأمة المعين عام ٦٠ . كما حصلت على ٣ مقاعد في انتخابات ١٩٦٤ ومثالية مقاعد في انتخابات ١٩٧١ الأهرام ٢١/٣/١٩٧١ وكان عدد النساء المنتخبات في مجلس الشعب لعام ١٩٧٩ في حدود ٢٧ - امرأة + ٤ نساء معينات وكان المجموع = ٣٢ - امرأة - الأهرام ٢١/٦/١٩٧٩ وهو نفس العدد الذي حصلت عليه المرأة المصرية بالانتخابات والتعيين عام ١٩٨٤ . ويرجع انخفاض عدد النساء في مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٩٠ إلى انتقال النظام الانتخابي من النظام بالقائمة إلى النظام الفردي . ولهذا لجاء رئيس الجمهورية إلى تعيين عدد من النساء في مجلس الشعب لقد عين رئيس الجمهورية ثلاث نساء لمجلس الشعب المنتخب عام ١٩٩٠ إضافة إلى ٧ نساء منتخبات . الأهرام ١٤/١٢/١٩٩٠ وعين رئيس الجمهورية سيدتين في انتخابات ١٩٩٥ إضافة إلى خمس منتخبات الأهرام ٨/١٢/١٩٩٥ وحصلت المرأة المصرية على خمسة مقاعد في انتخابات ٢٠٠٠ وعين رئيس الجمهورية أربع نساء في هذا المجلس . المستقبل العربي عدد فبراير ٢٠٠١ ص ٨٨ . وهناك تفلّص في الأرقام الواردة في كتاب المرأة والبرلمان - تقييم التجربة البرلمانية للمرأة المصرية في الفترة ما بين ١٩٥٧ - ١٩٩٥ تأليف محمد الطويل . صدر عن دار الفدا - القاهرة ط ١ - ٢٠٠١ . وكتاب حقيقة التعددية السياسية في مصر . دراسات حول التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية تحرير مصطفى كامل السيد . مكتبة مدبولي ١٩٩٦ ص ٤١٥ - ٤١٨ . وكلفت المنتخبات في مجلس الشعب المصري عام ٢٠٠٠ د. أمال عثمان - من الدقي وقائده كامل - عن الخليفة وعواطف كحلة عن الغيوم . وناريمان الدرمل عن سوهاج وفائزة كامل عن المنيا - وزينب العليزي عن بني سويف وعزت للكاشف عن دمياط - الأهرام ١٦/١١/٢٠٠٠ هذا وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المرشحات لعضوية مجلس الشعب عام ١٩٩٠ في حدود ٤٢ سيده من إجمالي ٢٦٧٦ مرشح و ٨٧ مرشحه من إجمال ٣٩٨٠ مرشح في الانتخابات ١٩٩٥ .

مجلس ١٩٨٧ و ٢٠٢٠/٠ في مجلس ١٩٩٠م<sup>١</sup>. وارتفع عدد النساء العضوات في السلطة التشريعية الجزائرية من عشر نساء في انتخابات ١٩٦٢ - إلى ١٢ عضوة في المجلس الشعبي الوطني المنتخب عام ١٩٩٧ ثم عضوة في المجلس الشعبي الوطني المنتخب عام ٢٠٠٢ على أنه إذا كانت الانتخابات في السلطة التشريعية الجزائرية في الفترة ما بين ١٩٦٢ - ١٩٨٧ من أعضاء الحزب الحاكم الوحيد فإنه قد فازت في الانتخابات التي جرت في ١٤/٦/١٩٩٧ نساء من أحزاب مختلفة بالشكل التالي ٥ نساء من ١٥٥ مقعد لحزب التجمع الديمقراطي و ٢ من النساء من ١٩ مقعد لجبهة القوى الاشتراكية و ٣ نساء من ١٩ مقعد لحزب التجمع من أجل الثقافة ومقعد من أربعة مقاعد لحزب العمال الاشتراكي في حين لم تمثل أي امرأة من مقاعد جبهة التحرير البالغ عددها ٦٤ مقعد ولا من حزب النهضة الاسلاميه البالغ عددها ٣٨ مقعد<sup>٢</sup>.

وارتفع عدد العضوات في السلطة التشريعية التونسية من خمس سيدات في مجلس الأمة المنتخب عام ١٩٥٩ إلى ١٢ سيدة في انتخابات ١٩٩٤ ثم

<sup>١</sup> - هذه الأرقام وفقاً لما أورثته نيفين عبد المنعم في مقال لها بعنوان المرأة المصرية والمشاركة السياسية . كتاب المرأة العربية والمشاركة السياسية مرجع سابق صفحات ٧٠ و ٧٢ و ٧٧ . وقد اختلفت بعض هذه النسب حسب ما ذكرته ليلى عبد الوهاب في بعض المجالس حيث ذكرت أن نسبة النساء كانت ١٠٧٦/٠ في مجلس ١٩٧٦ و ٨٠٩/٠ في مجلس ١٩٧٩ و ١٠/٠ في مجلس ١٩٨٤ لتخفصت إلى ٣٠٩/٠ في مجلس ١٩٨٧ و ٢٠٢/٠ في مجلس ١٩٩٠ . راجع د. ليلى عبد الوهاب المرأة المصرية والمشاركة السياسية في انتخابات عام ١٩٩٥ نفس المرجع السابق ص ٣٧٨ - ٣٧٩ وأشارت أن الخمس السيدات الفائزات في انتخابات ١٩٩٥ من الحزب الوطني الحاكم وأن رئيس الجمهورية قد عين خمس نساء أخرى . وهذه وتجدر الإشارة إلى أن نافذة معوض قد حصلت في دائرة الشمال عام ٢٠٠٠ على ٦٠٢٠٥ صوت وفازت بهيئة الحريري في دائرة الحوفي وحصلت على ١٦٦٨٤٧ راجع الحياة بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢٩ والحياة بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٥م.

<sup>٢</sup> - لمزيد من الإطلاع راجع جمعه معزوزي . المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر . المرجع السابق صفحات ٣٣٧ - ٣٤٠ . هذا وتجدر الإشارة إلى أننا قد رجعنا إلى المصادر التالية بشأن الجزائر . ولهم ب. كوانت . الثورة والقيادة السياسية للجزائرية في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٨ ترجمة دار دمشق صدر عن وزارة الثقافة السورية ص ٢٣٠ وجريدة الشعب الصادرة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥ وجريدة الحياة .



ارتفع إلى ٢١ امرأة في انتخابات ١٩٩٩ وإلى ٤٢ سيدة في إنتخابات ٢٠٠٤م. وأن كان قد تنبّخ عدد من في هذه السلطة ما بين واحدة وست سيدات في مجالس أخرى ( راجع الجدول ٣ )<sup>١</sup>. ووفقاً ل حفيظة شقير فإن نسبة النساء في المجالس التشريعية التونسية قد كانت بالشكل التالي : ١ / ٠ في مجلسي ١٩٥٩ و ١٩٦٤ و ٣ / ٠ في مجلس ١٩٧٤م<sup>٢</sup>.

وابتدأ فوز امرأة واحدة في دائرة الخريجين - في السودان في العهد الليبرالي عام ١٩٦٥ وهي نفس المرأة التي أعيد انتخابها من دائرة الخريجين عام ١٩٦٨م<sup>٣</sup>. وكانت النساء يحصلن على عشرة مقاعد في مجلس الشعب السوداني طبقاً لقواعد انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٧٤م<sup>٤</sup>. وهي مقاعد مخصصة لاتحاد النساء وذلك بمعدل مقعد لاتحاد النساء في كل مديرية من مديريات السودان العشر آنذاك . وتم تعيين ١٤ - امرأة في المجلس الوطني المعين من قبل مجلس قيادة الثورة للإيقاذ عام ١٩٩٢ وارتفع عدد النساء في المجلس الوطني عام ١٩٩٤ - إلى ٢٤ سيدة ثم ارتفع إلى ٢٦ سيدة عام ١٩٩٦ ثم ٣٦ سيدة في المجلس الوطني السوداني المنتخب عام ٢٠٠٠ بمعدل

<sup>١</sup> - تجدر الإشارة إلى أننا لم نحصل على كثير من المصادر الخاصة بعدد النساء في السلطة التشريعية التونسية بشكل دقيق من أهم المراجع التي وجدناها اثنا البحث أعداد من جريدة العمل التونسية الصادرة بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٩ و ٢٨/٦/١٩٧٤ والطريق الجديد التونسية الصادرة بتاريخ ١١/٣/١٩٨٩ . وأخذنا بعض الأرقام من كتب معينة مثال ذلك أشار احمد بن صالح في كتابه تونس التنمية والمجتمع والسياسة الصادر في بيروت عام ١٩٨٠ ط١ - ١ ص ١٦٠ إلى أنه كانت راضيه حداد النائبة الوحيدة في مجلس الأمة المنتخب عام ١٩٦٤ . وذكرنا صحيفة الطريق الجديد التونسية الصادرة ٧/٣/١٩٨٧ بأنه فازت ٦ نساء في المجلس المنتخب في ذلك العام وكانت السيدة عزيزة الوحشي العضوة الوحيدة في البرلمان التونسي رئيسه وفد بلادها للمؤتمر البرلماني الغربي حسبما ورد في دليل الاتحاد البرلماني العربي - الطبعة الثانية دمشق ٩٨٤ ص ١٢٠.

<sup>٢</sup> - راجع حفيظة سفير . واقع المشاركة السياسية للمرأة في تونس . كتاب المرأة والمشاركة السياسية مرجع سابق ص ١٣٥.

<sup>٣</sup> - فازت فاطمة أحمد إبراهيم بعضوية الجمعية للتأسيسية السودانية في الانتخابات ١٩٦٥ و ١٩٦٨ وعينت فاطمة عبد المحمود في مجلس الشعب المعين عام ١٩٧٢.

<sup>٤</sup> - انظر ص ٢٧ - ٣١ من قواعد انتخابات مجلس الشعب السوداني .

امراة عن كل ولاية من الولايات الثلاثين باستثناء ٣ نساء من كل ولاية من ولايات  
الخرطوم والجزيرة ودرغوار<sup>١</sup>. ودخلت المرأة العراقية مجلس الشورى العماني  
بميدتين في مجلسي ١٩٩١ و ١٩٩٤م<sup>٢</sup>. ثم ارتفع عدد النساء في عضوية مجلس  
الدولة إلى خمس سيدات عام ٢٠٠٠م<sup>٣</sup>. ودخلت المرأة السورية السلطة التشريعية  
بمقعدين عام ١٩٦٠ بالتعيين<sup>٤</sup>. واستمر التعيين للمرأة في عضوية المجلس الوطني  
لعامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ومجلس الشعب لعام ١٩٧١م<sup>٥</sup>. ثم تحول إلى الانتخاب من  
عام ١٩٧٣ حتى الان حيث اصبح عدد النساء في مجلس الشعب السوري لعام ١٩٩٨  
في حدود ٢٦- امرأة ثم ارتفع إلى ٣٠- امرأة في انتخابات مجلس الشعب السوري  
التي جرت في ٢٠٠٣/٣/٢م.

لتسهيل معرفة القارئ بالمجالس التشريعية التي اشتركت فيها المرأة في  
الدول العربية نورد الجدول

- <sup>١</sup> - يمكن العودة إلى الوسط بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٠ ص ١٩ والكوتا ص ٢-٥ .
- <sup>٢</sup> - راجع الحياة بتاريخ ٢١/١١/١٩٩٤ .
- <sup>٣</sup> - لقد فازت سيدتان في مجلس الشورى العماني المنتخب عام ٢٠٠٠ هما رهيلة بنت عامر  
الريامي ولجينة محسن حيدر درويش راجع الوسط بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٠ ص ١٩ . ونكرت  
مجلة المستقبل العربي الصادرة في شهر ١٢/٢٠٠٠ بان عدد النساء في مجلس الدولة العماني  
في حدود خمس نساء صفحة ٢٢٦ ويمكن الرجوع إلى الثورة - صنعاء في شهر مايو لعام  
١٩٩٠ و ٥/٥/١٩٩٣ و ٣/٥/١٩٩٧ وصحيفة الاتحاد الضيائي بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٠ - العدد  
٩٢١٦ .
- <sup>٤</sup> - انظر شاكور المسعود البرلمان السوري في تطوره التاريخي ١٩١٩ - ٢٠٠١ . دار الثقافة  
والنشر دمشق ط-١ عام ٢٠٠٢ ص ٣٦٣ - ٣٦٤ وهما جيهان الموصلي ووداد ازهرى .
- <sup>٥</sup> - بصدد تعيين وانتخاب المرأة في المجالس المؤقتة والتشريعية يمكن العودة إلى اعلان  
اجتماع المجلس الوطني الموسع الذي اذاعه نور الدين الاتمسي في ٢٣/٨/١٩٦٥ والمنشور في  
جريدة البعث في ٢٤/٨/١٩٦٥ . والمرسوم التشريعي الصادر في ٢١/٢/١٩٦٦ وقرار القيادة  
القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي رقم ١ الصادر في ٢٣/٢/١٩٦٦ وشاكور المسعود .  
البرلمان السوري في تطوره التاريخي مرجع سابق وكمال الغالي . القانون الدستوري والنظم  
السياسية مطبعة الدلاوي دمشق ١٩٨٤ . وأمين اسير . تطور النظم السياسية الدستورية في  
سوريا ١٩٤٦ - ١٩٧٣ - دار النهار بيروت ١٩٧٩ وجريدة البعث بتاريخ ٢٨/٥/١٩٩٠ وقد  
كان المرشحون من الرجال في انتخابات ٢٠٠٣ حتى عملية الانتخاب ١٤٩٠ مرشحا وفقاً لما  
نشرته صحيفة الثورة السورية بتاريخ ٥/٣/٢٠٠٣م .



م	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100	101	102	103	104	105	106	107	108	109	110	111	112	113	114	115	116	117	118	119	120	121	122	123	124	125	126	127	128	129	130	131	132	133	134	135	136	137	138	139	140	141	142	143	144	145	146	147	148	149	150	151	152	153	154	155	156	157	158	159	160	161	162	163	164	165	166	167	168	169	170	171	172	173	174	175	176	177	178	179	180	181	182	183	184	185	186	187	188	189	190	191	192	193	194	195	196	197	198	199	200	201	202	203	204	205	206	207	208	209	210	211	212	213	214	215	216	217	218	219	220	221	222	223	224	225	226	227	228	229	230	231	232	233	234	235	236	237	238	239	240	241	242	243	244	245	246	247	248	249	250	251	252	253	254	255	256	257	258	259	260	261	262	263	264	265	266	267	268	269	270	271	272	273	274	275	276	277	278	279	280	281	282	283	284	285	286	287	288	289	290	291	292	293	294	295	296	297	298	299	300	301	302	303	304	305	306	307	308	309	310	311	312	313	314	315	316	317	318	319	320	321	322	323	324	325	326	327	328	329	330	331	332	333	334	335	336	337	338	339	340	341	342	343	344	345	346	347	348	349	350	351	352	353	354	355	356	357	358	359	360	361	362	363	364	365	366	367	368	369	370	371	372	373	374	375	376	377	378	379	380	381	382	383	384	385	386	387	388	389	390	391	392	393	394	395	396	397	398	399	400	401	402	403	404	405	406	407	408	409	410	411	412	413	414	415	416	417	418	419	420	421	422	423	424	425	426	427	428	429	430	431	432	433	434	435	436	437	438	439	440	441	442	443	444	445	446	447	448	449	450	451	452	453	454	455	456	457	458	459	460	461	462	463	464	465	466	467	468	469	470	471	472	473	474	475	476	477	478	479	480	481	482	483	484	485	486	487	488	489	490	491	492	493	494	495	496	497	498	499	500	501	502	503	504	505	506	507	508	509	510	511	512	513	514	515	516	517	518	519	520	521	522	523	524	525	526	527	528	529	530	531	532	533	534	535	536	537	538	539	540	541	542	543	544	545	546	547	548	549	550	551	552	553	554	555	556	557	558	559	560	561	562	563	564	565	566	567	568	569	570	571	572	573	574	575	576	577	578	579	580	581	582	583	584	585	586	587	588	589	590	591	592	593	594	595	596	597	598	599	600	601	602	603	604	605	606	607	608	609	610	611	612	613	614	615	616	617	618	619	620	621	622	623	624	625	626	627	628	629	630	631	632	633	634	635	636	637	638	639	640	641	642	643	644	645	646	647	648	649	650	651	652	653	654	655	656	657	658	659	660	661	662	663	664	665	666	667	668	669	670	671	672	673	674	675	676	677	678	679	680	681	682	683	684	685	686	687	688	689	690	691	692	693	694	695	696	697	698	699	700	701	702	703	704	705	706	707	708	709	710	711	712	713	714	715	716	717	718	719	720	721	722	723	724	725	726	727	728	729	730	731	732	733	734	735	736	737	738	739	740	741	742	743	744	745	746	747	748	749	750	751	752	753	754	755	756	757	758	759	760	761	762	763	764	765	766	767	768	769	770	771	772	773	774	775	776	777	778	779	780	781	782	783	784	785	786	787	788	789	790	791	792	793	794	795	796	797	798	799	800	801	802	803	804	805	806	807	808	809	810	811	812	813	814	815	816	817	818	819	820	821	822	823	824	825	826	827	828	829	830	831	832	833	834	835	836	837	838	839	840	841	842	843	844	845	846	847	848	849	850	851	852	853	854	855	856	857	858	859	860	861	862	863	864	865	866	867	868	869	870	871	872	873	874	875	876	877	878	879	880	881	882	883	884	885	886	887	888	889	890	891	892	893	894	895	896	897	898	899	900	901	902	903	904	905	906	907	908	909	910	911	912	913	914	915	916	917	918	919	920	921	922	923	924	925	926	927	928	929	930	931	932	933	934	935	936	937	938	939	940	941	942	943	944	945	946	947	948	949	950	951	952	953	954	955	956	957	958	959	960	961	962	963	964	965	966	967	968	969	970	971	972	973	974	975	976	977	978	979	980	981	982	983	984	985	986	987	988	989	990	991	992	993	994	995	996	997	998	999	1000	1001	1002	1003	1004	1005	1006	1007	1008	1009	1010	1011	1012	1013	1014	1015	1016	1017	1018	1019	1020	1021	1022	1023	1024	1025	1026	1027	1028	1029	1030	1031	1032	1033	1034	1035	1036	1037	1038	1039	1040	1041	1042	1043	1044	1045	1046	1047	1048	1049	1050	1051	1052	1053	1054	1055	1056	1057	1058	1059	1060	1061	1062	1063	1064	1065	1066	1067	1068	1069	1070	1071	1072	1073	1074	1075	1076	1077	1078	1079	1080	1081	1082	1083	1084	1085	1086	1087	1088	1089	1090	1091	1092	1093	1094	1095	1096	1097	1098	1099	1100	1101	1102	1103	1104	1105	1106	1107	1108	1109	1110	1111	1112	1113	1114	1115	1116	1117	1118	1119	1120	1121	1122	1123	1124	1125	1126	1127	1128	1129	1130	1131	1132	1133	1134	1135	1136	1137	1138	1139	1140	1141	1142	1143	1144	1145	1146	1147	1148	1149	1150	1151	1152	1153	1154	1155	1156	1157	1158	1159	1160	1161	1162	1163	1164	1165	1166	1167	1168	1169	1170	1171	1172	1173	1174	1175	1176	1177	1178	1179	1180	1181	1182	1183	1184	1185	1186	1187	1188	1189	1190	1191	1192	1193	1194	1195	1196	1197	1198	1199	1200	1201	1202	1203	1204	1205	1206	1207	1208	1209	1210	1211	1212	1213	1214	1215	1216	1217	1218	1219	1220	1221	1222	1223	1224	1225	1226	1227	1228	1229	1230	1231	1232	1233	1234	1235	1236	1237	1238	1239	1240	1241	1242	1243	1244	1245	1246	1247	1248	1249	1250	1251	1252	1253	1254	1255	1256	1257	1258	1259	1260	1261	1262	1263	1264	1265	1266	1267	1268	1269	1270	1271	1272	1273	1274	1275	1276	1277	1278	1279	1280	1281	1282	1283	1284	1285	1286	1287	1288	1289	1290	1291	1292	1293	1294	1295	1296	1297	1298	1299	1300	1301	1302	1303	1304	1305	1306	1307	1308	1309	1310	1311	1312	1313	1314	1315	1316	1317	1318	1319	1320	1321	1322	1323	1324	1325	1326	1327	1328	1329	1330	1331	1332	1333	1334	1335	1336	1337	1338	1339	1340	1341	1342	1343	1344	1345	1346	1347	1348	1349	1350	1351	1352	1353	1354	1355	1356	1357	1358	1359	1360	1361	1362	1363	1364	1365	1366	1367	1368	1369	1370	1371	1372	1373	1374	1375	1376	1377	1378	1379	1380	1381	1382	1383	1384	1385	1386	1387	1388	1389	1390	1391	1392	1393	1394	1395	1396	1397	1398	1399	1400	1401	1402	1403	1404	1405	1406	1407	1408	1409	1410	1411	1412	1413	1414	1415	1416	1417	1418	1419	1420	1421	1422	1423	1424	1425	1426	1427	1428	1429	1430	1431	1432	1433	1434	1435	1436	1437	1438	1439	1440	1441	1442	1443	1444	1445	1446	1447	1448	1449	1450	1451	1452	1453	1454	1455	1456	1457	1458	1459	1460	1461	1462	1463	1464	1465	1466	1467	1468	1469	1470	1471	1472	1473	1474	1475	1476	1477	1478	1479	1480	1481	1482	1483	1484	1485	1486	1487	1488	1489	1490	1491	1492	1493	1494	1495
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

١- يوضح الجدول رقم ثلاثة تغاير عدد المجالس التشريعية التي اشتركت فيها المرأة ١٢ مجلس في سوريا في الفترة الممتدة منذ عام ١٩٦٠- ٢٠٠٢ و ١١ مجلس في كل من مصر والسودان في الفترة ما بين ١٩٥٧- ٢٠٠٠ في الأولى وما بين عام ١٩٦٥- ٢٠٠٠ في الثانية و ٩ مجالس في تونس ولبنان والعراق وثمانية مجالس في الجزائر منذ ١٩٥٩- ١٩٩٩ في الأولى ومن ١٩٦٢- ٢٠٠٢ في الثانية ومن خمسه مجالس في الأردن ابتداء من ١٩٧٨- ٢٠٠٣ في الأردن ومن عام ١٩٦٣- إلى عام ٢٠٠٥ في لبنان ومن ١٩٨٠- ٢٠٠٥ في العراق شهد البلدان الأول والثاني تقطع في مشاركة المرأة في السلطة التشريعية . واشتركت المرأة في السلطة التشريعية في المجالس الاربعة التي قامت في الجمهورية اليمنية في الفترة ما بين ١٩٩٠- ٢٠٠٣ وفي أربع مجالس في عمان في الفترة ما بين ١٩٩١- ٢٠٠٣ وفي الفترة ما بين ١٩٩٣- ٢٠٠٢ في المغرب بينما اشتركت المرأة في مجلسين في البحرين في فترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٢ الأول مجلس استشاري والثاني المجلس الأعلى من السلطة التشريعية

٢- تكاد تكون مجموعة من هذه البلدان قد شهدت بداية مشاركة المرأة في السلطة الاستشارية أو المؤقتة بالتعيين وأخرى بالانتخاب والتعيين. وثلاثة بالانتخاب فقط مثال ذلك بدأت مشاركة المرأة بالانتخاب في مصر ١٩٥٧ وتونس ١٩٥٩ م. والجزائر ١٩٦٢ ولبنان ١٩٦٣ والسودان ١٩٦٥ و ج.ي عام ١٩٩٣ والمغرب في نفس العام بينما بدأت مشاركة المرأة في السلطة الاستشارية بالتعيين في سوريا عام ١٩٦٠ و ج . ي . د . ش عام ١٩٧٠ واشتركت المرأة في السلطة المؤقتة أو الاستشارية بالتعيين بعد أن كانت في المجالس السابقة بالانتخاب مثلما

هي الحال في مصر عام ١٩٦٠ والسودان عام ١٩٧٢ و١٩٩٢ والجزائر عام ١٩٩٢ في حين عيّنت المرأة في السلطة التشريعية المصرية منذ السبعينات حتى الآن إلى جانب المرأة المنتخبة في نفس المجلس .

واستمرت المرأة في المشاركة في المجالس التي قامت بواسطة الانتخاب فقط في ج . ي منذ عام ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٣ م<sup>١</sup> . والمغرب في الفترة ما بين ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ ومع أن المرأة قد اشتركت في السلطة التشريعية بواسطة الانتخاب في الثمانينات في العراق من القرن الماضي . ثم اشتركت بالنتعين إلى جانب الانتخاب في نفس السلطة في التسعينات من القرن الماضي في المجموعة التي يعينها رئيس الجمهورية (٣٠ عضوا) من المنطقة الكردية وقد شاركت المرأة في ٧٢ مجلس من مجمل المجالس البالغ عددها ٢٤١ مجلس فإن نسبة المجالس التي شاركت فيها المرأة لا تزيد عن نسبة ٣٢ ٪ .

في حين لم تشارك المرأة بالانتخاب وفي الترشيح ١٣٧ مجلس أي بنسبة ٥٨ ٪ . كما لم تشترك المرأة في الانتخاب في ١٥٩ مجلس بنسبة ٦٨ ٪ . أما المجالس التي اشتركت فيها المرأة بواسطة الانتخابات فلا تتجاوز ١١ بنسبة ٤ ٪ . وإذا كان تغاير عدد المجالس التي اشتركت فيها المرأة في الانتخاب والتعيين بالشكل المذكور فما هو تأثير التعددية الحزبية والتنظيم الحاكم الوحيد ومنع الحزبية على مشاركة المرأة في السلطة الاستشارية والمؤقتة والتشريعية في البلدان العربية .

<sup>١</sup> - لم ينحصر الأمر على مشاركة المرأة في السلطة التشريعية في ج . ي فقط بل وعين رئيس الجمهورية سنتين في مجلس الشورى ٢٠٠١ من إجمالي ١١١ عضو في هذا المجلس .

### ٣- تأثير اخذ الانظمة السياسية في الدول العربية بالتعددية الحزبية والتنظيم الحاكم الوحيد ومنع الحزبية على مشاركة المرأة في السلطة الاستشارية والمؤقتة والتشريعية.

١- مثلما تغيرت مشاركة المرأة بالانتخاب والترشيح لهذه السلطة تبين مشاركتها في السلطة (التشريعية) في ظل التعددية الحزبية إذ لم تشارك في كل البلدان التي أخذت التعددية الحزبية في وقت واحد كما لم تكن المشاركة في هذه السلطة بنفس العدد حتى في البلد الواحد لقد نالت المرأة حقها في المشاركة بالسلطة التشريعية منذ صدور القوانين الخاصة بذلك في كل من تونس من عام ١٩٥٩ . وفي السودان منذ عام ١٩٦٥م وان كان عدد النائبات في السلطة قليل للغاية في البلدين في ظل التعددية وقبل تحول البلدين إلى حكم التنضيم السياسي الحاكم<sup>١</sup> . وتأخر دخول المرأة السلطة التشريعية بعد نيلها حق المشاركة السياسية في بلدان أخرى تأخذ بالتعددية الحزبية . لقد حصلت المرأة على حق الانتخاب والترشيح في لبنان عام ١٩٥٣م وانتخبت مرنا البستاني عام ١٩٦٣م في انتخابات فرعية قبل سنة من الانتخابات الجديدة ( عام ١٩٦٤ ) ثم انقطعت مشاركتها في عضوية السلطة التشريعية من عام ١٩٦٤ - إلى عام ١٩٩١ م حين عينت نائلة معوض في مجلس النواب بدلا من زوجها القتيل . ومع ان المرأة اللبنانية قد اشتركت في المجالس التشريعية التي قامت في سنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و ٢٠٠٥ م الا ان اشتراكها ضئيلا حيث لا يزيد عددهن عن ثلاث عضوات في مجلس النواب اللبناني الذي يبلغ عدد أعضائه ١٢٨ عضوا . وعلى هذا المنوال سارت الأمور في المملكة المغربية حيث تأخر

<sup>١</sup> - تجدر الإشارة إلى ان الحزب الحاكم الوحيد في تونس قد كان جميع أعضاء السلطة التشريعية منه رجالا ونساء في الفترة ما بين ١٩٨٤ و ١٩٨٢ . ثم مال إلى التعددية بعد ذلك.

دخول المرأة البرلمان من انتخابات ١٩٦٣م . حين حصلت على هذا الحق حتى انتخابات ١٩٩٣ وبعد نهاية الحرب الباردة حيث فازت سيدتان في مجلس النواب إنتخابات ١٩٩٣ و ١٩٩٧ في حين ارتفع عدد الفائزات بعضوية مجلس النواب إلى ٣٥ نائبة في انتخابات ٢٠٠٣ بسبب إعطاء المرأة نسبة معينة من مقاعد مجلس النواب<sup>١</sup> . لقد فازت نساء من أحزاب مختلفة منها خمس نساء من الاتحاد الاشتراكي وأربع من حزب الاستقلال وأربع من حزب العدالة والتنمية وأربع من تجميع الأحرار ونائبتان من الاتحاد الدستوري ونائبتان من جبهة القوى ونائبتان من الوطني الديمقراطي ونائبتان من الحركة الشعبية ونائبتان من الوطنية الشعبية ونائبة من الاتحاد الديمقراطي.

ولم ينحصر الأمر على البلدان المذكورة أعلاه فقط بل وحصلت المرأة على مقاعد في المجلس الشعبي الوطني الجزائري بعد تحول البلد من نظام الحزب الحاكم الى التعددية الحزبية، علما بان النائبات في كل من المغرب والجزائر في ظل التعددية من أحزاب مختلفة ( راجع أعلاه) ومع ان مجلس الشعب المصري قد قام منذ ١٩٨٠ حتى الان في ظل التعددية فان الفائزات في عضوية هذا المجلس من الحزب الوطني الحاكم وكذلك الحال في تونس بعد العودة إلى التعددية الحزبية . في حين كانت النائبات في مجلس النواب اليمني عام ١٩٩٠ من عضوات الحزب الاشتراكي ومن الحزب الاشتراكي في انتخابات ١٩٩٣ ومن المؤتمر الشعبي العام في انتخابات ١٩٩٧ و ٢٠٠٣ .

<sup>١</sup> - ١٩٦٥ في الأوسط العدد ٨٧٠٩ بتاريخ ٢/١٠/٢٠٠٢ من ٧ حيث ذكرت هذه الصحيفة أسماء وعدد الفائزات من الإحدى عشر حزب في انتخابات مجلس النواب المغربي في شهر ٢٠٠٢/١٠م.



٢- وبالمقابل اقترن حصول المرأة على حقها في المشاركة في السلطة التشريعية بقيام الأخيرة في البلدان العربية التي أخذت بنظام التنظيم السياسي - الحزب الحاكم الوحيد وبكمية أكبر من عددها في ظل التعددية الحزبية أحياناً. زد على ذلك ان المرأة العربية دخلت السلطة التشريعية لأول مرة في تاريخ مشاركتها في هذه السلطة في ظل التنظيم الحاكم الوحيد أي في مصر عام ١٩٥٧ - ١٩٧٦ ثم في الجزائر عام ١٩٦٢ حتى ١٩٩٠ وج. ي. د. ش منذ ١٩٧١ حتى ١٩٩٠ وسوريا منذ ١٩٦٠ حتى ٢٠٠٣ ) في ظل الحزب القائد للجهة القومية التقدمية عام ١٩٧٣م) والسودان في فتره ما بين ١٩٧٢ - ١٩٨٤ ومن ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٢ م<sup>١</sup>. وإلى جانب ما تقدم لم يتقطع اشتراك المرأة في عضوية السلطة الاستشارية والتشريعية في ظل التنظيم الحاكم ( باستثناء سوريا من عام ١٩٦٦ - إلى عام ١٩٧١ كان ذلك لغياب المجلس نفسه ).

٣- تبين دخول المرأة في السلطة الاستشارية والتشريعية في الدول العربية التي تأخذ بنظام ما قبل الإعلان عن الحزبية . لقد تدرجت المرأة العمالية من التعيين في مجلس الشورى العمالي عام ١٩٩١ - إلى الانتخاب والتعيين في مجلس الشورى المشكل عام ١٩٩٣ . ثم أمتد ذلك إلى مجلس الشورى ومجلس الدولة في انتخابات ٢٠٠٠ بالانتخاب والتعيين أيضاً ثم الانتخاب والتعيين عام ٢٠٠٣ كما تم تعيين أربع نساء في مجلس الشورى البحريني عام ٢٠٠٠ غير انه لم تغز أي من الثمان النساء اللاتي ترشحن في انتخابات مجلس النواب في أكتوبر ٢٠٠٢ كما لم تغز قبل ذلك أي امرأة في انتخابات المجلس البلدي القطري عام ١٩٩٩ . ولم يقر مجلس الأمة

<sup>١</sup> - علماً بأن المرأة السودانية دخلت السلطة التشريعية لأول مرة في ظل التعددية عام ١٩٦٥ .

الكويتي مرسوماً أميرياً قضى بحق المرأة بالانتخاب والترشح عام ١٩٩٩م<sup>١</sup>

٤- امتد التغير في دخول المرأة السلطة الاستشارية المؤقتة والتشريعية في ظل الأحكام التي تمنع الحزبية في بعض البلدان العربية وفي أحد مراحل تطورها . مثال ذلك لم تشترك المرأة في عضوية المجلس المركزي في السودان المعين عام ١٩٦٣ ولا في مجلس الشورى المعين عام ١٩٦٤ في ج. ع. ي. والمجلس الوطني المعين عام ١٩٦٩ ومجلس الشعب التأسيسي المعين عام ١٩٧٨ ومجلس الشورى الذي قام بواسطة الانتخاب ٨٠ ٪ من أعضائه وتعيين ٢٠ ٪ من أعضائه أيضاً في فترة ١٩٧١ - ١٩٧٤ و ١٩٨٨ - ١٩٩٠ في ج. ع. ي. أيضاً. وبالمقابل تبوّت المرأة عضوية المجلس الوطني الاستشاري في الأردن في مجالس ١٩٧٨ و ١٩٨٠ و ١٩٨٢ ودخلت في عضوية المجلس الوطني الانتقالي في السودان عام ١٩٩٢ وعليه فإن تأثير نظام التعددية الحزبية والتنظيم الحاكم الوحيد أو منع الحزبية على مشاركة المرأة في السلطة الاستشارية والتشريعية في البلدان العربية يخضع لعدد من العوامل المتعلقة بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في البلاد وتقاليد الحياة السياسية وعلاقة قيام النظام الحزبي والفترة التاريخية التي قام فيها هذا النظام التعددي أو الشمولي الخ. وان كانت مشاركة المرأة في السلطة الاستشارية والتشريعية بشكل اكبر في ظل الحزب الحاكم . تليها في مشاركتها في ظل الأخذ بالتعددية الحزبية ثم في ظل الأخذ بمنع الحزبية.

<sup>١</sup> - ورغم أنه لم تتعين أي امرأة في المجلس الاشارة جادي في دولة الإمارات الا الاشارة ين خمس نماء في المجلس الاستشاري في إمارة الشارقة . راجع المستقبل العربي المعداد ٢٩٠ بتاريخ ٢٠٠٣ / ٤ ص ١١٥ .

## خاتمة

يتضح من خلال البحث أنه:

١- قد انعكس اختلاف مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في البلدان العربية على تقبل مشاركة المرأة في الانتخاب والترشيح للسلطة التشريعية في البلدان العربية خلال الفترة ١٨٢٤ - ٢٠٠٥ قيد هذه الدراسة .

٢- تفاوت قيام السلطة الاستشارية والمؤقتة والتشريعية في الدول العربية وتفاوتت المدة التي أشتركت فيها المرأة في الانتخاب أولاً ثم في الترشيح لعضوية السلطة التشريعية من بلد عربي لآخر وتباين عدد عضوات هذه السلطة في هذه الفترة أو تلك.

٣- لعب النظام الانتخابي بعد التشريع الدستوري العربي دوراً في عدم حصول المرأة العربية على حق الانتخاب والترشيح للسلطة التشريعية فترة كبيرة من الزمن حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين في بعض البلدان العربية وحتى التسمينات في مجموعة ثانية من البلدان العربية كما هو موضح أعلاه في هذا البحث وبذلك تأخرت البلدان التي بكرت في إعطاء المرأة حق الانتخاب ( سوريا ولبنان ) عن الدول الأوروبية التي كان آخر من قرر هذا الحق مثل فرنسا وإيطاليا وسويسرا كما لعب النظام الانتخابي دوراً في النمبة التي يمكن للمرأة أن تتأهله في المشاركة في السلطة التشريعية. إذ يتضح أنه كلما كان النظام بالقائمة أو إعطاء نسبه محددة من المقاعد في هذه السلطة للنساء كلما حصلت المرأة على عدد اكبر فيها من المقاعد مما لو كان النظام الانتخابي الفردي أو دون إعطاء هذه النسبة للمرأة وهذا ما يؤكد العدد الكبير نسبياً من النساء في عضوية السلطة

التشريعية في السودان في السبعينيات وفي مصر في الثمانينات والمغرب في الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٢. والأردن عام ٢٠٠٣ وتونس عام ٢٠٠٤.

٤- كان لأخذ الدولة المعنية بنظام الحزب الحاكم دور في كبر نسبة عدد عضوات السلطة التشريعية في بعض الدول العربية وذلك بسبب غياب المنافسة الحقيقية بين المرشحين وتدخل السلطة التنفيذية في فرض المرشحين الذين ترغب في تصعيدهم إلى السلطة التشريعية. في حين يضعف دور السلطة التنفيذية في ظل الأخذ بالتعددية الحزبية في فرض المرشحين المطلوب تصعيدهم من جهة. كما أن الأنظمة التي تأخذ بالحزب الحاكم الوحيد تجعل من صعود المرأة إلى السلطة التشريعية نوعاً من الدعاية لتقنميتها ورد نيكاليتها.

٥- سبقت السلطة التنفيذية جميع القوى الأخرى في العمل على تعيين عدد من النساء في السلطة الاستشارية والمؤقتة والتشريعية من عدد من الدول العربية وخاصة في ظل أخذ النظام السياسي بنظام الحزب الحاكم مثلما هي الحال في سوريا ١٩٦٠ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٧١ ومصر في التسعينيات أو أخذ النظام السياسي بمنع الحزبية كما هي الحال في الأردن ١٩٧٨ و ١٩٨٠ و ١٩٨٢ والسودان عام ١٩٩٢ (وإن كانت الجبهة الوطنية للإنقاذ الحاكمة في الحقيقة).

٦- ساعدت السلطة التنفيذية على زيادة عدد عضوات المجالس التشريعية بقيامها بتعيين عدد من النساء في هذه السلطة كما هي الحال في مصر منذ ١٩٦٤ والجزائر مؤخراً في المجلس الأعلى من السلطة التشريعية الجزائرية والأردن في تعيين عضوات في مجلس الأعيان الأردني منذ بداية التسعينيات. وسلطنة عمان منذ قيام المجلسين وكذلك البحرين في

مجلسها الأعلى وج . ي في تعيين امرأتين في مجلس الشورى المعين عام ٢٠٠١.

٧- يتضح من خلال تحليل ودراسة السلطة الاستشارية والمؤقتة والتشريعية في الدول العربية تأخر مشاركة المرأة في الانتخاب وضآلة حجم مشاركتها فيها وضآلة المقاعد التي تبوّتها فيها إذا ما قورنت بعدد الرجال في هذه السلطة من جهة وبعدد عضوات هذه السلطة في دول غير عربية من جهة أخرى ولتوضيح ذلك نورد ما يلي: بلغ عدد المجالس الاستشارية والمؤقتة والتشريعية في البلاد العربية التي قامت في الفترة ما بين ١٨٢٤ - ٢٠٠٥ في حدود ٢٤٩ مجلس منها المجالس ذات الطبيعة الاستشارية في حدود ٧٧ مجلس بنسبة ٣٢,٤ ٪ في حين بلغ عدد الهيئات المؤقتة خمس هيئات بنسبة ١,٢ ٪ وثلاث جمعيات تأسيسية بنسبة ١,٢ ٪ ومجالس سلطة عليا للدولة في ظل الأخذ بوحدة سلطة الدولة بنسبة ٨,٠ ٪.

٨- لم ينحصر الأمر على النسب المذكورة أعلاه للمجالس المذكورة أعلاه من حيث طبيعتها فقط بل وتعداه إلى طريقة قيام هذه المجالس:

أ- قام ٦٤ مجلس (من ٢٤٧ مجلس) بالتعيين أي بنسبة ٤,٢٦ ٪ منها ٥٤ مجلس استشاري وخمسة مجالس مؤقتة ومجلسين سلطة تشريعية ومجلس سلطة عليا للدولة.

ب- قام ٥٥ مجلس بالجمع بين الانتخاب والتعيين أي بنسبة ٢٣,٥ ٪ منها ٤٦ سلطة تشريعية و ٦ مجالس استشارية وجمعية تأسيسية واحدة وهيئة مؤقتة واحدة.

ج- قام ١٥٧ مجلس بالانتخاب فقط أي بنسبة ٦٦,٢ ٪ منها ٤٢ - المجلس الثاني من السلطة التشريعية في ظل تكون الأخيرة من مجلسين

و ٥٩ سلطة تشريعية ذات مجلس واحد و٥ مجالس استشارية ومجلسان سلطة عليا للدولة وجمعية تأسيسية واحدة .

٩- وبمقارنة قيام هذه المجالس في ظل النظامين الملكي والجمهوري نجد انه

قد قام ١٣٤ مجلس في ظل النظام الملكي بنسبة ٥٦ /٠٠ وقام ١٠٧

مجلس في ظل النظام الجمهوري بنسبة ٤٤ ,٥ /٠٠ .

١٠- وبمقارنة قيام هذه المجالس في ظل ما قبل الإعلان عن الحزبية وفي ظل

التعددية الحزبية وفي ظل الحزب الحاكم الوحيد وفي ظل منع الحزبية نجد

انه قد :

أ- قام ٥٠ مجلس في البلدان العربية قبل الإعلان عن الحزبية أي بنسبة

٢٠ ,٥ /٠٠ .

ب- قام ١٠٣ مجلس في ظل الأخذ بنظام التعددية الحزبية أي بنسبة

٤٢ ,٧ /٠٠ .

ج- قام ٤٧ مجلس في ظل الأخذ بنظام الحزب الحاكم الوحيد أي بنسبة

١٩ /٠٠ .

د- قام ١٨ مجلس في البلدان العربية في ظل منع الحزبية أي بنسبة ٦ ,٧

٠ /٠ .

١١- وإلى جانب ما تقدم بقت الدول العربية بدون سلطة تشريعية ٣٦ مرة

(راجع الجدول رقم ١) وحلت السلطة التشريعية ٧١ مرة (ومدنت

السلطة التشريعية ١٨ مرة) .

١٢- وبالعودة إلى واقع مشاركة المرأة في الدول العربية نجد أنه:

أ- لم تشارك المرأة في الانتخاب والترشيح في ١٣٧ مجلس أي بنسبة ٥٨ /٠٠ .

ب- اشتركت المرأة في الانتخاب دون الترشيح في ١١ مجلس أي بنسبة

٤ ,٧ /٠٠ .

ج- اشتركت المرأة في الانتخاب والتشريع في ٧٢ مجلس لي بنسبة ٣٢

٠/٠

١٣- رغم اشتراك المرأة الضئيل في السلطة الاستشارية والمؤقتة والتشريعية فإن دور النائباتها فيها ضعيف بشكل عام وأن تفاوت ما بين بلد وآخر في الدول العربية وإن كان دور المرأة المصرية في هذه السلطة اكبر من دور زميلاتها في بلدان أخرى ثم يأتي دورها في تونس والجزائر اكبر من دورها في هذه السلطة في المشرق العربي . وإن كانت السمة العامة لنشاطها الضئيل إذا ما قورنت بمشاركة الرجل في السلطة التشريعية لاعتبارات عديدة معروفة .

١٤- وكما سبق القول في ضالة مشاركة المرأة في السلطة التشريعية العربية حتى إذا ما قارناها بمشاركة المرأة في عدد من البلدان النامية حيث تشكل نسبة النساء ٢٣ ٠/٠ في برلمان كوبا و ٢٠ ٠/٠ في برلمان غانا و ١٨ ٠/٠ في برلمان ترينيداد وتوغو و ١٦ ٠/٠ في برلمان نيكارجوا و ١٢ ٠/٠ في برلمان جاميكا . علماً بأنه ترتفع مشاركة النساء في بعض الدول المتقدمة إلى ٣٩ ٠/٠ في برلمان فنلندا والنرويج و ٣٤ ٠/٠ في برلمان السويد و ٣٣ ٠/٠ في برلمان الفنمرك و ٢٩ ٠/٠ في برلمان هولندا<sup>١</sup> .

١٥- ورغم تدني نسبة مشاركة المرأة العربية في السلطة التشريعية المذكورة أعلاه فإن عدد من المجالس التشريعية في بلدان جزيرة العرب لم تمثل فيه النساء حتى الآن في كل من مجلس الأمة الكويتي ومجلس الشورى السعودي ومجلس الشورى القطري والمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس النواب في البحرين رغم رغبة عدد من

---

<sup>١</sup> - أخذنا نسب مشاركة المرأة في الدول النامية والمتقدمة من تقرير التنمية البشرية التي تصدره الأمم المتحدة - لعام ١٩٩٥ ص ٤٢.

حكومات هذه البلدان في مشاركة المرأة في عضوية السلطة الاستشارية والتشريعية وذلك نظراً للأوضاع المحافظة في هذه البلدان . أما أسباب ضالة مشاركة المرأة في هذه السلطة أو عدم مشاركتها إطلاقاً فيعود إلى المعوقات التالية :

١- الموروث الثقافي وقوة العادات والتقاليد التي تعتبر المرأة ربة بيت وحاملة للإيجاب فقط بشكل عام وأن اختلفت من بلد لآخر وفقاً لتطور كل بلد عربي على حده.

٢- ارتفاع نسبة الأمية والفقر بين السكان في البلدان العربية عموماً وبين النساء على وجه الخصوص الأمر الذي يعوق المرأة عن ممارسة حقوقها الاجتماعية والسياسية والجاهزية بشكل يتناسب وحجمها في هذه المجتمعات.

٣- ضعف الحريات العامة في كثير من الدول العربية وهو ما يكبح طموحات وتطلعات أبناء البلدان العربية ويؤخرهم عن الانطلاق والتحرر بشكل عام والنساء على وجه الخصوص.

وعليه فإن مسألة مشاركة المرأة العربية في السلطة التشريعية بشكل كبير وفعال يستدعي تكاتف الرجال والنساء معاً من أجل حل المعضلة الحالية ومراجعة الأوضاع القائمة وقيام الحكومات العربية بإصدار قوانين تتيح للمرأة المشاركة بفعالية أكبر مثل تخصيص نسبة محددة للنساء في المجالس التشريعية وقيام منظمات المجتمع المدني في هذه البلدان بالتنوع الجادة لشرائح المجتمعات العربية وفئاتها المختلفة وتطوير مناهج التطعيم وتوسيع حجمه ونشر الثقافة في هذه البلدان بشكل أوسع والصل على الحد من الفقر المنتشر في الأغلبية الساحقة من البلدان العربية.



هامش الجدول رقم ١ :-

إذا رجعنا إلى تواريخ تعطيل السلطة الاستشارية والمؤقتة في الدول العربية فإنه قد كان كما يلي:

- ١ - تعطلت الحياة النيابية في مصر قبل قيام السلطة التشريعية - أي في عهد المجالس الاستشارية في الفترات التالية من عام ١٨٤٨ - إلى عام ١٨٦٦ حين أنشئ مجلس شورى النواب ثم تعطلت هذه السلطة من عام ١٨٨٣ - إلى عام ١٩١٣ ومن عام ١٩١٥ - إلى عام ١٩٢٣. لقد اجتمع مجلس شورى النواب الأول في ١٨٦٦/١١/١ وانتهى الفصل التشريعي الأول في ١٨٦٩/٣/٢٢ وقام المجلس الثاني عام ١٨٧٠. اجتمعت هيئته النيابية ١٨٧٢. وانتهى دور انعقاده الثاني في ١٨٧١/٨/٦. ولم يعقد المجلس عام ١٨٧٢. ثم انفض هذا المجلس في ١٨٧٣/٣/٢٤ ولم يدعى المجلس للاجتماع بعد ذلك حتى ١٨٧٤. جرت انتخابات جديده له ١٨٧٤. وقامت الحكومة بدعوة فوق العادة للمجلس في ١٨٧٦/٨/١ وعقد المجلس ١٨٧٦ عايداً في نوفمبر عام ١٨٧٦. دون ان تجري انتخابات جديدة له. وكان هذا الاجتماع العادي بمثابة الدورة الأولى من انعقاد دورات السنتين، كانت أخرها في يناير ١٨٧٩ - يونيو ١٨٧٩. وقد فض المجلس بعد ذلك بأمر الخديوي وتعطلت الحياة النيابية قرابة سنتين. وقامت هيئة جديدة للمجلس في ١٨٨١/١٢/١٦ غير انه لم يبقى هذا. المجلس سوى إلى ١٨٨٢/٩/١٥ حين احتل الإنجليز مصر ثم تعطلت الحياة النيابية في مصر إلى عام ١٩١٣ حين صدر النظام المنشئ للجمعية التشريعية. والتي انتخبت في ١٩١٤/١/١٢. ونظراً لاندلاع الحرب العالمية الأولى تأجل اجتماع الجمعية إلى ١٩١٥/١/١. ثم اجل الاجتماع إلى ١٩١٥/٢/٤ ومدد التأجيل إلى ١٩١٥/٤/١٦. ثم إلى نوفمبر من نفس

العام. وأخيراً حلت الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى طبقاً للمرسوم الصادر في ١٧/١٠/١٩١٥ م.

وتعطلت الحياة البرلمانية في مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من ٢٣/٧/١٩٥٢ - إلى ١٩٥٧ ثم من عام ١٩٦١ - إلى بداية سنة ١٩٦٤. وكان هذا التعطيل لهذه السلطة في ظل ما قبل الحزبية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وفي ظل منع الحزبية من ٢٣/٧/١٩٥٢ - إلى ١٩٥٣ وفي ظل هيئة التحرير من ١٩٥٣ - إلى ١٩٥٧ وفي ظل الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي من ١٩٦١ - إلى ١٩٦٤.

٢- تعطلت الحياة النيابية في سوريا في فترة ما قبل الإعلان عن الأحزاب حيث افتتح المؤتمر السوري في ١٩٢٠/٣/٧ حضر ٦٦ مندوب من ٨٥ مندوب وقد وقع ممثلو المدن السورية الكبرى على مبايعة الأمير فيصل ابن الحسين ملكاً على سوريا. ثم انتهى على هذا المجلس بمغادرة الملك فيصل دمشق والإحتلال الفرنسي لسوريا وتعطلت الحياة النيابية لسوريا في فترة ما قبل التعددية الحزبية ١٩٢٤ - ١٩٢٨ وفي ظل قيام الأحزاب في فترات ١٩٣٠ - ١٩٣٢ الانقلابات وتعطلت في ١٩٥٨ - ١٩٦٠ في ظل التنظيم السياسي الحاكم الوحيد وفي الفترة ما بين ١٩٦٣ - ١٩٧٣ في ظل الحزب الحاكم الوحيد أيضاً. وإن كان قد تشكل مجلس وطني عام ١٩٦٥ - ثم مجلس وطني عام ١٩٦٦ حل في نفس يوم تشكيله وبقت البلد بدون سلطة استشارية إلى أن تشكل مجلس الشعب عام ١٩٧١ كسلطة مؤقتة.

٣- تعطلت السلطة الاستشارية في الأردن في فترات التعددية الحزبية من ١٩٣١/٢/٢٩ إلى ١٩٣٤/١١/١. وتعطلت السلطة التشريعية في فترة منع الحزبية في فترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤ - ١٩٨٩ حيث لم تنتخب هذه السلطة في تلك الفترة وإنما كانت تدعى للاجتماع أو لا تدعى. مثال ذلك

انتهت مدة مجلس النواب الأردني المنتخب في ١٨/٤/١٩٦٧ في تاريخ ٨/٤/١٩٧١ بسبب ظروف الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية ولم تجري أي انتخابات نيابية بعد ذلك فحدث بهذا المجلس ما يلي:

صدر أمر ملكي بتاريخ ٣/٣/ ١٩٧١ بمدد مدة مجلس النواب سنتين تنتهي في ١٨/٤/ ١٩٧٣ وبالرغم من دعوة مجلس النواب للاتحاد العادي والاستثنائي فإنه قد صدر أمر ملكي بحل مجلس النواب والأعيان في ٢٣/١١/١٩٧٤ وفي ١٧/٥/١٩٧٥ صدر أمر بتأجيل إجراء انتخابات لمجلس النواب إصلاً لأحكام الفقرة ٤ من المادة ٧٤ من الدستور التي حددها بسنه واحدة. ونظراً لهذه الظروف مجتمعة وإصلاً لحكم الفقرة أ. من المادة ٧٣ من الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ والتي تنص على أنه إذا لم يتم الانتخاب عند انتهاء الشهور الأربعة يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً وكان الحكم لم يكن. ثم صدر أمر ملكي بدعوة المجلس للاتحاد في دورة استثنائية بتاريخ ٤/٢/١٩٧٦ من أجل إدخال تعديلات أخرى على الدستور. وجرى تعديل المادة ٧٣ على النحو التالي:

- ١ - إلغاء عبارة ( لمدة لا تزيد عن سنه واحدة ) الواردة في الفقرة الرابعة .
- ٢ - إضافة الفقرة التالية إلى آخرها: إذا طرأت خلال فترة التأجيل المبينة في الفقرة السابقة ظروف طارئة تقتضي تعديل الدستور فللملك بناء على قرار مجلس الوزراء دعوة مجلس النواب السابق في دورة استثنائية لهذه الغاية. وفي ٧/٢/١٩٧٦ صدر أمر ملكي بحل مجلس النواب اعتباراً من ٧/٢/١٩٧٦ بعد قرار تعديل المادة ٧٣ ثم دعا مجلس النواب للاتحاد في دورة استثنائية في ٧/١/١٩٨٢ على أن تبدأ الدورة اعتباراً من ٩/١/١٩٨٤ وفي ١٠/١/١٩٨٤ صدر أمر ملكي بفض الدورة الاستثنائية

( لمزيد من الإطلاع حول تلك الواقع ستجد درويش المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن. المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١- ١٩٩٩ ص - ١٤٤ .

٣- تعطلت السلطة التشريعية في العراق في الفترة ما بين ١٤/٧/١٩٥٨ - إلى عام ١٩٨٠ إذ لم يمارس مجلس الشورى المعين عام ١٩٦٥ صلاحيته في الواقع وكذلك المجلس الوطني المعين عام ١٩٧٠ علما بأنهما لم يكونا سلطة تشريعية.

٤- وتعطلت السلطة التشريعية في المغرب من ٢٣/٣/١٩٦٥ - إلى ٨/٧/١٩٧٠. من شهر ٨/١٩٧١ - إلى ١٩٧٧ في ظل التعددية الحزبية .

٥- وتعطلت السلطة التشريعية في الجزائر من ١٥/٦/١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٦ في ظل الحزب القائد الوحيد ومن عام ٢٩٩٢ إلى ١٩٩٧ في ظل التعددية الحزبية. وإن كانت رئاسة الدولة قد عينت المجلس الوطني الانتقالي .

٦- تعطلت السلطة التشريعية في السودان في فترة ما ما بين ١٩٥٨ - ١٩٦٤ في ظل منع الحزبية قد شكلت حكومة عبور المجلس المركزي عام ١٩٦٣ الذي انتهى بقيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤ ثم تعطلت الحياة النيابية من جديد من ٢٥/٥/١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٣ وعن ٣١/٦/١٩٨٩ - إلى عام ١٩٩٦ رغم قيام مجلس الشعب المعين عام ١٩٧٢ - ١٩٧٤ وقيام المجلس الوطني الانتقالي من عام ١٩٩٢ - إلى عام ١٩٩٥ في ظل الحزب الحاكم الوحيد.

٧- لم تلم السلطة التشريعية في ج.ع.ي. منذ إشهار دستور ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧١ حين تم قيام مجلس الشورى بالانتخاب والتعيين على الرغم من قيام المجلس الوطني في الفترة ما بين ١٩٦٩ - ١٩٧١. ثم تعطلت هذه

السلطة في الفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٨ رغم قيام مجلس الشعب التأسيسي من ١٩٧٨/٢/٦ - إلى ١٩٨٨/٨/١٧ بمجلس استشاري .

٨ - تعطلت السلطة التشريعية في الكويت في فترة ما بين ١٩٧٦ - ١٩٨١ ومن ١٩٨٦ إلى ١٩٩٢ في فترة ما قبل الإعلان عن الحزبية وان كان قد قام المجلس الاستشاري عام ١٩٩٠ قبل الاحتلال العراقي للكويت .

٩ - تعطلت السلطة التشريعية في البحرين من عام ١٩٧٥ حتى أكتوبر ٢٠٠٢ في فترة ما قبل الإعلان عن الحزبية وان كان قد شكل مجلس الشورى بالتعيين عام ١٩٩٢ .

١٠ - تعطلت الحياة النيابية في الجنوب اليمني قبل الاستقلال مستعمرة عدن في فترة ما بين ١٩٦٥ - ١٩٦٧ ثم استمرت البلاد بدون سلطة تشريعية حتى عام ١٩٧١ وان كانت القيادة العامة للجبهة القومية قد أعلنت نفسها سلطة تشريعية يوم الاستقلال إلى ان عين مجلس الشعب الأعلى عام ١٩٧١ كسلطة عليا من قبل القيادة العامة للجبهة القومية .

تم تمديد السلطة التشريعية والمؤقتة بخلاف المدد التي تم فيها تعطيل السلطة التشريعية في البلدان المذكورة أعلاه جرى تمديد السلطة الاستشارية للمؤقتة والتشريعية مددت الهيئة الاستشارية في مصر من ١٨٧٤ - ١٨٨٢ في القرن التاسع عشر ومدد مجلس الشعب من ١٩٦٩ - ١٩٧١ في القرن العشرين ومدد المجلس الوطني في العراق من ١٩٩٣ - ١٩٩٦ وبقت السلطة التشريعية اللبنيّة تمدد من ١٩٧٦ - إلى ١٩٩٢ . كما مدد مجلس النواب اللبناني نفسه عدة ثمانية اشهر عام ٢٠٠٠ . وسبق ان مدد مجلس النواب اللبناني مدته لمدة ستة اشهر عام ١٩٥٣ . كما مدد مجلس النواب التونسي مدته عام ١٩٩٩ لمدة وتم تمديد الهيئة المؤقتة والتشريعية في ج . ع . ي . و ج . ي . د . ش و ج . ي . لقد

تم تمديد مجلس الشورى لمدة عام سنة ١٩٧٤ ثم مددت مدة المجلس التأسيسي دون اعلان من عام ١٩٨٠ - إلى ١٩٨٨ حين جرت انتخابات مجلس الشورى الثاني عام ١٩٨٨ ومدد مجلس الشعب الأعلى في ج.ي.دش من عام ١٩٧٢ إلى ١٩٧٨ ومن ١٩٨٣ إلى ١٩٨٦. وجرى تمديد السلطة التشريعية في ج.ي مرتين.

لقد مدد مجلس النواب ستة اشهر عام ١٩٩٢ (من ١٤ نوفمبر ١٩٩٢ - ١٩٩٣/٤/٢٧) ومدد مجلس النواب من ٢٠٠١ - إلى ٢٠٠٣/٤/٢٧ بموجب تعديل الدستور الذي تم الاستفتاء عليه في ٢٠٠١/٢/٢٠ وتعتبر الأردن من البلدان العربية التي اشتهرت بالتمديد بالشكل الموضح أعلاه.

ومدّت السلطة الاستشارية في قطر كما يلي قررت المادة ٤٥ من دستور قطر لعام ١٩٧١ مدة مجلس الشورى سنة تبدأ من أول إجتماع له ويجوز مد هذه المدة إذا اقتضت المصلحة وبالفعل تم تمديد مجلس الشورى لمدة سنتين آخرين لتصبح المدة ثلاث سنوات ثم عدلت المادة ٤٥ من الدستور لتصبح مدة مجلس الشورى ست سنوات ميلادية تبدأ من أول اجتماع له بمقتضى قرار أمير قطر رقم ٧ لسنة ١٩٧٥. ثم أصدر الأمير مرسوماً بتعيين أعضاء جدد في مجلس الشورى اعتباراً من ١٩٧٥/١٢/٩ بالمرسوم رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥. ثم أصدر الأمير مرسوماً آخر بتمديد مدة عضوية أعضاء مجلس الشورى أربع سنوات أخرى اعتباراً من مايو ١٩٨٢ وفقاً للقرار رقم ٧ لسنة ١٩٨٢.

هامش على الجدول الثالث :-

لا نستطيع الجزم بصحة بعض الأرقام التي ضمناها الجدول الثالث وذلك نظراً لتناقض هذه المعلومات في المصادر الخاصة بذلك . ولنشير إلى

تقارير التنمية البشرية المنشورة لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا الصدد حيث رجعا إلى هذه التقارير الصادرة في الفترة ما بين ١٩٩٣-٢٠٠٠ فوجدناها قد أتت بأرقام متناقضة في الجداول التي فُكرت مشاركة النساء في المجالس التشريعية العربية بالشكل التالي:

١- أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣- إلى أن النساء في البرلمان المصري المنتخب عام ١٩٩٠ حوالي ٢ فقط وفي ج.ي ٣ وفي سوريا ٨ وفي الجزائر ٢ و٤ في تونس وأعتبر بعض البرلمانات العربية خالية من عضوية البرلمان مثل برلمان ١٩٩٣، المغرب والسودان ولبنان علماً بأنه كان يوجد سيدتان في برلمان المغرب لعام ١٩٩٣ و٢ في برلمان لبنان المنتخب عام ١٩٩٢ كما يوجد عدد من النساء في المجلس الوطني الانتقالي السوداني المعين عام ١٩٩١ راجع صفحات ١٥٠-١٥١ من التقرير المذكور عن مركز الدراسات بيروت ١٩٩٣.

٢- وردت الإحصائيات التالية في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ ان النساء العضوات في السلطة التشريعية العربية ٣ نساء في مجلس النواب اللبناني و٢٧ في المجلس الوطني العراقي و ١٠ في مجلس الشعب المصري و٢ في مجلس النواب المغربي و٢ في مجلس النواب اليمني و١٤ في المجلس الوطني السوداني. انظر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر عن دار العالم العربي للطباعة القاهرة ص ٦١.

٣- أتى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ المنشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - صدر في البحرين- أورد أرقام عن مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات والحنة التي نالت فيها المرأة حق الانتخاب والتعيين دون الإشارة إلى النساء المنتخبات في السلطة التشريعية العربية

في الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٧ راجع ص ١٦٨-١٦٩ وقد كانت الأرقام الخاصة بدخول المرأة في المجالس التشريعية العربية يجانبها الصواب في كثير منها ولم يشر تقرير التنمية البشرية لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ إلى عدد النساء في البرلمانات العربية وتجدر الإشارة إلى أن مؤلفات القاتون الدستوري والأنظمة السياسية في الدول العربية لا تشير إلى مشاركة المرأة في برلمانات دولها ولا إلى عدد العضوات فيها وهذا ما لا حضناه من خلال الإطلاع على مؤلفات في القاتون الدستوري في مصر وسوريا ولبنان والأردن والسودان وتونس والجزائر والمغرب و ج. ي. لم تشر منال يونس عبد الرزاق الاولوسي إلى الأرقام الخاصة بعضوية المرأة في السلطة التشريعية في البلدان العربية التي تبوّت فيها المرأة هذه العضوية في كل من مصر وتونس ولبنان والجزائر وسوريا و ج. ي. د. ش. والسودان في كتابها المعنون. المرأة والتطور السياسي في الوطن العربي وتطبيقاته لتحليل السياسة التشريعية في الخبرة العراقية . الصادر عن دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٧٩. ي. لم يشر كثير من المؤلفات التي كتبت عن مشاركة المرأة في قطر معين عن عدد النساء في برلمانات بلدانهم طوال المدة التي اشتركت المرأة في السلطة التشريعية لم نعر على عدد النساء في بعض المجالس التشريعية في تونس والسودان كما هو واضح في الجدول الثالث واتصلنا بالسفارتين ولم نتلقى رد يفيدنا في هذا الشأن لهذا أبقينا بعض خانات الجدولين فارغة حول عدد النساء في السلطة العليا للدولة في ج. ي. د. ش. سابقاً أخذنا الأرقام من كتاب المجالس البرلمانية في اليمن ١٩٦٩ - ١٩٩٧ م. اصدار مجلس النواب في ج. ي. سلسلة وثائقية (١). عام ١٩٩٨ والجريدة الرسمية في ج. ي. د. ش. راجع المجالس البرلمانية ص ١٣٨ - ١٣٩ وص ١٦٦ -



١٦٧ وص ١٨٨ - ١٨٩ و ص ٢٠٦ - ٢١٢ كانت إحدى النساء عضو في  
هيئة رئاسة المجلس فيما بين ١٩٧٨ - ١٩٨٦ واثنان من النساء في  
هيئة رئاسة المجلس فيما بين ١٩٨٦ - ١٩٩٠ راجع المصدر نفسه ص  
١٧٠ وكانت إحدى النساء عضو في القيادة العامة للجبهة القومية التي  
اعتبرت نفسها السلطة التشريعية يوم الاستقلال. انظر سعيد احمد  
الجنابي. الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة مركز الأمل  
للدراسات غير مؤرخ ص ٧٦٧ .



## الباب الرابع

### البنية الفنية للهيئة التشريعية والمؤقتة

#### أجهزة السلطة التشريعية والمؤقتة

من غير المعقول أن توجد سلطة تشريعية من دون جهاز يقود عملها التشريعي ويمثلها أمام السلطات الأخرى في داخل البلد أو أمام الدول والمنظمات الأجنبية، وأجهزة السلطة التشريعية هذه هي رئاسة هذه السلطة ولجانها الثابتة والمؤقتة.

ولما كان الأمر على هذا النحو فكيف تتكون أجهزة السلطة التشريعية وما هي الطرق التي تقوم بواسطتها والوظائف التي تؤديها في واقع ممارسة العمل البرلماني. أن توضيح هذه الموضوعات يقتضي تحليل ومقارنة الأحكام الدستورية واللوائح الداخلية للسلطات التشريعية والمؤقتة في الدول العربية ذات النظام الجمهوري.

#### ١- طريقة قيام أجهزة السلطة التشريعية والمؤقتة

ابتدأت الأحكام الدستورية في كل من تونس ومصر وج.ع.ي. بتقرير قيام هذه الأجهزة بواسطة التعيين من قبل رئاسة الدولة شأنها شأن السلطة نفسها. إذ نص القانون الأساسي للدولة التونسية الصادر في ١٨٦١/٢/٢٦م على أن ينتخب الملك من المجلس الأكبر كنين ممن يصلح للرئاسة بهذا المجلس أحدهما يجعله رئيساً والثاني يجعله كاهية (فصل ٥٧). وينتخب الملك من المجلس الأكبر كنين ممن يصلح للرئاسة أحدهما يجعله رئيساً بالقسم المكلف بالأمور المعتادة من المجلس الأكبر والثاني كاهية (فصل ٥٨). وبذلك تحدثت رئاسة المجلس بأربعة أشخاص رئيس المجلس وكاهيته ورئيس القسم لمكلف بالأمور المعتادة يعينون من قبل الملك.

وعلى هذا النمط تشكلت رئاسة مجلس شورى النواب في مصر عام ١٨٦٦م وفقاً للبند ٣ من نظام هذا المجلس الذي نص على أن (رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ينصبان من طرف الحضرة الخديوية). وهو نفس الحكم الخاص برئاسة مجلس الشورى في ج.ع.ي. في دستور ١٩٦٤م وهو الدستور الأول في البلاد . الذي يقرر قيام السلطة التشريعية ورئاستها حيث نصت المادة ٥٨ منه على أن (يعين بقرار من رئيس الجمهورية رئيس ووكيلان لمجلس الشورى ويتولون عملهم طوال مدة المجلس وإذا خلا مكان أحدهم عين من يحل محله إلى نهاية مئته).

والواضح من نصوص هذه الأحكام اتفاقها بصدد تعيين رئيس الدولة لرئاسة جهاز السلطة التشريعية). غير أنها قد تبانت في عدد أعضائها برئيس وكاهية ورئيس للقسم المكلف بالأمور المعتادة وكاهية في القانون الأساسي التونسي. ورئيس ووكيل في قانون مجلس شورى النواب في مصر ورئيس ووكيلين في الدستور اليمني لعام ١٩٦٤م. على أن الأمر قد تبان في تحديد مدة رئاسة هذه السلطة في عدم تحديد مدة رئاسة المجلس الأكبر في دستور الدولة التونسية ونظام مجلس شورى النواب المصري . وتحديد مدة رئاسة السلطة التشريعية اليمنية في دستور ١٩٦٤م بمدة المجلس ثلاث سنوات<sup>١</sup> . وانتقلت الأحكام الدستورية في بعض الدول العربية موضوع البحث في ظل الحكم الملكي إلى الجمع بين تعيين وانتخاب

١ - هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا التباين في الأحكام المتعلقة بانتخابات ومدة رئاسة السلطة التشريعية لم يكن محصور على بلدان البحث فقط ، بل أن هناك أحكاماً تشريعية أجنبية قد قررت نصوصاً متباينة بهذا الشأن. مثال ذلك ينتخب رئيس البرلمان الإيطالي للدور التشريعي بكامله . ويعين رئيس مجلس العموم البريطاني باتفاق مسبق بين النواب . وتقضي التقاليد الإنجليزية البرلمانية بأن يظل رئيس هذا المجلس محتفظاً بالرئاسة ما أراد وطيلة الأودار التشريعية المتعاقبة . ولا يرشح ضده في دائرته انظر أنور الخطيب الأصول البرلمانية مرجع سابق ص ٥٦ . ويرأس نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الشيوخ الأمريكي . وينتخب هذا النائب مع رئيس الولايات المتحدة لمدة أربع سنوات . ونائب رئيس جمهورية الهند هو رئيس مجلس الولايات (المجلس الأعلى) بحكم منصبه (م. ٨٩ من دستور الهند). ويختار مجلس النواب الهندي (المجلس الثاني) في أقرب وقت ممكن اثنين من أعضائه ليكون أحدهما رئيساً للمجلس والثاني نائباً للرئيس (م ٩٣ من دستور الهند) . ويحتفظ مجلس النواب ونائبه بمنصبيهما مدة المجلس (م. من دستور الهند).

رئاسة السلطة التشريعية . فالملك يعين رئيس مجلس الشيوخ وينتخب مجلس الشيوخ الوكيلين لمدة سنتين في الدستور المصري لعام ١٩٢٣م (م ٨٠).  
وينتخب مجلس النواب رئيسه والوكيلين سنوياً في أول كل دور انعقاد عادي ويجوز إعادة انتخاب الرئيس والوكيلين (م ٨٧). على أن هذا الحكم قد تغير في الدستور المصري لعام ١٩٣٠م حيث قضى بأن يعين الملك رئيس مجلس الشيوخ (م ٧٨) وصممت هذه المادة عن الطريقة التي يتم بموجبها اختيار وكيلي هذا المجلس . وبقيت طريقة قيام رئاسة المجلس الثاني مجلس النواب بالانتخاب كما كانت عليه الحال في دستور ١٩٢٣م (انظر م ٨٤ من دستور ١٩٣٠م).

وبالمقابل قررت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٢٠م انتخاب رئاسة جهاز السلطة التشريعية ومدة هذه الرئاسة . إذ نصت المادة ٥٠ منه على أنه (لكل من مجلسي الشيوخ والنواب نظاماً خاصاً لإدارته ومذكراته الداخلية . وينتخب كل سنة من بين أعضائه الرئيس ونقبيه والكتاب وهيئة الإدارة بمقتضى ذلك النظام). وبذلك ثبت هذا الدستور انتخاب كتاب السلطة التشريعية وهيئة إدارته إلى جانب انتخاب الرئيس ونقابه . وهو ما لم يرد في الدساتير المصرية السابقتين.

واقتربت أحكام الدستور العراقي لعام ١٩٢٥م من أحكام الدستور السوري لعام ١٩٢٠م بصدد انتخاب رئيس مجلس النواب (المجلس الثاني) ونقابه . بيد أن الدستور العراقي قد حدد عدد الكتاب المنتخبين بكتبتين في حين لم يحدد عددهم في الدستور السوري. طبقاً لما جاء في المادة ٤٤ من الدستور العراقي بأن (انتخاب رئيس مجلس النواب ونقابه وكتبتين سنوياً في جلسته الأولى من بين أعضائه وعليه أن يقدم نتيجة هذا الانتخاب للملك فيصدقه وينوب عن الرئيس عند الانقضاء أحد نوابه). وبهذا يكون انتخاب

رئيس المجلس الثاني مشروطاً بمصالحة الملك على ذلك . وعلاوة على ما تقدم صمت الدستور العراقي عن موضوع تعيين أو انتخاب رئيس ووجهت المجلس الأول (مجلس الأعيان . زد على ذلك أن أحكام الدستور العراقي هذا قد اتحصرت على انتخاب كتبين من بين أعضاء مجلس النواب . فسي حين كان الدستور السوري لعام ١٩٢٠م قد قضى بانتخاب كتبة مجلس السلطة التشريعية (المؤتمر) وهيئة الإدارة دون أن يشترط نصاً أن يكون هؤلاء وأولئك من بين أعضاء السلطة التشريعية.

وإذا كانت الأحكام الدستورية المذكورة سابقاً قد صممت عن طريقة انتخاب رئاسة ووجهت المجلسين لأحدهما والأغلبية المطلوبة. فإن الأمر قد كان مغايراً بما يتعلق (بتنظيم أصل المجلس الأكبر التوهمي) الصغار في ١٣/٧/١٩٢٢م إذ قضى بهذه الأغلبية وبطريقة الانتخاب أيضاً وفقاً لما جاء في الفصل الثاني منه كما يلي (عند افتتاح أول جلسة من الجلسات الاعتيادية يباشر كل قسم عمليات تعيين مكتب يتركب من كاهية رئيس وقائم مقامه وكاتب وقائم مقام. ويقع الانتخاب بالأغلبية المطلقة بالنسبة للعدد الرسمي لأعضاء المجلس وذلك بعد التصويت مرتين وعند تعادل الأصوات ينتخب الأكبر سناً وفيما يخص انتخاب المكتب يستعين رئيس كل من القسمين بالأكبر وأصغر الأعضاء سناً . ويبقى أعضاء المكتب المنتخبون خطتهم إلى فتح الجلسة القادمة).

وبخلاف الأحكام الدستورية السابقة حول الدستور الأردني لعام ١٩٢٨م (الرئيس للوزراء رئاسة المجلس التشريعي . إذ يرأس رئيس الوزراء أثناء حضوره لاجتماعات المجلس التشريعي كافة وفي غضون تغييره يرأسها الذي يعينه رئيس الوزراء لتلك الغاية من وقت لآخر من الأعضاء غير المنتخبين وإذا لم يحصل تعيين كهذا يرأس الاجتماع لكبر أعضاء

المجلس التشريعي مقاماً من غير المنتخبين (م ٣٢). في حين قضت أحكام الدستور الأردني لعام ١٩٤٧م بأن يعين الملك رئيسي مجلسي الأعيان والنواب لمدة سنة مع جواز إعادة التعيين للرئيسين السابقين (م ٣٦ وم ٣٧) دون الإشارة إلى طريقة تكوين جهاز السلطة التشريعية . أما دستور الأردن لعام ١٩٥٢م فبأنه قد أبقى على حق الملك في تعيين مجلس الأعيان لنفس المدة (ف ٢ من م ٦٥) في حين قضى بأن يكون رئيس مجلس النواب منتخباً من قبل أعضاء المجلس لمدة دورة علنية سنة شمسية ويجوز إعادة انتخابه (م ٦٩ ف. ١) والسلطان يعين رئيساً للمجلس لكل سنة وينتخب المجلس وكيلاً للرئيس وفي حالة غياب الرئيس والوكيل ينتخب رئيس للجلسة في دستور السلطة للحجية لعام ١٩٥٢م (م ٤٨).

وإذا كان دستور السلطنة للحجية قد قرر طريقة الجمع بين التعيين والانتخاب رئاسة المجلس التشريعي (رئيس ووكيل) فإن دستور اتحاد الجنوب العربي لعام ١٩٦٢م ، العدل عام ١٩٦٩م قد نص على أن تكون رئاسة السلطة التشريعية من خارج أعضاء هذه السلطة أي من أعضاء السلطة التنفيذية وبالتنوب دون إشارة إلى هيئة رئاسة هذه السلطة طبقاً للبند ١٦ منه ، الذي قضى بأنه . سيكون لمجلس الاتحاد رئيس وكل عضو في المجلس الأعلى سيكون رئيساً لاجتماع واحد من لجان اجتماعات مجلس الاتحاد بالتنوب على أن يكون ترتيب التنوب حسبما يقرره أعضاء المجلس الأعلى بأغلبية الأصوات.

وحصرت الوثيقة الدستورية الكويتية لعام ١٩٦٨م حكمها في هذا الشأن على أن رئيس مجلس الأمة التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد (م ٥) دون الإشارة إلى طريقة توليه هذا المنصب ، وكان رئيس مجلس

لشورى الكويتي الذي تشكل بعد حل المجلس التشريعي هو الرئيس السابق معينا من قبل أمير دولة الكويت.

وبالمقابل تكونت هيئة رئاسية المجلس الاستشاري القطري من الأمير ونقابه حيث عين النقيب شائكة شأن أعضاء المجلس في قانون للمجلس الاستشاري القطري الصادر في ١٩٦٤/٥/٦ م. علما بأن هذا القانون قد أضاف إلى كل من رئيس المجلس ونقابه وكيل للمجلس ينتخب من قبل الأعضاء في أول اجتماع للدور السنوي العادي للمجلس (م ٣ من القانون رقم ٦ ف.ب.). في حين نصت أحكام دستوري ليبيا لعامي ١٩٥١ م. ١٩٦٣ م. على أن يعين الملك رئيس مجلس الشيوخ وينتخب المجلس وكيلا وتعرض نتيجة الانتخاب على الملك للتصديق عليها ويكون تعيين الملك لرئيس المجلس وانتخاب الوكيلين لمدة سنتين ويجوز إعادة تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين (م ٧). بينما ينتخب مجلس النواب رئيسا ووكيلين في أول كل دور انعقاد عادي ويجوز إعادة انتخابهم (م ١٠٥).

وبخلاف ذلك قرر الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢ م أن يختار مجلس الأمة في أول جلسة له ولمثل مدته رئيسا ونقبا للرئيس من بين أعضاء المجلس وإذا خلا مكان أي منها لاختار المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته (م ٩٢). ورغم أن المادة ٥٤ من دستور الكويت قد قررت مدة رئاسة المجلس مدة الأخير ولخذا بها دستور البحرين غير أن الدستور الأخير قد أضاف إلى رئيس المجلس ونقابه أمين سر المجلس في حين قضى دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ بأن ينتخب مجلس النواب في أول جلسة له ولمثل مدته رئيسا ونقبا للرئيس من بين أعضائه (م ٦٠) دون الإشارة إلى أمين سر المجلس واشترط أن يكون الانتخاب في جميع الأحوال بالأغلبية المطلقة للحاضرين فإن لم تتحقق هذه الأغلبية فيالمرّة الأولى أعيد الانتخاب بين الإثنين الحاضرين لأكثر الأصوات



فإن تساوى مع ثقيهما في عدد الأصوات يشترك معهما في إنتخاب المرّة الثانية ويكون الإنتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية فإن تساوى أكثر من واحد في الحصول على هذه الأغلبية النسبية لجرى للمجلس الإختيار بينهم بالقرعة (م٦٠٠) . وقضى دستور قطر لعام ١٩٧١م بأن تتألف رئاسة المجلس من رئيس ونائب شلئه شأن دستور الكويت وإن تكون مدة الرئاسة لدور الاعتقاد السنوي . حيث ينتخب هيئة الرئاسة من أعضاء المجلس (م٤٤).

وبخلاف ذلك قرر دستور قطر لعام ٢٠٠٣ أن ينتخب المجلس في أول إجتماع له، ولمدة المجلس رئيساً ونائباً للرئيس من بين أعضائه ويكون الإنتخاب بالإقتراع السري بالأغلبية المطلقة لأصوات الاعضاء الحاضرين، فإن لم تتحقق هذه الأغلبية في المرة الأولى أعيد الإنتخاب بين الإثنين الحاضرين على أكثر أصوات الأعضاء الحاضرين فإن تطأقت أحكام هذه المادة (٩٣ من الدستور القطري مع أحكام دستور البحرين لعام ٢٠٠٢ بهذا الشأن.

وتشعبت هيئة رئاسة المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تشكل هيئة مكتب المجلس من رئيس ونائب أول ونائب ثالث واثنين مراقبين يختارون جميعاً من بين أعضاء المجلس . علماً بأن هذا الدستور قد فرق بين مدة رئيس المجلس ونقابه وبين مدة المراقبين . إذ تنتهي مدة كل من الرئيس ونقابه باقتهاء مدة المجلس أو بحله ..الخ. بينما تنتهي مدة المراقبين باختيار مراقبين جديدين في مستهل الدورة السنوية العادية التالية ..الخ (م٨٤) . زد على ذلك قضى هذا الدستور بأن يكون للمجلس الوطني الاتحادي أمين عام يعاونه عدد من الموظفين يتبعون المجلس مباشرة (راجع م٨٥).

وعلاوة على ما تقدم تغايرت الأحكام الدستورية المذكورة بصدد الأغلبية المطلوبة لإنتخاب رئاسة هذه السلطة . إذ يكون الانتخاب في جميع الأحوال

بالأغلبية المطلقة للحاضرين فإن لم تتحقق هذه الأغلبية في المرة الأولى أعيد الانتخاب بين الاثنين الحاضرين لأكثر الأصوات ، فإن تساوت مرة ثالثة في عدد الأصوات في المرة الثانية يكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية فإن تساوي أكثر من واحد في الحصول على الأغلبية النسبية ثم الاختيار بينهم بالقرعة في دستور الكويت لعام ١٩٦٢م (م ٩٢) والبحرين لعام ١٩٧٣م (م ٥٤) ودستور البحرين لعام ٢٠٠٢م وقطر لعام ٢٠٠٣م (م ٩٥). في حين اكتفى دستور قطر بالانتخاب النسبي لرئاسة هذه الهيئة حيث ينتخب مجلس الشورى بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبية رئيساً ونائباً للرئيس ورؤساء اللجان... الخ (م )، وشملت أجهزة مجلس الشورى الصافي طبقاً للاتحة للمجلس الصادرة في ١٢/١١/١٩٩١م كل من رئيس المجلس - مكتب المجلس - لجان المجلس - الامانة العامة للمجلس . يتكون مكتب المجلس من الرئيس ونائبين وخمسة أعضاء<sup>١</sup>.

وبالمقابل قررت أحكام دستور مصر لعام ١٩٥٦م أن (ينتخب مجلس الأمة في أول اجتماع للدور السنوي رئيساً ووكيلين يتولون عملهم إلى بدء الدور السنوي العادي التالي. وإذا خلا مكان احدهم انتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته) (م ٧٩). في حين صممت أحكام دستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨م على أن تكون مدة رئيس مجلس الأمة مدة المجلس . ولا لدور السنوي له بسبب اتحصار أحكام هذا الدستور على أن ينتخب مجلس الأمة في أول اجتماع عادي له رئيساً ووكيلين (م ٢٠) ، بينما قضت أحكام دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤م بأن ينتخب رئيس المجلس ووكيلين من قبل المجلس

<sup>١</sup> - تجدر الإشارة إلى أننا اعتمدنا فيما يخص مجلس الشورى الصافي على ملخص اللاتحة المنشور في العدد ٤ من مجلة مجلس النواب اليمني مايو ١٩٩٢م ص ٤٦-٤٨. حيث لم نعرش على نص للاتحة.

لمدة الأخير (م ٥٩). ثم رجعت أحكام دستور ج.ع.م لعام ١٩٧١م إلى الأخذ بما نص عليه دستور ١٩٥٦م بشأن الرئاسة الدورية للمجلس (راجع م ١٠٣).

واستمرت الأحكام الدستورية السورية بعد الكف عن نظام مجلسي هذه السلطة والأخذ بالمجلس الواحد في التأكيد الدستوري على دورية رئاسة المجلس المنتخبة عند افتتاح دورة تشريع الأول تحت رئاسة أكبر الأعضاء سناً ويقوم العضو الأصغر سنّاً بوظيفة أمّانة السر ويعدّ حالاً إلى انتخاب رئيس المجلس ونقابي الرئيس وأمين السر وثلاثة مراقبين بالاقتراع السري وبالأكثرية المطلقة وفي دورة الاقتراع الثانية تكون الأكثرية النسبية كافية وإذا تساوت الأصوات فإن المرشح الأكبر سناً يعدّ منتخباً ، في دستور ١٩٣٠م (م ٦٣).

ومع أن أحكام دستور ١٩٥٣م قد أُنكثت لأحكام دستور ١٩٣٠م في احصار مدة جهاز هذه السلطة على الدور السنوي من حيث المبدأ على أن الفقرة ٢ من دستور ١٩٥٣م قد حصرت حق الانتخاب على رئيس المجلس فقط. وجعلت الفوز فيها بالأكثرية المطلقة في الممرتين الأولى والثانية وبالأكثرية النسبية في المرة الثالثة (م ٥٦).

وبالمقابل صممت أحكام مساقير سوريا لأعوام ١٩٥٠م، ١٩٦٢م ، ١٩٧٣م عن مدة جهاز المجلس وعن تحديد أعضائه حيث تطابق أحكام الفقرة ٢ من (م ٤٢) من دستوري ١٩٥٠م ، ١٩٦٢م مع الفقرة ٢ من (م ٦٠) من دستور ١٩٧٣م التي اكتفت بالنص على أن ينتخب المجلس في اجتماعه الأول رئيسه وأعضاء مكتبه دون تحديد.

وعليه فإذا كانت الأحكام التشريعية المصرية قد تراجعت في مدة جهاز المجلس من عدم التحديد في كل من نظام مجلس شوري للنواب ودستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨م ، إلى تقرير مدة جهاز المجلس بنفس مدة الأخير في دستور ١٩٦٤م ولمدة الدور السنوي في مساقير ١٩٦٣م ، ١٩٣٠م و

١٩٧١م وقررت أن تتألف رئاسة المجلس من رئيس ووكيلين عن طريق الانتخاب (مجلس النواب في دستوري ١٩٦٣ م . ١٩٣٠م) وبالمقابل نصبت المادة ٥٦ من الدستور الدائم لعام ١٩٧٠م في ج.ع.ي. على أن يختار مجلس الشورى في أول جلسة له من بين أعضائه رئيساً ووكيلين وأميناً عاماً لمدة المجلس . وبذلك انتفى حق رئيس هذه السلطة في تعيين الأمين العام الذي قررته أحكام القرار الدستوري رقم ٢ لعام ١٩٦٨ م . في حين قرر الإعلان الدستوري الصادر في ١٩٧٨/٢/٦م أن يختار المجلس رئيساً ونائبين للرئيس في كل دورة انعقاد ويوافق مجلس القيادة على الاختيار (٧م) دون أن يشير إلى طريقة الانتخاب . لتي تركها للاحقة الداخلية لمجلس الشعب التأسيسي حيث يتم بموجبها اختيار المجلس في أول اجتماع له بالأغلبية المطلقة لأعضائه رئيساً وعرضه على مجلس القيادة للموافقة (٣م) من اللائحة) الصادرة في ١٩٧٨/٢/٢٥ م . ويتولى سكرتارية مكتب المجلس الأمين العام بحكم منصبة (٧م) دون أن تشترط أحكام هذه اللائحة انتخاب الأمين العام للمجلس . وعلى هذا النحو تدارت أحكام هذا الإعلان الدستوري ولاحقة مجلس الشعب التأسيسي الصادرة في عام ١٩٧٨م مع أحكام القرار الدستوري رقم ٢ لعام ١٩٦٨م ولاحقة المجلس الوطني لعام ١٩٦٩م في كل من موافقة رئاسة الدولة على انتخاب رئاسة المجلس وعدد أعضاء رئاسة هذه السلطة ووضع الأمين العام للمجلس غير المنتخب .

لما شأن مدة رئاسة المجلس ومدة المجلس فإنه إذا كانت أحكام لائحة المجلس الوطني لعام ١٩٦٩م قد قررت أن تكون مدة مكتب المجلس مدة المجلس . فإن الإعلان الدستوري الصادر في ١٩٧٩/٤/٨م . قد ألغى المدة السنوية لرئاسة المجلس وثبت مدة رئاسة المجلس بمدة الأخير (انظر م٤) وبذلك علقت الأحكام التشريعية بهذا الشأن إلى ما كانت عليه في القرار الدستوري رقم ٢ لعام ١٩٦٨م والدستور الدائم لعام ١٩٧٠م .

وتفقت أحكام دستور ج.ي. لعام ١٩٩٠م من الأحكام المنكورة في موضوع انتخاب مجلس النواب في أول اجتماع له من بين أعضائه هيئة رئاسة المجلس ولن

كان قد نص على أن تكون هيئة الرئاسة من رئيس وثلاثة أعضاء (الف . ١٠ من م١٥٠). وبذلك انتفى منصب أمين عام المجلس . كما أن أحكام هذا الدستور لم تحدد هي الأخير مدة هيئة رئاسة المجلس . على أن اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة في ١٩/٧/١٩٩٠م قد دقت في عملية انتخاب هيئة الرئاسة. حيث يتم انتخاب رئيس وأعضاء هيئة رئاسة المجلس الأغلبية المطلقة لأعضائه وتكون عملية الانتخاب سرية وتجرى في جلسة علنية وهي فردية بالنسبة لرئيس المجلس. ثم يجري انتخاب ثلاثة أعضاء من بين المرشحين لعضوية هيئة رئاسة المجلس(م١٣).

وعلاوة على ما تقدم قررت هذه اللائحة طريقة الانتخاب والدور الثاني منها إذا لم يحز أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة في الدور الأول. واشترطت هذه اللائحة أن يكون الانتخاب دائماً سرىاً بالكيفية الآتية: عند بدء عملية الانتخاب يعطى كل عضو عند النداء على اسمه ورقة معدة لذلك يكتب فيها اسم العضو والأعضاء الذين يزيد انتخابهم ثم يضعها في الصندوق المخصص لهذا الغرض ولا يجوز أن يدرج في الورقة أسماً إلا بقدر العدد المطلوب انتخابه. وذلك من بين المرشحين و إلا اعتبر صوت العضو باطلاً عند الانتهاء من عملية الانتخاب يختار المجلس بناءً على ترشيح من الرئيس نتيجة الانتخاب (م١٥). وعلى أنه إذا كانت أحكام لائحة مجلس النواب اليمني قد قررت مدة هيئة رئاسة المجلس مدة الأخير فإن تعديل لائحة مجلس النواب اليمني في ١٦/٦/٢٠٠٥ قد قضت بأن تكون مدة هيئة رئاسة المجلس سنتان من أول إجتماع للمجلس بعد إقرار اللائحة الداخلية.

وإذا لم يحز أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة أعيد الانتخاب بين المرشحين الذين نالوا أكثر الأصوات عدداً ويكتفى في هذه الحالة بالأغلبية النسبية . فإذا نال اثنين فأكثر من الأعضاء أصواتاً متساوية تكون الأولوية لمن يفوز بالقرعة (م١٤). واشترط النظام الداخلي لمجلس النواب الأرفني الأغلبية المطلقة لفوز المرشح رئاسة مجلس النواب طبقاً للمادة ١٠ منه إلى نصت على أن

العضو الذي يحرز الأكثرية المطلقة من النواب الحاضرين يكون رئيسا للمجلس وإذا لم تتوفر هذه الأكثرية يؤخذ الاثنان للذان حصلا على أكثرية الأصوات ويعتبران مرشحين للرئاسة ويجرى حينئذ الانتخاب عليها فقط ويكتفي بهذه الحالة في الأغلبية النسبية وإذا تساوت الآراء يقترح بينهما - وعلى هذه الشائكة يجرى انتخاب نائب رئيس المجلس (راجع م ١٢).

وإذا كانت الأحكام الدستورية والتشريعية من التغاير في موضوع رئاسة جهاز السلطة التشريعية في الأحكام السابقة الذكر فإن أحكام دستورية عربية أخرى قد صممت عن تقرير رئاسة المجلس ومدته في الأصل<sup>١</sup> . مثل مساقير قانون الحجاز الأساسي لعام ١٩٢٦م والميثاق الوطني المقدس لعام ١٩٤٨م في اليمن ودستور ولاية نشفة لعام ١٩٦٢م ومساقير المغرب لأعوام ١٩٦٢م .

<sup>١</sup> - وبالعودة إلى نصوص هذه اللوائح نجد أن الصيغة التي وردت في لائحة المجلس الوطني في ج.ع.ي لعام ١٩٦٩م قد قصت بأن يكون الاختيار دائما سرىا بالكيفية الآتية : يكتب العضو في الغرفة الخاصة اختيار اسم العضو أو الأعضاء الذين يطمحهم صوته ويلقي بها في الصندوق المعد لذلك عند النداءة على اسمه. تجمع الأوراق ويقوم بغزها الأمين العام أو من ينوب عنه (م ١٥٦ من اللائحة).

وإذا لم يحز أحد الأعضاء على الأغلبية المطلقة في الأحوال التي تحتم فيها ذلك أعيد الاختيار بين العضوين الذين نالا أكثر الأصوات عددا فإذا تساوت مع أحدهما أو كليهما واحدة وأكثر من الأعضاء الآخرين الذين اشتركوا معهما في المرة الثانية . ويكتفي في هذه الحالة بالأغلبية النسبية فإذا نال اثنان فأكثر من الأعضاء أصوات متساوية تكون الأولوية لمن تعينه القرعة (م ٥٧) وعليه يكون الفوز عن طرق الأغلبية المطلقة في المرة الأولى وبالأغلبية النسبية في الدورة الثانية وبالقرعة عند تساوي الأصوات.

وبالمقابل وضحت أحكام لائحة مجلس الشورى الخاصة بانتخاب رئيس المجلس ووكيله والأمين العام بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس وتكون عملية الانتخاب سرية وتجري في جلسة علنية وهي فردية بالنسبة إلى الرئيس وتجري بالتعاقب للرئيس فالوكيلين (م ١٩٩ من اللائحة). وإذا لم يحز أحد الأعضاء الأغلبية المطلقة في الأحوال التي يتم فيها الحصول على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بين العضوين الذين نالا أكثر الأصوات عددا فإذا تساوى مع أحدهما أو كليهما واحد أو أكثر من الأعضاء أوقا متساوية تكون الأولوية لمن تعينه القرعة وإذا كان المطلوب انتخاب اثنين من الأعضاء ولم يحز أحد الأغلبية المطلقة في الأحوال التي تختمها اللائحة أعيد الانتخاب بين عدد متساوي ضعف العدد المطلوب انتخابه (م ٢٠٠ من اللائحة). بينما لم تقرر لائحة مجلس الشعب التأسيسي طريقة الاختيار هذه ، مكتفية بنص موجه قضى بأنه (لا يجوز مزاولة أعمال المجلس المنصوص عليها في هذه اللائحة قبل انتخاب رئيسه ونائبه (م ٦٥ من اللائحة) وهو ما يمكن فهمه بالعمل بأحكام لائحة مجلس الشورى ضمنا.

١٩٧٠م ، ١٩٩٦م . على أن النظام الداخلي لمجلس النواب المغربي لعام ١٩٩٨ قد قرر أن يتكون مكتب المجلس من رئيس وستة خلفاء للرئيس ، الأول ، والثاني ، والثالث ، والرابع ، والخامس ، والسادس ، من بينهم محاسبان إثنان وأربعة أمناء (م.١١). وينتخب الرئيس عن طريق الاقتراع السري بالأغلبية المطلقة للأعضاء والذين يتكون منهم المجلس في دورتين وبالأغلبية النسبية في الدورة الثالثة. يعتبر المرشح الأكبر سناً فائزاً عند تعادل الأصوات فإن إنتفى السن مع التسوي في الأصوات تجرى القرعة (م.٣) ويجرى بالتصويت كتابة وسرياً داخل معزل (م.١٤). في حين يجري إقتخاب أعضاء المكتب بكيفية يراعى فيها التمثيل النسبي للفرق المكونة لمجلس النواب (م.١٨) ويجري التصويت على القائمة بالإقتراع السري (م.٢٠) ويجري إقتخاب أعضاء المكتب كل سنة عند إفتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية ويساعد الرئيس في الإشراف على هذه الإقتخاب النواب الأربعة الأصغر سناً (م.٢٥) على أن هذا النظام قد قضى بأنه لكل عضو من أعضاء المكتب عدداً من الاصوات يتناسب مع عدد أعضاء الفريق الذي يمثله (م.٩) .

ولم ينحصر التباين حول رئاسة جهاز السلطة التشريعية في الأحكام الدستورية والتشريعية في اليمن فقط بل يكاد يكون السمة العامة لهذه الأحكام في الدول العربية ذات النظام الجمهوري لقد وجد هذا التباين في مصر بعد أجهامها عن نظام المجلسين في العهد الجمهوري والأخذ بنظام المجلس الواحد. حيث تبوأنت أحكام للاستشير المصرية في العهد الجمهوري بأن نصت أحكام دستوري مصر لعامي ١٩٥٦م ، ١٩٧١م على أن ينتخب (المجلس) في أول اجتماع للدور السنوي العادي رئيساً ووكيلين يتولون عملهم إلى بدء الدور السنوي العادي التالي. وإذا خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية مدته (م.٧٩ من دستور ١٩٥٦م وم.١٠٣ من دستور

١٩٧١م). في الوقت الذي لم تشر فيه أحكام دستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨م إلى المدة التي تتولى فيها رئاسة المجلس إذ اكتفت بالنص على أن ينتخب مجلس الأمة في أول اجتماع عادي له رئيسا ووكيلين (م ٢٠).

أما أحكام دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤م فقد قضت بأن تكون مدة رئاسة المجلس مدة الأخيرة (رئيس المجلس ووكيله) (م ٥٩). وعليه فقد تراجعت الأحكام الدستورية في مصر في مدة رئاسة المجلس من عدم تحديدها في كل من نظام مجلس شورى النواب لعام ١٨٦٦م ودستور ج.ع.م لعام ١٩٥٨م إلى تقرير مدة رئاسة المجلس بمدة الأخير في دستور ١٩٦٤م ومدة الدور السنوي في دستاير ١٩٢٣م (المجلس الثاني) ، ١٩٥٦م ، ١٩٧١م وإن كانت هذه الأحكام الدستورية لم تحدد طريقة انتخاب رئاسة المجلس والأغلبية المطلوبة فيها.

على أن أحكام لاحتي مجلسي الأمة لعام ١٩٥٨م والشعب لعام ١٩٧١م (معدة عام ١٩٧٩م) قد قررت انتخاب رئاسة المجلس (رئيس المجلس والوكيلين) بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين وانتخاب أمناء السر بالأغلبية النسبية (م ٧ من لائحة مجلس الأمة في ظل دستور ١٩٥٨م).

وبما أن لائحة مجلس الأمة قد حددت أعضاء المكتب الدائم للمجلس بكل من رئيسه ووكيلين وثمانية أمناء سر فإن انتخابات أعضاء المكتب سرية وتجري في جلسة عنية وهي فردية بالنسبة للرئيس فالوكيلين فأمناء السر. وفي جميع الأحوال تجري عملية الانتخاب بالنسبة للرئيس والوكيلين ولو لم يتقدم للترشيح إلا العدد المطلوب ، أما بالنسبة إلى أمناء السر فيعلن انتخابهم إذا لم يتقدم للترشيح إلا العدد المطلوب (انظر م ١-٧ من لائحة مجلسي الأمة). وقد قررت لائحة مجلس الشعب المصري أحكاما قريبة من أحكام لائحة مجلسي الأمة . إذ حصرت انتخابات الرئيس والوكيلين على دور واحد



وبنفس الأغلبية (المطلقة) (راجع م ١٠-١١) بيد أن لائحة مجلس الشعب لم تشر إلى إلغاء السر ولا إلى طريقة قوامهم.

واستمرت الأحكام الدستورية السورية بعد الكف عن نظام مجلسي السلطة التشريعية والأخذ بنظام المجلس الواحد في التأكيد على دورية رئاسة السلطة التشريعية. إذ نصت المادة ٦٣ من دستور ١٩٣٠م على أنه (عند افتتاح دورة تشرين الأول يجتمع المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سناً ويقوم العضو الأصغر سناً بوظيفة أمين السر ويعدّ حالاً إلى انتخاب رئيس المجلس ونقابي الرئيس وأمين السر وثلاثة مراقبين بالاقتراع السري وبالأكثرية المطلقة وفي دورة الاقتراع الثانية تكون الأكثرية النسبية كافية وإذا تساوت الأصوات فالمرشح الأكبر سناً يعدّ منتخباً لقد تقضت أحكام الدستور السوري لعام ١٩٥٣م مع أحكام دستور ١٩٣٠م في كل من تحصيل مدة جهاز المجلس على الدور السنوي للمجلس (بداية المادة ٥٦ من دستور ١٩٥٣م).

والأغلبية المطلقة في الدور الأول من الانتخابات على أن أحكام الدستورين المذكورين قد تغيرت بصدد الأغلبية في الدورين الثاني والثالث من الانتخاب حيث قررت الفقرة ٢ من المادة ٥٦ من دستور ١٩٥٣م أن يكون الفوز بالأغلبية المطلقة في الدور الثاني من الانتخاب في حين كان الفوز بالأغلبية النسبية في الدور الثاني في دستور ١٩٣٠م وهو ما قرره الدستور السوري لعام ١٩٥٣م في الدور الثالث من انتخاب رئاسة المجلس.

وبالمقابل صممت أحكام دستائر سوريا لأعوام ١٩٥٠م، ١٩٦٢م، ١٩٧٣م عن النص على أن تكون مدة جهاز المجلس مدة الأخير أو الدور السنوي الذي قرره الأحكام الدستورية السورية السابقة. إذ اكتفت الفقرة ٢ من المادة ٤٢ من دستوري ١٩٥٠م، ١٩٦٢م والفقرة ٢ من المادة ٦٠ من

دستور ١٩٧٣م بالنص على أن ينتخب المجلس في اجتماعه الأول رئيسه وأعضاء مكتبه . دون ذكر عدد الأعضاء في مكتب المجلس ولا الطريقة التي تتم بها الانتخابات.

غير أن أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب السوري الصادر في عام ١٩٥٧م (والذي تطابقت مع مجمل أحكامه أحكام النظام الداخلي لمجلس الشعب السوري لعام ١٩٧٤م) قد قررت أن ينتخب المجلس في بدء كل دور تشريعي في مطلع دورة تشرين الأول من كل سنة رئيسه وأعضاء مكتبه بالاقتراع السري . ويتولى أميناً للسر تحت إشراف الرئيس جمع الأصوات وفرزها بمعاونة مراقبين اثنين من النواب يختارهم الرئيس ويعطى نتائج الانتخابات (م٣).

ويتألف مكتب المجلس طبقاً لأحكام هذا النظام الداخلي من رئيس المجلس ونائبين للرئيس وأمينين للسر وثلاثة مراقبين (م٤) تحدد في النظام الداخلي لمجلس الشعب السوري لعام ١٩٧٤م إلى رئيس المجلس ونائبيه وأمينين للسر ومراقبين (م٥) . زد على ذلك قررت أحكام هذا النظام الداخلي أن تجري انتخابات هؤلاء بالتعاقب حسب الترتيب التالي : أ- الرئيس. ب- نقيباً للرئيس. ج- أميناً للسر. د- المراقبون (م٥). يتم انتخاب رئيس المجلس بأكثرية مجموع النواب المطلقة فإن لم تحصل بأكثرية النسبية في المرة الثانية. وفور انتخاب الرئيس وأميناً للسر والمراقبون بأكثرية النسبية في المرة الثانية (م٧). وإذا تساوت الأصوات بين أكثر من منتخب يختار الأكبر سناً وعند التساوي في السن يعد إلى القرعة (م٨). وأصحاب الأوراق البيضاء والأوراق التي لا يمكن قراءتها يعتبرون مشتركين في التصويت عدا زائداً عن المطلوب انتخابهم تحذف الزيادة من الأخير وتعتبر بقية الأسماء. وإذا تضمنت ورقة الانتخاب عدداً أقل من العدد المطلوب انتخابه فتعتبر بحق

المنتخب. وإذا تضمنت ورقة التصويت اسم منتخب أكثر من مرة فتعتبر بحق المنتخب. وإذا تضمنت ورقة التصويت اسم منتخب أكثر من مرة فتعتبر مرة واحدة. والأوراق التي لا تتضمن اسم المنتخبين بوضوح تشتمل على دلالات كاذبة مقعة للالتباس تكون معتبرة (م ٩). وبناء على أحكام هذا النظام الداخلي فإنه قد فرق بين الأكثرية المطلوبة لانتخاب رئيس المجلس في المرة الأولى بالنسبة للرئيس. وبكثيرة النواب الحاضرين المطلقة لكل من نقبي للرئيس والأمينين العاملين والمرافقين في حين لم تحدد المرة الثالثة من الانتخابات. وبناء على ما تقدم فقد تبين أن الأحكام الدستورية السورية بشأن عدد أعضاء مكتب المجلس من رئيس ونقبة في دستور ١٩٢٠ م. ورئيس وأمين سر وثلاثة مرافقين في دستور ١٩٣٠ م. والرئيس فقط في دستور ١٩٥٣ م. ورئيس المجلس ونقبة وأمين السر وثلاثة مرافقين في دستور ١٩٥٠ م. ١٩٦٢ م. ١٩٧٣ م. في حين تطبق أحكام هذه الدستور جميعاً بصدد مدة جهاز السلطة التشريعية بالدور السنوي.

وسارت الأحكام الدستورية للنقبة على نمط الأحكام الدستورية السورية في موضوع مدة جهاز السلطة التشريعية بالدور السنوي. كما اتفقت مع أحكام دستوري سوريا لعامي ١٩٣٠ م. ١٩٥٣ م بصدد الفوز بالأغلبية المطلقة لرئيس المجلس ونقبة في دورة الاقتراح الأولى. ومع أن الدستور السوري لعام ١٩٥٣ م قد قضى بالفوز بالأغلبية النسبية في الدورة الثانية. زد على ذلك اتفقت أحكام هذا الدستور مع أحكام الدستوريين في ترؤس الجلسة الأولى لافتتاح عقد تشريعي من قبل العضو الأكبر سناً وقيل العضو الأصغر سناً بوظيفة أمين سر المجلس. ولوضاً في طريقة التصويت السري على الاقتراح طبقاً للمادة ٤٤ معلقة من الدستور اللبناني التي نصت على أنه (في كل مرة يجتمع المجلس انتخابه وعند افتتاح عقد تشريعي الأول يجتمع المجلس

برئاسة أكبر أعضائه سناً ويقوم العضو الأصغر سناً بينهم بوظيفة أمين . ويعد إلى تعيين الرئيس والأمينين كل منهم على حدة بالاقتراع السري بالغالبية المطلقة من أصوات المقترعين وتبين النتيجة في دورة اقتراع ثالثة على الغالبية النسبية وإذا تساوت الأصوات فأكبر المرشحين سناً يعد منتخباً) غير أن النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني قد أضاف إلى جانب المذكورين أعلاه ثلاثة موظفين (م ٣ من النظام الداخلي). وبذلك تنقضي النظام الداخلي اللبناني مع الدستور في طريقة الانتخاب . حيث إذا كان الدستور اللبناني قضى بأن يكون انتخاب الرئيس ونقبة بورقة واحدة ثم ينتخب أمين السر بورقة أخرى. ثم الثلاثة المفوضين بورقة ثالثة وعلاوة على ذلك اشترط الدستور الأغلبية المطلقة لغزو رئيس المجلس ونقبة وأميني السر في الدورين الأول والثاني . والأغلبية النسبية في الدور الثالث . بينما قضى النظام الداخلي بأن تكون تلك الانتخابات بعد الدور الأول بالأغلبية النسبية (م ٣). واعتبر فوز الأمين بأكبر عدد من أصوات المقترعين دون الإشارة إلى الأغلبية.

وبالمقابل صممت أحكام دستوري العراق لعامي ١٩٦٤م . ١٩٧٠م (وهما الدستوران اللذان قررا قيام السلطة التشريعية) عن طريقة قيام رئاسة المجلس وعدد أعضائه. على أن قانون مجلس الشورى العراقي الصادر عام ١٩٦٤م المكمل للدستور ١٩٦٤م قرر في المادة ١٥ (أن يعقد المجلس في أول جلسة له برئاسة أكبر الأعضاء سناً . وينتخب في هذه الجلسة بطريق الاقتراع السري رئيساً ونائباً للرئيس وثلاثة أمناء من بين أعضائه) وقد اتفقت مع نص المادة ٦٣ من الدستور السوري لعام ١٩٣٠م كيفية انتخاب رئيس المجلس ونقبيه بالاقتراع السري. غير أن أحكام هذا القانون لم تنص على الأغلبية التي قررتها أحكام الدستور السوري المذكور بهذا الشأن. ولا

للدورات الانتخابية في حالة عدم حصول المرشح على الأغلبية المطلوبة في الدور الأول. ثم لم تقرر هذه المادة من قانون مجلس الشورى العراقي مدة جهاز المجلس.

ومع أن أحكام قانون المجلس الوطني العراقي لعام ١٩٨٠م قد اتفقت مع أحكام قانون مجلس الشورى المذكور في موضوع أن (يعقد المجلس الوطني جلسته الأولى برئاسة أكبر الأعضاء سناً الخ ... (م ٥٤). وأن ينتخب المجلس الوطني في جلسته الأولى بطريق الاقتراع السري رئيساً له (م ٥٥). فبأن قد اكتفى بالنص على انتخاب نائب للرئيس وأمين السر فقط (نفس المادة) دون أن يشير إلى الثلاثة أمراء الذين قرر انتخابهم قانون مجلس الشورى لعام ١٩٦٤م. كما لم تنص أحكام قانون المجلس الوطني على الأغلبية المطلوبة لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه. وعليه فإن الأحكام التشريعية العراقية ولأعوام ١٩٦٤م ، ١٩٧٠م ، ١٩٨٠م لم تقرر مدة جهاز المجلس ولا التفاصيل المتعلقة بانتخاب رئاسة جهاز المجلس. وعلى هذا المنوال سارت أحكام قانون إدارة الدولة العراقية لعام ٢٠٠٥ حيث قررت الفقرة ب من م ٣٢ منه أن تنتخب الجمعية الوطنية من بين أعضائها رئيساً ونائبين للرئيس لها. يصبح رئيس الجمعية الوطنية من يحصل على أكثر الأصوات لذلك المنصب والنائب الأول هو الذي يليه بعد الأصوات والنائب الثاني يلي الأول بعدد الأصوات. علماً بأن مدة الجمعية لا يزيد على سنة.

واتفقت أحكام دستور السودان لعام ١٩٥٦م مع أحكام دستور سوريا لعام ١٩٥٣م في شأن انتخاب رئيس السلطة التشريعية. غير أن الدستور السوداني ١٩٥٣م. غير أن الدستور السوداني لم يشترط أن يكون رئيس هذه السلطة من بين أعضائها كما هي الحال في الدستور السوري المذكور أعلاه. كما لم تبين أحكام الدستور السوداني الأغلبية المطلوبة للفوز بهذا المنصب

ولا الطريقة التي يتم التصويت بموجبها . إذ قضت الفقرة ٢ من المادة ٥٢ منه بأن (( ينتخب رئيس كل مجلس بواسطة أعضائه من بينهم أو من الأشخاص ذوي الأهلية لعضوية ذلك المجلس)). وبذلك أجاز هذا النص انتخاب رئيس السلطة التشريعية من غير أعضائها وهو ما لم تقرره أحكام الدساتير العربية الأخرى.

وعلاوة على ما تقدم فإن الفقرة ٤ من المادة ٥٢ أضافت حكماً جديداً يتعلق برئيس المجلس (إذا كان من غير أعضاء المجلس الحاليين يصبح عضواً فيه بحكم منصبه). وبالمقابل اشترطت الفقرة ٥ من نفس المادة أن يكون الشخص الذي ينتخب نائباً لرئيس المجلس من بين أعضاء المجلس فقط.

وشملت أحكام هذا الدستور السوداني كل من تعيين كاتب المجلس وأعضائه من منصبه حيث قرر أن يكون تعيين كاتب المجلس من اختصاص رئيس المجلس. ويعتمد المجلس إعطاء هذا الكاتب من منصبه فقط. لقد وجد هذا الحكم في هذا الدستور فقط. أما الأحكام الدستورية للعربية الأخرى (غير السودانية) فجاءت لم تقض بمثل هذا الحكم.

إذاً كما هو معروف من أحكام الدساتير السورية والعراقية التي قررت كتابة جهاز السلطة التشريعية (دستور سوريا لعام ١٩٢٠م والعراق لعام ١٩٢٥م) أن ينتخب أولئك الكتاب من قبل أعضاء المجلس . في حين قرر هذا الدستور السوداني تعيين هذا الكاتب من قبل رئيس المجلس . وشدد على اعتماد المجلس لهذا التعيين بأغلبية ثلثي أعضائه وفقاً للمادة ٥٣ من دستور ١٩٥٦م ، التي نصت على أن يكون لكل مجلس كاتب يعينه رئيس المجلس على أن يعتمد المجلس ذلك التعيين بأغلبية ثلثي أعضائه. ولا يعطي كاتب أي

من المجلسين من منصبه إلا بأمر يصدره الرئيس تنفيذاً للاقتراح بإعاقته  
يقرره المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه (ف ٢ من ٥٣).

والمفقت للنظر أن أحكام هذا الدستور قد بققت في اعتماد تعيين كاتب  
المجلس من قبل رئيسه. وإعاقته بأغلبية خاصة هي ثلثا أعضاء المجلس .  
في حين لم يقرر طريقة انتخاب رئيس المجلس ولا الأغلبية المطلوبة لفوز  
المرشح لهذا المنصب.

ولم تنشأ أحكام دستوري السودان ألعلي ١٩٦٤م ، ١٩٨٥م عن جواهر  
أحكام دستور ١٩٥٦م بهذا الشأن وإن كان دستوراً ١٩٦٤م ، ١٩٨٥م قد  
أخذاً بنظام المجلس الواحد . إذ أن أحكام دستور ١٩٦٤م قد أبققت على حكم  
الفقرة ٤ من المادة ٥٢ من دستور ١٩٥٦م الخاصة بإمكانية انتخاب رئيس  
المجلس من غير أعضائه . وإن كان دستور ١٩٦٤م قد صممت عن النص  
الذي يقضي بأن يصبح الرئيس عضواً في المجلس بحكم منصبه. وهو ما  
يقهم من مضمون هذا النص ، أنه لا يمكن أن يكون رئيس المجلس ليس  
عضواً فيه.

وما عدا ذلك اتفقت أحكام المادة ٥١ من دستور ١٩٦٤م مع أحكام  
المادة ٥٢ من دستور ١٩٥٦م بشأن انتخاب نائب رئيس المجلس واستقالة  
الرئيس ونقابه وتعيين كاتب المجلس وإعاقته . كما اتفقت أحكام دستور  
١٩٨٥م مع هذه النصوص (نظر م ٦٥ وم ٦٦ من دستور ١٩٨٥م).

وبخلاف الدستور العربية الأخرى قررت أحكام الدستور السودانية  
الثلاثية استقالة رئيس المجلس ونقابه. في حين كان هذا الأمر متروك للوائح  
لداخلية للسلطة التشريعية في دستور البلدان العربية النظام الجمهوري.

واختلفت أحكام الدستور السوداني لعام ١٩٧٣م عن نصوص الدستور  
السودانية المذكورة أعلاه بهذا الصدد. إذ قضت المادة ١٢٨ منه بأن (رأس

مجلس الشعب في أول انعقاد له عضو يختاره رئيس الجمهورية على أن يتولى المجلس في تلك الجلسة انتخاب رئيساً له من بين أعضائه) و(تحدد لائحة المجلس أعضاء مكتب الرئيس والمناصب الأخرى وطريقة اختيارهم). وعليه فقد تميز هذا الحكم عن نصوص الدساتير السودانية لأعوام ١٩٥٢م ، ١٩٦٤م ، ١٩٨٥م في موضوع تعيين رئيس الدولة رئيس المجلس في انعقاده الأول . في حين تكاد تكون أحكام دستير البلدان العربية وكثير من الدساتير الأجنبية قد أجمعت في النص على أن يترأس الجلسة الأولى لهذه السلطة أكبر الأعضاء سنّاً في المجلس.

وشمل التباين في الأحكام المكملّة لهذا الدستور (لائحة مجلس الشعب رقم ١٨ لعام ١٩٧٤م) كل من راقد المجلس الذي يعينه رئيس الجمهورية من أجل تولي مساعدة الجهاز التنفيذي في عرض ومناقشة السياسة العامة والتنسيق بين الجهاز التنفيذي والمجلس. ورأى المجلس الذي ينتخبه المجلس لقيادة التطبيق على ما يعرضه راقد المجلس وتقديم وجهات النظر البديلة حول المسائل المطروحة لمساعدة المجلس في الوصول إلى القرارات السليمة. وأمين عام المجلس ، الموقف الإداري الأول المسؤول عن شؤون المجلس الإدارية والمالية وأي مهام أخرى تحددها هذه اللائحة أو يحددها رئيس المجلس.

لقد قضت لائحة مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤م بانتخاب رئيس المجلس ونائبه شريطة أن يطلب رئيس الجلسة من الأعضاء تقديم ترشيحات لمنصب رئيس المجلس. ويثنى كل ترشيح لرئاسة المجلس دون مناقشة وإذا رشح عضو واحد فقط لمنصب الرئيس وثني الترشيح يعن رئيس الجلسة فوز ذلك العضو. أما إذا قدم أكثر من ترشيح يصوت الأعضاء الانتخاب لحددهم رئيساً للمجلس. وإذا تساوت الأصوات بين المرشحين ترفع الجلسة لمدة



ثلاثين دقيقة بعد بعدها التصويت. وبعد إعلان نتيجة التصويت يؤدي رئيس المجلس القسم. وينتخب نائب رئيس المجلس بنفس الطريقة التي تنتخب بها رئيس المجلس (ف ١-٧ م ٦).

والموضح من فقرات هذه المادة عدم النص على الأغلبية المطلوبة لفوز المرشح لرئاسة المجلس ونائبه في الانتخابات ولا الدورات التالية للدورة الأولى. وكذلك رقيب المجلس (انظر م ٧٢) وهو ما يجعلنا نعتبر هذه الطريقة في الانتخابات شكلية فقط<sup>١</sup>.

وبالمقابل قرر النظام الداخلي للمجلس الوطني السوداني لعام ٢٠٠١ - أن يجرى انتخاب الرئيس في الجلسة لأول انعقاد المجلس (م ١٠٠ ف ١) ويجوز لأي عضو ترشيح أي عضو آخر على أن يؤكد موافقة المرشح ويتسنى الترشيح (ف ٢ م ١). تجرى ترقية للمرشح بنكر مؤهلاته وخبرته ولا تجرى مداولة حوله (ف ٣ م ١). وإذا تعدد المرشحون لرئاسة المجلس يختار المجلس من بينهم الإقتراع السري (ف ٤) ويشترط للإختبار لمنصب الرئيس أن يحصل المرشح الفاعز على أكثر من نصف أصوات الأعضاء الحاضرين (ف ٥) وإذا لم يحصل أي مرشح على النسبة المطلوبة يعد الإقتراع بين المرشحين الذين نالوا أعلى الأصوات ويعطى رئيساً للمجلس من يتل أكثر الأصوات (ف ٦ م ١٩) وبهذه الطريقة ينتخب نائب الرئيس (راجع م ١٢) علماً بأن هذا النظام قد حصر الانتخاب لرئيس المجلس ونائبه وعلى هذا المنوال سار دستور السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥ حين قرر في الفقرة ٣ من م ٩٢ منه بأنه لكل مجلس رئيس ونواب للرئيس ينتخبون من بين أعضائه في الجلسة الأولى.

<sup>١</sup> - لمزيد من الإطلاع راجع الصفحتين ٢-٣ من اللائحة رقم ١٨ بتنظيم أعمال مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤م.

ولم تخلى الأحكام التشريعية التونسية الخاصة بجهاز الهيئة المؤقتة والسلطة التشريعية من التغيير. حيث إذا كان جهاز المجلس القومي التأسيسي وفقاً لقاتونه الداخلي الصادر في ١٩٥٦/٦/٤م (يتركب مكتب المجلس) (من رئيس وخمسة وكلاء وستة كتاب تنتخبهم الجلسة العامة الأولى) (فصل ٥) في حين يتألف مكتب مجلس النواب (من رئيس ووكيلين ورؤساء لجان البقارة ومقرريها) طبقاً للنظام الداخلي الصادر في ١٩٧٩/٣/٦م. فإن النظام الداخلي الجديد قد قضى بانتخاب مكتب المجلس دون النص على الأغلبية المطلوبة. إذ ((ينتخب رئيس مجلس النواب إثر إقرار المجلس في صحة البيّنات عند افتتاح المدة التنيبية وفي الجلسة وتستألف برئاسته لانتخاب وكيلي كرئيس وأعضاء اللجان الخ... (فصل ٣). أن هذه النصوص قد صممت عن تقرير الطريقة السرية في الانتخابات والأغلبية المطلوبة وهو ما يجعلها شكلية أيضاً. حيث أن رئيس المجلس يقر في الواقع من قبل قيادة الحزب الحاكم قبل ذلك.

وشمل التباين رئاسة السلطة التشريعية الجزائرية في العدد قبل حلها عام ١٩٦٥م وبعد عودتها عام ١٩٧٧م. لقد تآلف مكتب المجلس الوطني عام ١٩٦٣م من رئيس المجلس و٣-٤ نواب للرئيس وأربعة أمناء (٨ من نظام المجلس الوطني لعام ١٩٦٣م). في حين تآلف مكتب المجلس الشعبي الوطني من رئيس المجلس وأربعة نواب له بموجب النظام الداخلي للمجلس لعام ١٩٧٧م (م ٣٥). واقتصرت مدة مكتب المجلس على أن يتم انتخاب رئيس المجلس للمدة التشريعية في دستوري الجزائر لعامي ١٩٧٦م (م ١٤٢) و١٩٨٩م (م ١٠٨). وهو نفس الحكم الذي قرره دستور الجزائر لعام ١٩٩٦م. بصداً المجلس الشعبي الوطني. في حين ينتخب رئيس مجلس الأمة بعد كل تجديد له (م ١١٤).

ومما تقدم يتضح أن أحكام دستير بعض بلدان البحث قد قررت طريقة انتخاب رئاسة السلطة المؤقتة والتشريعية والأغلبية المطلوبة في الدورين الأول والثاني. في حين تركت أحكام دستير أخرى في هذه البلدان تلك اللوائح الداخلية لتلك السلطة. وصممت أحكام طائفة ثلاثة من اللوائح الداخلية عن الأغلبية المطلوبة للفوز برئاسة هذه السلطة ومكتبها والدورات التي تتم فيها الانتخابات مثل لائحة مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤م والنظام الداخلي للسلطة التشريعية الجزائرية لعامي ١٩٦٣م، ١٩٧٧م وقانون المجلس القومي التأسيسي ومجلس النواب التونسي وقانون المجلس الوطني العراقي لعام ١٩٨٠م<sup>١</sup> ولائحة تنظيم المجلس الوطني السوداني لعام ٢٠٠١م (١٨).

## ٢. - صلاحيات رئيس السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري

تتمثل السمة العامة لصلاحيات رئيس السلطة التشريعية والمؤقتة في البلدان العربية في أنه يلعب دوراً هاماً في أعمال المجلس فهو الذي يفتتح جلساته ويرأسها ويمثله في اتصالاته بالسلطات الأخرى ويتكلم باسمه ويشرف على جميع أعماله ونشاطاته. ويحفظ النظام داخله ويأمره بإعمر الحرس الخاص بالمجلس ويعلن عن انتهاء جلسات المجلس ورئيس المجلس هو الذي يضبط وينبر المناقشات ويأذن بالكلام للمتكلمين ويحدد موضوع

<sup>١</sup> - راجع الفصلين ٣-٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب التونسي المصدق عليه في ١٩٧٩/٣/٦م والمادة ٥٥ من قانون المجلس الوطني العراقي لعام ١٩٨٠م والمواد ٥٥-٥٣ من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الجزائري. الصادر عام ١٩٧٧م، والذي ورد في كتاب جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية. الدستور والوثائق التشريعية باللغة الروسية. ترجمة عن الفرنسية ف.ل. انتين. وصدر في كتاب عن دار للتقدم موسكو عام ١٩٨٣م. ص ٧٧. واللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي (القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣م المعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧١م - المواد ٢٨-٣١). ولائحة تنظيم المجلس الوطني السوداني لعام ٢٠٠١م (١٨).

الحديث على ضوء جدول الأعمال ويوجه نظر المتكلم إلى الالتزام بحدود الموضوع المعين . ويتلقى الاقتراحات وي طرحها لأخذ الرأي عليها ، ويعطى ما يصدره المجلس من قرارات ويوقع العقود باسم المجلس الخ....

## ٢- اجتماعات مكتب السلطة التشريعية

يعتبر مكتب المجلس الجهاز الذي يدير جميع أعمال المجلس . وبما أن هذه الاجتماعات على جانب كبير من الأهمية فإن أحكام عدد من الهيئات المؤقتة والسلطة التشريعية قد قررت أن تكون اجتماعات مكتب المجلس سرية كما هي الحال في لائحة مجلس الأمة في ج.ع.م في ظل دستور ١٩٥٨م ولائحة المجلس الوطني في ج.ع.ي لعام ١٩٦٩م بينما صممت أحكام لوائح أخرى عن ذلك مثل لائحة مجلس الشورى في ج.ع.ي لعام ١٩٧١م ولائحة مجلس الشعب المصري لعام ١٩٧٩م ولائحة مجلس النواب اليمني الصادرة في ٢٧/١٢/١٩٩٠م واللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي - راجع الفصل الثاني مكتب المجلس المواد (٣٢-٤١). وهناك طائفة من اللوائح الداخلية للسلطة التشريعية والمؤقتة لم تقرر حكماً كيفية اجتماعات مكاتب هذه السلطة مثل اللوائح الداخلية لهذه السلطة في كل من لبنان وسوريا والجزائر والسودان وتونس.

ومع أنه معروف أن طلب اجتماع مكتب المجلس يتم بدعوة من رئيس المجلس أو نائبه (في حالة غياب الرئيس) فإن لائحة مجلس الأمة في ج.ع.م في ظل دستور ١٩٥٨م قد أضافت هذا الحق لخمسة من أعضاء مكتب مجلس الأمة طلب اجتماع مكتب المجلس أيضاً.

وشمل التباين في هذا الشأن موضوع صحة اجتماع مكتب المجلس وقراراته حيث يعتبر صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه في أغلب هذه اللوائح

وإذا تسلوت الأصوات في اتخاذ القرارات يرجح الجانب الذي منه رئيس المجلس . إذ يتخذ مكتب المجلس مقرراته بالأغلبية النسبية وإذا تسلوت الأصوات رجح جانب الرئيس في نظام مجلس النواب التونسي (ف ٥) وتعتبر اجتماعات مكتب المجلس قانونية عند حضور الأغلبية المطلقة لأعضائه في النظام الداخلي لمجلس النواب السوري (م ١٧) ويكتفي بأكثرية الحاضرين للبت في جميع الأمور المعروضة على المكتب لإقراره (م ١٨). وبالمقابل لم تشر لائحة المجلس الشعبي الوطني الجزائري لعام ١٩٧٧ إلى صحة الاجتماع والتصويت فيه. وصممت بعض اللوائح الداخلية للسلطات التشريعية.

#### ٤ .. إختصاصات مكتب السلطة التشريعية

تكد تكون السمة العامة لاختصاصات مكتب السلطة التشريعية والمؤقتة التباين في الإختصاصات. لقد أوجزت في هذا المضمحل بعض اللوائح الداخلية لهذه السلطة. في تولى مكتب المجلس الإشراف على أعماله ومناقشاته كما هي الحال في لوائح مجلس الأمة في ج.ع.م في قلل دستور ١٩٥٨م والمجلس الوطني في ج.ع.ي لعام ١٩٦٩م (أنظر م ٦) والمجلس القومي التأسيسي للتونسي. ويتمتع مكتب المجلس في لائحة مجلس النواب المغربي لعام ١٩٩٨ بكامل الصلاحيات للإشراف على مناقشات المجلس ، كما يسهر على تنظيم المرافق التابعة للمجلس وذلك طبقاً للشروط الواردة في هذا النظام (م ٣٠).

وبالمقابل أسهبت الأغلبية المطلقة في اللوائح الداخلية للسلطة التشريعية في هذه البلدان في تفاصيل إختصاصات مكاتب السلطة التشريعية منها التي قررت أن يضع مكتب المجلس في بداية كل دور انعقاد مادي خطة لنشاط المجلس ولجته والإشراف على نشاط المجلس ولجته والإشراف على تنظيم جميع الشؤون البرلمانية والإدارية والمالية بشكل علم كما هي الحال في لائحة

مجلس الشعب المصري ومجلس الشورى في ج.ع.ي ومجلس النواب السوري واللبناني ومجلس النواب اليمني<sup>١</sup>.

ويضع المكتب جدول أعمال الجلسة العلمية ويسهر على سير عمل المجلس ويشرف على شؤونه الإدارية والمالية ويضبط مصاريف المجلس الخ... في النظام الداخلي لمجلس النواب التونسي (ف٥). وتقاربت مع هذا الحكم أحكام اللائحة الداخلية للمجلس الشعبي الوطني الجزائري لعام ١٩٧٧م (م٥٦). بينما انحصرت أحكام لائحة مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤م على أن يكون لرئيس المجلس التشاور مع لجنة تنظيم أعمال المجلس سلطة تنظيم أعمال المجلس في جميع المسائل التي لم ينص عليها في هذه اللائحة (ف٢ من م٣) وتكمن الاختصاصات مكتب مجلس الأمة الكويتي طبقاً للمادة ٣٩ في كل من الفصل فيما يحيله إليه المجلس من اعتراضات على مضمون مضابط الجلسات والقيام بصلوات القرعة وفرز الأصوات وغير ذلك من الأمور التي تعرض أثناء جلسات المجلس . والنظر في مشروع الميزانية . وأخبار الوفود بناء على ترشيح الرئيس لتمثيل المجلس وغيرها من الاختصاصات التي قررتها المادة ٣٩ من اللائحة.

وبينت المواد ٢٤-٢٣ من لائحة مجلس الشورى العراقي مهام مكتب المجلس مثل وضع خطة نشاط المجلس ولجاته والقواعد المنظمة لإدارة أعمالها والتنسيق بين أوجهة نشاط اللجان - وتكليف اللجان بدراسة المواضيع الخ... وصممت أحكام السلطة التشريعية والمؤقتة عن النص على الأصوات الواجب اتباعها في اجتماعات مكتب المجلس مثل النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني . الأمر الذي أدى بجانب من الفقه الدستوري اللبناني

<sup>١</sup> - راجع المواد ١٠-٢٠ من لائحة مجلس الشعب المصري لعام ١٩٧٩م، والمواد ١٤-١٦ من لائحة مجلس الشورى في ج.ع.ي لعام ١٩٧١م والمادة ١٦ من النظام الداخلي لمجلس النواب السوري لعام ١٩٥٧م والمواد ١٦-٢٠ من لائحة مجلس النواب اليمني لعام ١٩٩٠م

للقول أن مكتب مجلس النواب هو لحد أجهزة عمل للمجلس كأي لجنة من اللجان فإنه يجب قياساً أن تعقد جلسات اللجان . ورئيس المجلس هو الذي يدعو أعضاء المكتب للجلسة وإذا تعذر ذلك فنائبه . أما نصاب الجلسة الأولى فيكون الأغلبية المطلقة ونصاب الجلسة الثانية يتم بمن يحضرها (أنور الخطيب الأصوات البرلمانية ص ٧).

واتفقت في الصمت على الأصوات المتبعة في اجتماع هذه السلطة لاحقة مجلس النواب اللبناني كل من لائحة مجلس الشعب التأسيسي في ج.ع.ي. ولائحة للمجلس الشعبي الوطني الجزائري . ولائحة مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤م ولائحة مجلس الأمة الكويتي لعام ١٩٦٣م المعدل عام ١٩٧١م والنظام الداخلي لمجلس النواب المغربي لعام ١٩٩٨م ولائحة تنظيم المجلس الوطني السوداني لعام ٢٠٠١.

وإذا كانت أحكام لوائح مجلس الأمة في ج.ع.م في ظل دستور ١٩٥٨م ولائحة المجلس الوطني في ج.ع.ي. عام ١٩٦٩م قد قررت أن لا تكون اجتماعات المكتب صحيحة إلا إذا حضر أغلبية أعضائه وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وإذا تساوت الأصوات مع الجانب الذي منه الرئيس. فإن لائحة مجلس الشورى في ج.ع.ي. لعام ١٩٧١م لم تقرر أن تكون هذه الاجتماعات سرية وإن كانت قد اتفقت مع أحكام لائحة المجلس الوطني بشأن للنصاب اللازم لصحة اجتماع المكتب والأغلبية في اتخاذ القرارات فيه.

ويخالف هذه الأحكام قضت لائحة مجلس الشعب المصري أن يدعو رئيس المجلس مكتب المجلس إلى اجتماعات دورية ويجوز له أن يدعو المكتب لاجتماعات طارئة ولا يصح اجتماع المكتب إلا بحضور جميع أعضائه وتصدر قراراته بموافقة أغلبية الحاضرين على أن يكون من بينهم الرئيس الخ... (٢ من اللاحة). ورغم هذا التشديد على حضور جميع أعضاء مكتب

المجلس لصحة اجتماعه في هذه المادة ألا أن الفقرة ٢ منها قد سمحت للأمين العام بحضور اجتماعات المكتب وهو من غير أعضائه ومن يؤذن له الحضور كما كانت الحال في لائحة مجلس الأمة لعام ١٩٥٨م.

هذا وقد قررت أحكام لائحة مجلس الشورى اليمني ولائحة مجلس الشعب المصري صحة الاجتماعات في هذه الحالة إذا حضرها أربعة من أعضائه. وتكون قراراته نهائية. ويقوم بالاتهام أمام المكتب منعقداً كهيئة تأديبية الأمين العام للمجلس وعند غيابه أو وجود منعه لديه بنوب رئيس المجلس من يقوم بالاتهام مقدمه وللمتهم أن يستعين في دفاعه بمن يشاء من غير أعضاء المجلس وفيما عدا الأحكام الخاصة المنصوص عليها في هذا اللائحة تنطبق على موظفي المجلس ومستخدميه الجزاءات والإجراءات التأديبية وسائر الأحكام الوظيفية المقررة في القوانين والقرارات بشأن موظفي الدولة ومستخدميها. وأي أمر آخر يرى رئيس المجلس اخذ رأي المكتب في شأنه وكذلك أي أمر يكلف به من قبل المجلس ، بيد أن لوجه الخلاف الرئيسي بين أحكام لائحة المجلسين اليمني والمصري (مجلس الشعب) قد كان بصدد عرض أعمال مكتب المجلس على اللجنة العامة في لائحة مجلس الشعب ، والتي ليس لها وجود في لائحة مجلس الشورى من جهة وقضية التمثيل السياسي للوفود إلى الخارج في لائحة مجلس الشعب من الكتل البرلمانية بينما لا يوجد مثل هذا التمثيل في لائحة مجلس الشورى الذي قام في ظل منع الحزبية.

ومع أن الفقرات (د) ، (و) ، (ط) من المادة ٨ من لائحة مجلس الشعب التأسيسي قد تطابقت مع الفقرات (أ) ، (د) ، (و) من المادة ١٦ من لائحة مجلس الشورى فإن الفقرة جـ من المادة ٨ لائحة مجلس الشعب التأسيسي قد عدلت الفقرة جـ من المادة ١٥ من لائحة مجلس الشورى إذ نصت في



لائحة مجلس الشعب التأسيسي على (معاونة مختلف اللجان في المجلس وإقرار القواعد المنظمة لإدارة أعمالها والتنسيق بين أوجه نشاطها وتحديد الموضوعات التي تختص بها اللجان).

وقضت الفقرة ب من المادة ٨ من لائحة مجلس الشعب التأسيسي بحكم جديد لم يرد في لائحتي مجلس الشورى والمجلس الوطني يتعلق بشأن ترشيح اللجان من قبل المكتب وعرض ذلك على المجلس للموافقة عليه.

أما لاختصاصات هيئة رئاسة مجلس النواب اليمني بموجب لائحته الداخلية الصادرة في ١٢/٢٧/١٩٩٠م. بأن تتولى الإشراف على نشاط المجلس ولجانه ومعاونة مختلف اللجان وكذا تحديد جدول الأعمال المتضمن مواضيع المناقشة العامة في المجلس ودوراته من تشريعات وغيرها من المواضيع التي تكون ذات صلة بالقضايا العامة للمجتمع مستعينة في ذلك بما لديها من اقتراحات اللجان والأعضاء وأراء المواطنين والمؤسسات الداخلية للمجلس الشعبي الوطني الجزائري لعام ١٩٧٧م مع لائحة مجلس الشعب الوطني السوداني في عدم تقرير طريقة تكوين مكتب المجلس غير أن لائحة السلطة التشريعية الجزائرية قد خولت لمكتب المجلس لاختصاصات جماعية نصب عليها المادة ٥٦ من هذه اللائحة شملت كل من :

- أ- قيادة عمل المجلس الشعبي الوطني .
- ب- الاهتمام بالنشاط العدلي للمجلس واحترام النقاش فيه .
- ج- ضمانته المحافظة على قواعد اللائحة الداخلية للمجلس والنظام المتبع فيه.
- د- وضع برنامج المجلس .
- هـ- وضع جدول أعمال المجلس .

- و- تحديد طريقة التصويت .
  - ز- الاهتمام بتنسيق أعمال اللجان .
  - ح- تحديد البنية التنظيمية لموظفي المجلس وطبيعة نشاطهم .
  - ط- إعداد مشروع ميزانية المجلس وضمان تنفيذه .
  - ي- تنفيذ صلاحيات الضبط التأديبي على أعضاء المجلس .
  - ك- طلب أي معلومات ووثائق تساعد وتسهل عمل المجلس ولجانه .
  - ل- تقديم حساب عن أعماله في السنة الماضية .
- وقد إتفقت مع هذه الأحكام كثير من اللوائح الداخلية للسلطة التشريعية في الدول العربية.

#### ٥- لجان السلطة التشريعية

إذا كان مكتب السلطة التشريعية هو الجهاز العام للعسل الإداري في المجلس ، فإن لجان السلطة التشريعية هي بمثابة أجهزتها الأساسية للعلية التشريعية والحكمة في نظر القانون الدستوري من قيام لجان السلطة التشريعية بعدد محدد أن يقابل عدد الوزارات بهدف مساعدة الهيئة التشريعية في دقة اتخاذ قراراتها.

وقد اختلفت الأحكام الدستورية في بلدان البحث بشأن قيام هذه اللجان من عدمه. إذ نصت طائفة من هذه الأحكام على قيام اللجان الثابتة والمؤقتة للسلطة التشريعية والمؤقتة مثل مستير مصر لعام ١٩٥٦م ، ١٩٦٤م ، ١٩٧١م وسوريا لعامي ١٩٣٠ ، ١٩٥٣م والسودان لعام ١٩٧٣م وج.ع.ي لعامي ١٩٦٤م ، ١٩٧٠م وج.ي لعام ١٩٩٠م وتونس لعام ١٩٥٩م

والجزائر لأعوام ١٩٦٣م ، ١٩٧٦م ، ١٩٨٩م<sup>١</sup> ، ١٩٩٦م (م١١٧).  
والكويت لعام ١٩٦٢م (م١١٤) والبخسرين لعامي ١٩٧٣م (م٥٥)  
و٢٠٠٢م (م٦١) وقطر (م٥٧) لعام ٢٠٠٣م (م٩٥) والإمارات العربية المتحدة  
لعام ١٩٧١م (م٨٥).

وبالمقابل صممت طائفة أخرى من دستoir هذه البلدان على النص عن  
قيام هذه اللجان وترك ذلك للوائح الداخلية للسلطة التشريعية مثل دستoir  
مصر لعامي ١٩٢٣م ، ١٩٣٠م و ج.ع.م لعام ١٩٥٨م والمراق لأعوام  
١٩٢٥م ، ١٩٦٤م ، ١٩٧٠م و ج.ع.ي لعامي ١٩٦٥م ، ١٩٦٧م والسودان  
لأعوام ١٩٥٦م ، ١٩٦٤م ، ١٩٨٥م وسوريا لأعوام ١٩٢٠م ، ١٩٥٠م  
، ١٩٦٢م ، ١٩٧٣م ولأثرين لأعوام ١٩٢٨م ، ١٩٤٧م ، ١٩٥٢م وليبيا  
لعامي ١٩٥١م ، ١٩٦٣م والمغرب لأعوام ١٩٦٢م ، ١٩٧٠م ، ١٩٧٢م ،  
١٩٩٢م ، ١٩٩٦م وللقون الحجاز الأساسي لعام ١٩٢٦م والميثاق الوطني  
للمقدس لعام ١٩٤٨م في اليمن ودستoir لحج لعام ١٩٥٢م واتحاد الجنوب  
العربي لعام ١٩٥٩م للمعل علم ١٩٦٢م وولاية دثينة لعام ١٩٦٢م.في حين  
قررت أحكام دستoir السودان لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥ أن يشكل للمجلس  
الوطني من بين أعضائه وفقاً للاتحة، لجاناً متخصصة دائمة أو طارئة وذلك  
لأداء مهامه في الأول (م٧٧) ولكل مجلس حسب لوائحه الداخلية ، لجاناً  
دائمة متخصصة ولجان خاصة في الثاني (م٩٥ ف١) ويكون الهيئة  
للتشريعية للقومية في دستور ٢٠٠٥ تتألف من مجلسين فقد قضى هذا

<sup>١</sup> - انظر المادة ١٤٥ من دستoir الجزائر لعام ١٩٧٦م والمادة ١١١ من دستور ١٩٨٩م وكذلك  
راجع المادة ٨٢ من دستور مصر لعام ١٩٥٦م والمادة ٦٦ من دستور ج.ع.م لعام ١٩٦٤م  
والمادة ١٠٤ من دستور السودان لعام ١٩٧٣م والمادة ٥٤ من دستور سوريا لعام ١٩٣٠م  
والمادة ٥٩ من دستور ١٩٥٣م والمادة ٦١ والمادة ٦٢ من دستور ج.ع.ي لعام ١٩٦٤م والمادة  
١٠ من دستور ١٩٧٠م والفصل ٣٠ من الدستور التونسي والمادة ٣٣ من دستور الجزائر لعام  
١٩٦٣م والمادة ١٤٦ من دستور ١٩٧٦م

الدستور بأنه يجوز للمجلس تشكيل لجان داخلية دائمة أو خاصة لمسائل محددة تقع ضمن الصلاحيات المشتركة للمجلسين (م. ٢٩٥ ف ٢).

لم ينحصر التفات على الأحكام الدستورية في هذا البلدان بشأن لجان السلطة التشريعية فقط بل وتعداه إلى النواحي الداخلية لهذه السلطة في كل من طريقة تشكيلها وصلاحياتها حتى في البلد الواحد. لقد كانت السلطة التشريعية السورية قبل عام ١٩٦٢م وعهد الوحدة بين سوريا ومصر ١٩٥٨م - ١٩٦١م ، بأن تعطي للشعب الثلاث فيها حق اقتقاء أعضائها في دورة تشريعية الأولى من كل سنة أو عند بدء دور تشريعي جديد وذلك على أساس التمثيل السياسي. إذ كان لكل تسعة نواب ممثل في كل لجنة ، ويجوز كسر التسعة إذا كان خمسة فما فوق وتسمى كل كتلة أو حزب أو هيئة ممثليها في اللجان على أساس هذه النسبة<sup>١</sup>. وكان المستقلون في هذه السلطة ينتخبون من بينهم بالأكثرية النسبية ممثلين على أساس النسبة المذكورة أعلاه. وإذا دخل أحد أعضاء لجنة من اللجان في الوزارة فللهيئة التي يمثلها الحق في أن تسمي غيره في عضوية اللجان التي كان يشغلها وإذا استقال ممثل حزب أو كتلة من حزبه أو كتلته أو الهيئة التي ينتمي إليها ، ولم يؤثر ذلك على حقها في عدد ممثليها فللهيئة التي كان يمثلها أن تسمي غيره في عضوية اللجان التي كان يشغلها<sup>٢</sup>.

وكان عدد لجان السلطة التشريعية في سوريا عشر لجان في بداية عهد الاستقلال ثم أضيف إليها ٤ لجان أخرى في مجلس نواب عام ١٩٦١م. لقد كانت اللجان العشر الدائمة كل من لجان ١-الخارجية ، ٢-القضائية ، ٣-الموازنة ، ٤-القوانين ، ٥-المالية ، ٦-الدفاع ، ٧-الداخلية ، ٨-المعارف

١ - انظر أمين إسبر. تطور النظم السياسية والدستورية في سوريا ص ١٠٩.

٢ - المرجع السابق: ص ١٠٩.

٩- الاقتصاد الوطني ، ١٠- الدستورية والعرائض. ثم أضيف عام ١٩٦٤م إليها كل من لجنة لوزراعة الصحة والإسعاف ، العمل والشؤون الاجتماعية ولجنة المحاسبة والتفتيش . غير أن النظام الداخلي لمجلس الشعب السوري قد قرر عدد هذه اللجان بتسميات مختلفة كما يلي : ١- لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية . ٢- الموازنة والحسابات ، ٣- القوانين المالية ، ٤- التوجيه والإرشاد ، ٥- التخطيط والإنتاج ، ٦- الخدمات ، ٧- الأمن القومي ، ٨- الداخلية ، ٩- الإدارة المحلية ، ١٠- الشكاوى والعرائض<sup>١</sup> .

بيد أن تشكيل هذه اللجان بعد عودة السلطة التشريعية في ١٩٧٤م قد اختلف عن تشكيلها قبل قيام الوحدة بين مصر وسوريا . و١٩٦٣م . إذا لم يعود إلى الوجود تمثيل الأحزاب والكتل كما كان في السابق ، وإنما أصبح قيامها بعد ١٩٧٤م على أساس أن يتولى مكتب مجلس الشعب توزيع الأعضاء بين مختلف اللجان ثم يعرض الأمر على مجلس الشعب للموافقة عليه ولرئيس المجلس أن يكلف عضواً أو أكثر للعمل في لجنة دائمة أو مؤقتة ، كما يحق لعضو المجلس أن يكون عضواً في لجتين دائمتين ( باستثناء أعضاء المجلس الذين يعملون في الهيئة التنفيذية ) مشترطة أن لا يتجاوز عدد اللجنة الواحدة عشرين عضواً<sup>٢</sup> . وشمل هذا التباين في قيام وعدد اللجان في نظامي السلطة التشريعية اللبنانية . لقد تضمن النظام الداخلي لهذه السلطة الصادر عام ١٩٣٠م نصاً يوجب على كل إنسان يأس من نفسه ميلاً للاحتفال بلجنة ما أن يرشح نفسه لهذه اللجنة بكتاب يرسله إلى رئيس المجلس ، وإذا وافق عدد المرشحين أنفسهم لكل لجنة العدد المطلوب لها ولم يقدم اعتراض خطي من قبل عشرة نواب على الأقل على هذا الترشيح يقرأ

<sup>١</sup> - نفس المرجع : ص ١١١-١١٢ .

<sup>٢</sup> - انظر نفس المواد المذكورة أعلاه من لائحة مجلس الشعب السوري لعام ١٩٧٤م .

الرئيس أسماء الأعضاء لكل لجنة في أول جلسة تلي انتخاب مكتب المجلس أو في الجلسة الانتخابية نفسها ووطن تعيينهم أعضاء اللجنة . وإذا زاد عدد المرشحين عن العدد المعين للجنة في النظام الداخلي أو تقدم اعتراض من قبل عشرة أعضاء ينتخب المجلس من بين المرشحين العدد اللازم وإذا نقص عدد المرشحين عن العدد المطلوب ينتخب المجلس الباقي<sup>١</sup> . في حين قرر النظام الداخلي الصادر عام ١٩٥٣م انتخاب اللجان من قبل أعضاء المجلس دون العودة إلى الطريقة القديمة. لقد أصبحت في النظام الجديد كما يلي: تقدم الجبهات النيابية القوائم التي تتضمن أسماء أعضاء اللجان ويصدق المجلس عليها بدون مناقشة ، إلا إذا حصل اعتراض على ما يمس قاعدة التوزيع النسبي للمقاعد. وبذلك تقاربت هذه الأحكام مع الأحكام الخاصة بقيام لجان السلطة التشريعية في سوريا قبل ١٩٥٨م-١٩٦١م . ١٩٦٣م في موضوع طريقة قيام لجان السلطة التشريعية.

والملفت للنظر أن عدد لجان مجلس النواب اللبناني لا تتوافق مع عدد الوزارات في الحكومة اللبنانية (بينما تتوافق عدد لجان السلطة التشريعية الفرنسية مع عدد الوزارات في الحكومة الفرنسية). ومرد عدم التوافق هذا بين عدد اللجان وعدد الوزارات في لبنان يعود إلى أن بعض لجان هذه السلطة تشمل اختصاصاتها أكثر من إدارة واحدة. كما أن عدد أعضاء كل لجنة يختلف عن عدد لجنة أخرى. لقد أصبح عدد لجان السلطة التشريعية ٨ لجان بموجب المادة ١٨ معلقة من النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني وهذه اللجان هي :

- ١- لجنة المالية والموازنة التي تقابل وزارة المالية (١٧ عضواً) .
- ٢- لجنة الإدارة والعلنية وتقابل وزارتي العلنية والداخلية (١٥ عضواً)

<sup>١</sup> - انظر قانون الطليط ، الأصول البرلمانية: ص ١٣٨-٣٩.

٣- لجنة الأشغال العامة والبريد والبرق وتقبل وزارتي الأشغال العامة والبرق والبريد (١٢ عضواً) .

٤- لجنة الشؤون الاجتماعية والصحة والإسعاف العلم وتقبل وزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة والإسعاف العلم (١٥ عضواً) .

٥- لجنة الاقتصاد الوطني والزراعة والسياسة والإصطيف وتقبل وزارتي الاقتصاد الوطني والزراعة (١٢ عضواً) .

٦- لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني . وتقبل وزارتي الخارجية والدفاع الوطني (١١ عضواً) .

٧- لجنة التربية الوطنية والفنون الجميلة وتقبل وزارة التربية (٨ أعضاء) .

٨- لجنة النظام الداخلي وتقبل إدارة المجلس (٨ أعضاء).

ولم يستثنى هذا التباين في طريقة تشكيل لجان السلطة التشريعية المصرية وعندها . إذ أنه إذا كانت اللجان الدائمة لمجلس الأمة في ج.ع.م في ظل دستور ١٩٥٨م تقوم على أساس أن تجري عملية لاختيار المجلس لأعضاء اللجان في أول دور لاتعداد المجلس بأن يرشح كل عضو نفسه للجنة التي يرى صلاحية للاشتراك في أعمالها ويتلقى مكتب المجلس هذه الطلبات ويتولى إعداد قوائم الترشيح التي يراها لكل لجنة.

وتعطي هذه القوائم قبل موعد الجلسة التي تعرض فيها الترشيحات ثم يعرضها الرئيس على المجلس للموافقة عليها بصفة عامة وفي حالة عدم الموافقة عليها يجري الانتخاب بالفقمة وبالأغلبية النسبية للقوائم التي يقرها المجلس. بينما تتكون كل لجنة من اللجان النوعية للمجلس من عدد من الأعضاء ويحدده المجلس بداية كل دورة لاتعداد عادي بناء على اقتراح مكتب

المجلس في لائحة مجلس الشعب المصري (م ٣٧) بعد أن يتلقى رئيس المجلس في بداية كل دور انعقاد علاني في الموعد الذي يحدده ترشيحات الأعضاء لعضوية اللجان ويتولى مكتب المجلس التتبع بين هذه الترشيحات بمراعاة إعطاء الأولوية لاختيار أقدم الأعضاء في عضوية اللجنة يطلب الترشيح لها ثم لذوي الخبرة والتخصص في مجال نشاط اللجنة (م ٣٨) يعين مكتب المجلس قوائم الترشيح لعضوية اللجان قبل عرضها على المجلس ولك عضو تقديم الاقتراحات أو اعتراضاته كتابة إلى رئيس المجلس لعرضها على المكتب للنظر فيها ويعرض الرئيس القوائم طبقاً لما انتهى إليه المكتب بعد دراسة الاعتراضات والاقتراحات المقدمة من الأعضاء .

وتقتصر المناقشة على القواعد والضوابط التي التزم بها مكتب المجلس في هذا الشأن. وتعتبر هذه القوائم نافذة بمجرد إقرار المجلس لها دون مناقشة (م ٤٠).

ومع أن لائحة مجلس الشعب قد دققت في قضية الترشيحات وأولت أهمية للأعضاء القدماء في اللجنة وذوي الاختصاص فإنها قد قررت المدة التي تتم فيها انتخابات اللجان شأنها شأن لائحة مجلس الأمة غير أنها لم تقرر الأغلبية اللازمة لانتخاب اللجان وعلاوة على ذلك شددت لائحة مجلس الشعب على ضرورة تقييم الأعضاء للاقتراحات وكذلك على عرض رئيس المجلس للقوائم طبقاً لما انتهى إليه مكتب المجلس بعد تلك الإجراءات.

وامتد التباين إلى اللجان نفسها من لجان دائمة فقط في لائحة مجلس الأمة لعام ١٩٥٨م إلى لجان نوعية ولجان غير نوعية في لائحة مجلس الشعب لعام ١٩٧٩م. وإضافة للجنة العامة للمجلس ولجنة القيم وهما لخطر لجنتين في المجلس (ستحدث عن خطورتها فيما بعد) عند الحديث عن اختصاصا اللجان . زد على ذلك تباين عدد اللجان وأسمائها في لائحة



المجلسين. لقد كان عدد لجان مجلس الأمة ٢٥ لجنة في حين تقلص عددها إلى ١٨ لجنة نوعية في لائحة مجلس الشعب ولجنتي العامة والقيم والجدول التالي يوضح هذا التباين:

لجان مجلس الأمة عام ١٩٥٨م	لجان مجلس الشعب بموجب لائحة ١٩٧٩م
١- لجنة الشؤون الدستورية	١- لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية
٢- لجنة شؤون الميزانية	٢- لجنة الخطة والموازنة
٣- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية	٣- لجنة الشؤون الاقتصادية
٤- لجنة الشؤون القانونية والعدل	٤- لجنة العلاقات الخارجية
٥- لجنة شؤون الدفاع	٥- لجنة الشؤون العربية
٦- لجنة شؤون الأمن الداخلي	٦- لجنة الدفاع والأمن القومي والتعبئة القومية
٧- لجنة شؤون الإدارة المحلية	٧- لجنة الاقتراحات والشكاوى
٨- لجنة الشؤون العربية	٨- لجنة القوى العاملة
٩- لجنة الشؤون الخارجية	٩- لجنة الصناعة والطفلة
١٠- لجنة شؤون التربية والتعليم	١٠- لجنة الزراعة والري
١١- لجنة التوجيه القومي	١١- لجنة التعليم والبحث العلمي
١٢- لجنة التجارة الداخلية والخارجية	١٢- لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية والأوقاف
والتعاون	
١٣- لجنة للتخطيط	١٣- لجنة الثقافة والإعلام والسياحة
١٤- لجنة الخدمات الاجتماعية	

١ - هذا وتجدر الإشارة إلى أن ترتيب اللجان في هذه الجداول قد كان وفقاً لما كانت عليه في اللوائح الداخلية للمسلطات التشريعية والمؤقتة. وهو ما يجعلها غير متناسقة لكننا أبقينا عليها بنفس الشكل الذي كانت في كل لائحة داخلية.

والأمرة	١٤- لجنة الشؤون الصحية والبيئة
١٥- لجنة العمل والعمل	١٥- لجنة النقل والمواصلات
١٦- لجنة الصناعة والكهرباء	١٦- لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير
١٧- لجنة المرافق العامة	١٧- لجنة الحكم المحلي والتنظيـمات الشعبية
والمواصلات	١٨- لجنة الشباب
١٨- لجنة الشؤون الزراعية	
١٩- لجنة الشؤون الصحية	
٢٠- لجنة التعاون	
٢١- لجنة الفنون والآداب والعلوم	
الثقافية	
٢٢- لجنة رعاية الشباب	
٢٣- لجنة الاقترحات والعرائض.	
٢٤- لجنة حسابات المجلس.	

يتضح من الجدول تبين عدد لجان السلطين التشريعتين وتغير أسماء عدد منها في لاحتى المجلسين. وعلاوة على ما تقدم قررت لائحة مجلس الشعب قيلم لجنتين هما اللجنة العامة ولجنة القيم. وهما اللجنتان اللتان تلعبان دوراً هاماً في حياة المجلس من جهة ، ويختلف تشكيلهما عن اللجان النوعية من جهة أخرى . إذ تشكل اللجنة العامة في بداية كل دور قعلا سنوي برئاسة رئيس المجلس وعضوية كل من وكيلي المجلس ورؤساء لجان المجلس وممثلي الهيئات البرلمانية للأحزاب وخمسة أعضاء يختارهم مكتب المجلس على أن يكون من بينهم عضو واحد من المستقلين إذا كان عدد الأعضاء المستقلين بالمجلس عشرة أعضاء على الأقل (م ٢١ من اللائحة).

وتشكل لجنة القيم بقرار من المجلس في بداية كل دور انعقاد سنوي عادي بناء على ترشيح مكتبه يرأسه لحد وكيلى المجلس وعضوية كل من :  
أولاً: رؤساء اللجان الدستورية ، التشريعية ، الشؤون الدينية ، الاجتماعية ،  
الأوقاف والاقتراحات والشكاوى.

ثانياً: خمسة من أعضاء المجلس يختارون بطريق القرعة على أن تكون من بينهم إحدى النساء (م ٢٥).

وكان يتم الترشيح لعضوية اللجان الدائمة في السلطة التشريعية الجزائية بموجب النظام الداخلي للمجلس الوطني عام ١٩٦٣م بالطريقة الآتية. تقدم الترشيحات لعضوية هذه اللجان في ظرف ٢٤ ساعة قبل التاريخ المحدد لتعيينها من قبل المجلس الوطني ويصوت المجلس على قائمة الأعضاء في جلسة علنية بأغلبية مطلقة<sup>١</sup>. بينما تشكل اللجان الدائمة طبقاً للنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني في بداية كل دور سنوي مباشرة بعد تكوين مكتب المجلس حيث يختار مكتب المجلس اللجان الدائمة (م ٦٦).

ويجمع مكتب المجلس الاقتراحات للنواب ، ويضع قائمة بالمرشحين للجان الدائمة ويقدمه للمجلس للموافقة عليه (م ٦٧) دون أن ينص النظام الداخلي هذا على الأغلبية التي نص عليها النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني . وفوق هذا وذلك تبين عدد أعضاء اللجان من ما بين ١٢ وعشرين عضواً في لجان المجلس الوطني باستثناء اللجنة الخاصة المؤلفة من ٣٠ عضواً . إلى ما بين من تسعة إلى تسعة عشر عضواً في المجلس الشعبي الوطني (م ٦٦) . ومن أجل تبين عدد اللجان في المجلسين نورد الدول التالي:

<sup>١</sup> - راجع د. احمد مطاطة ، نشأة المؤسسات البرلمانية وتطورها في الجزائر المعاصرة: كتاب التجربة البرلمانية العربية في ضوء التجارب العالمية. وقلع الندوة البرلمانية التي أقيمت في أعقاب المؤتمر البرلماني العربي الثاني - الجزائر ١٩٨١/٣/١٢م صفحات ٢٨٢-٢٨٣.

لجان المجلس الوطني لعام ١٩٦٣م	لجان المجلس الشعبي الوطني بعد قيامه عام ١٩٧٧م
١- لجنة التشريع والعدالة والداخلية والوظيفة العمومية	١- لجنة الشؤون القانونية والإدارية
٢- لجنة الشؤون الخارجية والإعلام	٢- لجنة الشؤون الخارجية
٣- لجنة الدفاع الوطني والقوات المسلحة	٣- لجنة شؤون الخطة والمالية
٤- لجنة التربية الوطنية والثقافية الشعبية والشباب والرياضة	٤- للجنة الاقتصادية
٥- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية وقضاء المجاهدين وضحايا الحرب والصحة العمومية	٥- لجنة الشؤون التعليمية والشؤون الاجتماعية
٦- لجنة للمالية والميزانية والتخطيط	
٧- لجنة الصناعة التقليدية والسليحة والصناعات الطفيفة	
٨- لجنة للفلاحة والثروة الزراعية	
٩- لجنة إعادة البناء والأشغال العمومية والنقل والمواصلات السلكية	
١٠- لجنة الأموال والوقف والديقة .	

وامتد التغيرات في طريقة قيام اللجان وعددها في الهيئة المؤقتة والسلطة التشريعية في ج.ع.ي وج.ي. إذ بالعودة إلى اللوائح الداخلية بكل من المجلس الوطني لعام ١٩٦٩م ومجلس الشعب التأسيسي لعام ١٩٧٨م كهيئتين مؤقتتين. ومجلس الشورى لعام ١٩٧١م ومجلس النواب لعام ١٩٩٠م . نجد أن عدد لجان هذه المجالس قد كانت بالشكل التالي : ٧ لجان

في لائحة المجلس الوطني و٦ لجان في لائحة مجلس الشعب التأسيسي ، ١٥ لجنة في لائحة مجلس الشورى و١٧ لجنة في لائحة مجلس النواب.

أما طريقة قيام هذه اللجان فقد كانت كما يلي : نصت المادة ٤٧ من لائحة المجلس الوطني على أنه في أول يوم لاتعداد المجلس تجري عملية اختيار المجلس لأعضاء اللجان بأن يرشح كل عضو نفسه للجنة التي يرى صلاحيته للاشتراك في عملها ويتلقى مكتب المجلس هذه الطلبات ويتولى إعداد قوائم الترشيحات التي يراها لكل لجنة ثم يعرضها الرئيس على المجلس للموافقة عليها بصفة عامة . لقد حصر هذا النص الحق لرئيس المجلس عرض القوائم على المجلس من جهة ولم يشر إلى الأغلبية اللازمة في الموافقة على أعضاء اللجان من قبل المجلس من جهة أخرى . في حين يتولى مكتب مجلس الشعب التأسيسي ترشيح أعضاء اللجان وعرض ذلك على المجلس (ف.ب.م.٧).

ويتم هذا الترشيح خلال الأسبوع الأول من اجتماع المجلس (م١٣ ف١). كما يحدد هذا المكتب عدد أعضاء كل لجنة وعرض ذلك على المجلس للموافقة (راجع ف.ج.م. ١٢). وبذلك تنحصر حق أعضاء مجلس الشعب على الموافقة على ترشيح مكتب المجلس للجان وعدد أعضائها (بصفة عامة).

وإذا كان الأمر بالشكل المتقدم ذكره في لائحتي الهيئتين المؤقتتين في ج.ع.ي فإن لائحتي مجلس الشورى ومجلس النواب قد قررت أحكاما أخرى بهذا الشأن. لقد نصت أحكام لائحة مجلس الشورى على الأغلبية المطلوبة لانتخاب اللجان من قبل المجلس وأسهمت في طريقة ترشيح أعضاء اللجان بأن تجري عملية اختيار اللجان بأن يرشح كل عضو نفسه للجنة التي يرى صلاحيته في القوائم التي يقترحها لكل لجنة وتعلن هذه القوائم قبل موعد

الجلسة التي تعرض فيها الترشيدات ثم يعرضها الرئيس على المجلس للموافقة بصفة عامة وفي حالة عدم الموافقة يجري الانتخاب باللقمة وبالأغلبية النسبية للقوائم التي لم يقرها المجلس (م ٢٥ من لائحة مجلس الشورى).

بيد أن أحكام لائحة مجلس النواب قد صممت عن هذه الأغلبية في انتخابات أعضاء لجانه واقتصرت أحكامها على أن : ترشح هيئة رئاسة المجلس أعضاء اللجان الدائمة بناء على رغبة الأعضاء مع صراعات الخبرة والكفاءة ويجب أن يكون ثلثا أعضاء اللجان على الأقل متفرغين وأن لا يقل عدد كل لجنة عن سبعة أعضاء ولا تزيد عن خمسة عشر عضواً. وتعرض هيئة الرئاسة ذلك على المجلس للموافقة ولا يجوز للعضو أن يشترك في عضوية لجنة أخرى إلا بموافقة المجلس (م ٢٣).

وعلى هذا الأساس فإن هذه المادة قد حددت أعضاء اللجان وشرط تفرغ ثلثي أعضائها إلا أنها لم تشر إلى طريقة الانتخابات والأغلبية المطلوبة للفوز بعضوية اللجان . إذ تقتصر الأمر على أن تعرض هيئة الرئاسة الترشيح على المجلس للموافقة. ويهدف توضيح التباين في لجان الهيئتين المؤقتتين في ج.ع.ي نورد الجدول التالي :

م	لجان المجلس الوطني في ج.ع.ي عام	م	لجان مجلس للشعب التأسيسي عام
١	اللجنة التشريعية والقوانين والشؤون الدستورية والإعداد والتحضير لمجلس للشورى (٨-أعضاء).	١	لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية (١٢ عضواً)
٢	لجنة الشؤون الخارجية والوحدة اليمنية والإعلام (٨ أعضاء).	٢	لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية (١١ عضواً)

٣	لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والأشغال والمواصلات (١١ عضواً).	٣	لجنة الانتخابات (٥ أعضاء) أو حسب ما يقرره المجلس
٤	لجنة الشؤون العربية والدخلية والإدارة المحلية وشؤون القبل (١٤ عضواً)	٤	لجنة الخطة والشؤون المالية والاقتصادية (١١ عضواً)
٥	لجنة الصحة والزراعة والأوقاف والتربية والتطعيم والعدل (١٥ عضواً)	٥	لجنة الثقافة والخدمات العلمية (١١ عضواً)
٦	لجنة العرائض والاقتراحات (٦ أعضاء)	٦	لجنة دائمة تشكل من مكتب المجلس ورؤساء ومقرري اللجان اللجان يرشحهم مكتب لمجلس ويرأسها رئيس المجلس
٧	لجنة حسابات المجلس (٦ أعضاء)		

وعلاوة على تبليغ عدد اللجان في المجلسين وتغير تسمياتها وعدد أعضائها كما هو موضح في الجدول. علماً بأن لائحة مجلس الشعب قد أضافت للمجلس حق تشكيل أية لجان أخرى يرى مكتب المجلس تشكيلها عند اللزوم لأية مواضيع لا تدخل في اختصاص اللجان المنصوص عليها في هذه المادة (أي المادة ١٢ من اللائحة).

كما ويلاحظ من الجدول أن لائحة مجلس الشعب التأسيسي لم تشمل الشؤون الحربية والدخلية والإدارة المحلية والاقتراحات والعرائض والحسابات التي وردت ضمن لجان المجلس الوطني. وبالمقابل قضت لائحة مجلس الشعب التأسيسي بقيام اللجنة الدائمة للمجلس كأهم لجنة فنية فيه في حين لم تنص على ذلك لائحة المجلس الوطني.

لما عدد أعضاء لجان السلطين التشريعتين مجلس الشورى في ج.ع.ي خمسة عشر لجنة ومجلس النواب في ج.ي (١٧ عضواً). تغيرت تسمية هذه اللجان كما أن اللجنة الدائمة للمجلس والمشكلة من أعضاء مكتب للمجلس

ورؤساء ومقرري اللجان (م ١٩) هي أهم لجنة في مجلس الشورى لم ترد في لائحة مجلس النواب.

ولمزيد من الإيضاح نورد الجدول التالي بعد وتسميات لجاني مجلس الشورى ومجلس النواب.

لجان مجلس الشورى في ع.ع.ي عام ١٩٧١م	لجان مجلس النواب في ج.ي عام ١٩٩١م
١- لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية (١٦ عضواً)	١- لجنة الشؤون الدستورية والقانونية
٢- لجنة الشؤون الخارجية والوحدة اليمينية (٧ أعضاء)	٢- لجنة الشؤون الاقتصادية
٣- لجنة الدفاع والأمن (٩ أعضاء)	٣- لجنة التموين والتجارة
٤- لجنة الخطة والشؤون المالية والاقتصادية , وأملك الدولة (٢٠ عضواً)	٤- لجنة الشؤون المالية
٥- لجنة التربية والتعليم (١٢ عضواً)	٥- لجنة التربية والتعليم
٦- لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل (١٠ أعضاء)	٦- لجنة التعليم العالي
٧- لجنة العدل والأوقاف (١٠ أعضاء).	٧- لجنة العدل والثقافة
٨- لجنة المواصلات والأشغال والبلدية والمشاريع العامة (١٣ عضواً)	٨- لجنة الخدمات العامة
٩- لجنة الإدارة المحلية وشؤون القبائل (١٥ عضواً)	٩- لجنة الزراعة والموارد المائية
١٠- لجنة الشؤون الزراعية والري (١٢ عضواً)	١٠- لجنة القوى العاملة
١١- لجنة الأكتراصات والعراض (١٠ أعضاء)	١١- لجنة الشؤون الخارجية والمقترين
	١٢- لجنة العدل والأوقاف
	١٣- لجنة تفتيش أحكام التشريعية الإسلامية
	١٤- لجنة الدفاع والأمن
	١٥- لجنة الإدارة المحلية
	١٦- لجنة العراض والشكاوي
	١٧- لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان



	<p>أعضاء).</p> <p>١٢- لجنة الإعلام والمسيحة والآثار (٧ أعضاء)</p> <p>١٣- لجنة الرقابة والمتابعة (٧ أعضاء)</p> <p>١٤- لجنة حسابات المجلس (٧ أعضاء)</p> <p>١٥- اللجنة المتجولة لتقضي المتطلبات (٨ أعضاء)</p>
--	--

الواضح من الجدول أن عدد أعضاء لجان مجلس الشورى قد حدد في لائحة المجلس بينما لم تحدد لائحة مجلس النواب عدد أعضاء لجان مجلس النواب. وإن كانت المادة ٢٣ من اللائحة قد نصت على شرط عام فقط وهو أن لا يقل عدد كل لجنة عن سبعة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. كما تغيرت تسميات بعض اللجان التي وردت في لائحة مجلس النواب عما كانت عليه في لائحة مجلس النواب عما كانت عليه في لائحة مجلس النواب عما كانت عليه في لائحة مجلس الشورى تمثيلاً مع تعديل أسماء الوزارات وإضافة وزارة جديدة في التشكيلات الوزارية التي تشكلت بعد قيام الجمهورية اليمنية . مثل النص على قيام لجنة التعليم العالي وإضافة الموارد المقتية إلى اللجنة رقم ٩. وإضافة المقتربيين إلى اللجنة رقم ١١ في مجلس النواب . ولجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان التي ترد لأول مرة في لائحة مجلس النواب في حين تغيرت تسميات بعض اللجان مثل اللجنة رقم ١٥ في لائحة مجلس الشورى مع تغير بعض اختصاصاتها في لائحة مجلس النواب - (أصبحت اللجنة رقم ١٦).

وصممت لائحة مجلس النواب عن النص على لجنة حسابات المجلس التي وردت في لائحة مجلس الشورى . أما لجنة تكتين أحكام الشريعة

الإسلامية المنصوص عليها في لائحة مجلس النواب فقد سبق النص عليها في لائحة مجلس الشعب التأسيسي. كما أضيفت لجنة أخرى إلى لجان مجلس النواب هي لجنة القوى العاملة. على أن عدد لجان المجلسين لم تقابل عدد الوزارات في أي منها. إذ أنه إذا كان عدد مجلس النواب ١٧ لجنة فإن عدد الوزارات في الحكومة التي تشكلت بعد الوحدة قد بلغت ٣٣ وزارة.

وإذا كانت الأحكام الخاصة بلجان الهيئة المؤقتة والسلطة التشريعية التونسية قد قضت بقيام تلك اللجان بواسطة الانتخابات من قبل المجلس. فإنها قد صممت عن كيفية الترشيح لهذه اللجان وعن الأغلبية المطلوبة للفوز المرشح بعضوية هذه اللجان. إذ لكتفى الفصل ٢٨ من النظام الداخلي للمجلس القومي التأسيسي بالنص على أنه (المجلس القومي التأسيسي عدة لجان ينتخب أعضاؤها في الجلسة العامة (ق ١ من الفصل ٢١) دون أن يحدد مدة (للجان) بينما قرر الفصل ٢٧ من النظام الداخلي لمجلس النواب التونسي أن (تنتخب لجان مجلس النواب في بداية كل مدة نيابية ودورة عالية) وهو ما صممت عن النص عنه النظام الداخلي للمجلس القومي التونسي المذكور أعلاه. بيد أن نظام مجلس النواب قد تلقى مع سابقه في عدم توضيح طريقة الترشيح لانتخاب هذه اللجان ولا الأغلبية المطلوبة للفوز فيها وعلاوة على ما تقدم تغايرت هذه الأحكام بصدد عدد اللجان في المجلسين وعدد أعضاء كل لجنة فيها. وقد ارتبط هذا التغاير بطبيعة كل من هذين المجلسين. إذ كان الأول هيئة مؤقتة في حين أصبح الثاني سلطة تشريعية. والجدول التالي يوضح الاختلاف في عدد لجان المجلسين وعدد أعضائها في المجلسين.

لجان المجلس القومي التونسي	لجان قارة - مجلس النواب التونسي
١- لجنة السلطة التشريعية (١٥ عضواً)	١- لجنة الشؤون السياسية (١٥ عضواً)
٢- لجنة السلطة التنفيذية (١٥ عضواً)	٢- لجنة المالية والتخطيط (١٥ عضواً)
٣- لجنة السلطة القضائية (١٥ عضواً)	٣- لجنة الفلاحة والصناعة والتجارة (١٥ عضواً)
٤- لجنة الاقتصاد والاجتماع (٢٠ عضواً)	٤- لجنة التربية والثقافة والإعلام والشباب (١٥ عضواً)
٥- لجنة القانون الداخلي (٧ أعضاء)	٥- لجنة الشغل والشؤون الاجتماعية والصحة العمومية (١٥ عضواً)
	٦- لجنة التشريع العام (١٥ عضواً)

يتضح من الجدول أن عدد لجان القارة في مجلس النواب ٦ لجان عدد أعضائها متساوياً - ١٥ عضواً لكل لجنة. بينما كان عدد لجان المجلس القومي التأسيسي خمس لجان تفوت عدد أعضاء لجنتين منها بـ ٢٠ عضواً في لجنة الاقتصاد والاجتماع و ٧ أعضاء في لجنة النظام الداخلي في حين اتفق عدد ثلاث لجان بـ ١٥ عضواً لكل لجنة (٣+٢+١).

لقد استند هذا الاختلاف في عدد وظائف لجان المجلسين على كل من أن المجلس القومي التأسيسي هيئة مؤقتة انحصرت أعماله في وضع هيكل وصلاحيات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية والقانون الداخلي والاقتصاد والاجتماع. في حين يعتبر مجلس النواب (ومجلس الأمة من قبله) سلطة تشريعية كاملة قامت لجلته لممارسة هذه السلطة وظائفها ضف إلى ذلك أن عدد أعضاء لجان مجلس النواب متساوياً بـ ١٥ عضواً في كل لجنة.

وانفردت أحكام لائحة مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤م عن أحكام جميع النوائح الداخلية المذكورة أعلاه بشأن قيام لجان السلطة التشريعية ومندتها. لقد قررت أحكام هذه اللائحة طريقة قيام لجان هذه السلطة (اللجان المختصة في مجلس الشعب) بطريقة التعيين لهذه اللجان من قبل رئيس المجلس بالتشاور مع كل من قائد المجلس ورفيق المجلس وأعضاء اللجان (ف٢ من م٧٦). قررت مدة اللجان بمدة المجلس. إذ تنشأ من داخل المجلس لجان متخصصة دائمة تستمر طوال عصر المجلس (الرقم ٧٥ - الباب السابع). كما صممت هذه اللائحة عن عدد أعضاء اللجان المتخصصة الدائمة حيث اكدت الفقرة ١ من الرقم ٧٦ على النص على أن (تتكون كل لجنة من رئيس وعدد مناسب من الأعضاء الخ...).

واللجان المتخصصة طبقاً لأحكام هذه اللائحة هي : -لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية , ب-لجنة الخدمات العامة , ج- لجنة الإنماء والشؤون الاقتصادية , د-لجنة الخدمات العامة , هـ-لجنة التشريع والشؤون القانونية , و-لجنة شؤون الأعضاء , ز-لجنة تنظيم أعمال المجلس (ف.أ. ز من الرقم ٧٥).

وعلاوة على ما تقدم اشترطت أحكام هذه اللائحة أن تكون رئاسة تنظيم أعمال المجلس لرئيس المجلس , ويكون أعضاؤها رؤساء اللجان وقائد ورفيق المجلس (ف.٣ - الرقم ٧٦) .

وبالمقابل قرر المرسوم الدستوري الخامس لسنة ١٩٩١م بتشكيل اللجان الدائمة في المجلس الوطني الانتقالي من الرقم ٧-١ كما يلي :

١- اللجنة شؤون المجلس والأعضاء.

٢- لجنة الأمن والدفاع

٣- لجنة السلام

- ٤- لجنة الخدمات العامة
- ٥- لجنة التربية والتعليم والثقافية
- ٦- لجنة الحسبة الإدارية
- ٧- لجنة الشؤون القانونية
- ٨- لجنة الحكم المركزي
- ٩- لجنة الشؤون الاقتصادية
- ١٠- لجنة الشؤون الاجتماعية
- ١١- لجنة الشؤون السياسية والنسبية والإعلام.
- ١٢- لجنة للعلاقات الخارجية .

لم يشير هذا المرسوم إلى طريقة قيام هذه اللجان . وإن كان قد قرر في الفقرة ٢ من الرقم ٧ لية يجوز للمجلس بقرارات يشكل أي لجنة طارئة لمهمة معينة. في حين ترك الرقم ٣ من هذا الرقم للاتحة الداخلية للمجلس اختصاصات اللجان ونظم عملها العامة ويجوز لكل لجنة إصدار لائحة داخلية مفصلة لتنظيم إجراءاتها. ومع أن لائحة تنظيم أعمال المجلس الوطني لعام ٢٠٠١ لم تقضي بطريقة قيام اللجان الدائمة شأنها شأن المرسوم الدستوري الخامس لعام ١٩٩١. فبقاها قد أصبحت ١٦ لجنة دائمة بدلاً من ١٥ لجنة في لائحة مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤ . أما هذه اللجان فهي :  
لائحة تنظيم أعمال المجلس الوطني لعام ٢٠٠١ فهي:

اللجان الدائمة في تنظيم اعمال المجلس الوطني السوداني لعام ٢٠٠١			
١	لجنة شئون المجلس	٩	لجنة الطاقة والصناعة والتعدين
٢	لجنة التشريع والعدل	١٠	لجنة النقل والاتصال والأراضي
٣	لجنة الأمن والدفاع الوطني	١١	لجنة حقوق الإنسان والواجبات العامة
٤	لجنة العلاقات الخارجية	١٢	لجنة لشئون الإجتماعية
٥	لجنة العلاقات الإتحادية	١٣	لجنة تنمية المجتمع
٦	لجنة الشؤون الاقتصادية	١٤	لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي
٧	لجنة العمل والإدارة والسياسة العامة	١٥	لجنة الثقافة والإعلام والسياحة
٨	لجنة الشؤون الزراعية والحيوانية والمائية	١٦	لجنة السلام (م.١٦)

تغيرت تسمية اللجان وعدد أعضائها في السلطة التشريعية الأردنية  
حيث إذ قارنا تسمية اللجان الدائمة فبها بالشكل التالي :

عدد لجان مجلس النواب الأردني طبقاً للاحقة مجلس النواب في ظل دستور ١٩٥٢م	تسمية اللجان الدائمة طبقاً لقانون المجلس الاستشاري الأردني ولاحته في ظل دستور ١٩٥٢
١- اللجنة القانونية ٢- اللجنة المالية ٣- اللجنة الإدارية ٤- لجنة الشؤون الخارجية <sup>١</sup> ٥- لجنة أخرى يرى ضرورة تكليفها <sup>٢</sup>	١- اللجنة القانونية ٢- اللجنة المالية ٣- اللجنة الإدارية ٤- اللجنة الاجتماعية والتربوية ٥- لجنة أخرى يرى ضرورة تكليفها <sup>٢</sup>

يتضح من الجدول أنها قد اتفقتا في تسمية لجنة - الشؤون الخارجية في حين ضمت اللجنتان المالية والإدارية في التنظيمين الداخليين لمجلس النواب والأعيان إلى لجنة واحد واللجنة المالية والإدارية في نظام المجلس الاستشاري. زد على ذلك أضيفت لجنة جديد في نظام المجلس الوطني الاستشاري هي اللجنة الاجتماعية والتربوية .

وإذا كانت أحكام التنظيمين الداخليين لمجلس النواب (م ٩ و ٢٦) ومجلس الأعيان (م ١٠) قد قررا أن تتألف كل لجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، فإن

<sup>١</sup> - راجع المادة ٩ من النظام الداخلي لمجلس الأعيان والمادة ٢٦ من النظام الداخلي لمجلس النواب وكذلك محمد سليم محمد عزوي . الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للملكة الأردنية الهاشمية ط٥ - ١٩٩٦م ص ١٥٠.

<sup>٢</sup> - المادة ١١ من قانون المجلس الوطني الاستشاري الصادر عام ١٩٧٨م وهو ما ورد في المادة ١٠ من النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري الصادر في ١٩٨٧م

النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري قد نص على أن تتألف في خمسة أعضاء على الأقل (م ١٧ ف.١).

ومع أن أحكام دستoir السودان لأحوال ١٩٥٦م ، ١٩٦٤م ، ١٩٨٥م قد خولت لرئيس السلطة التشريعية حق أن (يسن أمر لوائح داخلية لتنظيم إجراءاتها وتنسيق سيرها وإتجاز أعمالها بما في ذلك الأعمال الخاصة بتكوين لجان دائمة أو لجان مختارة أو لية لجان أخرى بيدو) للسلطة التشريعية (من وقت لآخر أنها ضرورية أو مناسبة وفيما بعد يجوز لها من وقت لآخر أن تضيف إلى هذه اللوائح الداخلية أو تعديلها أو تلغيها) . غير أن حق اختيار رؤساء لجان الجمعية التأسيسية في الفترة ما بين ١٩٨٦م ، ١٩٨٩م (حين حلت الجمعية ) قد كان من اختصاص رئيس الوزراء الذي يصدر توجيهات بهذا الصدد<sup>١</sup> . وإلى جانب ما تقدم قررت اللاحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي أن يؤلف المجلس خلال الأسبوع الأول من اجتماعه السنوي اللجان اللازمة لإعالة ويجوز لهذه اللجان أن تبشر صلاحيتها خلال المجلس تمهيد لعرضها عليه عند اجتماعه (م ٤٢) بلغ عدد هذه اللجان ٨ لجان طبقاً للمادة ٤٣ من اللاحة.

- ١- لجنة العرائض والشكاوي عدد الأعضاء (٥) .
- ٢- لجنة الشؤون الداخلية والدفاع عدد الأعضاء (٥).
- ٣- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عدد الأعضاء (٥).
- ٤- لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عدد الأعضاء (٧).
- ٥- لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد عدد الأعضاء (٥).

<sup>١</sup> - انظر المادة ٦٥ من دستور السودان لعام ١٩٥٦م ، المادة ٦٢ من دستور ١٩٦٤م والمادة ٧٤ من دستور السودان لعام ١٩٨٥م .

<sup>٢</sup> - انظر تصريح نائب رئيس الجمعية التأسيسية السودانية الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٢ المنشور في جريدة الميدان السودانية في ١٩٨٨/٢/٢٣م .



٦- لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عدد الأعضاء (٥).

٧- لجنة الشؤون الخارجية عدد الأعضاء (٥) .

٨- لجنة المرافق العامة عدد الأعضاء (٧) .

واتفقت أحكام المادة ٤١ من اللائحة الداخلية للمجلس الوطني  
الوحداني مع أحكام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي في أن يكون عددها  
٨ لجان كما اتفقت في تسمية بعض اللجان غير أنه إذا كان عدد لجان مجلس  
الأمة الكويتي متغايير بالشكل الذي أوردناه أعلاه فإن عدد لجان المجلس  
الوطني الاتحادي متساوي بسبعة أعضاء في كل لجنة ولتباين التشابه  
والاختلاف في تسميات اللجان وعنده في اللاتحتين ينبغي أن نورد عناوينها  
وأسماء اللجان في المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية  
المتحدة . لقد قررت المادة ٤٢ من اللائحة أسماء اللجان الدائمة وعددها  
بالشكل التالي :

## أسماء اللجان

عدد

### أعضائها

- ١- لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ٧
- ٢- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية والتخطيط ٧
- ٣- لجنة الشؤون القانونية والتشريعية ٧
- ٤- لجنة شؤون التربية والتطعيم والزراعة والإعلام ٧
- ٥- لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية ٧
- ٦- لجنة الشؤون الخارجية ٧
- ٧- لجنة المرافق العامة ٧
- ٨- لجنة فحص الطعون ٧

يتضح أن اللاحتين قد اتفقتا في تسميت خمس لجان المرافق العامة، الشؤون الصحية الخ.... الشؤون التشريعية الخ... الشؤون الداخلية الخ.... الشؤون الخارجية . وتقاربت في لجنتين الشؤون المالية والاقتصادية . في اللاحة الكويتية أضاف إليها لائحة المجلس الوطني والصناعية والتخطيط . واتفقت أحكام اللاحتين في لجنة شؤون التعليم غير أنه إذا كانت لائحة مجلس الأمة الكويت قد أضافت إليها - الثقافية والإرشاد فإن لائحة المجلس الوطني الاتحادي قد أضافت للزراعة والإعلام في حين تغايرت أحكام اللاحتين في تسمية لجنة العرائض والشكاوي ولاحة مجلس الأمة ولاحة فحص الطعون في لائحة المجلس الوطني الاتحادي.

واقصرت أحكام لائحة مجلس الشورى العملي لعام ١٩٩١م في تحديد خمس لجان للمجلس هي :-

- ١- اللجنة القانونية .
  - ٢- اللجنة الاقتصادية .
  - ٣- لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية .
  - ٤- لجنة التربية والتعليم والثقافة .
  - ٥- لجنة الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية.
- لما لجان مجلس النواب المغربي طبقاً للفصل ٤٢ من القانون الداخلي للمجلس فهي ١٢ لجنة تقلصت إلى ست لجان في النظام الداخلي لمجلس النواب المغربي لعام ١٩٩٨ .
- جدد اللجان الدائمة في مجلس النواب المغربي قبل صدور اللائحة الجديدة :-
- ١- لجنة التربية الوطنية وتكوين الأطر والتكوين المهني .
  - ٢- لجنة المالية والتخطيط والتنمية الهوية.
  - ٣- لجنة الداخلية والجماعات المحلية والإعاش الوطني .
  - ٤- لجنة التجهيزات والواصلات والبريد.
  - ٥- لجنة الخارجية والتعاون والحدود والمناطق المختلفة والدفاع الوطني.
  - ٦- لجنة الإعلام والثقافة والشؤون الإسلامية .
  - ٧- لجنة الفلاحة والإصلاح الزراعي والثروة الحيوانية والنقل .
  - ٨- لجنة الاقتصاد والتجارة والصناعة والطاقة والمعادن .
  - ٩- لجنة العمل والتشريع والوظيفة العمومية .
  - ١٠- لجنة أعداد التراب الوطني والسكن والمحافظة على البيئة .
  - ١١- لجنة الشؤون الاجتماعية والصحية والشعبية الرياضة.

## ١٢- لجنة شؤون البحر والملاحة<sup>١</sup> الإسلامية.

عدد اللجان الدائمة والنظام الداخلي لمجلس النواب لعام ١٩٩٨ :-

١- لجنة الخارجية والدفاع الوطني.

٢- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

٣- لجنة الداخلية واللامركزية والبنيات الأساسية.

٤- لجنة المالية والتنمية الاقتصادية.

٥- لجنة القطاعات الإنتاجية.

٦- لجنة القطاعات الإنتاجية والشؤون الإسلامية (م ٥٢ من النظام الداخلي

لعام ١٩٩٨).

والى جانب اللجان الدائمة المذكورة أعلاه تشكل السلطة التشريعية المغربية بين حين وآخر لجان مؤقتة للبحث في موضوع مُحدد شأنها السلطة التشريعية في أي مكان ويشير عبد الكريم غلاب في كتابه التطور الدستوري والنيابي في المغرب إلى أنه تكون لجان مؤقتة بين حين وآخر مثل تكوين لجنة البحث والتقصي في موضوع التسرب الذي عرفته امتحانات البكالوريا سنة ١٩٧٩م. وشكل المجلس عام ١٩٧٨م لجنة من أعضاء لجنة العدل بطلب من وزير العدل قامت بزيارة للسجون على إثر اصراخ المعتقلين<sup>٢</sup>.

لما لجان مجلس النواب الليبي وفقاً للائحة الداخلية التي أقرت في جلسة ١٩٥٢/٥/٥م بلغ عدد لجان مجلس النواب الليبي سبع لجان هي :

١- لجنة الرد على خطاب العرش .

٢- لجنة الطعون .

٣- لجنة المالية والاقتصاد الوطني .

<sup>١</sup> - استمدان في ذكر هذه اللجان على عبد الكريم غلاب في كتابه التطور الدستوري والنيابي في المغرب مرجع سابق ص ٢٦٥.

<sup>٢</sup> - نفس المرجع ص ٢٦٦.

٤- لجنة الخارجية والدفاع .

٥- لجنة المعارف والصحة والشؤون الاجتماعية .

٦- لجنة الأشغال والمواصلات .

٧- لجنة الشؤون التشريعية والدستورية واللاحقة الداخلية .

عدد أعضاء اللجان ما لا يقل عن خمسة ولا يزيد عن سبعة انتخاب أعضاء اللجان بالأغلبية النسبية مدة اللجان . وإذا كان الأمر على النحو الذي قدمناه من التغيير في طريقة قيام لجان السلطة التشريعية والمؤقتة في الدول العربية مجتمعة وفي كل بلد على حدة . فما هي الأحكام التشريعية بصدد التمتع فسي عضوية لجان السلطة التشريعية والمؤقتة.

#### ٦- التمتع في عضوية لجان السلطة المؤقتة والتشريعية

يقصد بالتمتع في عضوية هذه السلطة عدم الجمع بين تولي المناصب العامة بما فيها الوزارة وعضوية لجان السلطة التشريعية من جهة . وعدم الجمع بين عضوية المجلس أو رئاسة وعضوية أكثر من لجنة أو لجنتين فأكثر في هذه السلطة . وإذا كان الأمر على هذه الشاكلة فما هي أحكام اللوائح الداخلية للسلطات التشريعية في الدول العربية ذات النظام بهذا الشأن.

نصت أحكام بعض اللوائح الداخلية للسلطة المؤقتة والتشريعية على أنه يحق لعضو هذه السلطة أن يشترك في لجنتين من لجان المجلس . مستثنية من ذلك أعضاء الحكومة . الأعضاء في السلطة التشريعية . وبالمقابل قررت طائفة أخرى من هذه اللوائح الداخلية جواز اشتراك عضو المجلس في أكثر من لجنتين . وقضت طائفة ثالثة من اللوائح الداخلية بأنه يحق لعضو السلطة التشريعية أو المؤقتة الاشتراك في عضوية لجنة واحدة فقط.

لقد قررت اللائحة الداخلية للمجلس الوطني في ج.ع.ي لعام ١٩٦٩م أنه  
(لا يجوز للعضو أن يشترك في أكثر من لجنتين إلا بناء على إذن خاص من  
المجلس أو من رئيس المجلس (م.٤٨). في حين شددت أحكام اللائحة الداخلية  
لمجلس الأمة في ج.ع.م في ظل دستور ١٩٥٨م على التمتع حين قررت أنه  
لا يجوز للعضو أن يشترك أكثر من لجنتين إلا بناء على قرار خاص من  
المجلس ، ولا يجوز الجمع بين منصب الوزير أو وكيل الوزارة لشؤون  
مجلس الأمة وعضوية اللجان. كما لا يجوز أن يجمع الوزير أو نائب الوزير  
أو وكيل الوزارة لشؤون مجلس الأمة بين منصبة وبين عضوية مكتب  
المجلس (انظر آثور الخطيب. الأصول البرلمانية ص ٦٢٦).

وهو نفس الحكم الذي قررته المادة ٤٩ من لائحة المجلس الوطني في  
ج.ع.ي عام ١٩٦٩م. وبذلك فإن أحكام لاحتي مجلس الأمة في ج.ع.م لعام  
١٩٥٨م ولائحة المجلس الوطني في ج.ع.ي لعام ١٩٦٩م قد شملت التمتع  
الجمع بين أكثر من اشتراك عضو المجلس في أكثر من لجنتين إلا بإذن خاص  
، أي أنه يشترك في أكثر من لجنتين بموجب إذن المجلس .

بيد أنه إذا كانت أحكام لائحة مجلس الأمة قد قررت التمتع بين الجمع  
بين منصب وزير أو وكيل الوزارة لشؤون مجلس الأمة وعضوية اللجان فإن  
لائحة المجلس الوطني قد صممت عن تلك بسبب عدم وجود منصب هذا  
الوزير ووكيله. في حين اتفقت أحكام اللاحقين الداخليين للمجلسين  
المنكوريين أعلاه بصدد التمتع في الجمع بين منصب الوزير ونائبه وعضوية  
اللجان وكذلك التمتع بين منصب الوزير أو نائب الوزير وبين عضوية مكتب  
المجلس ومع أن أحكام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي قد اتفقت مع  
أحكام مجلس الأمة المصري في اشتراك عضو المجلس في لجنتين دائمتين إلا  
أنها قد صممت على التمتع بين منصب الوزير الفصول في المجلس وعضوية

للجان طبقاً للمادة ٤٠ منها كما يلي : ينتخب المجلس أعضاء اللجان بالأغلبية النسبية وينبغي أن يشترك كل عضو من أعضاء المجلس في لجنة على الأقل ولا يجوز له الاشتراك في أكثر من لجنتين دائمتين ولا يعتبر مكتب المجلس لجنة في تطبيق هذا الحكم. وقد اتفقت أحكام اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي في تقرير كل من أن يشترك عضو المجلس في لجنة على الأقل وفي لجنتين دائمتين ولا يجوز له اشتراك في أكثر من لجنتين دائمتين راجع نفس اللائحة (م ٤٢) غير أن اللائحة الداخلية للمجلس الوطني لم تشر إلى عدم اعتبار مكتب المجلس لجنة في تطبيق هذا الحكم.

وقد سبق أن قررت تلك أحكام السلطة التشريعية الأردنية التي قررت أنه لا يحق للعضو أن ينتخب لأكثر من لجنتين طبقاً لأحكام المادة ١٠ من النظام الداخلي لمجلس الأعيان والمادة ٣٦ من النظام الداخلي لمجلس النواب.

واتفقت أحكام لائحة مجلس الشعب السوري لعام ١٩٧٤م مع أحكام اللوائح السابقة في اشتراك عضو المجلس في لجنتين من لجان المجلس طبقاً لما جاء في المادة ٧٢ منه بأنه (لا يجوز للعضو أن يكون عضواً في أكثر من لجنتين دائمتين ، كما يجب أن يشترك كل عضو في إحدى اللجان) غير أن أحكام هذه اللائحة لم تجز الاشتراك في أكثر من لجنتين حتى بإذن خاص. المنصوص عليها في لائحة المجلس الدائمة وتولي السلطة التنفيذية (م ٤١).

وهناك طائفة أخرى من لوائح السلطة التشريعية قضت باشتراك عضو هذه السلطة في عضوية لجنة واحدة من حيث المبدأ وجواز الاشتراك في لجنة ثنية بناء على ترشيح العضو لنفسه أو بناء على ترشيح مكتب المجلس . كما هي الحال في لائحة مجلس الشورى في ج.ع.ي لعام ١٩٧١م طبقاً للمادة ٢٦ منها ، التي نصت على أنه (يجب أن يشترك كل عضو في لجنة واحدة ويجوز بناء على ترشيح العضو نفسه أو بناء على ترشيح المكتب

اختياره للجنة ثلثية). ووجوب اشتراك عضو السلطة التشريعية في لجنة من لجان المجلس لم ينحصر على لائحة مجلس الشورى وإنما تعداه إلى لائحة مجلس الشعب المصري التي قررت ما يلي : يجب أن يشترك العضو في إحدى لجان المجلس ويجوز له بموافقة مكتب المجلس أن يشترك في لجنة ثلثية للإفادة من خبرته في مجال نشاط اللجنة (ف. ١ - م ٣٩). وبهذا تنحصر اشتراك عضو المجلس في لجنة ثلثية بموافقة مكتب المجلس فقط في هذه اللائحة.

وإذا كانت أحكام نظام المجلس القومي التأسيسي التونسي قد خولت لعضو المجلس حق الاشتراك في لجتين من لجان المجلس وبإستثناء لجنة التنسيق والتوطئة (ف. ٣١) التي لا يجوز لعضوها الاشتراك في عضوية لجنة أخرى. فإن النظام الداخلي لمجلس النواب التونسي قد حصرت حق عضو المجلس في الاشتراك في لجنة واحدة فقط (ف. ٣٩).

وسارت على هذا المنوال أحكام النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني الجزائري (م ٦٩).

وعلاوة على ما تقدم لم تقرر هذه الأحكام منع عضوية السلطة التنفيذية وعضو المجلس في نفس الوقت من الاشتراك في عضوية لجان المجلس. أو مكتب المجلس أو رئاسة اللجان. أما لائحة مجلس النواب اليمني لعام ١٩٩٠م. فقد قررت حق العضو في المجلس أن يشترك في عضوية لجنة أخرى إلا بموافقة المجلس (م ٢٣) وبهذا فإن لعضو المجلس الحق في الاشتراك في لجنة واحدة. أما الاشتراك في لجنة أخرى فيكون بموافقة المجلس وبالمقابل صممت أحكام اللائحة الداخلية لمجلس الشعب السوداني في لجنة أو أكثر من لجان المجلس من جهة. وعدم النص على التمتع بين عضو السلطة التنفيذية وعضو المجلس في نفس الوقت في الاشتراك في لجان المجلس أو مكتبه



(راجع م ٧٥ من لائحة مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤م من جهة أخرى وقد سارت على هذا المنوال أحكام لائحة تنظيم أعمال المجلس الوطني السوداني لعام ٢٠٠١. أما أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب السوري لعام ١٩٥٧م فإن هذا التمتع قد تحصر في عدم الجمع بين تولي الوزارة وعضوية لجان المجلس. حيث إذا دخل أحد أعضاء لجنة من اللجان في الوزارة فلهيئة التي يمثلها الحق في أن تسمى غيره في عضوية اللجان التي كان يشغلها (ق.ب.م ٣١).

وبالمقابل قضت أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب المغربي بأنه لا يحق للناخب أن يكون عضواً في أكثر من لجنة واحدة (بداية م ٥٥). زد على ذلك أن الناخب الذي يصبح منفصلاً عن الفريق الذي كان ينتمي إليه عند تسميته كعضو في لجنة دائمة أن ينسحب من تلك اللجنة إذا طالب الفريق الذي انفصل عنه تعيين عضواً آخر ببله (نهاية م ٥٥).

والموضح من أحكام اللوائح الداخلية للسلطات التشريعية والمؤقتة في الدول العربية أن أغلب هذه اللوائح قد قررت التمتع بين عضوية مكتب المجلس وأعضاء السلطة التنفيذية وعضوية لجان المجلس. وذلك عملاً بالحجة الفقهاء القائلة بأن أعمال اللجان ذات تأثير هام على المسكرات ، لان الحثيات والأسباب التي ترد في تقرير اللجنة المعنية والمقررات التي تنتهي إليها هي محور المناقشات التي يدافع عنها لم يطمع فيها بسبب أن وجود رئيس المجلس أو عضو السلطة التنفيذية فيها من شأنه أن يقضي على فكرة التوازن وعلى فكرة التعبير عن رأي الأكثرية الذي يتجلى بانتخاب اللجنة. أن هذه الفتوى التي قدمها أوجين بيل قد أنهت حق رئيس المجلس بما يحتفظ بعضوية اللجنة التي كان فيها بعد انتخابه رئيساً للمجلس ، ومرد ذلك أنه كان يجوز في النظام الداخلي للسلطة التشريعية الفرنسية ، لرئيس المجلس أن

يتابع جلسات اللجنة التي كان عضواً فيها قبل انتخابه رئيساً للمجلس. وذلك بعد أن تتخذ هذا النص في مجلس الشيوخ الفرنسي عند مناقشة النظام الداخلي لسنة ١٨٧٠م<sup>١</sup>.

ومع ذلك فإن بعض لوائح السلطة المؤقتة والتشريعية قد شملت عن هذه القاعدة مثال ذلك لائحة مجلس الشعب التأسيسي في ج.ع.ي لعام ١٩٧٨م . التي حولت لرئيس المجلس حق رئاسة اللجنة التي يكون عضواً فيها طبقاً للمادة ١٤ من اللائحة ، التي نصت على أنه (إذا كان رئيس المجلس أو أحد نوابه عضواً في لجنة يشكلها المجلس فتكون الرئاسة له) وتمتع رئيس السلطة التشريعية التونسية والجزائرية بحق رئاسة اللجان في بداية السنة التشريعية حيث (تجتمع كل لجنة برئاسة رئيس المجلس في بداية السنة التشريعية وتنتخب من بين أعضائها رئيساً ومقرر ومقرراً مساعداً) (نظر فقرة ٢ من ٣٥ من النظام الداخلي لمجلس النواب التونسي و ٦٩ من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني). أو أن يرأس رئيس المجلس اللجنة العلمية وهي أهم لجنة في المجلس كما هي الحال في لائحة مجلس الشعب المصري. أو رئاسة اللجنة التنظيمية في لائحة مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤م . وإذا كان التمتع في عضوية السلطة التشريعية بالشكل المشار إليه فما هي الطريقة التي بواسطتها يتم قيام رئاسة اللجان ومقرريها.

<sup>١</sup> - راجع أنور الخطيب . الأصول البرلمانية ص ١٥٨.



والشعب التأسيسي قد نصت على أن يتولى رئيس المجلس دعوة اللجان للاجتماع إلى حين انتخاب رؤسائها في لائحة مجلس الشورى (م ٢٧) ويقوم المقرر بتلاوة تقرير اللجنة في المجلس ويتبع مناقشته ويحوز أن يختار اللجنة في موضوع معين مقرر آخر من بين أعضائها يصل مع المقرر الدائم أو بالانفراد في هذا الموضوع بالذات وعند غيب المقرر عن جلسة المجلس فرئيس المجلس أن يطلب من الحاضرين من أعضاء اللجنة اختيار من يتولى شرح التقرير نيابة عنه في لائحة مجلس الشورى (ف ٢ من نفس المادة). في حين صممت عن النص على هذا الحكم لائحة مجلس الشعب التأسيسي ومجلس النواب (م ١٤ من لائحة مجلس الشعب التأسيسي وم ٤٢ من لائحة مجلس النواب). وقد تلتفت مع أحكام لوائح مجلس الشورى ومجلس الشعب التأسيسي في ج.ع.ي ومجلس النواب في ج.ي أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني بشأن قيادة اللجان لرؤسائها ومقرريها وفي عدد قيادات (الرئيس ، المقرر ، أمين السر) ( انظر م ٢٣ من النظام الداخلي لمجلس النواب). غير أن النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني حول لرئيس المجلس صلاحية تعيين أمين سر اللجنة أو أكثر من موظفي المجلس يكون حقراً على إجازة في الحقوق (م ٣١). من جهة. ودون أن يعطى لرئيس المجلس حكماً حق دعوة اللجان للاجتماع في حالة شغور منصب رئيس اللجنة والمقرر كما هي الحال في لائحة مجلس الشورى في ج.ع.ي ، وقرر النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني أنه على كل لجنة من لجان مجلس النواب أن تنتخب من أعضائها رئيساً ومقرراً (م ٢٨) في حين تنتخب لجان مجلس الأعيان من بينهما مقرر في النظام الداخلي لمجلس الأعيان الأردني (م ١٢ ف ١) وذلك لأنه يجوز لرئيس المجلس أن يرأس بنفسه أية لجنة يرى لزوماً للاشتراك في مدلولاتها (م ١٢ ف ١).

وقد اتفقت أحكام النظام الداخلي للمجلس الوطني للاستشاري مع أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني في أن تنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً ومقرر لها (م ١٧).

وبالمقابل قررت أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب السوري لعام ١٩٥٧م انتخاب رؤساء اللجان بأن تجتمع كل لجنة برئاسة أكبر أعضائها سناً وتنتخب من بين أعضائها رئيساً ونقياً للرئيس ومقررأ . ويقوم الرئيس والمقرر بممثل اللجنة عند الانقضاء (م ٣٨). وإذا تغيب رئيس اللجنة ونقبيه يتولى الرئاسة أكبر الأعضاء سناً (ف.أ م ٣٩) . وإذا تغيب المقرر للدائم أو اعتذر عن القيام بعمله في أحد المواضيع تنتخب للجنة مقررأ من بين أعضائها لبيان رأيها في المجلس (ق.ب م ٣٩). لما في حالة غياب رئيس اللجنة ونقبيه فإن من حق ثلث أعضاء اللجنة طلب هذا الاجتماع طبقاً للمادة ٤٠ ف. أ- التي نصت على أن (يقوم رئيس كل لجنة بإدارة أعمال لجنته وتتخذ اللجان في المواعيد التي يظنها رئيس المجلس أو بناء على دعوة رئيسها أو نقبه في حالة غيابه أو بناء على طلب يقدم لرئاسة المجلس من ثلث أعضائها على الأقل). طبقاً مع حق رئيس مجلس النواب دعوة أية لجنة لم يشير إلى أمين السر ولا إلى تعيينه ولا مستواه للدراسي.

وتغيرت الأحكام الخاصة بهذا الشأن في لائحة مجلس الأمة في ج.ع.م في ظل دستور ١٩٥٨م ولائحة مجلس الشعب في ظل دستور ١٩٧١م. حيث إذا كانت لائحة مجلس الأمة قد نصت على أن تنتخب كل لجنة في مطلع دور انعقاد الأول من كل عام من بين أعضائها رئيساً ووكيلاً وأميناً للسر . وإذا غاب الرئيس والوكيل وأمين السر انتخبت اللجنة من يقوم مقامه مؤقتاً بينما حددت لائحة مجلس الشعب المصري المدة التي تقوم فيها اللجان بانتخاب قيادتها. وقررت أن يكون وكيلان لرئيس اللجنة بدلاً من وكيل فسي

لائحة مجلس الأمة. وكذلك قررت النصاب للارم لانتخاب قيادات اللجان. لقد نصت المادة ٤١ من لائحة مجلس الشعب على أن (تنتخب كل لجنة خلال العشرة الأيام التالية لبداية كل دور انعقاد علدي من بين أعضائها رئيساً ووكيلين وأميناً للمسر وذلك بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائها).

ولم يخل من التباين نظاماً الهيئة المؤقتة والسلطة التشريعية التونسية. لقد حصر النظام الداخلي للمجلس القومي التأسيسي قيادات اللجان برئيس ومقرر لكل لجنة (ف٢٩) في حين أضاف النظام الداخلي لمجلس النواب مقررأ مساعداً (إلى جانب رئيس اللجنة ومقررها) وأكد على أن تجتمع كل لجنة برئاسة رئيس المجلس في بداية السنة التشريعية. وتنتخب من بين أعضائها رئيساً ومقررأ مساعداً . وإذا حدث شغور من بين أعضاء اللجان يقع تسديده في الجلسة العامة. وعند تغيب رئيس اللجنة تنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيساً للجلسة (ف٢٩) دون الإشارة في النظامين الداخليين للهيئة المؤقتة والسلطة التشريعية إلى الأغلبية المطلوبة لانتخابات قيادة هذه اللجان.

وبخلاف ذلك أغفلت لائحة المجلس الشعبي الوطني الجزائري طريقة قيام قيادات لجان المجلس (أنظر م٦١) . وبما أن مكتب المجلس الذي يختار اللجان الدائمة فله ليس من المستبعد أن يقوم مكتب المجلس باختيار قيادة هذه اللجان أيضاً.

واتفردت أحكام لائحة مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤م بهذا الشأن بقرارها في حق رئيس المجلس في أن يعين رؤساء اللجان وأعضائها من بين أعضاء المجلس بالتشاور مع قائد ورقيب المجلس (أنظر ف٢ من المادة ٧٦). في حين قررت لائحة تنظيم أعمال المجلس الوطني السوداني

لعام ٢٠٠١ بفتح رؤساء اللجان الدائمة بحيث ينتخب المجلس بتوصيه من رئيسه اللجان الدائمة (م ١٤) دون أن نتناول تفاصيل هذه العملية الانتخابية . وبالمقابل قضى النظام الداخلي لمجلس النواب المغربي لعام ١٩٩٨ بأن ينتخب المجلس رؤساء اللجان ويضم مكتب كل لجنة دائمة بالإضافة الى رئيس اللجنة خليفة أولاً وخليفة ثانياً وثالثاً ورابعاً للرئيس ثم أميناً ومساعداً نه ثم مقررأ ومساعدأ ثانياً(بداية المادة ٥٦) . أما اجتماعات لجان السلطة المؤقتة والتشريعية فإن هذه الأحكام التشريعية قد شملتها أيضاً.

### **اجتماعات لجان السلطة المؤقتة والتشريعية وطريقة جلساتها**

يمكن القول مبدئياً بأن اجتماعات لجان السلطة التشريعية غير مقيدة بل اجتماعات المجلس. أما دعوة اجتماعات اللجان فتتم من قبل رؤسائها بشكل علم.

وبالعودة إلى أحكام اللوائح الداخلية لهذه السلطة نجد أنها قد تغيرت في تفاصيل دعوة اللجان للاجتماع. إذا كانت لائحة المجلس الوطني في ج.ع.ي لعام ١٩٦٩م قضت بأن تتعقد اللجان بناء على دعوة رئيسها أو بناء على دعوة من رئيس المجلس وتكون دعوة اللجنة قبل موعد اجتماعها بثلاثي عشر ساعة على الأقل ويخطر الأعضاء بجدول أعمال اللجنة وذلك في غير حالات الاستعجال (م ٥٣) ومع أن أحكام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي قد اقتربت من أحكام اللوائح المذكورة أعلاه إلا أنها قد قررت لخطر أعضائها قبل ٢٤ ساعة من الاجتماع بدلاً من عشر ساعة في لائحة المجلس الوطني في ج.ع.ي لعام ١٩٦٩م . زد على ذلك خولت لائحة مجلس الأمة الكويتي ثلاث أعضاء اللجنة حق طلب اجتماع اللجنة وذلك طبقاً للمادة ١٥ ، التي نصت على أن : تتعقد اللجان بناء على دعوة رئيسها أو بناء على دعوة من رئيس المجلس ويجب دعوتها للاعقاد إذا طلب ذلك ثلث أعضائها وتكون

دعوة اللجنة قبل موعد انعقادها بأربع وعشرين ساعة على الأقل ويخطر الأعضاء بجدول أعمال الجلسة.

وبخلاف ذلك خولت اللاحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي لأغلبية أعضاء اللجنة طلب اجتماع اللجنة بدلاً من ثلث أعضائها في لائحة مجلس الأمة الكويتي إذا طبقاً للاحة المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة : تتخذ اللجان بناء على دعوة من رئيسها أو بناء على دعوة من رئيس المجلس كما يجب دعوتها للاعتماد إذا كلف ذلك أغلبية أعضائها. وتكون دعوة اللجنة قبل موعد انعقادها بأربع وعشرين ساعة على الأقل ولا تحول تأهيل المجلس لجلسته دون انعقاد اللجان لإجازة ما لديها من أعمال الخ..

وبالمقابل قررت أحكام النظامين الداخليين لمجلسي الأعيان والنواب الأردني في ظل دستور ١٩٥٢م أن يقوم رئيس اللجنة بتنظيم أعمالها وتحديد أبحاثها ودعوة أعضائها للاجتماع<sup>٣</sup> . ويتولى المقرر إيضاح مقررات اللجنة والدفاع عنها في النظام الداخلي لمجلسي الأعيان الأردني (م ١٢). ولم تشذ عن هذا الحكم النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري الأردني إذ يقوم رئيس اللجنة بتنظيم أعمالها وتحديد أبحاثها ودعوة أعضائها للاجتماع ويتولى القرار أعداد توصيات اللجنة عن القضايا المودعة إليها ويقوم بشرحها والدفاع عنها عند مناقشتها في المجلس ولرئيس اللجنة في حالة غياب القرار أن يكتب لها من أعضائها للقيام بمهمة المقرر (م ١٩). فإن لائحة مجلس الشورى رغم أنها قد اتفقت مع لائحة المجلس الوطني في دعوة الاجتماع من قبل رئيس اللجنة أو رئيس المجلس. إلا أنها قد أعطت ثلث أعضاء اللجنة حق طلب الاجتماع من جهة. وعملت دعوة اللجنة من قبل

<sup>٣</sup> - راجع م ٣٠ من لائحة مجلس النواب الأردني.



موعد انعقادها إلى أربعة وعشرين ساعة على الأقل (بدلاً من ١٢ ساعة فسي  
لائحة المجلس الوطني) دون أن تنطبق لموضوع الاستعجال كما كانت الحال  
في لائحة المجلس الوطني . كما وخولت لائحة مجلس الشورى للمجلس أن  
يقرر هذا الموعد في حالة الضرورة القصوى . وعلى أن يخطر الأعضاء  
بجدول أعمال الجلسة مرفقاً بالمشروعات والأوراق موضوع البحث (م ٣٢ من  
لائحة مجلس الشورى). وهو ما اتفقت معه نصاً أحكام اللائحة الداخلية  
لمجلس النواب اليمني الصادرة عام ١٩٩٠م (م ٤٦).

وصممت لائحة مجلس الشعب التأسيسي عن النص على ما ورد في  
أحكام اللوائح الثلاث لكل من المجلس الوطني ومجلس الشورى ومجلس  
النواب.

وحصرت أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني حق دعوة  
اجتماعات لجان المجلس على رؤسائها أو مقرريها عند تعذر قيام الرئيس  
بمهامه (م ٢٣) . على أن نظام هذا المجلس قد قرر نصاً أن تكون اجتماعات  
اللجان في إحدى قاعات المجلس ولجان انعقادها خارج المجلس في حالات  
استثنائية. أي عندما يستلزم عمل اللجنة تحقيقاً أو كشفاً في إحدى النوازل أو  
عندما تدعو الحاجة لعقد الجلسة في مكتب الوزير لأمر يتعلق بالموضوع  
بوزارته تسهلاً للإطلاع على الوثائق والمستندات.

وإذا كانت أحكام لائحة مجلس الأمة في ج.ع.م في ظل دستور ١٩٥٨م  
قد اتفقت مع أحكام لائحة مجلسي الشورى والنواب اليمنيين بهذا الشأن . فإن  
لائحة مجلس الشعب المصري قد قضت بأحكام مغايرة. لقد نصت المادة ٣٥  
من لائحة مجلس الشعب المصري على أن يشرف رئيس اللجنة على أعمالها  
وعلى العاملين بأمرتها ويتولى إدارة جلساتها . ويحل محله عند غيابه أقدم  
الوكيلين ثم أكبرهم سنّاً ويتولى أمين سر اللجنة معاونته رئيسها في الإشراف

على أمانتها التي تشكل من أمن اللجنة وعدد كاف من البلّثين وغيرهم من العاملين بالأمانة العامة للمجلس . وإذا غلب أمين السر اختارت اللجنة من يقوم مقامه بصفة مؤقتة من بين أعضائها .

ويضع مكتب اللجنة جدول أعمالها بناء على الاقتراح رئيسها ويراعي في تحديد مواعيد انعقاد اللجان قريبا من مواعيد انعقاد جلسات المجلس وعدم تعارضها معها ، إلا في الأحوال العارضة يجب أن توجه الدعوة لانعقاد اللجنة قبل الموعد المحدد للانعقاد بثمان وأربعين ساعة على الأقل ، كما يجب أن يرفق بالدعوة جدول أعمال الجلسة.

وتستمر اللجان فيما بين مواعيد جلسات المجلس في مباشرة نشاطها لإنجاز ما لديها من أعمال ، ولرئيس المجلس دعوتها للانعقاد فيما بين ادوار الانعقاد إذا رأى محلا لذلك أو بناء على طلب الحكومة (م ٥٤). دون أن تشير هذه اللائحة إلى حق نسبة معينة من أعضاء المجلس في طلب الاجتماع من جهة وجعلت الوقت المحدد للدعوة قبل اجتماع اللجنة بثمان وأربعين ساعة في الحالات غير الاعتيادية.

وأسهب النظام الداخلي لمجلس النواب السوري لعام ١٩٥٧م في تفاصيل اجتماعات لجان مجلس النواب ، لقد نص هذا النظام على أن: يقوم رئيس كل لجنة بإدارة أعمال لجنته. وتتعقد اجتماعات اللجان في المواعيد المحددة التي يعينها رئيس المجلس أو بناء على دعوة رئيسها أو نائبه في حالة غيابه ، أو بناء على طلب يقدم لرئاسة المجلس من ثلث أعضائها على الأقل (م ٤٠). وإذا تغيب رئيس اللجنة ونائبه يتولى الرئاسة أكبر الأعضاء سناً. وإذا تغيب المقرر الدائم أو اعتذر عن القيام بعمله في أحد المواضيع تتكبد اللجنة مقرراً من بين أعضائها لبيان رأيها في المجلس (م ٣٩).

ويعتبر اجتماع اللجنة صحيحاً إذا حضر الاجتماع ثلث أعضائها. وتتخذ القرارات بأكثرية الحاضرين المطلقة والمخالف أن يكون مخالفته في ستن التقرير (م٤٩).

أما أحكام النظامين الداخلين للهيئة المؤقتة والتشريعية التونسية فقد تغيرت بشأن اجتماع لجان المجلس. إذ صمت النظام الداخلي للمجلس القومي التأسيسي عن طريقة دعوة اللجان للاجتماعات. في حين قضى الفصل ٣١ من النظام الداخلي لمجلس النواب أن يكون اجتماع اللجنة قانونياً إذا حضرته الأغلبية المطلقة من بين أعضائه . (وتضبط كل لجنة اجتماعاتها الدورية وتدعى من طرف رئيسها بعد إعلام رئيس المجلس). غير أن النظام الداخلي هذا قد حصر اجتماعات اللجان بمقر المجلس خارج أوقات الجلسات العامة (ف٣٠). وهذه الفقرة الأخيرة قد فُتِرت من أحكام مجلس النواب للبناني بهذا الصدد.

وينتخب مكتب اللجنة للمجلس الوطني الجزائري لعام ١٩٦٣م عن طريق الاقتراع السري حسب الوظيفة وتدعى اللجان للاجتماع من طرف رؤسائها ومن طرف المجلس عندما تطلب الحكومة ذلك<sup>١</sup>. وقد تفلقت أحكام لائحة المجلس الشعبي الوطني مع هذا الحكم (م٧١). وقررت لائحة المجلس الشعبي الوطني الجزائري أن تجتمع لمناقشة القضايا التي يقدمها لها المجلس للنظر المستعجل (م٧٢). أما التصايب القانوني لاجتماع هذه اللجان بحضور أغلبية أعضاء كل لجنة منها (م٧٣). ورئيس المجلس ونقابه حق حضور اجتماعات اللجان (م٧٤). كما قررت إلزامية حضور اجتماعات اللجان من قبل أعضائها إلا في الحالات الاستثنائية (م٧٤). ويقود عمل اللجنة لرئيسها أو نقيب في حالة غيابه (م٧٦).

وبالمقابل أسهب النظام الداخلي لمجلس النواب المغربي لعام ١٩٩٨ بشأن اجتماع اللجان طبقاً للمادة (٥٧) بأن تستدعى اللجان خلال الدورات الثمانية وأربعين ساعة وتستدعى خارج الدورات بأربعة أيام قبل الاجتماع ويمكن تعجيل موعد

<sup>١</sup> - انظر لمد مطالطة، نشأة المؤسسات البرلمانية وتطورها في الجزائر مرجع سابق ص ٢٨٣.

الاجتماع بصفة إستثنائية إذا ما تطلب جدول أعمال المجلس ذلك ويتم إستدعاء اللجان من لدن : ١- رئيس مجلس النواب بمبادرة منه أو يطلب من الحكومة. ٢- رئيس اللجنة المعنية بمبادرة منه أو يطلب من ثلث أعضائها بعد إستشارة مكتبها . زد على ذلك قضت هذه المادة بأنه لا يمكن إلقاء أي إجتماع أو تأجيلته خارج الدورات إلا إذا طلب ذلك أكثر من نصف اعضاء اللجنة المعنية قبل الأجل المقرر بثمانية وأربعين (٤٨) ساعة. يتضمن الإستدعاء جدول الأعمال... الخ.

وإستثناء من اللوائح الداخلية للهيئات المؤقتة والتشريعية في بلدان البحث التي قررت اجتماعات اللجان بهذا الشكل أو ذلك فإن لإجتماع مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤م قد صممت عن طريقة اجتماعات لجان المجلس والنصاب اللزم لإجتماعها ابتداء بالدعوة للإجتماع وانتهاء بالأغلبية المطلوبة للنصاب للقانوني لإجتماعها وصحة قراراتها، وعلى هذا المنوال سارت لائحة تنظيم المجلس الوطني السوداني لعام ٢٠٠١ .

أما ما يخص جلسات لجان السلطة التشريعية فإن السمة العامة لها أن تكون هذه الجلسات سرية. وعدم جواز حضورها إلا من قبل أعضاء المجلس أو من سيتعلن بهم من المستشارين والخبراء<sup>١</sup>. وبما أن إجتماعات لجان السلطة بتلك الصيغة التي قررتها أحكام هذه اللوائح فما هي اختصاصات هذه اللجان.

<sup>١</sup> - راجع المادة ٥٦ من لائحة المجلس الوطني في ج.ع.ي لعام ١٩٦٩م والمادة ٣٨ من لائحة مجلس الشورى في ج.ع.ي لعام ١٩٧٨م والمادة ٧٩ من لائحة مجلس الأمة في ج.ع.م لعام ١٩٥٨م والمادة ٥٩ من لائحة مجلس الشعب المصري لعام ١٩٧٩م ولفصل ٣٤ من النظام الداخلي للمجلس القومي التونسي والفصل ٣٢ من النظام الداخلي لمجلس النواب التونسي. والمادة ٢٧ من النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني. والمادة ٥٤ من لائحة مجلس الأمة الكويتي . وصممت عن النص على ذلك أحكام النظمين الداخليين لمجلسي الأعيان والنواب الأردني والنظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري الأردني .

## ٨ - اختصاصات لجان السلطة التشريعية :

قبل الحديث عن اختصاصات لجان السلطة التشريعية فإنه لا بد من التنبيه إلى أن اختصاصات هذه اللجان غير متساوية. وبناء على ذلك سنبدأ باختصاصات اللجان الهامة في هذه المجالس . إذ أن هناك لجان هامة في بعض هذه السلطات مثل اللجنة العلمية ولجنة التقسيم في مجلس الشعب المصري. واللجنة الدائمة في مجلس الشورى في ج.ع.ي واللجنة الخاصة في المجلس الوطني الجزائري. ولجنة التوطئة والتنسيق في المجلس القومي التأسيسي التونسي ولجنة تنظيم أعمال المجلس في مجلس الشعب السوداني . على أن اختصاصات هذه اللجان متباينة أيضاً بالشكل التالي :

تختص اللجنة العلمية لمجلس الشعب المصري :

أولاً : مناقشة الموضوعات العلمية والأمر الهامة التي يرى رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس أو رئيس الوزراء تبالغ الرأي في شأنها مع اللجنة أو إحاطة أعضائها علماً بها.

ثانياً : دراسة التقارير الدورية التي تقدمها لجان المجلس عن متابعة تنفيذ القوانين والقرارات التنظيمية العامة وعن العرائض والشكاوي الهامة ، التي تمثل ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية عامة.

ثالثاً : دراسة ما يحيله إليها مكتب المجلس من تقارير المدعي العام الاشتراكي والجهات المركزي للصلوات وتقارير أجهزة وهيئات الرقابة المتطوعة بآلية ظاهرة عامة تمثل تهديداً للقيم المجتمع أو خروجاً عليها أو التي تكشف ثغرات في التشريعات ، أو في الأنظمة والأساليب الإدارية للمصالح أو الأجهزة أو المرافق العامة أو وحدات الحكم المحلي أو وحدات القطاع العام.

رابعاً: الموضوعات التي تحولها لجنة القيم إلى اللجنة (البند ١-٣ من م ٢٣). وعلاوة على هذه الاختصاصات الهامة لهذه اللجنة في أعمال السلطة التشريعية فإن من حق هذه اللجنة أن (تقرير عرض الموضوعات والتقارير المبينة في البنود (أولاً وثانياً وثالثاً) على المجلس أن يتخذ الإجراء المناسب في شأنها (البند ٤ من نفس المادة). وهو ما يجتهد بمناي عن عرض هذه التقارير الخ... على المجلس في اتخاذ الإجراء المناسب ، الأمر الذي يهبط بوضع مجلس الشعب حين لا يطلع على الإجراءات التي تتخذها هذه اللجنة التي قد تقوم بإجراءات لا توافق عليها أغلبية أعضاء المجلس وهو ما يعد انتقاصاً من حق المجلس بمجمله.

ولم تقتصر صلاحيات هذه اللجنة على ما تكلم وإتاحت ذلك إلى اتفه لها صلاحية (دعوة رئيس مجلس الوزراء أو غيره من أعضاء الحكومة أو رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات أو المدعي العام الاشتراكي للاستماع إليهم كلما رأت الضرورة لذلك. كما يجوز للجنة أن تدعو أحد أعضاء المجلس لعرض موضوع هام أو عاجل أو لاستيضاح العضو في أمر من الأمور المعروضة عليها. ويوجه رئيس المجلس الدعوة بناء على ما تقررره السلطة التشريعية في ج.م.ع . وتأتي لجنة القيم في مجلس الشعب للجنة الثغنية في الأهمية بعد اللجنة العامة.

ون كقت اختصاصاتها قد اتحصرت بالسلطة التشريعية فقط أي في النظر في مخالفات أعضاء المجلس في الخروج عن القيم الدينية أو الأخلاقية أو الاجتماعية أو المبادئ الأساسية والاقتصادية للمجتمع المصري (انظر م ٢٦).

ويحال إلى هذه اللجنة العضو بقرار من مكتب المجلس إذا رأى مبرراً لذلك بعد سماع أقوال العضو (م ٢٧).

وتقوم لجنة القيم بإخطار عضو المجلس كتابه للحضور أمامها في الميعاد الذي تحدده لذلك على أن لا تقل المدة من تسريخ الأخطار الميعاد المحدد لاعتقاد اللجنة عن أسبوع. وإذا تخلف العضو عن الحضور دون عذر مقبول أعادت اللجنة لأخطاره طبقاً للقواعد السابقة ، ويعتبر تخلف العضو بعد ذلك دون عذر مقبول نزولاً منه عن حقّه في أبداً دفاعه ، وتستمر اللجنة في مباشرة إجراءاتها. وعلى رئيس اللجنة أن يطلع العضو في أول اجتماع يحضره أمامها على ما هو منسوب إليه. وللعضو أن يختار احد أعضاء المجلس لمعاونته في أبداً دفاعه أمام اللجنة. وعلى اللجنة الاستماع إلى أقوال العضو وتحقيق أوجه دفاعه. وللجنة أن تجري التحقيق بنفسها أو تنوب ذلك من تختاره من أعضائها وتعرض نتيجة التحقيق عليها (م ٢٨).

وعلاوة على ما تقدم تختص هذه اللجنة بتوقيع احد الجزاءات البرلمانية المنصوص عليها في البنود (أولاً وثانياً وثالثاً) من المادة ٣٧٧ من هذه اللائحة) على من يثبت قبله من الأعضاء أية مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في قرار الإحالة المشار إليها في المادة ٢٦ من هذه اللائحة ويصدر قرار الجزاء مسبباً وتخطر رئيس المجلس العضو كتابة بهذا القرار (م ٣١).

وإذا كنا قد اشرنا إلى المادة ٢٦ أعلاه فانه لا بد من الإتيان بنص المادة ٣٧٧ من اللائحة التي تقرر انه (مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية أو المدنية ، يوقع المجلس على العضو الذي يثبت له لخل بواجبات العضوية أو ارتكب فعلاً من الأفعال المحظورة عليه احد الجزاءات الآتية :

أولاً : اليوم.

ثانياً : الحرمان من الاشتراك في وفود المجلس طوال دور الانعقاد.

ثالثاً : الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس لمدة لا تقل عن جلستين ولا تزيد عن عشر جلسات.

رابعاً : الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس لمدة لا تزيد عن عشر جلسات ولا تجاوز نهاية دور الانعقاد .

خامساً : إسقاط العضوية .

ولا يجوز للمجلس توقيع أي من هذه الجزاءات على العضو إلا بعد سماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجوز للمجلس أن يعهد بذلك إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية أو لجنة القيم أو إلى لجنة خاصة. ويشترط لتوقيع البنود (ثانياً) ، (ثالثاً) ، (رابعاً). موافقة أغلبية أعضاء المجلس فتح.. المادة. لقد أحلت هذه الاختصاصات العامة للمجلس إلى لجنة القيم التي إذا رأت لجنة القيم بأغلبية أعضائها توقيع جزاء على العضو أشد من الجزاءات المحددة في المادة السابقة (أي المادة ٣١) وإحالة الأمر على اللجنة العامة لنظره والفصل فيه خلال عشرة أيام وتكون الإحالة بقرار من لجنة القيم ترفق تقريراً ببيان إجراءاتها وما أسفر عنه بحثها وتحقيقها والأسباب التي استندت إليها في الإحالة. وتصدر اللجنة العامة بموافقة أعضائها قراراً مسبباً في الموضوع . أما بتوقيع أحد الجزاءات البرلمانية المنصوص عليها في البنود (أولاً وثانياً و ثالثاً ورابعاً من المادة ٣٧٧ من هذه اللائحة . وما يحفظ الموضوع ويخطر رئيس المجلس العضو كناية بما قرره للجنة العامة في شأنه (م ٣٢).

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التدخل في تشكيل اللجنتين ورئاسة مكتب المجلس لهما (راجع تشكيل اللجان أعلاه) فبقنا نستنتج من هذه الصلاحيات



الواسعة للجنة القيم في تقرير مصير أعضاء المجلس إلى درجة أنها أصبحت صالحة اتخاذ القرار بشأنه ( مع اللجنة العلمية طبعاً) وهو الأمر الذي يضعف المجلس في أهم وظيفة من وظائفه. هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة قد قامت بفصل أكثر من نائب (مثل كمال الدين حسين والشيخ عاشور) وهو ما ينطوي على خطورة عملها واختصاصاتها.

والفصرت اختصاصات اللجنة الدائمة في مجلس الشورى ج.ع.ي على (ممارسة الأمور العاجلة التي يختص بها المجلس وذلك في حالة غياب المجلس ما عدا الأمور المنصوص عليها في المواد ٦٥، ٨٤، ٩٠، ١١٨. وتعرض جميع أعمالها التي قامت بها أثناء غياب المجلس في أول جلسة للمجلس للموافقة عليها)(١٨م). وبذلك فإن اختصاصات هذه اللجنة القيام ببعض اختصاصات المجلس في غيابه لا تؤثر على أهم وظائفه ما دامت قد اقتصرت على الجوانب الفنية ولم تمس حقوق أعضاء المجلس التي وردت في المواد التي منعت اللاحقة اللجنة الدائمة من ممارستها.

وبما أن المجلس القومي التأسيسي التونسي هيئة مؤقتة فقد اختصت لجنة التوطئة والتنسيق في المجلس بإعداد مشروع توطئة الدستور وتنسيق أعمال اللجان (ف٣). وتدل تسمية لجنة القوانين الدستورية في المجلس الوطني الجزائري على أنها تعد القوانين الدستورية في هذا المجلس<sup>١</sup>. أما اختصاص لجنة تنظيم أعمال مجلس الشعب السوداني فهي : إعداد برنامج عمل المجلس حيث يتوفر عن طريقها مجلس الكفاءة والسرعة المعقولة في تصريف أعماله وذلك بناء على اتفاق يتم بين رئيس المجلس ورائده ، كما تختص بالنظر في أي أعمال أخرى تنص عليها هذه اللاحقة (٨٦م).

<sup>١</sup> - انظر احمد مطاللة , نشأة المؤسسات البرلمانية وتطورها في الجزائر المعاصرة مرجع سابق ص ٢٨٣.

وعلى هذا النحو تفلوت اختصاصات اللجان المذكورة أعلاه من لجانين  
تقومان بالخطر الاختصاصات في مجلس الشعب المصري ، إلى لجان تنظيم  
أعمال مجلس الشورى في لاجتي مجلس الشورى في ج.ع.ي ومجلس  
الشعب السوداني. وإعداد توطئة الدستور في المجلس القومي للتأسيس  
التونسي. وإعداد القوانين الدستورية في لائحة المجلس الوطني الجزائري  
وإذا كانت هذه اختصاصات أهم لجان هذه المجالس فما هي اختصاصات  
اللجان الأخرى (الثانية).

### إختصاصات اللجان الثابتة في السلطة التشريعية

لكل لجنة من اللجان الثابتة في السلطة التشريعية اختصاصات محددة  
تزلوها إنشاء قيامها بمهمتها. ومع قه قد توجد قواسم مشتركة للجان  
ذات الصنف الواحد في هذه السلطات إلا أن تبين عدد اللجان وتفاوت  
قيامها قد أدى إلى اختلاف في تفاصيل هذه الاختصاصات. ومن أجل  
تبين هذا التفاوت فبقه لا بد من العودة إلى أحكام اللوائح المنظمة  
لأعمال هذه السلطة في كل بلد على حدة ومقارنة التقارب بين  
اختصاصات هذه اللجان بين فترة وأخرى في كل بلد من جهة. وتقرب  
اختصاصات بعض لجان هذه السلطة في هذا البلد أو ذلك بقدر ما تسمح  
به المواد الموجودة أثناء البحث من جهة ثالثة. والجنير بالإشارة إلى أن  
جميع لجان السلطة المؤقتة والتشريعية تلقى جميع المشاريع  
والاقتراحات الخ.. في المواضيع المدرجة في أعمال المجلس بواسطة  
رئاسة المجلس والقيام بالاختصاصات العامة لكل لجنة مثل دراسة  
المشاريع والاقتراحات المقدمة إليها من المجلس ودراستها ووضع  
تقارير حولها وإعطاء رأيها بما يمكن أن تطلب رئاسة المجلس إحالته  
إليها.

وينبغي التنويه إلى أن الأعمال التحضيرية الحقيقية لمناقشات النواب و  
آرائهم في مشروعات القوانين واقتراحاتها، هي مناقشات اللجان في جلساتها  
وليس في مناقشات النواب في الجلسات العامة للسلطة التشريعية. ففي  
اللجان تتصارع الآراء وتتقارع الحجج. وفي اللجان يستعان بالكتب والمؤلفات  
القانونية والدستورية بغية العثور على الحلول السلمية.

وبما أن السلطة التشريعية اللبنانية هي أقدم هذه الهيئات في الدول  
العربية، ولم تغب عن مسرح الممارسة السياسية طوال تواجدها فاته لا بد من  
البدء باختصاصات لجان هذه السلطة.

كما هو معروف أن رئيس المجلس يحيل على اللجان الاقتراحات  
والمشاريع والعرائض فور وصولها إلى المجلس. حسب اختصاصات اللجان  
لدراستها ووضع تقارير في موضوعها (م ٢٢ من النظام الداخلي). ويتم هذا  
الإجراء بعد أن : يأخذ المجلس في بدء جلساته علماً بموضوع الاقتراحات ثم  
يحيلها الرئيس فوراً إلى اللجان إلا في حالة الاستعجاب المكر (م ٤٢).

وبعد ذلك تدرس اللجان المسائل المعروضة عليها تباعاً حسب تواريخها  
وورودها ، ما عدا مشاريع القوانين المستعجلة (م ٣٧). ثم يوضع المشروع  
أو الاقتراح على جدول الأعمال ويطلع ويوزع على أعضاء اللجنة قبل انعقاد  
جلسة اللجنة بثلاثة أيام على الأقل (م ٣٠) ويذكر في رقعة الدعوة الموضوع  
المطروح على اللجنة للمناقشة (م ٢٤). وبعد ذلك للجان أن تطلب بواسطة  
رئيسة المجلس ، من جميع الدوائر الرسمية المستندات التي يراها لازمة  
لدراسة الموضوع المطروح للمناقشة ، ومتى طلبت هذه المستندات لا يجوز  
البت في الموضوع ووضع التقرير قبل ورودها وإطلاع اللجنة عليها (م ٢٧).

وتتبع من المناقشة في اللجنة الأصول المعنية للمناقشة والتصويت في  
جلسات المجلس المعنية. ومع ذلك يجوز لكل عضو من أعضاء المجلس

حضور جلسات اللجنة سواء كان من أعضائها أو لم يكن. بشرط الاشتراك في المناقشة ولا يبدى أي ملاحظة ، وإنما يحضرها بصورة مستمع وذي رأي استشاري فقط وعليه أن ينسحب من اجتماع اللجان حين أخذ الآراء في المشروع (م ٢٦).

وكما سبق القول أن جلسات اللجان هي الميدان الحقيقي لنشاط النائب سواء كان عضواً في اللجنة أو لم يكن. فإن جانباً من الفقه يرى في حصر حق النائب بإبداء الرأي الاستشاري بمغناه الضيق (أي إبداء الملاحظات) هو سد الباب بوجه النائب النشط الذي يريد أن يشترك بالدراسة للرصينة التي تقوم بها اللجان أو فتح الباب للارتجال في جلسات المجلس العتنية.

وبعد المناقشة في اللجان يتم التصويت إذ تؤخذ الآراء على المشاريع المطروحة بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات اعتبر المشروع مسافاً (م ٢٩).

وبما أن قواعد التشريعات السارية المفعول في جل دول للبحث قد استلهمت من التشريع الفرنسي فإن هذه القاعدة المذكورة أعلاه مستلزمة من القاعدة العامة في النظام الفرنسي والفاصل بأن لا يعتمد رأي ما لم تؤيده الأكثرية فإذا تعادلت الأصوات ، فإن رأي أحد الفريقين ينقض رأي الفريق الآخر<sup>١</sup> وسقوط المشروع في اللجنة يعني انتهائه هناك ولا يرفع الأمر إلى المجلس ، على أن انقسام الرأي بالتساوي في اللجنة ، لا يعني أن يكون الأمر كذلك في المجلس بهيئته العنصرية . لذا يجب على اللجنة في كل الأحوال أن ترفع إلى المجلس نتيجة دراستها وعندما يصوت على المشروع في المجلس حينها يسقط المشروع نهائياً في حالتين:

١- إذا تساوت الأصوات. ٢- إذا لم يزل الأغلبية.

١- انظر أنور الخطيب ، الأصول البرلمانية : ص ١٥٢.

أما ما يتعلق باللجان المشتركة في المجلس . فإذا كان الموضوع المطروح على البحث متعلقاً بأكثر من لجنة واحدة . جاز اجتماع اللجان المختصة برئاسة رئيس المجلس أو نائبه الخ... (م ٢٢).

وإذا كانت أغلب الأصول المتبعة بهذا الشأن هي القاعدة بشكل عام فسي عمل لجان السلطة التشريعية. فإن بعض التباين قد وجد في تفاصيل لوائح هذه السلطات في بلدان البحث طبقاً لما سنته لوائحها من إيجاز أو إطالة إلى هذا الحد أو ذاك. اتفقت أحكام اللوائح الداخلية للسلطة التشريعية السورية مع أحكام النظام الداخلي لهذه السلطة من حيث المبدأ بهذا الشأن وبذلك النظام الداخلي لمجلس النواب السوري لعام ١٩٥٧م (م ٣٨-٥٥). أما النظام الداخلي لمجلس الشعب السوري لعام ١٩٧٤م فقد قرر اختصاصات كل لجنة.

اللجنة الدستورية والتشريعية : تختص بدراسة مدى اتفاق القوانين المقترحة مع الدستور . كما يتناول اختصاصاتها التشريع المدني والإداري والجزائي والتنظيم القضائي والنظر في رفع الحصانة عن النائب وتعديل النظام الداخلي للمجلس.

ويكون اختصاص لجنة الموزنة والحصيات : بالنظر في جميع الموزونات المالية والملحقة والإمقنية والخاصة ومشروعات قطع حسابات الموزنة والاعتماد الإضافية والمنقالات المالية بين أقسام وأبواب الموزنة.

وتختص لجنة القوانين المالية : بالنظر في الشؤون ذات الصلة المالية أو التي تتعلق بملاكات الدولة أو التي يترتب عليها أحداث أعباء مالية جديدة. وتختص لجنة الشؤون العربية والخارجية : بالنظر في جميع القضايا المتعلقة بوزارة الخارجية. ووضع مناهج للعمل في سبيل الوحدة العربية واقتراح الخطط اللازمة لذلك. والاقتراح بإرسال وفود مجلس الشعب إلى

البلاد العربية والأجنبية أو دعوة وفود منها. والنظر في جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعرض على المجلس.

أما لجنة التوجيه والإرشاد فيكون اختصاصها النظر في شؤون وزارة التعليم العالي والتربية والإعلام والسياحة والثقافة والإرشاد القومي والأوقاف وجميع الدوائر المرتبطة بهذه القرارات واختصاص لجنة التخطيط والإنتاج: النظر في شؤون وزارة التخطيط والصناعة والاقتصاد والزراعة والنفط والكهرباء وسد الفرات وجميع الدوائر المرتبطة بهذه الوزارات.

وتختص لجنة الخدمات : بالنظر في شؤون وزارات الأشغال العامة والمواصلات والتموين والصحة والشؤون البلدية والقروية والشؤون الاجتماعية والعمل وجميع الدوائر المرتبطة بهذه الوزارات.

لجنة الأمن القومي . وتختص بالنظر في شؤون وزارتي الدفاع والقرى الأمامية وجميع الدوائر المرتبطة بهاتين الوزارتين.

لجنة الداخلية والإدارة المحلية. ويكون اختصاصها النظر في شؤون وزارتي الداخلية والإدارة وجميع الدوائر المرتبطة بهاتين الوزارتين.

لجنة الشكاوي والعرائض. وتختص بالنظر في العرائض والشكاوي التي ترد إلى المجلس<sup>١</sup>.

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط بل وقررت أحكام النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري اختصاصات اللجان الثابتة بالشكل التالي :

تشمل مهام اللجنة القانونية طبقاً للمادة ١١ من النظام الداخلي كل من :-  
١- دراسة مشاريع القوانين التي تحال إليها من المجلس.

<sup>١</sup> - حيث تجدر الإشارة إلى أن أصل اللجان في النظام الداخلي لمجلس النواب السوري ١٩٥٧م تكاد تكون قد تطابقت مع أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني راجع السابغ من النظام الداخلي لمجلس النواب السوري لعام ١٩٥٧م (٣٨-٥٥).

٢- النظر في الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس حول وضع مشاريع قوانين أو تعديل أو إلغاء قوانين معمول بها محللة إليها من المجلس.

في حين تشمل مهام اللجنة المالية والإدارية :-

١- دراسة مشروع قانون الموازنة العامة والقوانين المالية التي لها علاقة بالواردات والنفقات والنظر في الاقتراحات المختصة بالموازنة والشؤون المالية إليها من المجلس.

٢- النظر في الشكاوي الخاصة والشكاوي المتطوعة بالشؤون العامة وبحث المسائل ذات الصلة بالإدارية العامة (م١٢).

وتشمل مهام لجنة الشؤون الخارجية ما يحال إليها من المجلس في الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة والنظر في المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفي التوقيع للقانونية المختصة بها (م١٣).

وتشمل مهام اللجنة الاجتماعية والتربوية دراسة الشؤون الاجتماعية والتربوية العامة والصحية ومشاريع القوانين المتعلقة بذلك المحلة إليها من المجلس (م١٤)١.

وقررت لائحة مجلس الأمة الكويتي اختصاصات بعض لجان مجلس الأمة الدائمة دون أن تنص على اختصاصات لجان أخرى. واللجان التي قررت هذه اللائحة اختصاصها هي لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، التي يدخل في اختصاصها الجانب المالي والاقتصادي من أعمال الوزارات والمصالح.

١ - في حين كانت وثائق اللجان المقررة في النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني كما يلي :

١- وظيفة اللجنة القانونية - - لتنسيق في مشاريع القوانين التي تعرض على كل من المجلس والنظر في الاقتراحات التي يقدمها أعضاء كل من المجلسين . ووظيفة اللجنة المالية التنسيق في الموازنة العامة والقوانين المالية . أما وظيفة اللجنة الإدارية فهي تنسيق الشكاوي والبيانات الخاصة وكل ما له صلة بالإدارة العامة - ووظيفة لجنة الشؤون الخارجية للنظر في المعاهدات والاتفاقيات الدولية. راجع محمد سليم غزوي . الوقف في التنظيم السياسي والدستوري للملكة الأردنية ط٥- ١٩٩٦م ص١٥١.

المختلفة وبخاصة الميزانيات والصلاحيات الختامية وما يتعلق بشؤون وزارة المالية والصناعة ووزارة التجارة وديوان الموظفين وديوان المحاسبات ومجلس التخطيط وبنك الائتماء وصندوق التنمية ومجلس النقد والمؤسسات العامة ذات الطابع المالي والاقتصادي وشركات القطاع العام (ف ٣ من م ٤٣).<sup>١</sup> وينخل في اختصاصات لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الجانب القانوني في أعمال المجلس والوزارات والمصالح المختلفة وبخاصة ما يتعلق منها بشؤون وزارتي العدل والأوقاف وإدارة الفتوى والتشريع كما تختص هذه اللجنة بكل الأمور التي لا تدخل في اختصاص لجنة أخرى. (ف ٤ من م ٤٣).

وتختص لجنة المرافق العامة بما يتعلق بالمرافق المرتبطة بوزارات البريد والبرق والهاتف والأشغال العامة والكهرباء والماء والبلدية (ف ٨ من م ٤٣).

وبالمقابل لم تقرر هذه اللائحة اختصاصات كل من لجنة العرائض والشكاوي ، لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ، لجنة شؤون التنظيم والثقافة والإرشاد ، لجنة الشؤون الخارجية (راجع الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من المادة ٤٣).<sup>١</sup>

---

<sup>١</sup> - اعتمدنا على اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الوارد في أسس التنظيم السياسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة للحكتور السيد: محمد إبراهيم وفيه. لوائح المجلس الأعلى للإتحاد والمجلس الوطني ومجلس الوزراء. صدر هذا الكتاب عن مركز الوثائق والدراسات- أبوظبي عام ١٩٧٥. كما لم ترد صلاحيات اللجان المجلس الشورى المعاني في مجلة الديمقراطية العدد ٤ الذي اعتمدنا عليها في ذكر عدد اللجان - راجع مجلة الديمقراطية العدد ٤ مايو / يونيو ١٩٩٢ م ص ٤٦-٤٨. وكذلك لم تحدد اختصاصات لجان السلطة التشريعية في المغرب في كتاب التطور الدستوري . تأليف عبد الكريم عقلا . مرجع سابق.



ومع الأخذ بعين الاعتبار الاتجاه العام المتشابه في اختصاصات اللجان في السلطة التشريعية في الدول العربية فإن ذلك لا يمنع من الاختلاف في تفاصيل اختصاصاتها حتى في البلد الواحد نتيجة للتغيرات التي تطرأ على هذه السلطة بين فنية وأخرى.

ومن أمثلة ذلك تغاير أحكام اللوائح الداخلية بهذا الشأن في ج.ع.ي و ج.ي إذ أنه مع اتفاق لائحة للمجلس الوطني ومجلس الشورى في ج.ع.ي ومجلس النواب في ج.ي في طبيعة جلسات اللجان السرية وصحة تعطيل اجتماعها بالأغلبية وصدر قراراتها بأغلبية الحاضرين<sup>١</sup> إلا أنها قد تغايرت أحكامها في شأن حالة تساوي أصوات أعضائها. إذ تحال القرارات إلى رئيس المجلس ليرجح أحد الرأيين في لائحة للمجلس الوطني. ويشار إلى الموضوع الذي تساوت فيه الأصوات في تقرير اللجنة في لائحة مجلس النواب (م ٥٠). في حين يعتبر الموضوع المعروض مرفوضاً إذا تساوت الأصوات في لائحة مجلس الشورى لعام ١٩٧١م في ج.ع.ي وبذلك تطابقت أحكام هذه اللائحة بهذا الشأن مع أحكام للنظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني.

ومع أن أحكام هذه اللوائح قد تشابهت في موضوع جدول أعمال اللجان بيد أنه إذا كانت لائحة المجلس الوطني قد نصت على أن يكون الإخطار بجدول الأعمال قبل موعد اجتماعها بعثي عشر ساعة على الأقل (م ٥٣). فإن هذا الإخطار يكون قبل ٢٤ ساعة على الأقل وأن يخطر الأعضاء بجدول أعمال الجلسة مرفقاً به المشروعات والأوراق موضوع البحث في لائحة مجلس الشورى ومجلس النواب ٣٣م من لائحة مجلس الشورى (م ٤٦).

<sup>١</sup> - راجع المادة ٥٦ من لائحة المجلس الوطني في ج.ع.ي والمادة ٣٨ من لائحة مجلس الشورى في ج.ع.ي لعام ١٩٧١م والمواد ٤٦ و ٥٣ من لائحة مجلس النواب في ج.ي لعام ١٩٩٠م.

من لائحة مجلس النواب). مع إضافة أنه ويجوز للمجلس أن يقصر هذا الموعد في حالة الضرورة القصوى في لائحة مجلس الشورى . وبذلك تشابه حكم المادة ٣٣ من لائحة مجلس الشورى في ج.ع.ي مع المادة ٢٢ من النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني.

واتفقت أحكام النواتج الداخلية الثلاث بشأن أن يحرر لكل جلسة من جلسات اللجنة محضر يدون فيه أسماء الحاضرين والغائبين والمعتذرين وملخص المناقشات ونصوص القرارات فإن هذه النواتج قد اختلفت في موضوع التوقيع على هذه المحاضر بأن يوقعه رئيس اللجنة وأمين سرها في لائحة المجلس الوطني (م ٥٧) ورئيس اللجنة ومقررها وسكرتيرها في لائحة مجلس الشورى ومجلس النواب (م ٣٩ ، وم ٥١) وإذا كانت لائحة المجلس الوطني قد قررت (لكل لجنة تكلف بحث موضوع محل عليها أن يطلب عن طريق رئيس المجلس من أي وزير معلومات أو إيضاحات تختص بالموضوعات المطروحة عليها وتكون من اختصاصات وزارته أو المصالح التابعة لها (م ٥٨ من لائحة المجلس الوطني). وهو الحكم الذي تشابه مع أحكام لائحة مجلس الأمة في ج.ع.م في ظل دستور ١٩٥٨م أما لائحة مجلسي الشورى والنواب فقد توسعت بهذا الصدد وبنقت أكثر في صياغة النص إذ أنه بموجب المادة ٢٨ من لائحة مجلس النواب (يجوز للجان المجلس أن تطلب بواسطة رئاسة المجلس من الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة البيئات والمستندات التي تراها لازمة لدرس الموضوع المعروض عليها وعلى هذه المؤسسات والمصالح تقديم البيئات والمستندات المطلوبة لتطلع عليها اللجنة قبل وضع تقريرها بوقت كاف ولعضو المجلس عن طريق لجنة أو اللجنة المختصة أن تطلب المعلومات أو البيئات التي تمكنه من دراسة موضوع الاقتراح معين (م ٢٨) وبذلك اختلفت هذه المادة مع

أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني بهذا الشأن. ورغم هذا التوسع في صياغة هذه المادة في لائحة مجلس الشورى فإن لائحة مجلس النواب اليمني قد توسعت وفصلت هذا الحكم أكثر من سبقتها عندما نصت المادة ٤٣ من لائحة مجلس النواب على أنه (اللجان المجلس أن تطلب بواسطة رئيس المجلس من الوزارات والمصالح والمؤسسات العلمية والمتطوعة البيئات والمستندات التي تراها لازمة لدراسة موضوع معروض عليها ، وعلى هذه الأجهزة تقديم البيئات والمستندات المطلوبة ، كما يجوز لها أن تطلب بواسطة هيئة رئاسة المجلس حضور الوزير المختص بالموضوع المعروض أمامها أو رؤساء الأجهزة المركزية والهيئات والمؤسسات العلمية والوحدات الاقتصادية التابعة لها وغيرهم من القلمين على إدارة قطاعات علمية ومختلفة من نشاط المجتمع وعلى هؤلاء جميعاً أن يزودوا اللجان بالإيضاحات والبيانات التي تساعد اللجان على أداء اختصاصاتها ولا يكون لهم حق التصويت وإنما تثبت أراؤهم في محضر الجلسة ويتضمنها التقرير الذي سيرض على المجلس) على أن لاحتي مجلس الشورى والنواب اليمنيين لم تضع تلك القيود التي وضعها النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني بهذا الشأن (في عدم جواز ثبت في الموضوع المراد طلب مستندات عنه من الدوائر الرسمية ووضع التقرير قبل ورودها وإطلاع اللجنة عليها). وهو ما اعتبره جانب من الفقه اللبناني وسيلة لفن الاقتراحات التي ترد من النواب ولا تكون الحكومة راضية عنها . لكي تقضي على الاقتراح بأن لا تأخذ لهذه الدوائر إرسال المستندات من الدوائر الرسمية. إذ قد تعدل اللجنة عن طلب الأوراق وتستغني عنها ، وتكتفي بالدراسة التي قامت بها لتكون رأياً صحيحاً وتضع تقريراً وإلياً<sup>١</sup> وهذا ما تضمنته أحكام لوائح المجلس

<sup>١</sup> - انظر أنور الخطيب ، الأصول البرلمانية ص ١٥٠ .

الوطني ومجلس الشورى ومجلس النواب ليمنى ومجلس الأمة في ج.ع.م في ظل دستور ١٩٥٨م. وتحدثت علاقة اللجان بالمجلس وعملها في إطارها في النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري الأردني بالنص على أن تتظلم اللجنة فيها بحال إليها من مواضيع حسب تاريخ ورودها مل لم يكن هناك قرار من المجلس يقضي بتكثيم موضوع على غيره من المواضيع التي أحييت إلى اللجنة (م ٢٠). كما خول هذا النظام الداخلي للجنة أن تدعو الوزير المختص أو مقدم الاقتراح أو من ترى لزوم سماعه والاستيضاح منه ولكل من الوزير أو مقدم الاقتراح حضور جلساتها إذا طلب ذلك وفي الوقت المحدد ولكل منها الحق في الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وللوزير أن يصحب معه أو ينوب عنه أحد كبار موظفي وزارته (م ٢١). ويرفع رئيس اللجنة إلى رئيس المجلس قرار اللجنة وعلى رئيس المجلس أن يأسر في الحال بطبعه وتوزيعه على الأعضاء قبل ثمانية وأربعين ساعة على الأقل من البدا في المناقشة إلا إذ قرر المجلس اعتباره من المواد المستعجلة فيقرأ فوراً (م ٢٤). وإذا رأى المجلس موضوعاً قد تلخر في إحدى اللجان فله أن يحدد له وقتاً معيناً لإيجازه (م ٢٢).

وقد فصلت لائحة مجلس الأمة الكويت عمل اللجان وعلاقتها بالمجلس ابتداءً بأن يبعث رئيس المجلس إلى اللجان جميع الأوراق المتعلقة بالمسائل المحالة إليها ولأعضاء المجلس حق الإطلاع عليها ولهم أن ينتقلوا صوراً منها بموافقة رئيس اللجنة (م ٤٨٩). توزع المشروعات والأوراق على أعضاء اللجان قبل انعقاد جلسة اللجنة بثلاثة أيام على الأقل وتخفف هذه المدة في حالة الاستعجال إلى ٢٤ ساعة ويجوز للمجلس أن يقصر هذه المواعيد في حالة الضرورة القصوى (م ٤١٠).

لم ينحصر الأمر على ما تقدم فقط بل وقررت هذه اللائحة إشراك اللجان في بحث موضوع واحد في اجتماع مشترك شريطة أن يكون ذلك بموافقة رئيس المجلس (راجع م ٥٣). كما غولت اللجان أن تطلب بواسطة رئاسة المجلس من الوزارات والمصالح والمؤسسات العلمية البيئات والمستندات التي تراها لازمة لدراس موضوع معروض عليها وعلى هذه الوزارات والمصالح والمؤسسات تقديم البيئات والمستندات المطلوبة لتطلع عليها اللجنة قبل وضع تقريرها بوقت كاف (م ٤٧). وللجان أن تطلب بواسطة رئيس المجلس حضور الوزير المختص لبحث الأمر المعروض عليها وفي هذه الحالة يجب أن يحضر الوزير أو من ينوب عنه . حيث يحق للوزير المختص أن يحضر جلسات اللجان عند نظر موضوع يتطرق بوزارته الخ.. (م ٥٠).

والى جانب ما تقدم قررت هذه اللائحة الطريقة التي تقدم للجان بها تقاريرها والمدة التي يتم فيها تقديم التقرير حسب تقدم اللجنة إلى رئيس المجلس تقريراً عن كل موضوع يحال إليها بالخص عليها ويبين توصياتها وذلك خلال ثلاثة أسابيع من إحالة الموضوع إليها ما لم يقرر المجلس غير ذلك. وبإ تكرار تأخير تقديم التقرير في الموعد المحدد له عن موضوع واحد عرض رئيس المجلس الأمر على المجلس في أول جلسة تالية والمجلس أن يمنع اللجنة أجلاً جديداً أو بجعل الموضوع إلى لجنة أخرى. كما يجوز له أن يقرر البت مباشرة في الموضوع (م ٥٥). وتكاد تكون أحكام لائحة للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة قد انقلبت مع أحكام لائحة مجلس الأمة الكويتي في كل من الاستعلان بخبراء المجلس وطلب البيئات والمستندات الخ.. من الوزارات . وحق الوزراء حضور جلسات اللجان وتقديم اللجان تقاريرها خلال ثلاثة أسابيع من إحالة الموضوع إليها. وحق المجلس منح اللجنة أجلاً جديداً للجنة في دراسة الموضوع . وما يشمله لتقرير المقدم

من اللجنة على المشروع المقترح الخ.<sup>١</sup> وأن المجلس الوطني يختلف عم مجلس الأمة بأنه استشاري في حين يكون وضع مجلس الأمة سلطة تشريعية.

أما ما يتعلق بالمنقشات التي تحدث في لجان السلطة التشريعية فإن الشيء المعهود هو أن تكون المنقشة للمسائل التي يدور حولها النقاش من قبل أعضاء اللجان بما في ذلك في حالات اجتماعات اللجان المشتركة أو الاستثناس برأي لجنة أخرى في الموضوع المحال عليها (م ٦١ من لائحة المجلس الوطني). وحضور الوزراء ونوابهم جلسات اللجان كل فيما يتعلق بوزارته ، وللجان أن تطلب عن طريق رئيس المجلس دعوة الوزير ذي الاختصاص لحضور اجتماعاتها وللوزير أن يستصحب معه أو ينيب عنه أحد كبار الموظفين (م ٥٩ من لائحة المجلس الوطني). في حين تقتل لائحة مجلس الشورى في هذا الشأن بأن (يجوز لكل عضو بدا له رأي أو تعديل في موضوع أعمال اللجنة ليس عضواً فيها أن يبعث به كتابة إلى رئيس اللجنة لعرضه عليها ، واللجنة أن تلقن له في حضور الجلسة التي تعونها لشرح وجهة نظره نون أن يشترك في التصويت (م ٤٢) بينما صممت أحكام لائحة مجلس النواب اليمني عن ذلك.

وبذلك انفردت لائحة مجلس الشورى بهذه الأحكام المتعلقة بأن يبدى عضو المجلس غير عضو للجنة رأيه وأن يتم له حضور الجلسة بغض مسبق لإبداء رأيه فيها. وكذلك قرارها بأن يودع كل وزير مكتب اللجنة المختصة بالقرارات والوائح المنظمة لاختصاصاتها والتقارير المنشورة المتعلقة بنشاط

<sup>١</sup> - راجع دكتور صلاح الدين فوزي . النظام الدستوري في دولة الإمارات العربية دراسة تحليلية مرجع سابق ص ١٦٩-١٧١.

الوزارة والبيانات والتقارير الإحصائية والوثائق وغير ذلك مما يجعل أعضاء اللجنة على صلة بنشاط الوزراء وعلى علم يسير العمل فيها الخ...

إن هذه النصوص قد وردت في لائحة مجلس الشورى<sup>١</sup>، في ظل مبدأ عدم الجمع بين تولي الوظائف العامة بما في ذلك الوزارة وعضوية السلطة التشريعية). في حين أغفلتها أحكام لائحة مجلسي الوطني والشعب التأسيسي كهيئتين مؤقتتين وأحكام لائحة مجلس النواب التي لم تشمل عدم الجمع بين تولي الوظائف العامة وعضوية السلطة التشريعية للأعضاء الذين يمثلون المحافظات الجنوبية.

وإضافة إلى ما تقدم قررت لائحة مجلسي الشورى والنواب حكمن لم يردا في لائحة مجلسي الوطني والشعب التأسيسي هما :

١- إحالة الموضوع المعروض على اللجنة إلى عضو أو أكثر من أعضائها لدراسة وتقديم تقرير عنه (م ٣٥ من لائحة مجلس الشورى وم ٢٨ من لائحة مجلس النواب).

لما ما يخص اللجان التي تشترك في بحث موضوع واحد تعقد اجتماعاً مشتركاً بينها بموافقة رئيس المجلس وفي هذه الحالة تكون الرئاسة ومنصب المقرر لأكبر الرؤساء سناً وكذلك المقررين وإن تجري المخططات بين اللجان والجهات المختلفة عن طريق رئاسة المجلس<sup>٢</sup>. على أن أحكام لائحة المجلسين الوطني والشورى قد قررنا نصاً لم يرد في لائحة مجلسي الشعب التأسيسي والنواب يتعلق باستئناف بحث مشروعات القوانين الموجودة لدى اللجان من تلقاء نفسها دون حاجة إلى إجراءات عند بدء كل دورة للمجلس.

<sup>١</sup> - راجع المادة ٥٥ من لائحة المجلس الوطني في ج.ع.ي والمادة ٣٧ من لائحة مجلس الشورى في ج.ع.ي والمادة ٤٩ من لائحة مجلس النواب. والمادة ٥٣ من لائحة مجلس الأمة الكويتي.

ورغم أن أحكام لائحة مجلس الأمة في ج.ع.م في ظل دستور ١٩٥٨م قد طبقت أحكام المادة ٤٢ من لائحة مجلس الشورى في ج.ع.ي بصدد حق كل عضو في المجلس ليس عضواً في اللجنة إيداء رأيه كتابة إلى رئيس المجلس الخ... غير أن لائحة مجلس الأمة قد صمتت عن حق العضو في إيداء الملاحظات وعدم التدخل في المناقشات ولا الحضور عند اخذ الرأي ولكل عضو من أعضاء مجلس الأمة الكويتي حضور جلسات اللجان التي ليس عضواً فيها بشرط موافقة اللجنة على ذلك على أن لا يتدخل في المناقشة ولا يبدى أية ملاحظة. ولكل عضو من أعضاء المجلس الإطلاع على محاضر

بيد أنه قد تقاربت أحكام لائحة الشورى في هذا الشأن مع أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني (م ٢٨) والمستلهمة من المادة ٢٨ من النظام الداخلي للسلطة التشريعية الفرنسية في ظل دستور ١٨٧٥م. وإن كتبت لائحة مجلس الشورى قد قررت حق عضو المجلس تعديل موضوع محال إلى اللجنة (م ٤٢م) شأنها شأن النظام الداخلي للسلطة التشريعية الفرنسية (م ٦٥ من لاحتها) في حين صمتت عن ذلك النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني. ومع أن النظام الداخلي لمجلس النواب السوري لعام ١٩٥٧م قد قضى هو الآخر لكل نائب إبداء له رأي أو تعديل في موضوع محال على لجنة لم يكن هو من أعضائها إلا أنه لم يشترط تقديم هذا الرأي كتابياً كما هي الحال في لائحة مجلس الشورى. إذ اكتفت المادة ٤٧ من هذا النظام الداخلي بأن يقدم هذا الرأي (الرئاسة المجلس لإحالته إليها) أي إلى اللجنة المعنية. وعلاوة على ذلك فإن النظام الداخلي للسلطة التشريعية السورية قد قرر المدة التي يجب على السلطة التنفيذية الإجابة على الأسئلة التي وجهها النائب للجنة بأن لكل



نائب أن يوجه في اللجنة أسئلة إلى السلطة التنفيذية وعلى ممثلي هذه السلطة الإجابة شفها أو خطياً ضمن مهلة أسبوع على الأكثر (ف.ب.م. ٤٤). وبالمقابل قررت أحكام لائحة مجلس الشعب التأسيسي نصوصاً علمة جديدة للجان المجلس أهمها ما نصت عليه المادة ١٥ منها قضت بان تستهج لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٥م بإنشاء الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها وتقوم اللجنة الدستورية بدراسة أعمالها الأساسية المنصوص عليه في الفقرتين ١-٢ من المادة الثانية من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٢/٦م للمحل بالإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٧م وتقدم للجنة ما تنجزه من أعمالها إلى رئيس المجلس لولا بأول في المدة التي يحددها المجلس.

واختلفت اختصاصات لجان مجالس الوطني والشورى والشعب التأسيسي والنواب . إذ تباينت في النصوص من جهة. وفصلت لائحة مجلسي الشورى والنواب في اختصاصات اللجان من جهة ثانية. أما لائحة المجلس الوطني لعام ١٩٦٩م فبأنها لم تقرر الاختصاصات التي قررتها أحكام اللوائح الأخرى بهذا الشأن.

بيد أن أحكام مجلسي الشورى والنواب قد تغيرت في الاختصاصات العامة للجان المجلس بالشكل التالي : نصت المادة ٢٢ من لائحة مجلس الشورى على أن تشترك اللجان بطريقة إيجابية كل دائرة اختصاصه في بحث الوسائل المؤدية إلى تنمية الاقتصاد الوطني ومتابعة إنجاز المهام الرئيسية في بناء الدولة في المجالات السياسية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي العمل على دفع عملية التغيير الاجتماعي وفقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية الإسلامية.

في حين تنصت المادة ٢٢ من لائحة مجلس النواب على أن لجنان المجلس الدائمة هي أجهزة مساعدة للمجلس في ممارسة اختصاصاته التشريعية والرقابية والتوجيهية وجميع أعماله التي يمارسها على نشاط مختلف أجهزة مؤسسات الهيئة التنفيذية وغيرها من المجالات وكذا متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس لمعرفة مدى مستوى التنفيذ ، وفي سبيل مهامها يحق لها أن تدعو من ترى من المسؤولين التنفيذيين كما تطلب منهم عن أعمالها.

وإذا كانت الاختصاصات السابقة للجان هي اختصاصات عامة فإن لاحتى مجلسي الشورى والنواب قد فصلت الاختصاصات المحددة للجان غير أنه إذا كانت لائحة مجلس الشورى قد أسهبت في وظيف بعض لجان المجلس فإن لائحة مجلس النواب قد أسهبت في تفاصيل اختصاصات كل لجان المجلس.

لقد قررت لائحة مجلس الشورى اختصاصات بعض اللجان مثل : لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ، التي يكون من اختصاصها : الجانب القانوني في أعمال المجلس والوزارات والمصالح المختلفة. وبكل الأمور التي لا تدخل في اختصاصات لجنة أخرى (م ٢٣ ف ١).

وتختص لجنة الخطة للشؤون المالية والاقتصادية وأعمال الدولة الخطة ومتابعة تنفيذها والرقابة عليها. وبالجانب المالي والاقتصادي من أعمال الوزارات والمصالح المختلفة وكل ما يتعلق بشؤون وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد ومجلس التخطيط ولجنة النقد وهيئة الرقابة على عملات النقد والمؤسسات العامة ذات الطابع المالي والاقتصادي وشركات القطاع العام والميزانية العامة للدولة وحسابها الختامي ، بما في ذلك الميزانيات المستقلة والملحقة والتقارير السنوية الدورية عن المركز المالي للدولة والهيئات

والمؤسسات العامة (ق ٢ من نفس المادة). في حين صممت عن النص التفصيلي لاختصاصات اللجان الأخرى. فنظر عدد اللجان في هذا البحث).

أما لائحة مجلس النواب اليمني فقد شملت أحكامها لاختصاصات جميع لجان المجلس بالشكل التالي :

**لجنة الشؤون الدستورية والقانونية وتختص :** بمراجعة ودراسة كل ما يتعلق بمشاريع القوانين والقرارات والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصيغة الدستورية والقانونية . كما تقوم بأية أعمال أخرى أو فتاوى قانونية يطلبها المجلس (م ٢٥). وتختص لجنة الشؤون الاقتصادية بمراجعة ودراسة مشاريع الخطط والبرامج والقوانين والاتفاقيات المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية والتنمية والصناعية والنفط والثروات المعدنية(م ٢٦).

**وتختص لجنة التموين والتجارة :** بمراجعة ودراسة مشاريع القوانين والاتفاقيات وكل ما يتعلق بشؤون التموين والتجارة (م ٢٧).

**وتختص لجنة المالية :** بمراجعة ودراسة الميزانية العامة للدولة والهيئات والمؤسسات النقدية والبنكية ومؤسسات القطاعين العام والمختلط والقطاع التعاوني وحسابها الختامي وكل ما يتعلق بالسياسة المالية والنقدية وميزانية المجلس وحسابها الختامي وكل ما يتعلق بمشاريع قوانين الضرائب والرسوم والتكاليف العامة (م ٢٨).

**لجنة التربية والتعليم وتختص :** بمراجعة ودراسة كل ما يتعلق بشؤون التربية والتعليم العام والمهني والتخصصي في كافة المؤسسات التعليمية والتربوية (م ٢٩).

**وتختص لجنة التعليم العالي والشباب :** بمراجعة ودراسة كل ما يتعلق بشؤون التعليم العالي والبحث العلمي والشباب والرياضة (م ٣٠).

وتتقن لجنة الإعلام أو الثقافة والسياحة: بمراجعة ودراسة كل ما يتعلق بشؤون الإعلام والثقافة والمطبوعات والسياحة والآثار والفنون والمهرجانات (م ٣١).  
أما اختصاص لجنة الخدمات العامة فهي : مراجعة ودراسة كل ما يتعلق بشؤون الصحة والتخطيط الحضري والإشاعات والتصوير والإسكان والنقل والمواصلات والكهرباء والمياه والمجاري (م ٣٢).

وتتقن لجنة الزراعة والمواير المائية : بدراسة ومراجعة كل ما يتعلق بالشؤون الزراعية والثروة السمكية والحيوانية والموارد المائية والتنمية الريفية والجمعيات التعاونية الإنتاجية والمؤسسات والهيئات الأخرى ذات العلاقة (م ٣٣).

وتتقن لجنة القوى العاملة: بدراسة ومراجعة كل ما يتعلق بشؤون الخدمة المدنية والإصلاح الإداري والتأمينات والشؤون الاجتماعية وتنمية الكوادر البشرية في جميع المجالات لتغطية الاحتياجات الفنية والتخصصات المطلوبة حسب الاحتياجات (م ٣٤).

وتتقن لجنة الشؤون الخارجية والمقربين: بشؤون السياسة الخارجية وبمناخاتنا في الخارج ومدى تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات بين بلادنا والدول الشقيقة والصديقة ، والاهتمام بشؤون المقربين بما يكفل ربطهم بوطنهم وتقديم المساعدات وتزليل كل الصعوبات التي تواجههم في الداخل والخارج (م ٣٥).

وتتقن لجنة العدل والأوقاف : بشؤون العدل والأوقاف والإرشاد (م ٣٦).

وتتقن لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية : باستكمال تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وكل ما يحال إليها من المجلس فيما يتعلق بالفتاوى الشرعية (م ٣٧).

وتتقن لجنة الدفاع والأمن : بدراسة ومنقشة كل ما يتعلق بوزارتي الدفاع والأمن في المجالات المختلفة (م ٣٨).

وتتقن لجنة الإدارة المحلية : بشؤون الحكم المحلي وشؤون المحافظات والوحدات الإدارية بما في ذلك المجالس المحلية والتعاونية وشؤون القبايل (م ٣٩).

وتتقن لجنة العرائض والشكاوي : بمراجعة وفحص الشكوي والعرائض المرفوعة إلى المجلس والمحالة إليها وتقديم تقرير بشؤونها إلى رئيس هيئة رئاسة المجلس متضمناً ما تراه من مقترحات وآراء لمعالجة موضوع الشكوى أو العريضة (م ٤٠).

أما لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان فتختص بـ: الدفاع عن الحريت العامة وحقوق الإنسان (م ٤١)١ . ومن اللائحة الداخلية للسلطة التشريعية التي أسهبت في اختصاصات اللجان لائحة مجلس الشعب المصري. إذ قررت أيضاً اختصاصات كل للجان النوعية ( واللجنتين العامة ، والقسم

---

١ - وقد نصت المادة ٤٢ من لائحة مجلس الشعب التأسيسي على أن يكون إصدار القوانين وتمديلاتها من قبل رئيس الجمهورية وفقاً لما تقدمه الحكومة من مشروعات القوانين وحتى الاعتراض على القانون كل مرة واحدة ، والتشريع المؤقت. ونصت المادة ١٦ من لائحة مجلس الشعب التأسيسي على أن : تقوم اللجان المختصة أو المكلفة بدراسة ما يحال عليها من الأعمال الأساسية أو التكميلية وتقديم تقريراً عن ذلك إلى رئيس المجلس توضح فيه أوجه دراستها وقرارها. وتقوم اللجنة الدستورية إضافة إلى أصلها الأساسية بدراسة ما يحال عليها من المواضيع الخاصة بالحكم المحلي أو أي أصل أخرى لصياغتها أو إيداء الرأي فيها. كما قررت مهام اللجنة الدائمة لمجلس الشعب التأسيسي

أ- دراسة المواضيع المحالة على المجلس من رئيس الجمهورية من المهام التكميلية العاجلة في حالة عطلة المجلس وتقديم تقريرها إلى رئيس الجمهورية مباشرة ويحيط المجلس بذلك في أول اجتماع له.

ب- القيام بدراسة تمهيدية للقرارات التي تصدر بقانون من رئيس الجمهورية في حالة عطلة المجلس وتقديم تقريراً عن ذلك إلى المجلس عند اجتماعه لاستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية المشار إليها في المادة ٤٢ من اللائحة الداخلية للمجلس.

ج- أية أعمال أخرى يرى مكتب المجلس الاستعانة بها من شأنها قبل عرضها على المجلس

التي أوردنا اختصاصاتهما أعلاه). في المادة ٤٤ من اللائحة الداخلية لهذا المجلس كما يلي :

تتولى كل لجنة من اللجان النوعية للبراسية وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والاقتراحات بمشروعات القوانين والقرارات بقوانين وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بالاختصاصات المبنية قرين كل منها فيما يلي :

لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية وتختص ب :

- ١- الشؤون الدستورية.
  - ٢- تطوير القوانين بحيث تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكام الدستور.
  - ٣- شؤون اللائحة الداخلية.
  - ٤- التشريعات المكملة للدستور.
  - ٥- التشريعات المتعلقة بسلطة القضائية.
  - ٦- معونة المجلس ولجانه في صياغة النصوص والتشريعية.
  - ٧- تقارير هيئات الرقابة والتفتيش في الدولة.
  - ٨- تطوير وتحسين نظم الخدمات القانونية والقضائية.
  - ٩- شؤون الأعضاء وتحقيق صحة العضوية.
  - ١٠- الحصانة البرلمانية.
  - ١١- أحوال عدم الجمع وبسائط العضوية .
- فيما عدا ما تختص به اللجنة المشتركة من اللجنة العامة ولجنة الشؤون الدستورية والتشريعية. وغير ذلك من المسائل الداخلية في اختصاص الوزارة المختصة بشؤون الحل والقضاء.

### لجنة الخطة والموازنة وتختص بـ:

- ١- الخطة والموازنة العامة للدولة والموازنات الأخرى.
- ٢- موازنات وحدات الحكم المحلي بالاشتراك مع لجنة الحكم المحلي.
- ٣- موازنات الجهاز المركزي للمحاسبة.
- ٤- التقارير السنوية والدورية للجهاز المركزي للمحاسبة وتقاريره عن الحسابات الختامية ، والتقارير الخاصة التي يعدها عن المركز المالي للمصالح والأجهزة والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلي والقطاع العام.
- ٥- التشريعات المتعلقة بالضرائب والجمارك والرسوم والأنظمة المالية.
- ٦- موازنة مجلس الشعب وحساباته الختامية وغير ذلك من المسائل الداخلية في اختصاص الوزارات والأجهزة المختصة بالتخطيط والمالية.

### لجنة الشؤون الاقتصادية وتختص بـ:

- ١- السياسة الاقتصادية.
- ٢- مسائل النقد ، الائتمان والائتمان.
- ٣- سياسة الأجور والأسعار.
- ٤- التأمين والقروض.
- ٥- شؤون التجارة الداخلية.
- ٦- التمويل والتوزيع والاستهلاك والتعاون الاستهلاكي.
- ٧- شؤون التجارة الخارجية.
- ٨- التشريعات واللائحة الاقتصادية والتجارية.

٩- الشؤون الاقتصادية المتعلّقة بالسوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي مع السودان.

١٠- سياسة الاستثمار والمناطق الحرة . غير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاصات الوزارات والأجهزة المختصة بالاقتصاد والتعاون الاقتصادي.

لجنة العلاقات الخارجية وتختص بـ:

١- دراسة الموقف الدولي وتطورات السياسة الدولية.

٢- السياسة الخارجية للجمهورية.

٣- المؤتمرات الدولية.

٤- العلاقات الدولية.

٥- الاتفاقيات والمعاهدات السياسية.

٦- الاشتراك في المحادثات التي تجري مع الوفود البرلمانية في مجال السياسة الخارجية.

٧- التشريعات المنظمة للملكيين الدبلوماسي والقنصلي. الداخلة في اختصاص الوزارة المختصة بالشؤون الخارجية.

لجنة الشؤون العربية وتختص بـ :

١- العلاقات مع الدول العربية.

٢- شؤون جامعة الدول العربية ومنظمتها.

٣- الشؤون الخاصة بالاتحاد والوحدة بين الدول العربية.

٤- الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول العربية.

٥- شؤون التكامل مع السودان.



٦- الجوانب السياسية المتعلقة بالسوق العربية المشتركة وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات والأجهزة المختصة بشؤون الوحدة أو بشؤون التكامل مع السودان.

١- لجنة الدفاع والأمن القومي والتعبئة القومية تختص بـ:

- ١- أمن الدولة الخارجي.
- ٢- شؤون الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة.
- ٣- شؤون القوات المسلحة.
- ٤- الدفاع المدني والدفاع الشعبي.
- ٥- الطوارئ.
- ٦- التشريعات المتعلقة بضباط وفرد القوات المسلحة وهيئة الشرطة. وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات والأجهزة المختصة بالدفاع والشؤون الداخلية والأمن العام.

١- لجنة الاقتراحات والشكاوي تختص بـ:

- ١- الاقتراحات بمشروعات قوانين أو بالقرارات التي تقدم من أعضاء المجلس.
  - ٢- العرائض التي تقدم إلى اللجنة من المواطنين أو تحال إليها من جهة الاختصاص.
  - ٣- استقبال المواطنين لدراسة ما يعرض من شكاوي أو مشاكل والحصل على حلها. وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات والأجهزة المختصة بشؤون الرقابة والشكاوي.
- ١- لجنة القوى العاملة تختص بـ:

- ١- الصلة وعلاقات العمل الإداري المالية والكفالية الإنتاجية.
  - ٢- التشريعات المنظمة للتأمينات الاجتماعية.
  - ٣- تنظيم الحرفين والتأهيل والتدريب المهني والتنظيم النقابي. وغير ذلك من المسائل الداخلية في اختصاص الوزارات والأجهزة التي تتولى شؤون القوى العاملة والتدريب والتنظيم والإدارة والتأمينات الاجتماعية.
- لجنة الصناعة والطاقة وتختص بـ:

- ١- الخطة العامة للإنتاج الصناعي وتكوين مشروعاتها.
- ٢- الخطة العامة لكهرباء الجمهورية وخاصة كهرباء الريف وتوزيع القوى الكهربائية وتوفيرها وصيانتها.
- ٣- استخدام الطاقة النووية والشمسية.
- ٤- السياسة البترولية واتفاقات التنقيب عن البترول.
- ٥- السياسة العامة لتنمية واستغلال الثروة المعدنية وطرق البحث الجيولوجي والإفادة منها في الصناعة.
- ٦- وسائل خفض تكاليف الإنتاج ومحاربة الإسراف.
- ٧- رفع الكفالية الإنتاجية والتقدم التكنولوجي في الصناعة.
- ٨- العلاقات الصناعية
- ٩- التشريعات المتعلقة بالصناعة والقوى المحركة. وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات والأجهزة المختصة بالصناعة والتعدين والبترول وشؤون الكهرباء والطاقة.

لجنة الزراعة والري وتختص بـ :

- ١- الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية وتنميتها بالتوسع الرأسي والأفقي.

- ٢- الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي.
- ٣- الجمعيات التعاونية الزراعية الائتمان الزراعي.
- ٤- الري والصرف.
- ٥- النهوض بالقرية المصرية والعمال والزراعيين. وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات والأجهزة بشؤون الزراعة وإصلاح الأراضي والري.
- لجنة التعليم والبحث العلمي. وتختص بـ:
  - ١- التعليم بجميع أنواعه ومراحله.
  - ٢- الجامعات ومراكز البحث العلمي.
  - ٣- محور الأمة .
- وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات والأجهزة التي تتولى شؤون التعليم والجامعات والبحث العلمي.
- لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية والأوقاف وتختص بـ:
  - ١- الشؤون الدينية وشؤون الدعوة الإسلامية والمساجد ودور العبادة.
  - ٢- الرعاية الاجتماعية والدفاع الاجتماعي ورعاية الأحداث والأسر والطفولة والتأهيل الاجتماعي ورعاية المعوقين.
  - ٣- الضمان الاجتماعي والإغاثة.
  - ٤- الجمعيات والمؤسسات الخيرية والاجتماعية.
  - ٥- التخطيط الاجتماعي والبحوث الاجتماعية والتنمية الاجتماعية(الأسرة المنتجة - للتكوين المهني - التهجير والتوطين والمجتمعات المستحدثة).
  - ٦- أعمال المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٧- رعاية المهجرين واسر المقتلين والشهداء.

٨- الأوقاف وشؤون البر.

وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات والأجهزة المتخصصة بالشؤون الاجتماعية والشؤون الدينية وشؤون الأوقاف والأزهر.

لجنة الثقافة والإعلام والسياحة وتختص بـ:

١- الخدمات الثقافية.

٢- الإعلام بأنواعه المختلفة.

٣- السياحة وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات والأجهزة التي تتولى الثقافة والإعلام والسياحة.

٤- الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية والوقائية.

٥- التأمين الصحي.

٦- التثقيف الصحي.

٧- الإسعاف والطوارئ الصحية والتمريض

٨- دور النقاأة والتأهيل للمجندين ومشوحي الحرب.

٩- الصحة النفسية.

١٠- الرعاية الصحية لطلاب المدارس بالتعليم العام وبالجامعات والمعاهد العليا.

١١- مكافحة الأمراض المتوطنة والأوبئة والدرن والإيمان.

١٢- الحجر الصحي والفومسيونات الطبية وتنظيم الأسرة.

١٣- حماية البيئة ومكافحة التلوث.

١٤- التشريعات الصحية , وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص

وزارة الصحة والجهات المختصة بشؤون الأسرة والبيئة.

### لجنة النقل والمواصلات وتختص بـ:

- ١- النقل البري.
- ٢- النقل الجوي.
- ٣- النقل البحري والنهري.
- ٤- قناة السويس.
- ٥- الموانئ والطرق والكباري.
- ٦- البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية , وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات والجهات التي تتولى شؤون النقل والمواصلات.

### لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير وتختص بـ:

- ١- التعمير الحضري والريفي.
- ٢- الإسكان والتشييد والتعاون الإسكاني.
- ٣- المرافق العامة.
- ٤- مواد البناء.
- ٥- التحضير العمراني وشؤون التعمير والمدن الجديدة , وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات والأجهزة التي تتولى شؤون الإسكان والتعمير.

### لجنة الحكم المحلي والتنظيمات الشعبية وتختص بـ:

- ١- الحكم المحلي والمجالس الشعبية المحلية.
- ٢- التنظيمات الشعبية.
- ٣- تشريعات الحكم المحلي .

وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات المختصة بالحكم المحلي والتنظيمات الشعبية والتعاون الإنتاجي.

لجنة الشباب وتختص بـ:

١- رعاية الشباب والتربية الروحية والرياضية.

٢- الأندية ومراكز الشباب..

٣- المجلس الأعلى لرعاية الشباب والرياضة.

٤- الاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية والمسابقات والبعثات الرياضية وغير ذلك من المسائل الداخلة في اختصاص الوزارات والأجهزة المختصة بشؤون الشباب والرياضة .

ويمقارنة عامة لاختصاصات اللجان في مجلس النواب اليمني ومجلس الشعب المصري نجد أن الأحكام المتعلقة بهذا الشأن في لائحة مجلس النواب اليمني قد كانت أكثر عمومية بينما نقت لائحة مجلس الشعب المصري في تفاصيل هذه الاختصاصات بشكل دقيق.

وتنتمي لائحة مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤م إلى اللوائح التي فصلت اختصاصات لجان المجلس وإن كان يشكل أقل مما ورد في لائحة مجلس الشعب المصري بهذا الشأن واختصاصات لجان مجلس الشعب السوداني وفقاً للمواد ٧٩-٨٧ من اللائحة . هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللائحة قد استلهمت من لائحة مجلس الشعب المصري بضعة من اختصاصات العامة للجان إلى حد ما.

غير أنه نظراً لأن عدد لجان المجلس قليل فيما إذا قورنت بلجان المجلس المصري فإن هذه الاختصاصات قد اختزلت أيضاً. لقد نصت هذه اللائحة على أن الاختصاصات العامة للجان المختصة با يبشر المجلس مهامه في مجال

التشريع في الرقابة وتوفير الاعتمادات والمحاسبة المالية والإدارية عن طريق لجانته المتخصصة التي تقوم بجمع المعلومات الميدانية والدراسات اللازمة وبإلورة القضايا الرئيسية وتقديم مقترحات متعددة ثم تفضل أكثرها ملاءمة وتقديم تقرير شامل للمجلس محتويا على التوصيات التي انتهت إليها الأغلبية مع بيان رأي الأقلية التي يحق لها أن يرصد موقفها والتي يجوز لها تقديم تقرير معارض يقدم للمجلس مع رأي اللجنة للملتزمين به الدفاع عنه أمام المجلس والدعوة (ف ١ - م ٧٩).

وفي حالة تنازع في الاختصاصات بين لجنتين أو أكثر يقوم رئيس المجلس بحسم النزاع وتحويل الموضوع المتنازع عليه للجنة مختصة (ف ٢ - م ٧٩).

أما اختصاصات اللجان المفصلة فهي :

#### لجنة الشؤون الخارجية وتختص بـ:

١- النظر في المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها الحكومة مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والهيئات العالمية والإقليمية وتقديم دراسات للمجلس حول هذه المعاهدات والاتفاقيات والتوجيه بقبولها أو رفضها مع ذكر الأسباب.

٢- تراجع اللجنة من وقت لآخر وفق برنامج يضعه رئيسها بالتشاور مع رئيس المجلس منجزات الحكومة في مجال السياسة الخارجية وتقديم ملاحظاتها على المنجزات.

٣- تسمع اللجنة أية بيانات أو معلومات يقدمها وزير الخارجية وعليها بتقديم تقريرها أو توصيتها عن ذلك في ظرف أسبوع إلا إذا

استدعت طببعة الموضوع مدة أطول فحينذاك يجوز مدها لفترة لا تزيد على أسبوع آخر يلفن من رئيس المجلس.

#### لجنة الأمن والدفاع الوطني وتختص بـ:

١- النظر في شؤون الدفاع الوطني واستتباب الأمن العلم وتوفير الأسباب

والظروف التي تؤدي لذلك كما تختص اللجنة بالنظر في القوانين

والتشريعات التي تحكم تصرفات قوات الشعب المسلحة وقوات الأمن

٢- تتنظر اللجنة في جلسات سرية يباث يتقدم بها إليها الوزراء

المختصون فيما يختص بكفاءة قوات الشعب المسلحة وقوات الأمن

وأية اقتراحات ترمي لتدعيم هذه الكفاءة.

٣- يجوز للجنة في حالات وجود تهديد للأمن أو السلامة الوطنية بناء

على شهادة من الوزير المختص أن يرفع للمجلس أية مقترحات عن

تشريعات طارئة تمكن الوزير المختص من ممارسة قدر من

الصلاحيات يمكنه من إزالة هذا التهديد أو النقلب عليه وذلك في

زمن محدد تقررله للجنة.

#### لجنة الإنماء والشؤون الاقتصادية والمالية وتختص بـ:

١- ينظر القضايا الرئيسية المؤثرة على الاقتصاد القومي وبفحص

مشروعات القوانين المالية والتقرير الاقتصادية والمالية يقدمها

الوزراء للمجلس وتقديم ملاحظات وتوصيات بشأنها.

٢- دراسة كل المشاكل وتقديم كل التوصيات والملاحظات الخاصة بخطة

للتنمية.

٣- تتنظر اللجنة في أية مشروعات قوانين مالية يقدمها أعضاء المجلس.



٤- يجوز لرئيس اللجنة أن يطرح لأعضائها أية قضية رئيسية خاصة بالشؤون المالية والاقتصادية واللجنة أن تتقدم بتوصيات وملاحظات في ذلك للمجلس أو الوزير المختص كما للجنة في مناقشة الوزراء وتوجيه الأسئلة لهم.

#### لجنة الخدمات العامة وتختص بـ:

١- بالنظر في مشروعات القوانين والسياسات المتصلة بأداء الخدمات العامة وتقديم تقارير وملاحظات بذلك للمجلس.

٢- تنظر اللجنة في تكلفة الخدمات وكميتها ونوعيتها وفعالية أدائها وتناسب التكلفة مع الكم والنوع وتوافقه مع السياسة العامة المعتمدة وتتقدم بتقارير عن ذلك للوزراء المختصين والمجلس.

٣- يجوز لرئيس اللجنة بالاتفاق مع رئيس المجلس دعوة اللجنة لمناقشة قضايا الخدمات والإغراض هذه اللجنة تشمل للخدمات العامة المسائل الآتية : أ- التعليم على مستوياته ، ب- الصحة ، ج- المواصلات ، د- الإسكان ، هـ- صحة الحيوان ، و- فعالية إجراءات المحاكم بما يحقق العدالة للمواطنين دون نسيان بحرية للقاضي أثناء تطبيقه للقانون ، ز- تكاليف المعيشة.

#### لجنة التشريع والشؤون القانونية وتختص بـ :

١- بالنظر في مشروعات القوانين التي تحال إليها وإبداء الرأي فيها قبل أن يبدأ المجلس في نظرها.

٢- تقدم اللجنة تقريرها عن كل مشروع قانون تنظره في فترة لا تزيد عن سبعة أيام من تاريخ استلام رئيس اللجنة لمشروع القانون.

٣- تختص اللجنة أيضاً في التحقيق في كل ما يحال إليها من دعوى الإخلال بامتيازات وحصصات المجلس وأعضائه وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الباب الثاني من هذه اللائحة (هذا الباب يشتمل حصصات وامتيازات المجلس وأعضائه - المؤلف).

لجنة شؤون الأعضاء وتختص بـ:

١- تتنظر هذه اللجنة في شؤون الأعضاء وامتيازاتهم وتوفير المبالغ الملائم لهم لأداء واجباتهم وتوثيق علاقاتهم بالجمهور كل ذلك فيما لا يقع ضمن اختصاصات أي لجنة أخرى وفقاً لنصوص هذه اللائحة.

٢- تساعد اللجنة رئيس المجلس في إدارة دار مجلس الشعب وتنظيم وتنسيق النشاط فيها والإشراف على ميزانيتها.

٣- تتنظر اللجنة في أية موضوعات تصل إليها من رئيس المجلس أو من أحد الأعضاء وتقدم للمجلس بتقرير عن ذلك.

لجنة تنظيم أعمال المجلس وتختص بـ:

١- تنظيم أعمال المجلس بإعداد برنامج لعمل المجلس تتوفر عن طريقة للمجلس الكفاءة والسرعة المعقولة في تصريف أعماله وذلك بناء على اتفاق يتم بين رئيس المجلس ورقده. وتنظر في أي أعمال أخرى تنص عليها هذه اللائحة.

٢- على اللجنة أن تنشر قبل أسبوع على الأقل برنامج عمل الأسبوع الذي يليه.

٣- تختص اللجنة أيضاً بمراجعة اللوائح الصادرة من وقت لآخر لتنظيم أعمال المجلس أو أي من لجاؤه وتقديم أي اقتراحات متعلقة بها وبدراسة أي موضوع يخص اللوائح التي يحولها إليها رئيس

المجلس. ومن خلال ما تقدم يتضح أن لوائح مجلسي الشعب السوري والشعب المصري ومجلس النواب اليمني ومجلس الشعب السوداني قد فصلت في اختصاصات اللجان الثابتة في هذه المجالس. وتباين هذا التفصيل بين لائحة وأخرى بالشكل الذي أوردناه أعلاه. وكثت لائحة مجلس الشعب المصري أكثر هذه اللوائح تفصيلاً ودقة بينها جميعاً. على أن هناك لوائح أخرى من لوائح السلطة التشريعية في هذه البلدان قد أُقررت أحكاماً مفصلة إلى حد ما في اختصاصات اللجان مثل لائحة المجلس الشعبي الوطني الجزائري.

### لجنة الشؤون القانونية والإدارية

وتختص بالنظر في القضايا المتعلقة بأعداد القوانين، والمسائل القانونية والمسائل ذات الصلة للقضائية والإدارية وبلاذات التي نصت عليها المادة ١٥١ من الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦ م. بأن يشترع المجلس الشعبي الوطني في مجالات التي حولها الدستور وتدخل كذلك في مجال القانون<sup>١</sup> :

١- الحقوق والواجبات الأساسية للأفراد وبخاصة نظام الحريات العمومية وضمانة الحريات الفردية وواجبات المواطنين في إطار متطلبات الدفاع الوطني.

٢- القواعد العامة المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية وقانون الأسرة وبخاصة الزواج والطلاق والبنوة والأهلية والميراث.

٣- ظروف الاستقرار المتعلقة بالأفراد.

<sup>١</sup> - انظر المادة ٥٨ من لائحة المجلس الشعبي الوطني الجزائري بعد التعديل في ١٩٨٢/٤/١٧م والجدير بالإشارة إلى أن نص هذه اللائحة التي بين أيدينا باللغة الروسية ضمن كتاب جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية الدستور والوثائق التشريعية ترجمة عن الفرنسية ف.ل. إنتين. موسكو يروجرس ١٩٨٣م.

- ٤- التشريع الأساسي الخاص بالجيشية.
- ٥- القواعد العامة المتعلقة بمركز الأقطاب.
- ٦- القواعد العامة المتعلقة بالتنظيم القضائي.
- ٧- القواعد العامة للقانون الجزائي والإجراءات الجزائية ، وبخاصة تحديد الجنايات والجنح ، والعقوبات المناسبة لها ، والعفو الشامل ، وتسليم المجرمين.
- ٨- القواعد العامة لقانون الإجراءات المدنية وطرق التنفيذ.
- ٩- تنظيم العلم للالتزامات المدنية والتجارية.
- ١٠- القواعد العامة المتعلقة بنظم الانتخابات.
- ١١- للتنظيم الإقليمي والتقسيم الإداري للبلاد.
- ١٢- المبادئ الأساسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية.
- ١٣- تحديد سياسة التربية ، وسياسة الشباب.
- ١٤- الخطوط الأساسية للسياسة الثقافية.
- ١٥- إقرار المخطط الوطني.
- ١٦- للتصويت على ميزانية الدولة.
- ١٧- لأحداث الضرائب والجبايات والرسوم والحقوق بجميع أنواعها وتحديد أنواعها ونسبها.
- ١٨- للقواعد العامة لتنظيم الجرمي.
- ١٩- القواعد العامة المتعلقة بنظم البنوك والقروض والتأمين.
- ٢٠- القواعد العامة المتعلقة بالصحة العمومية ، والسكان وقانون العمل والضمان الاجتماعي.
- ٢١- القواعد العامة المتعلقة بحماية المجاهدين وأولي الحق من ذويهم.

٢٢- الخطوط العريضة لسياسة الأعمار الإقليمية . والبيئة ونوعية الحياة وحماية الحيوانات والنباتات .

٢٣- حماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه .

٢٤- النظام العلم للغابات .

٢٥- النظام العلم للمياه .

٢٦- إنشاء أوسمة الدولة ونياشينها ووضع ألقابها الشرفية وبذلك اختصت هذه اللجنة باعداد حل القضايا التي يقوم المجلس الشعبي الوطني . وعلاوة على ما تكلم تنظر هذه اللجنة في القضايا المتعلقة بوضع القناب والنظام الداخلي للمجلس والوضع القانوني لموظفي المجلس الإدارية (٥٨م من اللائحة).

أما اختصاصات اللجان الأخرى فهي :

لجنة الشؤون الخارجية . وتختص بالنظر في القضايا المتعلقة بالشؤون الخارجية (٩٥م) . لجنة شؤون الخطة والمالية وتختص بالقضايا المتعلقة بالتخطيط الوطني ، الميزانية ، النظام الضريبي ، والضرائب الجمركية المتباعدة ، النظام النقدي ، القروض والائتمان ، والتوجيه المالي للمؤسسات الوطنية (٦٠م) .

لجنة الاقتصاد وتختص بالمسائل التالية :

تطور الزراعة ، الري ، الثروة الحيوانية ، الغابات ، الثروة السمكية ، الصناعة ، الطاقة ، المواصلات ، الاتصالات السلكية واللاسلكية ، التجارة والسياحة تزويد المناطق بكل وسائل الراحة ، بناء المدن والحفاظ على البيئة ، بناء المسكن ، العمل الاجتماعي . دراسة واتخاذ الإجراءات في المسائل المتعلقة بالثروة الزراعية وأشكال الإدارة الاشتراكية وفقاً لمبادئ

الميثاق الوطني والدستور . والحفاظ على الاستخدام الصائب للثروة الشعبية والعمل على النمو الدائم لقدرة البلد الاقتصادية . وتساعد على وضع الحياة الاقتصادية للبلاد بما يتفق مع قواعد فعالية وتلبية كل المتطلبات على أساس الاشتراكية والعدالة.

#### لجنة الشؤون التعليمية والثقافية والشؤون الاجتماعية

وتختص بالمسائل المتعلقة بكل من: التعليم ، الثقافة ، الإعلام ، التعليم المهني ، البحث العلمي والتكنيكي ، حماية وصيانة للتراث الثقافي التاريخي للبلاد ، القواعد العامة المتعلقة بالعمل ، الضمان الاجتماعي ، الصحة ، السكان ، حماية الطفولة والشيوخوخة ، حماية الأشخاص المتضررين فكرياً وعضلياً ، وكذلك النظر في شؤون الشباب والرياضة والقواعد العامة المتعلقة بحماية المجاهدين (م ٦٤).

لقد تدخلت اختصاصات اللجان في هذه الثلاثة مع أحكام المادة ١٥١ من الدستور التي تكاد تكون قد شملت جل اختصاصات هذه اللجان من جهة . وشمول عمل كل لجنة أكثر من عمل وزارتين في ظل سيطرة الحزب الواحد على السلطة يجعل عمل هذه اللجان شكلياً فقط من جهة ثانية.

وبالمقابل أوجزت أحكام للتظلمين الداخلين للسلطين المؤقتة والتشريعية التونسية. حيث اختصة لجنة السلطة التشريعية في المجلس القومي التأسيسي باعداد مشروع بنود الدستور المتعلق بالسلطة التشريعية . وكان اختصاص لجنة السلطة التنفيذية باعداد مشروع بنود الدستور المتعلق بنظم أداة التنفيذ. بينما كانت مهمة لجنة السلطة القضائية اعداد مشروع بنود الدستور المتعلقة بالسلطة القضائية. ولختصت لجنة الاقتصاد والاجتماع باعداد للمشروع في النظم الاقتصادية والمالية والفلاحية وحقوق المواطن والصحة والتعليم

والحظنة والشغل ، وكانت مهمة لجنة القانون الداخلي اعداد مشروع هذا القانون وشرح ما اشكل من فصوله ( انظر فـ ٢٨).

وسارت احكام النظام الداخلي لمجلس النواب التونسي على الإيجاز إذ أن الفصل ٢٧ منه قد أوجز مهام لجان القارة بما يلي :

لجنة المالية والتخطيط. وتتولى النظر في المشاريع المتعلقة بالعلنة والضرائب والمبادلات والشؤون الفلاحة والصناعة والطاقة والموصلات.

لجنة التربية والثقافة والإسلام والشباب : وتتولى النظر في المشاريع المتعلقة بالتربية والتكوين والثقافة والإعلام والشباب والرياضة وشؤون المحيط.

لجنة التشريع العام: وتتولى النظر في المشاريع المتعلقة بالنظم القضائية والجنسية والحالة الشخصية وصيغة عامة بالقوانين المدنية والتجارية والزجرية.

لجنة الشغل والشؤون الاجتماعية والصحية العمومية : وتتولى النظر في المشاريع المتعلقة بالصحة والسكن والشغل والضمان الاجتماعي والعلاقات المهنية وشؤون الأسرة.

وعلى هذا المنوال سارت احكام النظام الداخلي لمجلس النواب المغربي لعام ١٩٩٨ كمايلي:

تقتص لجنة الخارجية والدفاع الوطني بالشؤون الخارجية والتعاون والدفاع الوطني والمناطق المحتلة والحدود والثقافة والإعلام.

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وتختص : بالعدل، وحقوق الإنسان، الأمية العامة للحكومة، الشؤون الإدارية، العلاقات مع البرلمان.

لجنة الداخلية واللامركزية والبنيات الأساسية وتختص: بالتصير، والأسكان، إعداد التراب الوطني، التجهيز، البيئة، النقل، المواصلات.

لجنة المالية والتنمية وتختص: بالمالية، الإستثمارات، تنشيط الإقتصاد، الخصوصية.  
لجنة القطاعات الإنتاجية وتختص بـ: الفالحة، الصناعة، الصيد البحري، السياحة،  
الصناعة التقليدية، التجارة الداخلية، التجارة الخارجية، الطاقة والمعادن.  
لجنة القطاعات الاجتماعية والشؤون الإسلامية وتختص بـ: التعليم، الأوقاف،  
الشؤون الإسلامية، الصحة، الشبيبة والرياضة، الشؤون الاجتماعية، التشغيل،  
التكوين المهني، التعاون الوطني، قضايا المرأة، قضايا المعاقين، قضايا قداماء  
المعاقين وشؤون الجالية المغربية القاطنة بالخارج (م. ٥٢).

أما اختصاصات اللجان المؤقتة التي تنشأها السلطات التشريعية بين فترة وأخرى  
فإنها تحدد بقرارات تتخذها هذه السلطات حين تكوين كل لجنة من هذه اللجان.

وقبل أن تنتقل إلى ميزانية السلطة التشريعية وكيفية تحضيرها وإقرارها .  
ووضع القواعد الخاصة بتنظيم جلسات المجلس والمحافظة على النظام فيه، فإنه لا  
بد من الإشارة إلى أن لائحة مجلس الشعب المصري قد قررت أحكاماً بشأن أسلوب  
عمل للجان النوعية (الفرع الثالث). في بداية كل دور انعقاد عادي والموضوعات  
التي تدخل في نطاق نشاطها (م. ٤٥ من اللائحة). وكيفية تولي دراسة ما يحال إلى  
هذه اللجان من مشروعات القوانين أو الاقتراحات بمشروعات قوانين (م. ٤٦). وحق  
اللجان اقتراح القوانين عن طريق رؤسائها بتقديم الاقتراح كتابة إلى رئيس المجلس  
وعرضه على المجلس الخ. (م. ٤٧). وتقصي اللجان آثار تطبيق القوانين العامة التي  
تمس مصالح الجماهير الأساسية المتطرفة باختصاص كل لجنة الخ. (م. ٤٨). ومتابعة  
كل لجنة من هذه اللجان في حدود اختصاصاتها ما تتضمنه بيانات الوزارات في  
المجلس أو أمامها أو في الصحف ووسائل الإعلام من وعود وبرامج . وكذلك  
التوصيات التي صدرت عن المجلس وتقديم تقارير إلى رئيس المجلس تضمنها  
المدى الذي وصل إليه تنفيذ كل هذه الوعود والتوصيات الخ. (م. ٤٩). وحق للجان  
النوعية أن تبدي آراءها الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو الإدارية الخ. (م. ٥٠).  
وعلاقة الحكومة باللجان مثل حق رئيس الحكومة وأعضائها أن يستطلعوا رأي  
اللجان النوعية في المسائل التي تتعلق بمشروعات الخطة أو الموازنة العامة للدولة



، أو في شأن مشروع قانون أو قرار يدخل بحثه في اختصاصها الخ... وحق الوزير أن يطلب عقد اجتماع اللجنة المختصة لاستشارتها في أمر عاجل . يكون ذلك بدعوة من رئيس المجلس (م ٥١). وحق اللجان أن تطلب من رئيس المجلس الاجتماع بالوزير المختص بأي من المسائل الداخلة في نطاق عملها للاستماع إلى ما يدلي به من إيضاحات أو غير ذلك من المعلومات والبيانات المتعلقة بالمسائل المذكورة الخ... (م ٥٢). وإن كان كثير من هذه الأساليب الخاصة بعمل لجان السلطة التشريعية في الدول العربية قد ورثت أثلهم الحديث عن اختصاصاتها وأساليب عملها . غير أن لائحة مجلس الشعب المصري قد كانت أكثر هذه اللوائح تفصيلاً وبفن صياغة متناسق.

## ٩- ميزانية السلطة التشريعية :

المقصود بميزانية السلطة التشريعية في أي بلد هو المبلغ المقرر لها من ميزانية الدولة المعنية ضمن حدود الاعتمادات التي يتفق عليها مكتب المجلس مع السلطة التنفيذية. وينطبق على دراسة ميزانية المجلس وإقرارها الأصول المتبعة على ميزانية الدولة.

تكاد تكون جل أحكام لوائح السلطة المؤقتة والتشريعية قد اتفقت بشأن ميزانية هذه السلطة في النص على أن ((المجلس مستقل بميزانية وتدرج رقماً واحداً في ميزانية الدولة))<sup>١</sup> . غير أن لاحتى المجلس القومي التأسيسي والنواب التونسيين قد صممتا عن النص على ذلك . أما بعض اللوائح الداخلية لهذه السلطة فقد اكتفت بصيغة عامة قضت بأن يكون تحضير ميزانية المجلس من قبل مكتب المجلس كما هي الحال في لوائح للمجلس الوطني في ج.ع.ي. لعام ١٩٦٩م (م ١٤٣) ولائحة مجلس الشورى في ج.ع.ي. لعام ١٩٧١م (م ١٥٣٩) ومجلس النواب السوري لعام

<sup>١</sup> - انظر المادة ١٢٤ من لائحة المجلس الوطني في ج.ع.ي. والمادة ٥٦ من لائحة مجلس الشورى في ج.ع.ي. والمادة ٥٣ من لائحة مجلس الشعب التأسيسي في ج.ع.ي. ولائحة مجلس الأمة في ج.ع.م. في ظل دستور ١٩٥٨م والمادة ٣٩٢ من لائحة مجلس الشعب في ج.م.ع. لعام ١٩٧٢م معدلة عام ١٩٧٩م.

١٩٥٧م (١٦). ومجلس الأمة في ج.ع.م. لعام ١٩٥٨م والنظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني والمجلس الشعبي الوطني الجزائري (ق ٨ م ٥٦). ولاحة مجلس الأمة الكويتي لعام ١٩٦٣ م . المعدل عيالم ١٩٧١م (م ١٧٢). وإذا كانت أحكام اللوائح الداخلية لهذه السلطات قد اتفقت من حيث المبدأ في الخطوط العامة لميزانية المجلس . فنها قد تباينت في تفاصيل هذه الأحكام مثال ذلك نصت المادة ٥١ من لائحة مجلس الشعب التأسيسي على أن : تشكل لجنة خاصة من مكتب رئاسة الدولة والأمانة العامة للمجلس ووزارة المالية لتحديد مشروع ميزانية المجلس وتقديم ذلك إلى مكتب المجلس لمراجعتها وعرضها على المجلس تمهيداً لعرضها على رئيس مجلس القيادة لإقرارها). أو أن ينظم أمين عام المجلس بموافقة رئيسر المجلس الإجراءات المالية للمجلس). كما هي الحال في لائحة مجلس الشعب السوداني لعام ١٩٧٤م (م ٩٣) في حين إكتفت لائحة تنظيم أعمال المجلس الوطني السوداني لعام ٢٠٠١ بالنص على أن: تكون للمجلس ميزانية مستقلة تدرج رقماً واحداً ضمن الميزانية العامة للدولة(م ٦٨).

ومع أن لائحة مجلس الشعب المصري قد قررت أن يضع مكتب المجلس القواعد الخاصة بتنظيم حسابات المجلس(م ٣٩٤) وأن يقوم مكتب المجلس بتحضر مشروع موازنة المجلس(م ٣٩٥). إلا أن هذه اللاحة قد قضت بأنه ((تعتبر لجنة للخطة والموازنة لجنة لحسابات المجلس في كل اختصاصاتها (م ٣٩٣). بينما قضت أحكام النظام الداخلي لمجلس النواب التونسي بأن ((يشرف مكتب المجلس على شؤونه الإدارية والمالية ويضبط مصاريف المجلس لكل سنة ويسن نظام حساباته (ق ٥). أو أن يقوم مكتب المجلس بتهئية موازنة المجلس ودراستها وتقديم مشروع قانون بها إلى لجنة الموازنة العامة وكل مشروع قانون أخر يتعلق بمجلس النواب . ويعد مكتب المجلس في أخر كل سنة مالية تقريراً بالحساب الختامي يوزع على النواب . في النظام الداخلي لمجلس النواب السوري لعام ١٩٥٧م (م ١٦). في حين يكثر (إعداد ميزانية المجلس وحسابها الختامي وإحالتها إلى لجنة الشؤون المالية لدراستهما وعرضهما مع تقارير اللجنة على المجلس لإقرار ذلك . من قبل هيئة

رئاسة مجلس النواب اليمني طبقاً للفقرة هـ من المادة (١٦ منه). ومهما يكن من أمر هذا التغير في النصوص فإن ميزانية المجلس تعرض قبل الأخير ضمن بنود الميزانية العامة للدولة في حين يتولى رئيس مجلس الأمة الكويتي تحضير ميزانية المجلس وحسابه الختامي وعرضها على مكتب المجلس لنظرهما ثم على المجلس إقرارها لائحة مجلس الأمة الكويتي (م ٣٠ ف جـ - و م ١٧٢-١٧٥) في حين يعتبر النظر في مشروع الميزانية السنوية للمجلس الخ.. من اختصاصات هيئة المكتب في اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة (م ٣٦). فحين قضت المادة ٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب المغربي لعام ١٩٩٨ بوضع المجلس ميزانيته ويسير شؤونه. ويسهر خليفته الرئيس المكلفان بالمحاسبة على هذا التسيير تحت إشراف المكتب وحسب نظام تحدد بمقتضاه شروط التسيير الإداري والمالي للمجلس.

وتأتي المحافظة على النظام في السلطة التشريعية من المسائل الخاصة بهذه السلطة وحدها . والهدف من ذلك حماية هذه الهيئة من التسلط عليها أي جهة من خارجها. ولهذا فإن القاعدة المتبعة في نظمة هذه السلطات هو النص على أن يحافظ المجلس على النظام فيه بواسطة رئيسه أو نوابه عن غيابه.

الصفحة	الموضوع
١١٠٣	١- الباب الأول : طرق قيام السلطة المؤقتة والتشريعية :
١١٠٨	١- الهيئة المؤقتة والتشريعية التي قامت بواسطة التعيين .
١١١٦	٢- الهيئة المؤقتة والتشريعية التي قامت بواسطة الجمع بين الانتخابات والتعيين.
١١٢١	٣- الهيئة المؤقتة والتشريعية التي قامت بواسطة الانتخاب.
١١٣١	٢- الباب الثاني : تحديد أعضاء الهيئة المؤقتة والتشريعية وبنيتها الاجتماعية والسياسية:
١١٣١	١- تحديد عدد أعضاء الهيئة المؤقتة والتشريعية.
١١٤٠	٢- عدم الجمع بين عضوية السلطة التشريعية والوظائف العلمية
١١٤٩	٣- توقيت مدة الهيئة المؤقتة والتشريعية .
١١٩٩	٤- البنية الاجتماعية والسياسية للهيئة المؤقتة والتشريعية.
١٣٠٣	٣- الباب الثالث : مشاركة المرأة في السلطة التشريعية والمؤقتة في الدول العربية
	توطئه:-
١٣٠٦	(١) الحقوق السياسية للمرأة في الدستور العربية.
١٣١٣	(٢) حقيقة المشاركة الفعلية للمرأة في السلطة التشريعية.
١٣٣٣	(٣) تأثير أخذ الأنظمة الحاكمة بالاعتدلية الحزبية أو الحزب الحاكم الوحيد أو منع الحزبية على مشاركة المرأة في السلطة التشريعية وحجم هذه المشاركة.
١٣٥٣	٤- الباب الرابع : البنية الفنية للهيئة المؤقتة والتشريعية:
١٣٥٣	(١)- هيئة الرئاسة - طريقة قيامها - صلاحيتها.
١٤٥٥	(٢)- اللجان الدائمة والمؤقتة - طريقة قيامها - واختصاصاتها.







# أنظمة الحكم في الدول العربية

(عشرة أجزاء في ثمانية مجلدات)

الجزء الأول : نشأة الأحكام الدستورية العربية  
وبنيها الفنية وطرق تعديلها

الجزء الثاني : نوع الدولة وشكل نظام الحكم  
في التشريع الدستوري العربي

الجزء الثالث : الحقوق والحريات في الدول العربية

الجزء الرابع : النظم الإنتخابية في الدول العربية

الجزء الخامس : طرق قيام السلطة التشريعية والمؤقتة  
وبنيها الإجتماعية والسياسية والفنية

الجزء السادس : النشاط البرلماني للسلطة التشريعية

الجزء السابع : الوضع الحقوقي للنائب في السلطة التشريعية

الجزء الثامن : الوضع الحقوقي لرئيس الدولة في الدول العربية

الجزء التاسع : صلاحيات رئيس الدولة في الدول العربية

الجزء العاشر : الحكومة وهيئات الوحدات المحلية

Bibliotheca Alexandrina



0946708



المكتب الجامعي الحديث

مساكن سوتير - أمام سيرا ميكا كليوباترا - عمارة ( 5 ) مدخل ( 2 ) - الأزاريطة - الإسكندرية

ت: 00203/4865277 فاكس: 00203/4843879

بالتعاون مع مركز البحوث الدستورية والقانونية - تعز